التغييرات الاجتماعية
فى عهد محمد على

دكتورة سلوى العطار

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية البنات ـ جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

الناشر

دار النهضة العربية
للطبع والنشر
شارع عبد الخالق ثروت ـ القاهرة

١٩٨٩

التغييرات الاجتماعية
فى عهد محمد على

دكتورة سلوى العطار
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية البنات ـ جامعة عين شمس

الطبعـــة الأولى

النـــاشر

دار النهضة العربيـة
للطبع والنشر
شارع عبد الخالق ثروت ـ القاهرة

١٩٨٩

تقـــديم بقلم

أ.د. صـــلاح العقـــاد

تعددت الدراسات التى تناولت عصر محمد على واختلفت فى مناهجها وانصب بعضها على جانب خاص من الجوانب الكثيرة التى تتفرع عن عصر مؤسس مصر الحديثة .

ورغم تعدد هذه الدراسات الا أن الباب كان ومايزال مفتوحا للاجتهاد فى تفسير الظواهر والاحداث وخاصة فى مجال التاريخ الاجتماعى وهو المجال الذى اختارته صاحبة هذه الدراسة الهامة الدكتورة سلوى العطار.

وهذا البحث المتميز فى التغيرات الاجتماعية عن عصر محمد على هو جزء من رسالة جامعية حصلت بها صاحبتها على درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث منذ بضع سنوات وكانت تشتمل فى الاصل على مرحلتين من مراحل التغيرات الاجتماعية هما : الحملة الفرنسية وعصر محمد على .

ولما كان التغيير فى المرحلة الثانية أبعد أثرا من حياة مصر فقد آثرت الكاتبة أن تبدأ بنشر هذا الجزء لتفيد طالباتها ولو أن الدراسة الاكاديمية فى التاريخ لم تعد مقصورة على فائدة الطلاب ، فقد شغف العديد من المثقفين بالاطلاع على تاريخ بلادهم .

وقد كانت انجازات محمد على مثار جدل طويل بين المؤرخين وتأثر تقييم البعض بدوافع سياسية كما اختلفت وجهات النظر أحيانا من أجل البحث عن الحقيقة المجردة فهناك فريق من الباحثين أخذ على أسلوب محمد على فى الادارة والحكم أنه حطم المؤسسات الشعبية المعروفة حينذاك مثل مؤسسة علماء الازهر وطوائف الحرف بينما رأى آخرون أنه لم يكن ثمة من وسيلة لتحديث الادارة والاقتصاد والتعليم بدون ازاحة تلك العناصر التقليدية ، فقد كانت هذه العناصر اما بسبب المصلحة أو بسبب جمود العقلية تعارض فى اجراء التغييرات وتعتبر ذلك بدعة من البدع المكروهة ،

ويمكن التذكير فى هذا الصدد بمعارضة بعض شيوخ الازهر لاسلوب دراسة الطب الحديث بحجة تحريم التشريح مما اضطر الحاكم المستنير الى نقل مدرسة الطب بعيدا فى احدى ضواحى القاهرة .

وعموما فانه للحكم على مرحلة تاريخية ينبغى ان يتم التقييم بناء على مقاييس ذلك العصر وليس بمقاييس عصرنا الذى نطلق فيه الأحكام فلم يكن مطلوبا فى ذلك العهد على سبيل المثال تطبيق النظم النيابية التى كانت قد عرفتها أوربا كنتيجة لتطور اجتماعى يعود الى ثلاثة قرون سابقة دون أن تمر مصر بنفس التجربة ، وحين أصدر رفاعة الطهطاوى كتاب تخليص الإبريز فى تلخيص باريس وتحدث فيه عن ثورة سنة ١٨٣٠ وما ترتب عليها من فرض نظام الملكية الدستورية فى فرنسا لم يشعر محمد على بأى تحــد لسلطته لعلمه بأنه حتى النخبة التى تثقفت فى عهده لم يدر فى خلدها أن تنقل أساليب الحكم النيابى الى مصر ذلك لأن التغيرات التى تحدث فى الثقافة والمجتمع لا تتحقق الا على مدى بعيد فى حين أنه من الممكن اجراء تغييرات سياسية واقتصادية فى مدة محدودة وهو المجال الذى اشتهر محمد على بتحقيق منجزات هائلة فيه سواء بنقل مصر الى مصاف الدول الرئيسية فى منطقة الشرق العربى أو باحداث طفرة فى وسائل الانتاج مما حقق زيادة هائلة فى الانتاج الزراعى والصناعى أتاحت لمصر تصدير سلع هامة الى الخارج .

ومع ذلك فقد تعارضت مصلحةالدول الكبرى مع هذه المنجزات وكان موقفها من محمد على يتنازعه عاملان : عامل الاعجاب بعملية التحديث وعامل البغض لوجود قوة اقتصادية تنافس أوروبا وتتحكم فى سعر المنتجات بفعل نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على كجزء من الدولة الشمولية المتعارف عليها فى ذلك العهد .

ورغم أن هذا البناء الضخم قد تحطم بفعل التدخل الأجنبى الا أن مصر تميزت منذ عهده بشخصية قائمة بذاتها وظهرت بعــد فترة آثار التعليم والتغيرات التى حدثت فى الملكية الزراعية وتجلى ذلك فى عصر الخديو اسماعيل .

واذا كنا قد اتبعنا أسلوب التحليق فى هذا التقديم فقد كان من الطبيعى ألا تسلك الباحثة نفس هذا الطريق ذلك لأن دراسة اكاديمية كتلك التى نراها بين يدينا لابد وأن تعتمد على التوثيق ، وقد راجعت الدكتورة سلوى العطار كما كبيرا من الوثائق المتصلة بالموضوع والموجودة فى دار الوثائق بالقلعة وهى عبارة عن عدة محافظ تحمل أسماء مختلفة منها ديوان المدارس العربى ومحافظ أبحاث الصناعة والتزامات القرى وديوان التجارة والمبيعات وسجلات ديوان المعية السنية ومحافظ أبحاث الفلاح المصرى وهى ولا شك تحتوى على معلومات قيمة جدا كذلك رجعت المؤلفة الى بعض الدوريات والندوات التى ألقت بعض الضوء على ما كان غامضا بالاضافة الى العديد من الابحاث والدراسات المنشورة باللغة العربية والاجنبية التى لها قيمة وثائقية فى رأينا .

ولم تنقل لنا الباحثة المادة الخام كما وردت فى هذه الوثائق بل استنطقتها وأخرجت منها أفكارا جديدة واستنبطت على وجه التحديد التغيرات الاساسية التى شهدتها مصر فى تلك الفترة فلا يسعنا الا أن نهنىء الباحثة على نشر هذا العمل حتى تعم الفائدة ونرجو لها التوفيق .

أ.د. صلاح العقاد

١٩٨٨/١٢/٣

مقدمة المؤلفة

تتناول هذه الدراسة التغيرات الاجتماعية التى شهدها عصر محمد على واذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت فى احداث تغيرات جوهرية فى الحقل الاجتماعى بسبب قصر اقامتها فى مصر وتعرضها للمقاومة من قبل غالبية فئات المجتمع المصرى فقد شهدت فترة محمد على تغيرا واضحا وجوهريا اذ يعد هذا العهد بحق القاعدة الأساسية التى ظهرت فيها كل التغيرات التى أحدثها الباشا سواء بالنسبة لقطاعات المجتمع المصرى أو حتى بالنسبة للنظم الاقتصادية فلم تكن تغيرات هذا العصر مجرد شواهد بسيطة لانها لم تحدث بطريقة عفوية بل تركت بصماتها واضحة على قطاعات اجتماعية كبيرة اذ تم القضاء على بعض القطاعات بينما قفزت أخرى الى أعلى درجات السلم الهرمى كالارستقراطية التركية وهذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

وقد شمل التغيير فى عصر محمد على فئات متعددة سواء أكانت ذات انتماءات مصرية أم غير مصرية فقد اختفت طبقة المماليك وحلت محلها طبقة أخرى أكثر عنادا وهى الارستقراطية التركية ، كذلك أخذ المصريون يرقون الى درج الوظائف فى الدولة الحديثة بعد أن كانوا مبعدين عنها تماما فى العصور السابقة وعلى مدى قرون طويلة ، وهكذا أصبحت الطبقة الوسطى التى كانت صغيرة الحجم جدا بالنسبة لمكونات البناء الاجتماعى تنمو نموا ملحوظا بفضل الاهتمام الكبير بالتعليم فى جميع مستوياته اذ لم يعد تعليم المصريين قاصرا على الازهر بل دخلوا المدارس الحديثة وقطعوا شوطا بعيدا فى التعليم وأرسلوا الى البعثات وعادوا أكثر فهما للمعارف وأصبحوا أكثر ميلا الى التجديد والتأثر بالعلوم الغربية كرفاعة الطهطاوى.

واذا كان التغيير قد بدأ من أعلى فان آثار هذا التغيير قد امتدت بعد ذلك الى قواعد المثقفين ثم من هم دونهم من قواعد الشعب العريضة ولم يقتصر دور الشعب على مجرد قبول التغيير الذى أراده الحاكم أو حتى استيعابه بل امتد هذا الدور بالمشاركة فى صنع هذا التغيير وان كان مرغما على ذلك .

ومن التغيرات الهامة التى شهدها عصر محمد على تلك التغيرات الاقتصادية التى حدثت كالتحول من اقتصاد اقطاعى فى العهد العثمانى والملوكى الى اقتصاد تسيطر عليه الدولة تماما وهو ما يسمى بنظام الاحتكار سواء فى الحقل الزراعى أو التجارى وحتى الصناعى .

وهذا النظام الجديد الذى اتبعه محمد على كان القصد منه النهوض بدولته الحديثة والانفاق على مؤسساتها لأن هذا هو الاسلوب الوحيد فى نظره الذى لا بديل له عنه .

والحقيقة أن هذه السياسة قد أضرت بفئات اجتماعية متعددة شملت الفلاحين الذين اصبحوا مجبرين طبقا لتدخل الباشا فى حياتهم الزراعية على زراعة أنواع معينة دون أن يعود عليهم ذلك بمنفعة حقيقية كما كلفوا أيضا بدفع ضرائب متعددة أصبح المجتمع الريفى كله متضامنا فى دفعها .

كما تعرض التجار أيضا لعديد من المضايقات بسبب استئثار الباشا بالنشاط التجارى ومنعهم من التعامل مع الفلاحين أو ممارسة نشاطهم بحرية وقد حدث نفس الشىء بالنسبة للحرفيين الذين لم يعودوا يعملون فى اطار طائفتهم الحرفية بل ألزموا بالعمل فى مصانع الحكومة وفرض عليهم صناعات معينة ومواصفات خاصة .

واذا كانت هذه الفئات قد حاولت التهرب من تلك القيود الا أن قبضة الدولة كانت قوية ففشلت جميع المحاولات التى كانت تهدف الى التخلص من سيطرة الباشا كذلك ساهم الجهاز البيروقراطى الذى اعتمد عليه الوالى فى تنفيذ خططه وأوامره فى الضرب هو الآخر على تلك المحاولات بيد من حديد حتى أنه فاق فى شدته وقسوته ما كان يفعله الباشا نفسه .

ولم تكن التغيرات التى شملت البناء الاجتماعى بأقل من التى أثرت فى البناء الاقتصادى فالفلاح المصرى لم يعد دوره قاصرا على فلاحة الارض بل أصبح جنديا مدربا على الانظمة الحديثة ويخوض المعارك ويحقق النصر، كذلك شهد عصر محمد على تكوين طبقات جديدة أصبح لها نفوذا لم يكن موجودا من قبل تلك هى فئات كبار الملاك الذين تمتعوا بميزتين هامتين

الا وهما الجمع بين ملكية الاراضى الشاسعة وتولى الوظائف الحكومية سواء كانوا من أسرة محمد على أو من المقربين إليه وكذا أعيان المصريين والعربان والاجانب ولفيف من الاقباط .

ولهذا يمكننا القول بأن التغيير فى عصر محمد على كان مختلفا تماما عما حدث فى عهد الحملة الفرنسية لأن التغير الاجتماعى الحقيقى لا يتم الا اذا حدثت تغيرات فى البناء الاقتصادى والسياسى وعلى المدى الطويل وقد تمثل التغير السياسى هنا ليس فى بناء أجهزة شعبية بل فى سطوة الدولة وتدخلها فى جميع الوان النشاط البشرى وهذا ما حدث فى عصر محمد على بعد أن كان العكس هو القائم بالفعل فكانت التجارة والصناعة والتعليم متروكة لنشاط الافراد أو الجماعات الحرة .

أخيرا اذا جاز لنا القول بأن بونابرت قد أيقظ المصريين وفتح أعينهم على وجود حضارة مختلفة فان محمد على حاول اقتباس هذه الحضارة واستطاع أن يتغلب على معارضة العلماء وغيرهم من الفئات المحافظة ليحدث هذا التغيير العميق الذى ظل يؤثر على المجتمع المصرى وميز مصر بشخصية خاصة اتخذت مسارا تاريخيا مختلفا عن الولايات العثمانية الاخرى .٠

وأسأل الله أن أكون قد وفقت فى تناول الموضوعات التى شملتها تلك الدراسة كما اتمنى أن أكون قد اضفت جديدا عله يفيد كل من يعمل فى حقل الدراسات التاريخية الاجتماعية ، وعلى الله قصد السبيل .

المؤلفة

د. سلوى ابراهيم العطار

مدرس التاريخ الحديث

كلية البنات — جامعة عين شمس

الفصل الأول

((اختفاء المماليك وظهور الارستقراطية التركية))

الفصل الأول

اختفاء المماليك وظهور الارستقراطية التركية

ان هيئة تتكون من المغامرين مثل المماليك لابد وأن تجد فى فترة الفوضى التى اعقبت خروج الحملة الفرنسية مجالا خصبا للعبث باقدار الشعب بصورة أسوأ مما كانت عليه قبل الحملة .

ولم يتأثر المماليك كثيرا فى هذه الحقبة بالوجود العسكرى العثمانى الذى ازداد حجما فاستمروا يمارسون وظائفهم السابقة لكنهم اصطدموا بالعثمانيين أحيانا وهنا ظهرت قوة ثالثة لم تكن موجودة قبل الحملة وهى قوات الاحتلال العسكرى البريطانى ولهذا اراد المماليك ان يستفيدوا بالمضاربة بين الطرفين .

على أن هناك عامل ضعف آخر اثر فى قوة المماليك بعد خروج الحملة وهو استمرار الانقسامات فيما بينهم واعتماد كل فريق على احدى القوى الخارجية وهذه ظاهرة لم تكن موجودة قبل الحملة الفرنسية .

فهناك جماعة البرديسى والالفى وابراهيم ، ومن جهة أخرى أصدر الباب العالى أمرا بمنع تصدير الرقيق من الجركس كى لا يتمكن المماليك من سد الخسائر التى تحملوها ابان مقاومة الفرنسيين من جهة وليتيسر للعثمانيين الخلاص من تحكمهم فى أمور البلاد من جهة أخرى فضلا عن أن التعليمات التى زود بها الباشا الذى عين من قبل الباب العالى للولاية على مصر بعد رحيل الفرنسيين كانت تقضى بابادة المماليك والقضاء على آثارهم حتى لا تقوم لهم فيها بعد قائمة .

وذلك بابعادهم عن البلاد ومنعهم من الاقامة فى منازلهم بالقاهرة وطردهم منها الى اقليم آخر من اقاليم الدولة العثمانية اذ اعتبرهم وزير الخارجية العثمانية أجانب عن مصر وانهم اغتصبوا السلطة فيها وكانوا يقومون بحركات مستمرة معادية لكل حكومة نظامية يحاول الباب العالى انشاءها فى مصر .

ومن ثم فان حياة عملية كبيرة كانت دائما مفتوحة أمام مطمع المماليك فمن عبيد يصبحون بكوات ورؤساء بيوت وحتى حكاما لمصر ، ووسيلة ترقيتهم هى حماسهم وتعلقهم بسادتهم وبراعتهم فى التدريبات واذا رفع المملوك الى رتبة كاشف أصبح مفتوحا أمامه طريق الحصول على حكم الاديريات أو رئاسة الحملات التى يجبرون فيها الفلاحين والعربان على خدمتهم ثم هم بعد ذلك يكونون الثروة لشراء عدد من العبيد يصبحون قوة حربية مؤثرة تساعدهم هى والثروة على الاندفاع قدما الى اعظم الوظائف .

وكثيرا ما كانت تنشب الخلافات بين المماليك من البيوت المختلفة من أجل السيطرة على الحكم والتى تؤدى الى انهزام بعضهم وفرارهم الى مصر العليا ومصادرة ممتلكاتهم على أن يحل محلهم كاشفون من الفريق المنتصر وسرعان ما يمنحون رتبة بك وكان رئيس البيت الحاكم الى جانب ممتلكاته المناسبة يحصل بهذه الطريقة على أعظم قدر من قرى اعدائه كما يحصل على قرى أخرى عن طريق التنازل بالقوة من الملتزمين وبذلك يزداد دخله ويغتنى من فى كنفه ويكثر عدد اتباعه .

ومن الطبيعى فى مثل هذه الحالات أن تشغلهم مصلحتهم الشخصية اكثر من الشئون العامة فنجدهم يجتهدون فى جمع الضرائب لانفسهم وينتهزون كل مناسبة لفرض الغرامات وابتزاز الهدايا من العربان والحرص على مصلحة جندهم على حساب القرى وكان هؤلاء الجند يوظفون بأمر من المماليك لحراسة المدن وحفظ الامن فى قرى البكوات على أن تؤدى لهم أجورهم .

وهكذا كان المماليك — أى البكوات — يملكون زمام السلطة الفعلية فى البلاد ولم يتركوا للباشا الذى ترسله القسطنطينية الا مكانة اسمية بل كانوا يجبرون فى بعض الاحيان الى تسوية الحسابات على نحو لا يجعل هناك جزية تؤدى الى الدولة (١) .

وعقب خروج الحملة الفرنسية بقيت ثلاث قوى : العثمانيون ويمثلهم يوسف باشا بالقاهرة وحسين باشا القبطان فى الاسكندرية ثم الجيش

الانجليزى برئاسة لورد كيث وأخيرا المماليك الا أن هؤلاء كانوا يشكلون الحزب الاقوى بسبب معرفتهم للبلاد وخوف الاهلين منهم وتعودهم على طاعتهم رغم ما نالهم من انكسار بسبب الحملة ، ولتعويض هذا الانكسار دعوا الى ضم العربان الى صفوفهم ، ومع رحيل الفرنسيين عاد المماليك من جديد الى طرقهم الاولى فى الحكم بالسطو على القرى واهلاك المحاصيل .

فقد حضر جمع غفير من أهالى الصعيد هروبا من الالفى وما اوقعه بهم من جور وظلم وما فرضه من ضرائب كما حضر أيضا الشيخ عبد المنعم الجرجاوى والشيخ العارف وخلافهم يشكون مما انزله ببلادهم (٢) .

وكان يهم العثمانيون أن يقضوا على نفوذ المماليك السياسى باحلال اربعة برتبة باشا يوزعون فى الاقاليم المصرية محل المماليك ثم مصادرة املاكهم جميعا ومنح البعض منهم اقطاعيات لا أهمية لها (٣) .

وفى البداية سمح الباب العالى للمماليك بالدخول فى خدمة السلطان وفى الوظائف العامة وبنفس الرتب التى تمنح لضباطه ولكن بشرط عدم اقامتهم فى القاهرة وفصلهم عن الرئاسة وادخال جنودهم فى خدمة الباب العالى الذى كان يرى صعوبة الموافقة على اعادة المماليك الى وضعهم السابق لما يشكله ذلك من تهديد لسلطة الدولة بينما كانت انجلترا ترغب فى بقاء المماليك فى مصر وضرورة اعادة ممتلكاتهم اليهم واخيرا حددت الدولة موقفها من المماليك وقررت التخلص منهم .

وربما اعتبرت الفئات العثمانية فى ذلك الحين افضل من المماليك لانه كما جرت العادة يقال ان السيد البعيد اخف وطأة من السيد القريب .

لقد حاول العثمانيون فى الفترة المضطربة التى اعقبت خروج الفرنسيين القضاء على المماليك غير انهم اخفقوا فى ذلك وكل ما تمكنوا من انجازه هو انهم نجحوا فى اثارة الفرقة بين المماليك اذ اعطوا امارة الصعيد واقطاعيات الوجه القبلى لمحمد بك الالفى بعد أن كانت منطقة نفوذ مشاعة بين مماليك كل من مراد بك والالفى بك مما أدى الى زيادة التنافس بين المماليك المرادية والالفية (٤) .

وعلى عكس ما كان العثمانيون يتمنون أدى تمركز المماليك فى الوجه القبلى الى ازدياد نفوذهم وكثرة اتباعهم سواء من الحرفيين أو الهوارة بحيث لم يجرؤ العثمانيون على مهاجمتهم .

غير أن تحديد اقامة المماليك فى الوجه القبلى لم تكن تروقهم فسرعان ما طالبوا العثمانيين بالسماح لهم بارسال أولادهم ونسائهم الى القاهرة مع اعطائهم جهة يتعيشون بها وصرف ما يكفيهم من المرتبات والالتزام ، ولم يكن جميع المماليك فى حالة صراع مع العثمانيين بل كان هناك بعض الذين رغبوا فى العمل فى اطار الدولة ومن هؤلاء عثمان بك حسن * الذى تم صرف خمسة وعشرين كيسا له فى كل شهر ، أما الفريق الآخر من المماليك ففضل أسلوب النهب والسلب واستمر فى مهاجمة المناطق المجاورة له (٥) .

ولم يقف بهم الامر عند هذا الحد بل أصبحت القاهرة نفسها محاصرة حصارا شديدا من قبل المماليك والعربان وهكذا أصبح المماليك يشكلون قوة لا يستهان بها مكنتهم من ممارسة نفوذهم السياسى وبسطه على المناطق التى خضعت لهم دون غيرهم كذلك مكنهم الانجليز بعد أن نجحوا فى الحصول على العفو عنهم من قبل العثمانيين من أن تسند لهم ادارة أقليم السودان ، لكن المماليك لم ينجحوا فى صون مكانتهم السياسية وفشلوا فى أن ينالوا مركزهم القديم بسبب انقساماتهم .

اذ كانوا تحت رئاسة أربعة رؤساء هم ابراهيم بك وعثمان بك البرديسى ومحمد بك الالفى وعثمان بك حسن وبددوا كثيرا من قوتهم ونشاطهم فى المنازعات الداخلية وخاصة تلك التى نشبت بين البرديسى والالفى الذين كانا يتنازعان قيادة كل فئات المماليك (٦) .

فالالفى أقوى زعماء المماليك شكيمة كان يمثل سياسة معينة هى الحياة فى ظل الحماية البريطانية وتخويل انجلترا احتلال الاسكندرية ورشيد ودمياط مقابل مساعدته على الاستقرار فى الحكم ولهذا اكرمه الانجليز فى لندن وتقابل خلال وجوده فى انجلترا مع اقطاب السياسة الانجليزية وعرض على الحكومة البريطانية أن تشمل المماليك بمساعدتها

وحمايتها ووعدته الحكومة بالتدخل لدى الباب العالى للتوفيق بينهما والعمل على حماية مصالح المماليك فى مصر على أساس ما كانوا يتمتعون به قبل الحملة الفرنسية .

وعندما عاد الالفى الى مصر سنة ١٨٠٤ حاول البرديسى الفتك به غير أن الاول نجح فى الفرار الى الصعيد بينما اخذ الثانى يسعى الى تدعيم مركزه ومحاولة ابعاد منافسه حتى لا يزاحمه فى الحكم (٧) ، غير أن محمد على نجح فى ابعاد البرديسى أيضا حين حرض الجند الالبانيين على المطالبة برواتبهم المتأخرة التى قدرت بـ ١٠ آلاف كيس أى مرتب أربعة أشهر من المتأخر لهم وبحجة دفع هذا المبلغ قام المماليك بالضغط على سكان البلاد بطريقة وحشية حين فرضوا ضريبة اجبارية على المسيحيين والاجانب فاضطر الاخيرون الى دفع ٢٠٠ كيس حماية لارواحهم (٨) .

أما سكان القاهرة فقد ثاروا عليه والجأوه الى الهرب فى سنة ١٨٠٤ (٩) .

كما هوجمت بيوت البكوات الآخرين وفى ١٢ مارس سنة ١٨٠٤ كان محمد على مسيطرا على القاهرة سيطرة تامة واستطاع البرديسى وغيره من البكوات أن يفروا الى الصحراء ومن ثم الى الوجه القبلى .

ورغم أن محمد على صار باشا لمصر قانونا لكنه فى الواقع لم يكن يسيطر على غير القاهرة وظلت بقية البلاد تحت سيطرة المماليك اذ كان يحكمها البكوات عن طريق كشاف عينهم البكوات أنفسهم كما كان الحال فى الماضى ، أما الجهات الخاضعة لمحمد على فقد عين لها كشافا من قبله كان يجتمع بهم دوريا ويبلغهم رغباته فيما يتعلق بالضرائب وجمع المحاصيل وغيرها من الواجبات الادارية وأن كان هؤلاء لا يتمتعون بسلطة كاملة على الاقاليم كما كان الحال بالنسبة للمماليك (١٠) ، وطالما كان محمد على لا يمكنه السيطرة على المناطق المجاورة للقاهرة فقد ظل المماليك حتى سنة ١٨٠٦ أصحاب النفوذ والحكم فى الصعيد فالالفى كان يحتل الفيوم وسليمان بك وثلاثة من اتباعه يرابطون شمالى اسيوط وعثمان بك حسن

فى اسنا وابراهيم بك وعثمان بك البرديسى بين اسيوط والمنيا اذن كان معظم الصعيد تحت سلطة المماليك (١١) .

وكان من الطبيعى ان يظل مركز محمد على مزعزعا الى درجة خطيرة لولا أنه ركز اهتمامه على استعادة تأييد السلطان والتغلب على التيارات التى يحركها محمد بك الالفى فى اسطانبول واحبط المحاولات التى كانت تهدف الى زحزحته عن منصبه فى مصر ، فعمل على انهـــاء الائتلاف مع المماليك مستندا الى مساوىء حكمهم تجاه الشعب .

وعندما تم له ذلك نصحه الباب العالى بعقد الصلح مع المـــاليك والتعاون معهم فى صد أى محاولة من جانب العدو لاحتلال البلاد وعندئذ وافق محمد على على ان يسعى للوصول الى تســوية مع كل الاحزاب المملوكية ودخل معهم فى مفاوضات وفى هذه الاثناء وقبل أن تنتهى هذه المفاوضات توفى عدوا محمد على الرئيسيان فى مصر عثمان بك البرديسى — نوفمبر سنة ١٨٠٦ ، الالفى فى يناير سنة ١٨٠٧ وعندما استؤنفت المفاوضات مع المماليك وعلى راسهم ابراهيم بك وعثمان بك حسن وبقايا حزب مراد كانوا لا يزالون يرفضون الوصول الى صلح مع محمد على وفى سنة ١٨٠٨ تم الصلح مع جماعة الالفى التى اصبح يراسها شاهين بك الذى كان ضعيف النفوذ والعصبية بعد تفرق كلمتهم وتشردهم فى البلاد ، لكن هذا الصلح لم يكن سوى هدنة كثيرا ما اخل بها المماليك مرات عدة مما جعل محمد على يصمم على القضاء عليهم نهائيا (١٢) ، خـــوفا من أن يقيلوه اذا قل الجند فى القطر المصرى بعد سفرهم الى بلاد العرب طبقا لامر السلطان فى سنة ١٨٠٧ لمحاربة الوهابيين ، لهذا رأى التخلص منهم فى مذبحة القلعة وهدفه من تلك المحاولة هو القضـــاء على المكانة السياسية التى كان يحظى بها المماليك ثم خشيته أيضا من قوتهم العسكرية ونفوذهم الاقتصادى .

لم تتأثر قوة المماليك العسكرية الا قليلا بعد خروج الحملة الفرنسية وفى بداية عهد محمد على قدر عدد الفرسان التابعين للمماليك بـــ ٣٥٠٠ فارس ومثل هذا العدد من عربان العبابدة ، ٢٥٠٠ من عربان اولاد على ، ورغم كثرة هذا العدد الا انه كان منقسما الى عشرين جماعة (١٣) ويبدو

أن العربان الفوا أساليب المماليك بعــد أن انضموا اليهم فبـداوا هم الآخرون بفرض الضرائب والاموال على جميع بلاد الضفة الغربية للنيل بينما ظــل العثمانيون بلا حراك ازاء حــوادث التخريب والتدمير التى ارتكبوها (١٤) :(*)

كما استغل المماليك بدورهم مساندة العربان لهم وبداوا فى تهديد المناطق الريفية فقد نزل الالفى بك بالقرب من الرحمانية فاضطرت قرية فوه أمام هذا التهديد السافر الى تقديم فدية قدرها ١٠٠ كيس حفاظا على ممتلكاتها من السلب والنهب (١٥) .

ولو لم يكن الشقاق مستحكم العرى بين هذه العناصر المتباينة لما تمكن محمد على من القضاء عليهم فيما بعد ومما اثار مخاوفه هو انضمام الالبانيين الى المماليك وكان ذلك يحدث فى بعض الاحيان مما جعل من المماليك اصحاب الحل والعقد ويجبر العثمانيين على اظهار الاحترام لهم والاكثر من ذلك السماح لهم بالبقاء فى القطر المصرى ومنحهم مرتبا سنويا تدره ١٥ كيسا لكل منهم بشرط الاحجام عن التدخل فى شئون البلاد وجباية أموالها ورضى البكوات واعربوا عن ارتياحهم لهذا الاتجاه .

وان كان هذا التحالف — أو الهدوء بين المماليك والعثمانيين — لم يستمر طويلا اذ سرعان ما قام المماليك بمساندة العربان فى يناير سنة ١٨٠٤ بمحاصرة الوالى ثم تعقبه وقتله — على باشا الجزائرلى — وظهر فى بادىء الامر ان النظام والهدوء أوشكا أن يعودا الى مصر واظهر الريف الطاعة للمماليك والالبانيين (١٦) .

وقد اختلف المؤرخون فى تقدير القوة التى كان الالفى يعول عليها فى سنة ١٨٠٦ اذ قدرت بـ ٣٠٠ مملوك وفصيلة من المشاة العثمانيين ، ٦٠٠٠ من العربان كما انضم اليه ايضا بكباشى الالبانيين المدعو رجب اغــا باربعمائة من رجــاله املا فى الحصــول على بعض المال الذى وعــد به (١٧) .

ويذكر آخرون ان الالفى كان يعمل تحت امرته حوالى ٢٠٠٠ رجل بين مماليك وعثمانلى ومغاربة عدا بضعة آلاف من العربان (١٨) .

ويرى ثالث أنه كان تحت لواء الالفى ستة آلاف من العربان ، ٦٠٠ من فرسان المماليك وثمانمائة من الترك والنوبيين (١٩) ، وأخيرا يرى أن عدد المماليك قد وصل الى ثمانية آلاف لانضمام العربان والهواره والطموشى اليهم أما المماليك أنفسهم فقد قدروا بـ ١٥٠٠ مملوك (٢٠) .

وبالاضافة الى ما كان تحت يد الالفى من مماليك كان الانجليز يقدمون له كل المساعدات الممكنة من أسلحة وعتاد فقد اعطوه وعدا بامداده بقوات أوروبية من مالطة قدرت بستة آلاف غير انهكان يشك فى نواياهم ووعودهم (٢١) ، ومع ذلك ظل ينتظرهم ثلاثة أشهر وشكا العربان لشدة ما هم فيه من الجهد ثم إقترحوا عليه الانتقال الى قبلى أو الاذن لهم بالرحيل فى طلب القوت ولم يسعه الا الرحيل « مكظوما من معاندة الدهر لـه » (٢٢) .

ولهذا كان المماليك يرفضون تحديد اقامتهم فى الجيزة لان معنى ذلك حرمانهم من عضد قوى لانه يعنى عزلهم عن عربان أولاد على والهنادى — عربان الشرقية — الذين يمثلون جزءا كبيرا من قوتهم وحرمانهم من نفوذهم فى الصعيد وتشجيع هروب أتباعهم أى وضعهم باختصار تحت رحمة محمد على (٢٣) .

ويلاحظ ان اعتماد المماليك على العربان قد ازداد فى هذه الحقبة الاخيرة من حياتهم السياسية وربما يرجع ذلك الى انقطاع الوارد من الرقيـق .

فالالفى بما له من نفوذ وسطوة قد تمكن من السيطرة على عربان الوجه البحرى وجميع قبائل الشرقية حين قبض على كثير من شيوخهم وسجنهم وصادر أموالهم ومواشيهم بل وفرض عليهم كثيرا من الاموال(٢٤).

ويبدو أن مسألة القوة العسكرية التى كان يعول عليها البكوات كانت الشغل الشاغل لمحمد على حتى انه فى مفاوضاته معهم فى مارس سنة ١٨٠٦ قد أبدى موافقته على توسيع املاك البكوات فى الصعيد حتى ملـوى ولكن بشرط أن يطردوا كل العرب والعثمـانلى والالبانيين واليونانيين الذين يعملون فى خدمتهم غير أن البكوات اشترطوا بدورهم

أن يخفض محمد على قواته الى ٤٠٠٠ جندى وأن يخرج الباقى من مصر ، غير أنه لم يكن مستعدا لقبول هذه الشروط فبدأ يستعد لمقاومة البكوات(٢٥).

والحقيقة أن الانتصارات التى احرزها الالفى كانت تغرى العربان بالانضمام اليه ربما أملا فى الحصول على المغانم أو نهب القرى أو فرض الرسوم والضرائب على الفلاحين لهذا انضم اليه فى أواخر مارس سنة ١٨٠٦ عدة آلاف من العربان البرقاويين كما أخذ الالبانيين فى الهروب من الجيش واللجوء الى البكوات ، وبالطبع كان هذا دافعا قويا للالفى للتحرك نحو دمنهور بمســاندة عربانه ومماليكه وأصبح العثمانيون غير مستعدين لمنعه من اجتياح الوجه البحرى (٢٦) .

ثم وصلت هذه الجموع المخربة آلى الجيزة وأوجس محمد على خيفته من مجيء خصمه الالد بهذه القوة الرهيبة وأخذ يستعد للمقاومة بأربعــة آلاف (٢٧) غير انهم رفضوا التحرك وبدأوا يعصون أوامره وطالبوا بدفع رواتبهم المتأخرة وعلى رأس هؤلاء الجند العصاة محو كبير العســكر المحاصرين بالمنيا والذى طلب علوفة عسكره ، دبوس أوغلى الذى فر من جنده الذين طالبوه بعلوفاتهم وكبار العسكر فى المنوفية الذين ارسلوا مكاتبة للباشا يطلبون علوفاتهم (٢٨) ، ورغم هذه العقبات — الا أن الظروف ساعدت محمد على فبدأ تخاذل رؤساء المماليك فى الصعيد حين تخلوا عن نصرة الالفى وقد كان يأمل ان يتخذوه رئيسا لهم بعد وفاة البرديسى وعندما صرعه المرض اقر عليهم شاهين بك الالفى خليفة له وقضى نحبه فى يناير سنة ١٨٠٧ ، أما محمد على فأخذ يجتذب اليه بعض العربان الموالين للمماليك ويستميلهم بالمال وفى نفس الوقت يهاجم المماليك ليضعف من قوتهم العسكرية ويتعقب الفارين منهم الى حــدود الصحراء وبعد أن هزمهم بالقرب من اسيوط احتل المدينة واتخذ معسكره فيها .

ومما ساعد محمد على أيضا وقوى من مركزه أنه بعد وفاة الألفى انفصــل عن مماليكه طائفة أولاد على ورجعوا الى بلادهم والآخرون طلبوا الامان .

وهكذا انتهى حكم مصر الى محمد على لانه بعد وفاة الالفى تفرق جميع اتباعه وحينما ذهبوا الى الامراء القبليين ووجدوا طباعهم متنافرة عنهم انعزلوا عنهم ثم تصالحوا مع الباشا (٢٩) .

وبمجيء الحملة الانجليزية على رشيد سنة ١٨٠٧ فكر محمد على فى مهادنة المماليك والاستفادة من قوتهم العسكرية لمواجهة هذا الخطر وعرض عليهم الصلح فوافقوه وركنوا الى السكينة .

وطالما كان محمد على بحاجة الى قوة المماليك نجده يهادنهم ويتحالف معهم كما استعمل الدهاء لكسر حدة المماليك ليضمن عدم انحيازهم الى صفوف الانجليز ففاوض زعماءهم فى ابرام الصلح معهم وكانت شروطهم لقبول الصلح أن يترك لهم الوجه القبلى فقبل منهم هذا الشرط على أن يؤدوا له خراج الصعيد وعلى أن يكونوا الى جانبه فى محاربة الانجليز فوافق المماليك على هـذا الشرط ولو كان الالفى على قيـد الحيـاة لما رضى به .

لكن خلفـاء الالفى لم يكونوا مرتبطين مع الانجليز بمثـل الروابط والعهود التى قطعها الالفى على نفسه فضلا عن انهم خشوا من اساءة سمعتهم واتهامهم بالخيانة اذا هم انضموا الى الانجليز فقبلوا أن يحالفوا محمد على . ولم يكونوا صادقين فى التحالف بل رأوا الانتظـار حتى تتكشف نتائج الحملة فان فازت انحازوا اليها وان اصابها الفشل فهم على تحالفهم مع محمد على وكذلك كان شأنهم فى كل عهد أن يكونوا مع الغالب ، على أن هذا الموقف قد افاد قضية مصر لانه حرم الانجليز عضدا قويا كانوا يعتمدون عليه فى حملتهم .

وبناء على هذا التحالف اخلى محمد على الصعيد وسار بجنوده الى القاهرة واحتل المماليك عواصم الوجه القبلى وتقـدموا الى الجيزه ، ويبدو ان الانجليز كانوا على ثقة كبيرة بقوة المماليك العسكرية لهذا بنوا خطتهم فى القتال على أساس أن يزحف المماليك على القاهرة ويحتلوها على أن يحتل الانجليز ثغور مصر ثم يزحفوا بعدها الى الداخل ويبسطوا ايديهم على حكومة البلاد مستعينين بصنائعهم من المماليك .

ومن المعروف أن هذا الهجوم منى بالفشل مما أثر فى نفوس المماليك تأثيرا بالغا واصابهم بصدمة شـديدة وجعلهم ينكمشون فى معاقلهم فى الصعيد (٣٠) .

ومن الطبيعى أن يستغل محمد على هذه الظروف ويشرع فى محاولة لاستقطاب المماليك واجتذابهم الى القاهرة ليضمن خضوعهم له كخطوة أولى حتى تسنح له الظروف ويقضى عليهم نهائيا .

بدأ محمد على فى سياسة احتواء المماليك بأن أخذ يغرى أكبر عدد ممكن منهم بالاقامة فى القاهرة ومن هؤلاء شاهين بك الالفى حين وافق على أن يقيم بالجيزة ويكون له ايراد اقليم الفيوم بصفته ملتزما وحاكما اداريا كما اعطاه اقليم البهنسا مع كشوفيتها وعشرة بلاد فى الجيزة من البلاد التى ينتقيها ويختارها مع كشوفية الجيزة وضم له أيضا كشوفية البحيرة الى الاسكندرية وكتب له بذلك تقاسيط ديوانية واطلق له التصرف فى جميع ذلك ، وحذا حذوه بعض الامراء حين اعلنوا الطاعة لمحمـد على ومن هؤلاء أربعة من صناجق الالفى كأحمد بك ونعمان بك وحسن بك ومراد بك وقد خلع الباشا عليهم فراوى وقلدهم سيوفا وعقد لاحمد بك الالفى على عديلة هانم بنت ابراهيم بك الكبير ودفع الباشا الصداق من عنده وقدره ثمانية آلاف ريال (٣١) .

وتشجيعا للامراء الراغبين فى طاعة محمد على أخذ الباشـا ينعم عليهم ويلبسهم الخلع ويقدم لهم الهدايا ويمنحهم مقادير كبيرة من الاكياس « وقصده الباطنى صيدهم » حتى انه قد انعم على محمـد بك المنفوخ بالتزام جمرك ديوان بولاق ثم عوضه عنه بستمائة كيس (٣٢) .

ويقال أيضا أن كثيرا من امراء المماليك قد اقتدوا بشاهين بك وتركوا حياة المغامرة فى الريف وانتظموا تحت حكم محمد على حتى ان ابراهيم الكبير نفسه ارسل ابنه مرزوق بك الى القاهرة ومعـه حاشية كبيرة العدد (٣٣) . ومن الطبيعى ان يشجع ذلك شاهين بك لان يرسل فى سنة ١٨٠٨ الى زملائه المماليك فى الصعيد يرغبهم فى الاذعان والولاء لمحمد على وكان لدعوة شاهين بك اثرها فى توقف حركات القتال فى الصعيد

خاصة بعد أن أصاب الضعف كبار زعمائهم كابراهيم بك وعثمان بك حسن المعترف لهما بالزعامة بعد موت الالفى والبرديسى على انهما مع ما اصابهما من الضعف واليأس ظلا على عهدهما القديم فى كراهية محمد على باشا وعدم الثقة فى مقاصده حيال المماليك لهذا تخطى الباشا هذين الزعيمين وصرف مساعيه نحو استمالة صغار البكوات والكشاف من اتباعهما فأخذ يرسل اليهم ويدعوهم الى الاخلاد للطاعة على أن يرتب لهم رواتب تقوم باودهم فى القاهرة وانتهى بهذه الوسيلة الى فصم عرى المماليك واجتذاب بعضهم الى العاصمة .

كذلك أعطى محمد على لنفسه صلاحية اختيار رئيس المماليك وهى لم تكن من اختصاص الباشوات فعندما توفى شاهين بك خليفة البرديسى فى مايو سنة ١٨٠٨ عين محمد على سليم بك المحرمجى رئيسا للمماليك خلفا لشاهين بك كما خلع فى نفس الوقت على مرزوق بك ابن ابراهيك بك الكبير خلعة حاكم جرجا وبهذا التعيين المزدوج وضع المماليك امام الامر الواقع كما جمع محمد على بين اعلان سلطته عليهم واجتذاب ابراهيم بك بتعيين ابنه حاكما ولم يعهد المماليك من قبل مثل هذا التدخل فى شئونهم اذ كانوا محتفظين باستقلالهم فى اختيار زعمائهم .

لكن ماذا كان موقف المماليك حيال هذا التدخل السافر الذى لم يعهدوه من قبل ؟

اجتمع رؤساء المماليك للتشاور فى شأن هذا التدخل ثم استقر رأيهم على قبول الامر الواقع لكنهم امتنعوا عن سداد الاموال الاميرية وبعد أن وجه اليهم محمد على فى سبتمبر ١٨٠٩ جيشا لاخضاعهم واستخلاص الصعيد منهم بادر المماليك الى طلب الصلح واشترط عليهم محمد على أن يرحلوا عن الوجه القبلى ويقيموا فى القاهرة على أن يعطيهم بعض الجهات يستغلونها ويدفعون أموالها والضرائب المقررة عليها (٣٤) .

وهذه الشروط تدل على مدى ما بلغه المماليك من ضعف اذ كانوا فى البداية قد اشترطوا أن يتولوا حكم الصعيد مقابل دفع الخراج أما

الشروط الاخيرة فأساسها التخلى عن الحكم والاقامة فى القاهرة تحت حكم محمد على .

وبالفعل سار ابراهيم بك وزملاؤه الى القاهرة فى مايو سنة ١٨١٠ وعسكر بالقرب من الجيزة ولم يعره محمد على التفاتا أو اهتماما فقرر العودة الى الصعيد ناقضا الصلح وبذلك تجدد الخصام بين محمد على باشا والمماليك ونجح ابراهيم بك فى اقناع شاهين بك الالفى بنقض اتفاقه هو الآخر مع محمد على والرحيل عن القاهرة فاستجاب له وتبعه فى انسحابه البكوات والكشاف المماليك الذين لبثوا بمصر سنتين راضين بحكم محمد على .

وهذا يدلنا على مدى ما ظل عليه ابراهيم بك من مكانة فى نفوس المماليك رغم ابتعاده فعليا عن السلطة ، ومن الطبيعى أن يستاء محمد على من هذه الاحداث ويجرد جيشا لمحاربة المماليك ليعيد اخضاعهم وبالفعل تمكن من الاستيلاء على أقليم الفيوم وانسحب ابراهيم بك وعثمان بك حسن وسليم بك الى اسوان ورجع شاهين بك الالفى يطلب العفو من محمد على (٣٥) .

وهكذا أخذ نفوذ المماليك السياسى ينكمش شيئا فشيئا خاصة بعد أن رجع شاهين بك الالفى وطلب العفو من محمد على الذى سمح له بالاقامة فى القاهرة تمهيدا للقضاء عليه نهائيا فى مذبحة القلعة ، وسار على دربه الكثيرون من البكوات والكشاف المماليك الذين طلبوا من الباشا أيضا الامان وعادوا الى القاهرة وانصرفوا الى عيشة الثراء غير مدركين ما يخبئه لهم القدر .

فاقامة المماليك فى القاهرة لم تكن الا لفترة محدودة حتى يتم تخطيط الوالى من أجل القضاء عليهم نهائيا حتى لا يعودوا الى مناوءة سلطته .

واخيرا ادرك الحاكم أن المسألة بينهم وبينه أصبحت مسألة حياة أو موت وانه يستحيل عليه أن يأمن جانب المماليك مادامو يعيشون فوق أرض مصر فصمم على أن يغدر بهم لتأمن مصر شر هذه الطائفة ويخلص له الحكم فدبر لهم مذبحة القلعة .

وقبل ان نتناول كيف تم لمحمد على القضاء على المماليك وماذا فعل ببقاياهم وكيف أنهم انخرطوا فى الارستقراطية الجديدة ــ التركية ــ أو أدخلوا فى سلك التعليم الحديث يجدر بنــا أن نشير هنا الى النفوذ الاقتصادى الذى تمتع به المماليك ذلك النفوذ الذى جعل محمد على يعجل بالقضاء عليهم

لم يكن المماليك يشكلون قوة سياسية فقط بل اقتصادية أيضا فقد اثروا من وراء توليهم عدة التزامات تتفاوت أهميتها حسب اهمية ورتبة كل مملوك وهذا فارق مهم ميز الاقطاع المصرى المملوكى عن الاقطاع الاوربى فى العصور الوسطى فالاقطاع الذى يمنح للامير المملوكى لم يكن ثابتا وقد يستبدل باقطاع آخر بينما فى أوروبا كان السيد أو اللورد أو الشريف يملك اقطاعا معينا يظل له ولاسرته من بعده بينما لم يكن كذلك فى الاقطاعات المصرية، كما أن الامير المملوكى لم يكن يقيم فى اقطاعه ولا يحكمه على نحو ماكان يفعل الامير الاوروبى فى ظل النظام الاقطاعى وانما كان الامير المملوكى يتعيش من وراء الاقطاع فكأنه نوع من المرتب يمنح له على أن يقدم عددا من الجند كانوا فى الغالب من المماليك الذين يشتريهم ويدربهم وينفق عليهم من الاقطاع الممنوح له(٣٦) ، ومن هنا كان تغلغل المماليك فى مختلف المجالات اذ كانت تتكون منهم القوات العسكرية ويشغلون الوظائف الهامة ويملكون موارد الثروة لهذا حرص العثمانيون على القضاء على نفوذهم فما كادت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال بليار تجلو عن القاهرة فى ١٠ يوليو سنة ١٨٠١ حتى اتخذ الاتراك الخطوة الاولى لتنفيذ سياسة السلطان فاصدر يوسف باشا الوزير الذى كان يتولى أمر القوات التركية فى مصر تعليمات الى كل القرى تقضى بعدم دفع ضرائبها الى ملتزميها بغير موافقته ثم ابلغ الملتزمين أن دفع الضرائب الى الادارة الجديدة سيصبح ذا اثر رجعى بحيث يغطى الفترة الواقعة بين سنة ١٧٩٨ : سنة ١٨٠١ أى عن فترة الاحتلال الفرنسى كلها وكرد فعل لهذا الامر احتج الملتزمون ومنهم عــدد كبير من المماليك وقرروا أنهم لن يدفعوا أية ضرائب ما لم يلغ أمر الوزير وقد أدى رفض الملتزمين دفع الضرائب عن السنوات الثلاث الى الغاء الوزير لحقهم فى جباية الضرائب واصداره التعليمات الى الاقباط بالتوجه فورا الى القرى

لجباية الضرائب مباشرة لحساب الحكومة وبعد ذلك بقليل تظاهر الملتزمون أمام مقر يوسف باشا واستجابة لهذه المظاهرة وافق يوسف باشا على سحب امره والسماح للملتزمين بجباية الضرائب كالمعتاد وان كان الدفتر دار شريف افندى رفض التسليم بهذا التنازل لهذا بقيت مسألة جباية الضرائب المفروضة على أراضى الالتزام فى حالة ارتباك .

وعندما ادرك السلطان أن سياسته الجديدة لن تكلل بالنجاح مادام بامكان المماليك أن يتحدوا سلطته قرر التخلص منهم فى اكتوبر سنة ١٨٠١ لكن باءت محاولته بالفشل بسبب تدخل الانجليز لصالح المماليك فارسل الى الملك جورج الثالث يرجوه عدم تدخل الانجليز ويعرض له الشروط التى كان ينوى التنازل للمماليك عنها ، كالسماح للبكوات ومماليكهم بالتوجه الى ولايات عثمانية اخرى فى مقابل أن يضمن السلطان حياتهم فيما لو رحلوا فى سلام ويسمح لهم بأخذ ممتلكاتهم الشخصية بينما تباع بيوتهم فى مصر الى الاهالى ويقبضون ثمنها ويمنح السلطان معاشات سنوية للبكوات وكشافهم تعويضا لهم عن فقدان أراضيهم على أن تعود هذه الاراضى الى الباب العالى طبقا لقوانين الامبراطورية العثمانية .

لكن المماليك رفضوا شروط السلطان وفروا الى الصعيد حيث استمر الصراع بين القوات العثمانية والقوات المملوكية وحاول البريطانيون التوسط لكنهم اضطروا الى مغادرة مصر قبل حسم المسألة (٣٧) .

ثم استصدر على باشا عفوا من السلطان فى يوليو سنة ١٨٠٣ يحمل بين طياته السماح للمماليك بالبقاء فى مصر على أن يعطى لكل منهم خمسة عشر كيسا من العائد الفائظ والحلوان المقررين على الارض التى ظلت شاغرة ثمانى سنوات وتلحق الوسايا والمضافات والبرانيات بالميرى ، اما المقررات المتعلقة بادارة البلاد وجباية الميرى والاشراف على الحدود — الموانى — فتصبح من اختصاص الباشا والروزنامجى الذى يرافقه ويشرف على الدفتردار الذى كان على وشك الوصول الى مصر على الجمارك وجباية الضرائب (٣٨) .

ومن الغريب أن يقبل المماليك هذه الشروط التى لا تحمل فى طياتها سوى تجريدهم من اختصاصاتهم الاقتصادية وحرمانهم من الموارد المالية التى

كانوا يعولون عليها كمصدر أساسى لثرواتهم آملين أن يسود السلام بينهم وبين العثمانيين . وعندما لم تتحقق آمالهم لم يرضوا بالشروط السابقة وظلوا يتحينون الفرصة حتى قتلوا الوالى العثمانى على باشا اذ ادركوا بعد ذلك أن عودة العثمانيين بعد الحملة كانت بمثابة لطمة اقتصادية لنفوذهم اذ أنهم نزعوا منهم كثيرا من الوظائف الاقتصادية التى كانوا يتولونها من قبل لذلك عمد خورشيد الى استغلال كل يوم من أيام حكمه القصير بغير أن يدبر تدبيرا جديدا فى سبيل تثبيت مكانته ومحاولة القضاء على المماليك والحد من نفوذهم واظهر فى ذلك عنادا عجيبا فعندما لم يتمكن من دفع مرتبات الجند لوقوف الجيوش المحاربة على أبواب مصر ولان الامراء كانوا احرارا فى الذهاب حيث شاءوا يجبون من الاهلين ما يمكنهم أخذه منهم من الاموال والمؤن فلم يجد أمامه سوى أن يقبض على نساء الامراء (٣٩) ، كنفيسة المرادية وعديلة ابنة ابراهيم بك وطلب منهما تسديد ثمانمائة كيس فوزعتاها بمعرفتهما على باقى النساء واضطر اكثرهن لبيع متاعهن فلم يجدن من يشترى كما طالب الملتزمين بدفع ما عليهم من الاموال مع انهم لا يتمكنون فى مثل هذه الظروف التى تشبه الحصار من الذهاب الى الريف لتحصيل الاموال من الزراع (٤٠) .

ولم تكن النتيجة النهائية قد اتضحت بعد عندما أصبح محمد على واليا على مصر فى مايو سنة ١٨٠٥ لان محاولات السلطان العثمانى فشلت فى وضع مصادر الدخل تحت الاشراف المباشر للدولة كما فشلت فى ابعاد الطبقة المتازة القديمة على أن الاجراءات التى اتخذها كانت سوابق استند اليها محمد على الذى اتضح فيما بعد أنه كان يؤيد هذه الحركة الاصلاحية فى الامبراطورية بوجه عام ومصر بوجه خاص .

كما أن استغلال المماليك لم يقتصر على موارد الاهالى فى الريف فقط بل امتد الى المدن حيث حاولوا أن يفرضوا ضرائب على العقارات يقوم بتسديدها الملاك والمستأجرون على السواء ، واذا كان أهل الريف قد ضعفوا أمام استغلال المماليك الا أن أهل المدينة حاولوا المقاومة ، وكان هذا فى عصر الفوضى التى سبقت عهد محمد على .

وفى هذه الاثناء انحاز العسكر الى جانب الاهالى الذين كانوا غير مجبرين على دفع الفرض اذ أن علوفات العسكر مكلف بدفعها الميرى وليس الرعية وكان هذا الموقف من جانب الجند من شأنه أن يؤدى الى انحراف طباع الناس عن الامراء ويؤدى الى التقارب بين الاهالى والعسكر .

والحقيقة أن محمد على هو الذى خطط لذلك امعانا فى تثبيط نفوذ المماليك رغبة فى ايجاد نوع من الالفة بين جنده والرعية لمساعدته فى الوصول الى السلطة فمالت قلوب العامة الى الجند أما البرديسى فقد صب جام غضبه على أهل مصر حين قرر فرض الضريبة عليهم لمدة ثلاث سنوات متوالية (٤١) ، ومن الطبيعى أن يثير ذلك غضبا شديد فى الاوساط الشعبية فخرجت نساء الحارات بالدفوف مظهرة استياءها بقولها ايش تاخذ من تفليسى يا برديسى (٤٢) .

وعندما ازداد غى المماليك ونهبهم للقرى بمساندة العربان حاول بعض مشايخ العربان الذين يعملون فى الزراعة وقفهم عن هذه الاعمال فيقال ان ابن طويلة شيخ العائد قد حضر عند الامراء ووجه اليهم اللوم على أعمال النهب ذاكرا بأن هذه المزروعات غالبها للعربان والفلاحين الذين اشتركوا معهم فى زراعتها وذكر أن هبود العرب المصاحبين للمماليك ليس لهم رأس مال فى ذلك وطالب المماليك بمنعهم من أعمال النهب فى مقابل اعطائهم كفايتهم منها ، غير أن المماليك لم يعيروا لتلك الوساطة أى اهتمام بل استمروا فى طلب مشايخ النواحى مثل شيخ الزوامل والعائد وقليوب والزموهم بالضرائب الفادحة ولم تنج القرى أيضا منها اذ فرض عليها مبالغ كبيرة تراوحت ما بين الف ريال والفين وثلاثة وكلفت بطلبها العربان كما عينوا لهم خدما وحق طرق فى مقابل عشرين الفا من فضة أو يزيد .

وكانت القرى التى تمتنع عن الدفع تحرق وتنهب لهذا قل الوافدون بالغلال الى المدينة واصبحت حاجة الباشا ماسة الى الاموال لدفع علوفات العسكر فاضطر الى فرض بعض الاكياس على الاقباط والسيد المحروقى وتجار البهار ومياسير التجار والملتزمين وطلبوا أيضا مال هذه السنة معجلة (٤٣) .

وقد شجع هذا الوضع المماليك المقيمين فى الوجه القبلى على أن طلبوا الصلح من الباشا فى يوليو سنة ١٨٠٤ على أن يكونوا طوع بنانه فى دفع الاموال اللازمة لمرتبات العسكر التى دفعته الى المصادرات وطلب الاموال غير انه رفض ذلك العرض قائلا « ليس لهم عندى الا الحرب »(٤٤).

وربما اتخذ الوالى هذا القرار مؤخرا حينما بلغ المماليك فى ظلمهم للاهالى حدا لا يمكن التغاضى عنه تمثل في « اسر النســاء وبيعهم ونهب الخانات والوكائل وجميع بضائع التجار وبيعها بأبخس الاثمان » (٤٥) .

وامام هذا المد الصاعد لنفوذ المماليك اصبح العثمانيون يخشون بأسهم وآثر عدد كبير منهم قدر بالغين الخروج من مصر أما من بقى منهم فاضطر الى الالتجاء الى بعض المصرلية وانتموا اليهم (٤٦) .

وربما ادى انكماش العثمانيين على هذا النحو الى تشجيع المماليك على المضى فى استغلال الشعب فنجد أهالى الاسكندرية يتركون بلادهم ويذهبون الى ازمير أو قبرص ورودس ولم يبق الا من لم يكن يملك نفقات السفر فعم الغلاء معظم انحاء البلاد وخربت قرى كثيرة ورغم هذا لم يكترثوا لمتاعب المصريين وحركة الهجرة خارج البلاد .

وأمام هذا الوضع اجتمع البرديسى والالفى وابراهيم بك فى سبتمبر سنة ١٨٠٣ للتشاور فى تدبير مرتبات الجند ووزعوا على أنفسهم قدرا من المال وقدرا آخر على الامراء والكشاف والجند على حسب مقدرتهم فى الدفع كما طلبوا من جمرك البهار مبلغا كبيرا من المال واخـذوا بن الحضارمة والينبعاوية ولم يقف بهم الامر عند هذا الحد ففى أول أكتوبر سنة ١٨٠٣ انزلوا ضريبة جديدة قاموا بتوزيعها على التجار وارباب الحرف بحيث أصبح على كل طائفة قدرا من الاكياس قد يصل فى بعض الاحيان الى خمسين او اقل ومن الطبيعى أن يتضرر منها أصحاب الحوانيت ويطلبوا تخفيفها كذلك حدد المماليك سعر الغلة ولم يكن فى مقدور صاحبها بيعها الا بأذن من القيم الذى كان يأخذ نصفها أو ثلثها أو ربعها دون أن يدفع شيئا .

ومن الطبيعى أن يثير ذلك غضب العامة الذين تشكوا الى كبار المماليك لمنع هذا الظلم لكن المماليك والجند كانوا يخطفون كل ما يصادفونه من الغلة أو التبن أو السمسم فلا يقدر من يشترى شيئا من ذلك أن يمر به الا بصحبة أحد العسكر أو المماليك لحمايتهم (٤٧) .

هكذا نجد انه فى الوقت الذى عانى فيه الشعب الامرين من جراء اعمال السلب والنهب والقحط والغلاء حاز المماليك ثروة هائلة ربما تكون هى التى شجعتهم على الاستمرار فى اجتياح رشيد والاسكندرية لتحقيق المزيد وكانت أول خطوة هى اجبار القرى على دفع ضريبة جديدة تحت اسم — رسم سنوى — يتحقق على المواطنين للحكومة وهددوهم بأنهم سيستخدمون فى حملاتهم نفس الاساليب التى كانوا يستعملونها أيام كانوا الاسياد المطلقين فى مصر وانه يكفى مرور مملوكين أو ثلاثة مع بضعة اعداد من العربان المسلحين على القرى لجمع مبالغ طائلة فهم يطالبون بحقهم فى الميرى المستحق لهم منذ وصول الجيوش الفرنسية الى مصر لهذا لجأ معظم مشايخ القرى وحريمهم الى رشيد بينما بقى مسلحوا المدينة لحمايتها من النهب متخذين كل الاجراءات اللازمة لذلك فى حين كان Petrucci المندوب البريطانى فى رشيد يقوم بتوفير كافة المؤن والاسلحة اللازمة للمماليك (٤٨) .

وقد شجع وجود هذا المندوب فى رشيد عثمان بك البرديسى فى الا يدخر جهدا فى الاستمرار فى تحصيل الاموال الكثيرة من المدن ومن مصادرة الموارد الزراعية وبخاصة رشيد التى اجبرها على دفع ستمائة وثمانين كيسا كما تعرضت دمياط والمحلة لغرامات مشابهة ، وعبثا حاول ابراهيم بك منع اتباعه من ممارسة أعمال السلب والنهب ، وعندما قدم محمد على وعثمان بك البرديسى ليتوليان أمور البلاد تم فتح مخازن الغلال وفرقت على المساكين والفقراء والخبازين وانفرد عثمان بك البرديسى بتدبير أمر رواتب الجند ثم فرض على جميع الصناجق والكشاف والاغاوات

وذوى المقدرة من الوجاقات والملتزمين مقدار ألف كيس كما فرض على أهل البلد المسلمين مقدار مائتى كيس فقط كذا أرباب الحرف والصناعات وجمع كل ذلك ودفعه الى الجند كما تم عقد اتفاق بين محمد على والصناجق مؤداه أن يفوا فى كل شهر بثلاثمائة كيس لمرتبات الجند ومائة كيس لرؤسائهم بشرط ان يدفعوا لهم مرتباتهم القديمة فوافق رؤساء الجند وبقى الجند غير راضين ولو لم يكن المماليك يستندون الى ثروة اقتصادية لا بأس بها ما كانوا تعهدوا بكل ذلك غير انه لا ينبغى أن ننسى أن هذه الثروة فى معظمها كانت مستمدة من الشعب واساسها الضرائب الاجبارية الباهظة.

ومما يدلنا أيضا على مكانة البرديسى الاقتصادية ومدى الثروة التى حازها استعداده لدفع ثلاثة وثلاثين كيسا وثلث الى كل من عائلة محمد بك الالفى وابراهيم بك وذلك لارضاء العائلة المرادية فى مقابل أن ينفرد البرديسى بالاحكام ويبقى شيخا للبلد وفى هذه الاثناء صدر فرمان من الدولة العلية بتولى ابراهيم بك مشيخة البلد مع توليته دفتردارا من قبل الدولة لمباشرة الامور المالية وتحصيلها ثم ارسالها للدولة العلية كما منع الفرمان امراء مصر من اصدار الاحكام ومن الحصول على الالتزامات باستثناء البلاد التى اشتروها بمالهم ، كما أمر كل صنجق أو كاشف له بلد مشتراه بدرهم بأن يتصرف فيها على أن يدفع للدفتردار ميرى تلك البلد ثمانى سنين مقدما فى مقابل تسلم صك التصرف بها واذا فاض دخل دائرة التزامه عن اثنين وعشرين كيسا يكون الفائض مضبوطا للسلطان ، وكانت هذه الشروط أساسا لاقامة المماليك فى مصر .

ثم ما لبثت الدولة أن اظهرت رضاها عن المماليك وسمحت لهم بأن يصبحوا حكاما للاقطار واصبح جملة المتولين بمصر سنة ١٢١٨ هـ سبعة وعشرين صنجقا ووضعوا أيديهم على جبخانات عظيمة (٤٩) .

ورغم هذه المناصب التى اسندت اليهم الا انهم لم يكفوا عن اعمال السلب والنهب التى أصبحت أسلوبا مألوفا بالنسبة لهم .

واذا كان محمد على فيما بعد سيلجأ الى استغلال الاهالى بفرض الضرائب المتنوعة وانتزاع الملكيات الا أنه كان أسلوب دولة بعكس أساليب المماليك القائمة على النهب والصدفة ، اذ استمر الالفى فى نهبه للوجه البحرى حتى أدت أعماله فى تلك المنطقة الى وضع سىء ومؤسف عندما أمر بحرق عدة قرى وقتل عددا كبيرا من الفلاحين وبعض المسئولين عن القرى لعدم تأديتهم الاموال المطلوبة منهم (٥٠) .

ومن الغريب ازاء هذا الظلم ان يطلب الاهالى من المماليك الحضور الى رشيد والاستيلاء عليها والحلول محل العثمانيين الذين واجهوا مقاومة شديدة من الاهالى فى يونيو سنة ١٨٠٥ (٥١) .

ومن المدهش أيضـــا أن ينظر الشعب مثل هـــذه النظرة للمماليك ويعتبرهم أقرب اليه من العثمانيين رغم انتماء المماليك الى بيئات مختلفة تعد بعيدة كل البعد عن البيئة المصرية .

وربما شعر محمد على بهذا الميل فحاول من جديد جذب المماليك فى صفه حين قبل مهادنة الالفى فى سبتمبر سنة ١٨٠٥ مستغلا سوء العلاقات بينه وبين زملائه ثم الخلافات التى نشأت مع محمد على للحصـــول على ضمانات تحمية من اخطار المستقبل (٥٢) خاصة وانهم فى هذه المرحلة كانوا يريدون توفير العيش الهنىء لاتبـــاعهم وليس البحث عن نظـــام حكومى جديد كما توهم الانجليز (٥٣) .

ومما يؤكد وجهة النظر هذه ان المماليك ادركوا أن عملهم بالسلب والنهب اجدى لهم من مقاومة العثمانيين فاستمروا فى ولوج هذا الطريق لما يعود عليهم من ورائه بالمكاسب .

ومن الطبيعى أن يسعى العثمانيون جاهدين الى التقليل من نفوذ وسيطرة المماليك الاقتصادية حين طلبوا من القرى الامتناع عن اعطاء اى شىء للمماليك وهكذا ضاع الشعب بين نهب المماليك ومطالب العثمانيين لانهم حين امتثلوا لاوامر الآخرين اصابهم كثير من الاضرار بسبب تحريضهم « فلما حصل لهم ما حصل لم يسعفوهم ولم يخرجوا من اوكارهم » .

وقد شجع هذا الوضع الالفى على أن يكسب اعماله السابقة صفة الشرعية حين ارسل للباشا – مصطفى كاشف المورلى من اتباعه ومعه خطاب يطلب فيه تدخل الباشا، من اجل راحة الفلاحين والفقراء وذكر أن عملية تعديه على القرى وطلب المغارم وغيرها من اعمال السلب لم يكن امرا مقصودا انما اجبروا علية للانفاق على ما كان بصحبتهم من العربان الذين استعانوا بهم كما كان العثمانيون يعولون على العساكر الرومية والمصرية .

وفى آخر الخطاب طلب الالفى قائلا « القصد منكم بل الواجب عليكم السعى فى راحة الفريقين وكف الحرب واعطائنا جهة نرتاح فيها وعند وصول الرد يكون العمل بمقتضاه » (٥٤) ، وجاء رد العثمانيين بمنحه اقليم الجيزة دون التعهد بأى شيء آخر وسلموا هذا الخطاب الى مصطفى كاشف ولم يكن ذلك يكفى الالفى الذى كان ملتزما على فرشوط وغيرها من البلاد القبلية والبحرية علاوة على انه تقلد كشوفية بلبيس (٥٥) .

كما انه أوهم الوزير بتحصيل مقادير عظيمة من الاموال من الصعيد فقلده امارتها وبخاصة من تركات الاغنياء الذين توفوا بالطاعون وليس لهم ورثة وغير ذلك من الجهات وقد وافقه الوزير طمعا فى تحصيل الاموال التى وعده بها وكتب له فرمانا بتولى امارة الجهة القبلية واطلق يده فى جميع ما يريد دون أن يعارضه أحد وبالفعل ذهب الى اسيوط وشرع فى جباية الاموال وارسل للوزير دفعة من المال واغناما وعبيدا وغلالا .

والحقيقة أن العثمانيين آثروا فى بداية الامر الانتفاع بثروات المماليك واستغلال نفوذهم الاقتصادى ثم ما لبثوا أن أوقعوا بهم للنيل من هذا النفوذ كخطوة للقضاء عليهم .

والحقيقة أن السلطة العثمانية كانت بحاجة الى شخصية قوية لكى تحد من سطو المماليك على ثروة البلاد ومن الطبيعى أن يتمكن محمد على من اتخاذ هذه الاجراءات بعد أن استقرت له الامور فى مصر ولكن فى خلال السنوات الاولى من حكمه واجه مقاومة حتى انه اضطر احيانا الى

اللجوء الى عمر مكرم ليطلب مساعدة الالفى بالمال ثم لا يلبث أن يضيق الخناق عليهم ليحد من نفوذهم فبعد أن استقر الامر لمحمد على « منع الذهاب الى الامراء المصريين كما منع مجيئهم ايضا وعين أشخاصا فى البر والبحر لرصد من يخالف ذلك فامتنع الباعة وغيرهم من الذهاب اليهم بشىء مطلقا لانهم كانوا يتعرضون للقبض عليهم ومصادرة ما يحملونه لهم (٥٦) .

وأمام هذا الحصار الشديد لم ير الالفى بدأ من طلب الصلح مع الباشا واذا كان هذا الاخير قد وافق مبدئيا الا أن الالفى عاد مرة اخرى الى طلب كشوفية الفيوم وبنى سويف والجيزة والبحيرة ومائتى بلدة من الغربية المنوفية والدقهلية ليستغل فائضها على أن تكون اقامته فى الجيزة ويتعهد مقابل ذلك بطاعته للباشا الذى لم توافقه هذه الشروط(٥٧)، خاصة وان المماليك لم يؤدوا فى مقابل الاراضى التى تنازل لهم عنها اية اموال او غلال مما ادى الى خرق الهدنة .

ولما شعر المماليك بعدم مقدرتهم على المجابهة حاولوا مرة اخرى تجديد الهدنة مع محمد على فعرض على مندوب الالفى أن يدفع الفا وخمسمائة كيس فى مقابل اطلاق بيع المماليك وشرائهم وجلب الجلابين لهم الى مصر كعادتهم بعد أن كان قد منع ذلك وسر الالفى بذلك ورأى ضرورة مفاوضة بقية المماليك فى دفع الاموال المطلوبة غير ان البرديسى رفض الدفع كما رفض كبار المماليك الآخرين مساعدته خوفا من أن يستقل هو بالحكم فيما بعد دونهم لانه لم يكن قد نسى بعد ما فعله باتباعه اثناء سفره علاوة على انه كان قد اخذ صكا مسبقا قبل سفره الى لندن مع الانجليز يضمن له عند حضوره سالما أن يتولى رئاسة المماليك (٥٨) ، ولهذا ظل المماليك على انقسامهم وعدم تعاونهم * .

كذلك ادى اتفاق البرديسى مع محمد على الى ضعف نفوذ المماليك وتشتتهم كما أن الاعمال التى ارتكبها الالفى الصغير جعلت اقرانه يكرهون حكمه فأبعده الالفى وظل كذلك حتى قتل (٥٩) .

وقد زاد رحيل الانجليز من ضعف المماليك الذين اسرعوا فى مفاوضة الوالى فى الصلح خاصة بعد أن ظل الجند يطاردون بقيتهم فى الوجه القبلى ، وكان هناك فريق آخر منهم انتهز فرصة خلو البلاد من الحامية العسكرية بسبب الحرب الوهابية وعادوا لتقلد السلاح واستعدوا من جديد لمحاربة محمد على فى سنة ١٨٠٨ فاباد فريقا منهم ثم أوقع بالفريق الآخر اقسى العقوبة مما دفع زعماء بيت الالفى أن يعرضوا من جديد على باشا مصر مؤازرته ضد اعدائه غير انه كان قد فقد الثقة تماما بوعودهم(٦٠).

ويبدو أن عدم الثقة اصبح متبادلا بين الفريقين لان ابراهيم بك وزملاءه لم يطمئنوا للباشا الذى أخذ فى استدراج المماليك الى القاهرة ومنحهم الخلع والفراوى كما صرف لهم المرتبات فقد اعطى لمحمد بك المنفوخ ايراد جمرك بولاق أو ما يوازيه أى ٦٠٠ كيس وقد فسر المماليك ذلك بأنه ليس الا وسيلة لضمان خضوعهم كخطوة أولى للقضاء عليهم نهائيا حيث أن عددهم بلغ فى سنة ١٨٠٩ عشرة آلاف ما بين مقدمى الوف وامراء وكشاف واكابر وجاقات ومماليك وعدة اتباع وكان لكل أمير منهم اقطاع خاص به يتحصن فيه (٦١) .

وعندنا انه كان يهم محمد على بعد أن استقطب المماليك فى القاهرة أن يقوض من نفوذهم السياسى فى مقابل أن يسمح لهم ببقاء جزء بسيط من نفوذهم الاقتصادى لكن اسلوب الباشا فى اغراء المماليك لم ينجح الى حد كبير ففى يونيو سنة ١٨١٠ انشق شاهين بك على حزب الارنؤوط مفضلا الانضمام الى اخوانه الذين اختاروه لزعامة مماليك الامير مراد بك بينما نجح محمد على فى أن يضم اليه أربعة من البكوات وستة عشر كاشفا ونحو مائتى فارس من معسكر شاهين بك ومنحهم فى مقابل ذلك ٢٠٠ كيس وهاجم بقية المماليك الى ما وراء الشلالات أما من لاذ منهم بالفرار الى اطراف الصعيد فاستمروا فى أعمال النهب كما لم يعدل الفريق الذى دنا منهم من القاهرة عن فكرة الاخلال بالنظام ونشر الفتنة فلما انس منهم الوالى هذه النزعة عقد النية على التنكيل بهم وابادتهم عن آخرهم .

ويقال أن عدد المماليك الذين ذهبوا ضحية مذبحة القلعة كانوا ٤٧٠ مملوكا (٦٢) وقد لجأ محمد على الى الخديعة للقضاء على عدد آخر قبل هذه المذبحة حيث حث عمر مكرم وكبار المشايخ على طمـأنة المماليك والايقاع بهم لدخول القاهرة حتى اعتقد المماليك أن الرأى العام عـاد للعطف عليهم وعندما دخلوا القاهرة تعرضوا لانتقام جند محمد على وهنا يجب أن نشير الى أن الباشا كان قد عقد النية على الاستمرار فى تتبع المماليك بغرض القضاء عليهم اذ لم تعد المسألة بينه وبينهم مجرد صراع على السلطة بل مسألة حياة أو موت لهذا ارسل الباشا أوامره الى حكام الاقاليم يحثهم فيها على قتل كل مملوك تقع عليه ايديهم فنفذ الكشاف الاوامر وتباروا فيمن يرسل الى القاهرة رؤوسا اكثر حتى بلغ عـدد القتلى فى الاقاليم أكثر من ألف مملوك (٦٣) .

ويرجع ارتفاع عدد القتلى الى اسراف الجند فى قتل المماليك ومن كانوا يرافقونهم أو حتى من كان يرتدى زيا مماثلا لزيهم من أولاد الناس وأهالى البلد كما تتبعوا المماليك الهاربين بالقرب من القلعة والذين لجأوا الى المنازل وقبضوا على الاحياء منهم والقوا بهم فى السجن وبعد أن انتهوا من قتل الامراء المصريين اتجهوا الى بيوتهم لنهبها كما لم تسلم البيوت المجاورة ايضا من سطو الجند (٦٤) وعندما علم المماليك الذين كانوا بالصعيد بأنباء الكارثة التى حلت باخوانهم ارسلوا الى محمد على يطلبون أن يحدد لهم المكان الذى يختاره هو لاقامتهم ليعيشوا فى سلام غير أنه ارسل اليهم جيشا تعقبهم وطاردهم حتى اجلاهم عن البـلاد والجأهم الى الاقامة بدنقلة حيث عاشوا عيشة مهينة (٦٥) .

أما الذين تمكن الجند من القبض عليهم والذين بلغ عددهم اربعة وستين شخصا من بقايا البيوت المملوكية القديمة فقد تم قتلهم ، كما فر ستون مملوكا نحو سورية والبعض توارى والتجأ الى طائفة الدلاه وتزيا بزيهم والبعض الآخر تزيا بزى النساء الفلاحات وخرجوا ضمن الفلاحات اللائى يبعن الجبن .

ولما كان الباشا يعلم شدة كراهية كتخداه للمماليك فقد فوض له الامر فيهم حتى صار لا يرحم منهم احدا فكان كل من احضروه ولو فقيرا هرما من المماليك الامراء الاقدمين يأمر بضرب عنقه (٦٦)

اما من تبقى من المماليك وهم اعداد قليلة فقد لجأوا الى بلاد الحبشة وعندما تمكن الباشا من ابادة معظمهم اصدر أوامره بالامساك عن مطاردتهم وعلل ذلك بأنه يريد محاربة الجماعة لا افرادها وليبرهن على ذلك سمح لمن تبقى منهم بالانتظام فى سلك خدمته واباح لهم التمتع بما كانوا يملكونه من الثروة الثابتة والمنقولة بل بالغ حينما اجرى على نساء القتلى وأولادهم الارزاق والاعطيات التى تجعلهم غير محتاجين والتى كانت بمثابة معاش يصرف لهم شهريا (٦٧) .

كما زوج نساءهم لضباط جيشه واتباعه من العثمانيين والالبانيين المخلصون له .

وقد ذكر احد الفرنسيين المدعو بلابورت العضو فى لجنة مصر التى الفها بونابرت قبل وقوع كارثة المماليك بأيام بأن القضاء على المماليك كان خير ذريعة لقطع سلسلة الاضطرابات والفتن والجرائم التى لا نهاية لها فى مصر (٦٨) ، ويضيف آخر ان القضاء على أولئك المستبدين الذين كانوا يفرضون المغارم على الشعب فى مختلف نواحى مصر خلص المصريين من مظالمهم التى تضارع عند جمع الاموال واغتصابها (٦٩) .

واذا كان الكثيرون قد تجنوا على محمد على حين أوقع بالمماليك بهذه الطريقة الخادعة فانه لا ينبغى أن نحكم عليه بمقتضى تقاليد الامم الراقية فى حينه خاصة وأن المماليك لم يدعوا مجالا لمحمد على للترتيب فقد اعياه أمرهم « فما كانت الحروب تفنيهم ولا المعاهدات تربطهم ولا الوفاق يستميلهم ولا المعروف يأسرهم فكلما هزموا عادوا من جديد حين تسنح لهم الفرصة بذلك ، هذا بالاضافة الى ان مصالح المماليك الحقيقية كانت متنافرة مع مصلحة البلاد والاهالى وكأنهم حكومة داخل الحكومة تتعارض اغراضها مع كل شىء .

لهذا راى محمد على لكى تخطو مصر خطوة واحدة فى سبيل الرقى والاصلاح أن تأمن جانب المماليك ففعل ما اراده بهم فى مذبحة القلعة وبعد علم منها سير ابنه ابراهيم لتعقب الهاربين فى الوجه القبلى واجهز عليهم وكان عددهم يقرب من ٨٠٠ وعلى أثر هذا الانتصـــار الجديد استطاع

محمد على ان يقول انه استراح من المماليك الى الابد (٧٠) ، وان كان هذا لم يمنعه من تسيير الحملات اليهم من حين لآخر .

ففى سنة ١٨١٥ عندما عاد جنده الالبان من بلاد العرب خشى ان يعوقوا اصلاحاته ويعودوا الى ما كانوا عليه من سلب ونهب ففكر فى ارسالهم الى السودان ليطاردوا بقايا فلول المماليك الذين استوطنوا دنقلة ونصبوا من انفسهم حكاما فيها وبتسيير الحملة الى دنقلة ذعر المماليك وفروا الى اقاصى السودان (٧١) ، فى الوقت الذى استتب فيه الامر لمحمد على فى مصر ودخل فى مرحلة البناء العظيم .

واذا كان محمد على قد فتك بكبار المماليك الا انه ابقى على عدد كبير من صغارهم وجعلهم فى جملة الجند المنوط به حراسته فى مقره كذلك استعان بعدد منهم والحقهم بالخدمة العسكرية وغيرها كما اخذ يعلمهم القرآن واللغة التركية والرياضة بالاضافة الى التدريبات العسكرية ، وفى سنة ١٨٢٥ انشأ مدرسة اعدادية سماها التجهيزية الحربية ادخل بهـا خمسمائة غلام بعضهم من صغار المماليك (٧٢) ، ثم ازداد هذا العدد فوصل فى سنة ٣٣ الى ١٢٠٠ منهم ٢٥٠ من ابناء المماليك تتراوح اعمارهم ما بين العاشرة والخامسة عشرة (٧٣) .

كما تم اختيار ٣٥ من طلبة مدرسة الجهادية بمصر من المماليك واولاد البلد وتم ارسالهم فى البعثات الى اوروبا لتعلم الهندسة والطب والصناعات ووافق الباشا وقرر ارسالهم مع ضرورة تعيين من يشرف عليهم تسهيلا لتثقيفهم وتعليمهم (٧٤) .

وقد ذكر ان معظم هذه البعثات كانت مشكلة من ابناء الاتراك والمماليك كما تألفت نواة الجيش المصرى من اربعمائة من مماليك محمد على وعدد من مماليك كبار المصريين بلغوا الفا (٧٥) ، كذلك عين محمد على حسن أفندى المعروف بالدرويش الموصلى لتعليم مماليكه الكتابة والحساب ورتب له خروجا وشهرية (٧٦) .

وعلى خلاف الشائع فان تصفية المماليك الجسدية تمت بالتدريج وعلى المدى الطويل ولم تكن مذبحة القلعة سوى الحلقة الكبرى فى هذه السلسلة، كما انها لم تكن الحد الفاصل بين محمد على والمماليك لانه بدأ فى امتصاص اعداد كبيرة منهم فى خدمته كما سبق أن اشرنا لهذا شعر بقية المماليك الذين آثروا الفرار بالغربة الشديدة من طول اقامتهم فى الصعيد فسارعوا بارسال احد اتباعهم لمفاوضة الباشا من جديد محاولين استعطافه لكى ينعم عليهم بالامان على أرواحهم ويأذن لهم بالانتقال من دنقلة الى جهة من أراضى مصر يقيمون بها فى مقابل دفع الخراج المقرر وقد كلفوا سليم كاشف بهذه المهمة أى مهمة التفاوض مع الباشا .

فى ذلك الوقت كانت قد انقضت خمس سنوات على مذبحة القلعة ولم يعد المماليك يشكلون خطرا على حكم الباشا ولذلك وافق على عودتهم بشروط بل انه لم ير ضررا من أن يصرف لهم المرتبات والاعانات مما اتاح لهم استمرار وضعهم فى مصر كأقلية ممتازة اقتصاديا واجتماعيا لا سياسيا فحسب وهذا هو الفرق ، صحيح أن هذا الامتياز الاقتصادى أصبح محدودا جدا بالقياس الى ما كان عليه المماليك قبل الحملة ولكنه على أية حال رفعهم فوق مستوى عامة الشعب المصرى .

أما الشروط التى تم الاتفاق عليها فتتمثل فى عدم التنقل من مكان الى آخر الا بعد اخبار الباشا بذلك .

ويعنى هذا الشرط تحديد اقامة المماليك وتقييد تنقلاتهم وتصرفاتهم مما يضمن خضوعهم كذلك منعهم الشرط الثانى من اخذ البرانى من بلاد الصعيد وتم تعيين أشخاص لتقديم كافة الاحتياجات اللازمة لهم ، وقد جرد هذا الشرط المماليك من أساليب الاستيلاء على موارد البلاد بالقوة وفى نفس الوقت لم يشأ محمد على أن يتحول المماليك الى فئة فقيرة تشبه الطبقات الفقيرة من صميم الشعب المصرى .

ويعنى الشرط الثالث عدم منحهم أية اقطاعات من الاراضى والنواحى، أو حتى الاقامة فى اى جهة من الجهات — فى أراضى مصر — بل أمر الباشا على أن يحضروا اليه ويعترفوا بحكمه ولهم بعد ذلك الحق فى اعطائهم المسكن أو المرتب الذى يليق بكل منهم حسب قوته أو ضعفه .

وينطوى هذا الشرط على القضاء التام على نفوذ المماليك السياسى بل ومحاولة صهر الاقوياء منهم فى الارستقراطية الجديدة أو احالة غير اللائقين للخدمة فى المناصب الحكومية الى الاستيداع .

وأخيرا كان الشرط الرابع يهددهم بعدم حقهم فى طلب أى شىء مسبقا اذا جاءوا الى مصر والا نقض العهد معهم (٧٧) .

غير أن هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ ففى نوفمبر سنة ١٨١٩ قيل أن الباشا اخذ يسعى من جديد الى القضاء على من بقى من المماليك المقيمين فى دنقلة لاستعجال أمرهم اذ اخذوا يكثرون من شراء العبيد وصنع الاسلحة والمدافع حتى ذكر انه من بين أسباب حملة السودان هو القضاء على هذه البقية الباقية من المماليك .

والخلاصة انه اذا كان محمد على قد نجح فى القضاء على المماليك واخضعهم اما بمحاربتهم أو بادماجهم فى الارستقراطية الحديثة ، فقد كان لاختفاء هذه الطبقة بسبب سياسة محمد على ازاءهم جانبان احدهما سلبى والآخر ايجابى ويتمثل الاول « فى انه حرم الحكومة على حد قول البعض خيرة جندها كما قضى على دورهم فى أجهزتها التنفيذية بأكملها لكنه رد اليها الاقطاعات التى كانوا يمتلكونها وكانت تعادل ثلث الاراضى الزراعية وهذا هو الجانب الايجابى » (٧٨) .

كذلك يعد نجاح محمد على فى التخلص من البكوات المماليك الذين كانوا يمثلون الطبقة الاقطاعية الاقتصادية والعسكرية تأكيد لسلطة دولته المركزية (٧٩) .

وهكذا اعتقدت الدولة العثمانية أن محمد على قد قام بدور مخلب القط بالنسبة لتقليم اظافر المماليك واعادة السلطة العثمانية المطلقة على مصر ولم تجل بخاطر السلطان فكرة تحطيم خصم واستبدال آخر به اشد خطورة ومن نحس طالع الحكم العثمانى أن السلطان فشل فى وزن الشخص الذى عينه نائبا له فى مصر بميزانه الصحيح وحين تم له ذلك فى آخر الامر كانت الاحداث قد مضت بسرعة لصالح محمد على .

وهكذا فان اختفاء المماليك اختفاءا تاما من الحياة المصرية لم يكن اختفاءا لها كطبقة حاكمة ولكن كطبقة نامية ايضا تعتمد فى اسبابها على جلب العبيد من اسواق النخاسة وبيعهم فى الاسواق المصرية ، وحل محلهم كطبقة اجتماعية فوقية طبقة ارستقراطية تركية هى طبقة كبار الموظفين التى احتلت كافة المناصب الكبرى سواء العسكرية أو الادارية والتى منحت فيما بعد الاقطاعات الكبيرة كالجفالك والابعاديات على نحو ما سنرى .

ان استمرار وجود طبقة ممتازة رغم اختفاء المماليك هو من سمات عصر محمد على فما هى عناصر هذه الطبقة ؟ لقد كانت تتكون من « خليط من بقايا المماليك واتباع الباشا من الاتراك والالبانيين (٨٠) » مما يوحى بوجود تضامن بين هذه العناصر الوافدة فى مواجهة المصريين فالاتراك كانوا يؤلفون فى مصر طبقة ممتازة على حد ما شاهده كلوت بك اذ كان زهوهم شديدا بالفارق الذى يتخيلونه فاصلا بينهم وبين المصريين ولذلك فهم لا يرتضون أن يكونوا على قدم المساواة معهم اما الذين يحتلون المناصب الصغرى فهم وحدهم الذين يقبلون مصاهرة المصريين بشرط ان تكون هذه الروابط مع الاسر الوطنية ذات المركز الاجتماعى المرموق او المعروفة بسعة ثروتها وجاهها ويفضلون فى هذه الحالة اهالى المدن دون الريف (٨١) .

ومما لا شك فيه ان محمد على نجح فى احداث تغير فى القوى الاجتماعية ويتضح ذلك اذا ما قارنا بين حكم المماليك وحكم محمد على واسرته ومن هنا يبدو الفرق عظيما بين حكم الامراء المماليك « الذين بحكم شرائهم من اسواق الرقيق واعتمادهم على هذا المصدر فى تكوين اتباعهم وجنودهم كانوا يستمدون كيانهم وقوتهم من مصدر خارجى فهم يعدون انفسهم عنصرا منفصلا عن البلاد وهم لذلك لم يندمجوا فى الهيئة الاجتماعية المصرية ولا كان لهم بها صلة ما أما محمد على واسرته فقد وسعوا من نطاق الادارة الحكومية بحيث امتصت عددا كبيرا من المصريين وان بقى الاتراك والعناصر الوافدة فى القمة على انه حدث تغير اخر بالنسبة لهذه العناصر فبعد أن اشتركت فى حروب ضد الدولة العثمانية بدا شبه شعور بالانتماء الى مصر يسرى بطيئا بين هذه الفئات ويغالى البعض حين

يذكرون انهم اندمجوا فى الشعب وصاروا جزءا من الهيئة الاجتماعية المصرية ولا غرابة فى ذلك فان من مميزات مصر انها تصهر فى بوتقتها العناصر المختلفة وهكذا شعروا انهم ليس لهم وطن الا مصر ويؤكد ذلك ما ذكره مصطفى مختار بك ياور ابراهيم باشا ناظر ديوان المعارف العمومية فى عهد محمد على حين قال « اننا وان كنا مولودين فى تركيا لكننا قد اكتسبنا الجنسية المصرية بحكم التوطن قد جئنا لمصر قبل ان نتجاوز سن الصبا فلسنا الآن اتراكا ولم يبق فينا ما يربطنا بهذا الشعب الذى لا يترك فى طريقه سوى دلائل الخراب اينما سار ولقد اندمجنا فى أمة اخرى ارقى وانبل واذكى من الامة التركية » .

واذا كان محمد على قد نجح فى ادماج شخصيته وشخصية اسرته فى كيان مصر فقد سار على دربه اعوانه فى الحكم ممن كانوا من اصل غير مصرى ولا شك ان اندماج هذا العنصر فى الهيئة الاجتماعية المصرية قد قواها وبعث فيها روحا جديدة كان لها اثرها فى تقدم مصر السياسى والاجتماعى ، صحيح ان فئة منهم ظلوا ينظرون الى المصريين بعين الزراية غير ان هذا الشعور ما لبث ان تلاشى بسبب سياسة محمد على التعليمية التى صبغت ثقافتهم بالصبغة المصرية العربية كما ساعدهم اتصالهم بالمجتمع المصرى عن طريق النسب والمصاهرة على الاندماج فى الاهالى ومشاركتهم اياهم فى الحياة الاجتماعية باشتغال الكثيرين منهم وخاصة سكان الاقاليم بالتجارة والزراعة (٨٢) .

بدأ محمد على حكمه بدائرة ضيقة من ابناء وطنه وبمضى الوقت واتساع الدولة شرع فى الاعتمـاد على خليط من الاتراك والشراكسة والالبان والاكراد والارمن واليهود والشوام والاقباط وغيرهم من الاجانب وشكل من هؤلاء ارستقراطية جديدة موالية له ولاسرته على أن تستمد مكانتها من ارتباط مصالحها بحكومته لا من جذورها فى المجتمع وحرص على أن تبقى هذه العناصر متميزة بعضها عن بعض ليضمن عدم غلبة عنصر على آخر كما انه لم يهيىء لها فرصة الاندماج بالشعب .

وعندما تأكد من نظرته الرامية الى عدم تفوق عنصر على آخر عهد بالوظائف الادارية والتنفيذية والعسكرية للاتراك والشراكسة فى المحل الاول ثم وضع الارمن والاوروبيين فى المناصب التالية (٨٣) .

وفى ظل أسرة محمد على مارست السراى دورها كمؤسسة للاستبداد فخلقت خلال الممارسة العناصر التى تدعم هذا الدور وتحرص على بقائه فتجاوزت بهذا شخص الحاكم لتصبح تعبيرا عن فئات اجتماعية تضيق رقعتها اكثر مما تتسع وتتوزع فى هرم قاعدته المصلحة المباشرة وقمته العقيدة السياسية وقد ارسى محمد على خلال حكمه الطويل قواعد هذه المؤسسة وحدد ملامح شخصيتها وكان من الصعب أن تتخلص من تأثيرات تركها عبر حوالى نصف قرن حكم فيها مصر خاصة أن التركيب الاجتماعى لم يكن يسمح بحصار السراى وايقافها عند الحدود المعقولة ، علاوة على أن السراى كانت كائنا ذا تقاليد راسخة ورثها محمد على عن الولاة الاتراك الذين كانوا يسكنون القلعة وطورها واضاف اليها وهكذا تجمع حول السراى قوى اجتماعية تمثلت أساسا فى الارستقراطية التركية المملوكية ثم اتسعت لتشمل اعداد من المثقفين المصريين الذين شاركوا بمراكز متواضعة فى جهاز الحكم — أما الارستقراطية التركية المملوكية فعلاوة على انها كانت تتولى الوظائف الحكومية العالية فقد سعت الى تدعيم نفسها بالملكيات الشاسعة واصبح لها مصالح اقتصادية متميزة مستظلة فى ذلك بالسراى (٨٤) .

وبينما كان ديوان بونابرت يشتمل على العديد من العلماء المصريين لم يكن من بين « وزراء محمد على » مصرى واحد كما حدث نفس الشىء بالنسبة للتنظيم الادارى الذى اقتصر على الاتراك الذين تم تعيينهم على المديريات السبع وهما اثنتان فى الوجه البحرى وواحدة فى مصر الوسطى واربع فى الوجه القبلى ثم قسم المديريات الى مراكز والمراكز الى اخطاط وكان رؤساء المراكز من المصريين الذين يدعون بالمآمير أما المديرون فكانوا جميعا من الاتراك وكانوا يمثلون الوالى فى كل محافظة (٨٥) .

وحينما قسم محمد على القاهرة الى ثمانية اقسام عين لكل منهـا رئيس يسمى شيخ ثمن ولكل اثنين من مشايخ الاثمان شيخ ربع على أن يرأس الجميع رئيس تركى يقال له ناظر اشـغال المحروسة (٨٦) ، كما كان يضم الديوان الخديوى جميع رؤساء الادارات وعين عليهم رئيس يتناول اختصاصه جميع المسائل الادارية (٨٧) .

ويتضح مما سبق أن المناصـب العليا فى الدولة كانت وقفا على الارستقراطية التركية بينما كان المصريون يحتلون المراكز العادية .

بعبارة أخرى كانت الاوامر تركية والتنفيذ مصرى وبهذا أمكن للارستقراطية التركية أن تحكم من وراء واجهة مصرية فتتقى بهذه الواجهة سخط الشعب اذ أن المآمير المصريين كانوا يعاملون الاهالى بأقل مما كان يعاملهم به الاتراك من الرفق والرحمة (٨٨) اذ كانوا يختارون من بين مشايخ البـلاد الذين يعرفون كل ما لدى الفلاحين من أساليب المكر والخداع فكان اختلاس شىء منهم ضرب من المستحيل (٨٩) .

وكان محمد على يهدف من وراء ذلك الى جعل حكومته حكومة ابوية لها سلطة الوصاية على الذين عينهم فى هذه المراكز من الخبراء والاداريين لمعاونته فى الحكم ، فنجده يظهر غرابة شديدة من عدم عناية عباس باشا الاول بالرد على الكتب الرسمية التى ترسل اليـه مع انه عينه فى هذه الوظيفة ليكون مثلا صالحا لغيره من المديرين .

كذلك كان حريصا على متابعة حسن العلاقات بين موظفيه وقد كتب الى احمد باشا يكن بعد أن حدد سلطة كل موظف مما لا يدع مجالا للاحتكاك أو المشادة ، كما حرم بعض المديرين من تمتعهم بالسلطة التشريعية حين نهى مدير ادارة صك النقود من صرف بعض العلاوات ، كذلك حذر كبار الموظفين وذوى الحيثيات من قبـول أية خطابات توصـية أو حتى مجرد اصدارها الى مشايخ القرى للتقرب من رؤسائهم الاداريين وهدد بنفى كل موظف يصله جواب توصية ولا يعرضه على الجهة المختصة ، واخيرا لم

ينس أن يسدى النصح لكل من تسوله نفسه للانحراف عن طبيعته كسعيد بك وابراهيم بك لكى لا يعاشر الاول قرناء السوء ولينهى الثانى عن عدم تقليد الانجليز فى عاداتهم ولباسهم وحضه على التمسك بالعادات الاصلية وعدم تغييرها (٩٠) .

واذا كان الباشا قد حرص على مراقبة جميع موظفيه بما فيهم الكبار فهذا لم يمنعهم من الاستمتاع الكامل بما فى أيديهم من سيطرة حتى ان السلطة بدت فى كل مكان وقفا على الاقلاية التى كانت تتشكل فى معظمها من الاتراك وغيرهم .

فقد ذكر دوهاميل فى تقريره ان عدد الاتراك بلغ سنة ١٨٣٧ فى القاهرة وحدها تسعة آلاف وهو عدد يكاد يعادل عدد اولئك الذين استقروا بعاصمة مصر أيام الفتح العثمانى اما عدد افراد أسراتهم فيقدر بخمسة وثلاثين الفا .

ولم يكن هؤلاء جميعا بالطبع تتشكل منهم الارستقراطية التركية بل كان معظم الذين يقطنون فى العاصمة هم الذين يعملون فى خدمة البلاط والحكومة اما من كان يقيم منهم فى الاقاليم سواء الوجه القبلى أو البحرى فكانوا يعملون فى الزراعة واغلب ابنائهم يتعلمون فى المدارس الحربية استعداد للالتحاق بالجيش . وربما كان هؤلاء هم الذين تشكلت منهم الارستقراطية التركية العسكرية .

ولما كانت الارستقراطية التركية تتمتع بثروة لا بأس بها فقد مكنها ذلك من أن تتخذ نحو الفين من المماليك يعملون لديهم خدما وحراسا (٩١) .

واستكمالا للصورة يجب ان نشير هنا الى انه بعد أن كان المديرون فى قمة السلم الادارى والذين كانوا بالطبع يعينون من بين الاتراك اخذ الوالى فى تعيين اثنين من الموظفين بدرجة أعلى احدهما لمصر العليا والوسطى والآخر لمصر السفلى ومنحهما لقب مفتش وعليهما ان يقدما حسابا عن اعمالهما الى مفتش عام مقره القاهرة ، وهذا المنصب الذى انشىء منذ سنة ١٨٣٧ كان يشغله عباس باشا احد أحفاد محمد على (٩٢).

كما تم تعيين ناظرين فى المعية السنية يراس احدهما الادارة العربية ويراس ثانيهما الادارة التركية ثم اخذ لقب ناظر بعـد ذلك يعنى رئيس الديوان (٩٣) ، كما تولى عدد من اقارب الباشا بعض الوظائف الهـامة ومن هؤلاء الوزير طاهر باشا ابن اخت محمد على باشا اذ كان ناظرا على ديوان الجمرك ببولاق وعلى معظم الخمارات وحينما توفى عين الباشا ابنه فى منصبه (٩٤) ، ومن اقارب الباشـا الذين تولوا مناصـب هامة الامير مصطفى بك والى نسيب محمد على الذى تولى كشوفية الشرقية وتمكن من اخافة العربان وقتل منهم عددا كبيرا وجمع أموالا جمة للباشا (٩٥) .

والى جانب هؤلاء كان هنك عـدد من الموظفين الذين يعملون فى خدمة الباشا والذين أتوا الى مصر أيام الوزير — يوسف باشا — واستقروا فى مصر وحصلوا على بعض النفوذ والثروة ، ومن هؤلاء على سبيل المثال محمد افندى الودنلى الذى عرف بناظر المهمات وعين فى عهد ولاية خسرو كاشفا على اسيوط ثم رجع الى مصر فى ولاية محمد على باشـا فجعله ناظرا على مهمات الدولة ويبدو انه حاز من جراء توليه هذا المنصب ثروة لا بأس بها جعلته يضطلع بمهام عديدة كعمل الخيـام والسروج ولوازم الحروب واقام عدة ورش للصناعة وكان يشرف عليها بنفسه كما اشرف على بعض المساجد وكان هو المكلف بصرف المرتبات المستحقة للعاملين بها.

غير انه من اهم الاعمال التى انجزها انه منع القلقات المعينين على ابواب القاهرة من اخذ نقود من الـداخلين والخارجين من القاهـرة من الفلاحين اذ علم بتضرر الناس وخصوصا الفقراء منهم لان هؤلاء القلقات كانوا يتقاضون مرتبات من الباشا وليضمن نجاح خطته عين بكل مركز شخصا من اتباعه لمراقبتهم وبذلك امتنعوا عما كانوا يفعلونه من قبـل كذلك منع الجاويشية والقواصة الاتراك المتخصصين فى خدمة الباشا والكتخدا من الطواف على بيوت الاعيان واصحاب المناصب واخذ البقاشيش وبالاضافة الى كل هذا كان مشرفا على عدة أنوال وبيده عدة دفاتر لكل شىء دفتر مخصوص وعندما أثبت كفاءته اضيفت الى اختصاصه عـدة مناصب اخرى ، فأصبح يشرف على معمل البارود وقاعة الفضة ومدابغ الجلود فحقد عليه كتخدا بك فوشى به حتى جرده من كل سلطاته وقلدها

لصالح كتخدا الرزاز بدلا منه ، كما حاول اثارة الباشا عليه معتمدا على أن ناظر المهمات كان يجمع حوله الفقراء بأموال الباشا (٩٦) .

ومن الذين تولوا مناصب هامة من طائفة الارنؤود جحا الذى أصبح كاتبا للخزينة فقد عهد اليه الباشا بدفاتر الايراد جميعها ثم ارتبط فيما بعد بعلاقة المصاهرة معه حين عقد لولدين له على ابنتين من اقارب الباشا (٩٧). ولم تكن الارستقراطية التركية تقتصر على الموظفين فحسب بل كان من بينهم ايضا بعض الضباط الذين حرص محمد على على اجتذابهم اليه بعد ان غل السلطان يده فى منح مرتباتهم بينما بسط محمد على لهم يده كل البسط فهرع اليه الضباط ، وليضمن خضوعهم واخلاصهم له أجزل لهم العطاء وكان سخيا فى منح الهدايا لهم ليحول بينهم وبين اقتناء الممتلكات وسعى لان يكون لهم بين الاهالى نفوذ وسلطان (٩٨) .

كما تمتع بهذا النفوذ والسلطان أيضا رؤساء الدواوين كبوغوص بك الذى تولى مهام الشئون الخارجية والتجارة ومختار بك الذى خلفه ادهم بك فى المعارف والاشغال العمومية وحسن بك ناظر البحرية وحشمت باشا ناظر الحربية ومحمد افندى ناظر المالية وحبيب افندى رئيس المجلس وناظر الداخلية الذى خلفه عباس باشا بن طوسن باشا (٩٩) .

ولم يشأ محمد على أن يكون تحت رحمة هذه الارستقراطية التركية لذلك اشترى فئة من المماليك والحقهم به ليشركهم فى الحكم خشية من وقوع أى صراع بينه وبين الباب العالى قد يضع اخلاص الضباط الاتراك له موضع الاختبار الدقيق ولذلك لم يشأ ان يعتمد عليهم اعتمادا كليا فدعا المماليك الى مشاطرتهم السلطة التى عهد بها اليهم سواء فى الجيش أو الادارة .

ولما كان الاتراك يمثلون طبقة النبلاء وساعدتهم طبيعتهم العسكرية على السيطرة فقد تملك المماليك نفس الشعور وغلبت عليهم النزعة العسكرية لانهم لما كانوا قد تربوا فى بيوت الكبراء فكانوا مقتنعين بأنهم جىء بهم لحكم البلاد غير ان استمرار الاتراك والمماليك فى الاستئثار بملء الوظائف الهامة لم يستمر طويلا فقد سمح لنفر قليل من أهل البلاد ممن تلقوا

قسطا من التعليم من تولى بعض الوظائف الحكومية بل والارتباط بالذوات والاتراك الذين كانوا يشكلون عصب الجهاز الادارى فى ذلك الحين .

لكن يبدو انه لم يكن كل أولئك الاتراك على قـدر كبير من الكفاءة ويستدل على ذلك بما ذكره Henry Dodwell حين قال « لقد كان كل شيء خير فى حكم الباشا من فعله هو بينما كان السوء عامة من عمل أولئك الذين اضطر لاستخدامهم لانه ليس هناك من هم أفضل منهم فهم موظفون لكنهم فى حقيقة أمرهم طلاب للمال »(١٠٠) .

فالمأمور والمدير يضطهد من فى دائرته ولم يتسموا بعدم الامانة وجدها بل كانوا جهلاء كذلك ، أما القدر الذى تلقوه من التعليم فلم يضرهم بالقدر الذى يصبحون فيه مرشدين اداريين أو رجال أعمال ماهرين بل اتاح لهم فرصة الاختلاس الذى يتسم بالحذر كما أن كثرة تنقلهم من مكان لآخر قد اضعفت من خبرتهم وقللت من اهتمامهم فى ممارسة وظيفتهم وكان عامل الزمن وحده هو الكفيل بمنع كل هذه المساوىء التى لا سبيل الى تجنبها الا بنهوض جيل جديد ربما يكون قد نال حظـا من التعليم يمكن التعويل عليه ، غير ان الباشا لم يفقد الامل فى الاصلاح باستمراره فى تهـديد المهملين عن طريق خطاباته الدورية التى تتراوح بين ما يثير السـخرية الى ما يثير الاشفاق وان كانت احيانا تحمل طابع التهديدات المخيفة وقد اعلن فى احداها والمؤرخة بسنة ١٨٢٦ انه على وشك التفتيش بنفسـه على الموظفين لعدم تجشمهم المشقة الكافية فى تنشيط الزراعة وهددهم بالموت جميعا بدفنهم احياء بيد أن هذه التهديدات أو التحذيرات لا يمكن أن تكون قد عنت مضمونها بالفعل (١٠١) .

لكن هؤلاء الموظفين استمروا على ما هم عليه مما جعل محمد على يوجه كتابا دوريا فى سنة ٤٣ يذكرهم بخصوبة مصر وان ادخار الجهـد عمل من نكران الجميل واستمر فى دعوته بصرامة الى آداء واجبهم وعدم التراخى فى ذلك كما اجبرهم على حلف يمين الاخـلاص فى عملهم وان ينقلوا اليه اى اساءة استخدام للسلطة يعلمون بها بشرط اشرافه المباشر عليهم (١٠٢) .

ولم يقتصر استئثار الارستقراطية التركية بالمناصب الادارية بل امتد ليشمل قطاعات أخرى كحيازة الملكيات .

ويرجع Reynie بأصل الاتراك الذين حازوا الملكيات وعاشوا فى المدن على انتاج قراهم الى سلالة الضباط الاتراك الذين غزوا مصر فى ظل حكم سليم الثانى ومن المماليك الذين تقاسموا معهم الحكم منذ ذلك الحين اذ حصل هؤلاء الجند على منح كبرى فى الريف وقد اعطت لهم دخولها فرصة لصيانة فرق جندهم التى كان عليهم تقديمها للدفاع عن الدولة غير ان هذه الملكية لم تكن تامة اذ كان فى امكان الحاكم التصرف فى العزب بمجرد وفاة شاغليها (١٠٣) .

وكان هذا قبل صدور قرارات الملكية التى أصبحت تعطى ورثتهم الحق فى ملكيتها ملكية تامة .

وفى عصر محمد على اختلف الامر فالارستقراطية التركية الزراعية أصبحت تتكون من أصدقاء الباشا وحاشيته الذين معهم حوالى مائتى الف فدان كملكية شخصية لهم عرفت بالابعاديات ليستقروا فيها ويعملوا على اصلاحها ويقوموا على زراعتها حتى تتوفر لهم اسباب المعيشة ثم منح عدد آخر مساحات اكبر من السابقة وعرفت بالشفالك .

وتعتبر هذه المنح استثناء لنظام محمد على الاقتصادى الذى الغى الملكية الفردية فى الزراعة ، ولما كانت هذه الارض ضعيفة الانتاج لهذا اعفيت من الضرائب بل وملكت أيضا ولتشجيع حائزى هذه الارض على استصلاحها تم اقرار حقوق ملكيتها بما فيها حق التصرف والتوريث وعندما ازداد انتاجها فرضت عليها ضريبة قدرت بعشر انتاجها .

وقد كان لهذه الاراضى طابع خاص سواء فى شكل الملكية أو علاقات الانتاج السائدة فيها فقد كان ملاكها هم أكبر ملاك الاراضى من حيث المساحة يدعمهم أصولهم اذ كان معظمهم — ان لم يكن كلهم — من الاتراك الجراكسة وهى العناصر التى شكلت حاشية محمد على وأصدقائه وأسرته فضلا عن أن هؤلاء كانوا يلعبون دورا رئيسيا فى جهاز الدولة (١٠٤) .

ويقال أن محمد على قد خلق هذه الطبقة من ملاك الارض التى كانت تتكون من أسرته وحاشيته ومحاسيبه وذلك بعد ان اصبح محاصرا بسبب التدخل العسكرى الاوروبى داخل حدود مصر وأزمة الضغط الدبلوماسى الاوروبى على التخلى عن احتكاراته وبهذا أقام محمد على نمطا من الملكية الزراعية الكبيرة التى حالت، دون ظهور طبقة مستقلة ومسئولة من صغار المزارعين (١٠٥) .

ومن الذين عينهم الباشا لمباشرة الامور الزراعية ابراهيم افندى الذى حضر من اسطانبول وأصبح مختصا فى النظر فى أمور الاطيان والرزق والالتزام (١٠٦) .

كما كلف أيضا محمود بك الخازندار والسلحدار سليمان اغا بتدبير امور البلاد والاطيان والرزق والمساحات وقبض الاموال الاميرية رغبة منهم وطمعا فى التوصل للسيادة والرياسة (١٠٧) .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن أصحاب الجفالك والابعاديات كانوا قد منحوا هذه الاراضى ليس لانهم من حاشية واتباع محمد على فحسب بل لانهم كانوا موظفين فى دولة محمد على وان كان هذا لا يمنع من تولى بعض الاتراك الآخرين مهمة الاشراف على حسابات الاراضى فقد كان لدى حسين أفندى الروزنامجى كاتبين هما مصطفى باش جلجرت وقيطاس أفندى ويبدو أن الباشا قد عينهما من أجل كشف المستورات وما قد يخفيه الروزنامجى عنه وبالفعل اخبرا الباشا عن أمور يفعلها ويخفيها عنه ، وانه اذا حوسب — أى الروزنامجى — على السنين الماضية يصبح مدينا للوالى بألوف من الاكياس وعندما سمع الباشا ذلك أمرهما بجرد حساباته عن أربع سنوات خلت .

كذلك شغل خليل أفندى منصب كاتب الذمة (١٠٨) .

ومن الملاحظات الهامة التى لا يجب اغفالها أن الباشا حينما اعتمد على الاتراك والمماليك فى تولى الوظائف الادارية فانه غلب العناصر التركية والشركسية فى المراكز القيادية فى الجيش اذ انه كان من أهم أجهزة الدولة فى ذلك الوقت ثم بدأ المصريون يحلون محلهم بالتدريج خلال القرن التاسع عشر » وذلك طبقا للتغيرات الاجتماعية التى طرأت فى ذلك

الوقت » ذلك أن سيل الاتراك الذى انهمر على مصر خلال عصر محمد على وعباس اخذ فى الانحسار ولم يعد أى عنصر من العناصر التركية او الكردية أو الشركسية يقبل على الهجرة الى مصر كما توقف جلب المماليك مما حرم طبقة ذوات مصر فيما بعد من المورد الذى يضمن استمرار نموها فلم يعد امامها الا أحد طريقين أما الاندماج فى الشعب أو الاعتماد على الاجانب للبقاء .

وقد ازداد اضمحلال شأن الاتراك كفئة اجتماعية بعد الاحتلال فقد اصبحت الوظائف الحكومية الكبرى من نصيب الاوروبيين عامة والانجليز خاصة واتجهت سلطات الاحتلال الى أسناد الوظائف الادارية الهامة الى عدد من السوريين والى الجيل الجديد من ابناء اعيان المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى أوروبا (١٠٩) .

وهكذا فقدت الارستقراطية المملوكية والتركية ما كان لها من نفوذ سياسى مستمد فى اساسه من الوظائف الادارية والمناصب العسكرية .

هوامش الفصل الأول

(١) Reynier, Egypt, After the battle of Hiliopolis, London, 1802, pp. 90 - 93.

(٢) الجبرتي — عجائب الآثار في الرتاجم والاخبار جـ ٣ — أحداث سنة ١٨٠١ ص ٢٠٠ .

(٣) ادوارد جوان — مصر في القرن التاسع عشر — سيرة محمد على وابراهيم باشا — القاهرة سنة ١٩٣١ ، ص ٢٢٦ .

(٤) د. جلال يحيى — مصر الحديثة — الاسكندرية سنة ١٩٦٩ — ص ص ٥٦٥ — ٥٦٧ .

* يعد هذا الأمير من اغنى امراء المماليك وعاش بمنأى عن المنازعات الحزبية ولهذا طالب الباب العالى بقية المماليك أن يلجأوا الى السلام مثله والمعيشة فى القاهرة كأحد سكانها (ادوار جون — مصر فى القرن ١٩) صفحة ٢٥٢ .

(٥) الجبرتي — جـ ٣ — ص ٢٢٣ ، ص ٢٢٤ ، ص ٢٣٠ ، ص ٢٣٥ .

(٦) ريثيه قطاوى بك — محمد على وأوروبا سنة ١٩٥٢ — ص ص ٤٣ ، ٤٥ .

(٧) شفيق غربال — اعلام الاسلام . محمد على الكبير ص ٣٢ .

(٨) Georges Douins, l'Egypte de 1802 à 1804 - le Caire, 1926, p. 68.

(٩) محمد صبرى — تاريخ مصر الحديثه — دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٢٦ ص ٣٢ .

(١٠) هيلين ريفلن — الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ص ١٢٤ — ١٢٥ .

(١١) الرافعى — عصر محمد على — ص ١٩ .

(١٢) هيلين ريفلن — ص ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ .

(١٣) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٢٤٩ .

(٣٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى العالم الاسلامى — ص ١١٤ .

(٣٧) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٦٢ ، ص ٦٣ .

(٣٨) الجبرتى — ج ٣ — ص ٢٦٧ .

(٣٩) محمد فريد أبو حديد — سيرة عمر مكرم — ص ١٣٠ ، ص ١٣٢

(٤٠) الجبرتى — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٢٩٧ ، ص ٢٩٨

(٤١) الجبرتى — ج ٣ — ٦ مارس سنة ١٨٠٤ — ص ص ٢٨٣ ، ٢٨٤

(٤٢) نفس المصدر — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٤٣ .

(٤٣) نفس المصدر — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٢٩٤ .

(٤٤) الجبرتى — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٣٠٣ .

(٤٥) نفس المصدر — ص ٢٥٧ .

(٤٦) نفس المصدر — يوليو سنة ١٨٠٣ — ص ٢٦٠ .

(٤٧) الجبرتى — ج ٣ ص ٢٦٢ ، ص ٢٦٤ .

(٤٨) Georges Douins, Op Cit, p. 32(

(٤٩) مذكرات نقولا الترك — ص ١٥٢ ، ص ١٦٩ سنة ١٢١٨ هـ .

(٥٠) Georges Douins, Op Cit, p. 35.

(٥١) Ibid - p. 49.

(٥٢) Ibid - p. 78.

(٥٣) شفيق غربال — اعلام الاسلام — ص ٢٨ .

(٥٤) الجبرتى — ج ٤ — ابريل سنة ١٨٠٦ — ص ٤ .

(٥٥) نفس المصدر — ج ٤ — ص ٢٦ ، ص ٢٧ .

(٥٦) الجبرتى — ج ٤ — فبراير سنة ١٨٠٧ — ص ٣٠ ، ص ٣٣ ، ص ٤١ .

(٥٧) نفس المصدر — ج ٤ — ص ٣٣ ، ص ٣٧

❋ انظر مساعى الالفى مع زملائه فى الياس الايوبى ص ٦٩ .

(٥٨) نقولا الترك — مذكرات نقولا الترك — ص ١٧٧ .

(١٤) نفس المصدر — ص ٢٦٠ .

(١٥) Georges Douins, L'Egtpte de 1802 - 1804, le Caire, 1926, p. 31.

(١٦) ادار جوان — نفس المصدر — ص ص ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ .

(١٧) نفس المصـــدر — ص ٣٤٠ .

(١٨) Georges Douins, Mohamed Aly Pacha du Caire 1805 - 1807 p. 49.

(١٩) الرافعى — عصر محمد على — ص ٣٢ .

(٢٠) نقولا الترك — مذكرات نقولا الترك — القاهرة سنة ١٩٥٠ ، صفحة ١٢٤ .

(٢١) Georges Douins, Op Cit, p. 49.

(٢٢) الجبرتى — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٣٧ .

(٢٣) Georges Douins, Op Cit, p. 81.

(٢٤) الجبرتى — ج ٤ — ص ٢٦ .

(٢٥) Georges Douins, Op Cit, p. 93.

(٢٦) Ibid, p. 95.

(٢٧) الرافعى — عصر محمد على — ص ٣٣ .

(٢٨) الجبرتى — ج ٤ — ابريل سنة ١٨٠٦ — ص ٥ .

(٢٩) الجبرتى — فبراير سنة ١٨٠٧ — ص ٣٩ .

(٣٠) الرافعى — عصر محمد على — ص ٤١ ، ص ٤٦ .

(٣١) الجبرتى — ج ٤ — ديسمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٣ .

(٣٢) الجبرتى — ص ١١٠ .

(٣٣) الياس الايوبى — محمد على سيرته وأعماله ، دار الهلال ، سنة ١٩٢٣ ، ص ٩٢ .

(٣٤) الجبرتى — ج ٤ — ديسمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٣ .

(٣٥) الرافعى — المصدر السابق — ص ٨٢ ، ص ٨٥ .

(٥٩) جلال يحيى — المصدر السابق — ص ٥٩٣ .

(٦٠) كلوت بك — لمحة عامة الى مصر — ص ١٠٨ .

(٦١) الجبرتى — ج ٤ — مايو سنة ١٨٠٩ — ص ١١٣ .

(٦٢) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٤١٢ .

(٦٣) الجبرتى — ج ٤ — مارس سنة ١٨١١ — ص ١٣١ .

(٦٤) نفس المصدر — ج ٤ — مارس سنة ١٨١١ — ص ١٢٨ ، ص ١٢٩ .

(٦٥) الرافعى — المصدر السابق — ص ٩٠ .

(٦٦) الجبرتى — ج ٤ — مارس ١٨١١ — ص ص ١٣٠ ، ١٣٢ .

(٦٧) Georges Douins, Op. Cit, p. 79

(٦٨) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٤٣٥ .

(٦٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦٨٦ .

(٧٠) كريم ثابت — المصدر السابق — ص ٥٩ .

(٧١) محمد رفعت — المصدر السابق — صص ٥٣ ، ٥٤ .

(٧٢) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٨١ .

(٧٣) د. عزت عبد الكريم — التعليم فى عصر محمد على — القاهرة سنة ١٩٣٨ — ص ٢٢٣ .

(٧٤) ديوان المدارس عربى (٥٠) دوسيه « ٢ » دفتر ٢١ معين تركى وثيقة ٣٧ ، ١٢ شعبان سنة ١٢٤٠ هـ من الجناب العالى الى بوغوص .

(٧٥) كريم ثابت — محمد على — ص ٨٩ ، محمد فؤاد شكرى — ص ١٥٠ .

(٧٦) الجبرتى — ج ٤ — سبتمبر سنة ١٦ — ص ٢٦١ ، ص ٢٦٢

(٧٧) نص هذه الشروط فى الجبرتى ج ٤ مارس ١٨١٦ — ص ٢٤٦ ، ص ٢٤٧ .

(٧٨) صبحى وحيدة — أصول المسألة المصرية — ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٧٩) د. انيس — مجلة الكاتب — دراسة فى المجتمع المصرى ص ١١٢ .

(٨٠) Charles Issawi, Op Cit, p. 8.

(٨١) كلوت بك — المصدر السابق — جـ ٢ — ص ١٨٣ ، ص ١٨٥ ، ص ١٩٥ ، ص ١٩٦ .

(٨٢) الرافعى — عصر محمد على — ص ٤٩٢ ، ص ٤٩٤ .

(٨٣) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٧ .

(٨٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٦١ ، ص ١٦٣ .

(٨٥) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٣٩ ، ص ٤٠ ، كلوت بك — الجزء الثانى — ص ٢٧٦ ، ص ٢٧٨ .

(٨٦) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٨٩ ، ص ١٩٠ .

(٨٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣١٧ .

(٨٨) لويس عوض — جـ ١ — ص ٨٨ ، ص ٩٠ .

(٨٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ٣٢٠ ، ٣٢١

(٩٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص‌ص ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٥

(٩١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل سنة ٣٧ — ص ٣٨٩ .

(٩٢) نفس المصدر — ص ٣١٩ .

(٩٣) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — القاهرة سنة ١٩٧٥ — ص ١٠ .

(٩٤) انجبرتى — جـ ٤ — اكتوبر سنة ١٨١٨ — ص ٢٩٦ .

(٩٥) الجبرتى — جـ ٤ — سبتمبر سنة ١٨١٦ — ص ٢٦٣ .

(٩٦) نفس المصدر — جـ ٤ — يناير سنة ١٨١٢ — ص ١٦٦ ، ص ١٦٧ .

(٩٧) نفس المصدر — فبراير سنة ١٨١٦ — ص ٢٤٥ .

(٩٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٤٨ .

(٩٩) نفس المصدر — ص ٤٧١ .

(١٠٠) Henry Dodwell, Op Cit, p. 194.

(١٠١) Ibid - pp. 197 - 198.

(١٠٢) Ibid - p. 201.

(١٠٣) Ibid - pp. 79. - 80.

(١٠٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٢ .

(١٠٥) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٣٦٢ .

(١٠٦) الجبرتى — ج ٤ — فبراير سنة ١٨١٩ — ص ٣٠٢ .

(١٠٧) نفس المصدر — ج ٤ — نوفمبر سنة ١٨١٦ — ص ٢٦٩ .

(١٠٨) الجبرتى — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٣ — ص ١٧٠ ، ص ١٧٣

(١٠٩) رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١١٠ .

الفصل الثاني

الجيش واثره فى التشكيل الاجتماعى

- القضاء على الجند غير النظاميين .
- تجنيد الفلاحين والعربان والتجار والاقباط .

الفصل الثانى

الجيش واثره فى التشكيل الاجتماعى

كانت القوات العسكرية فى مصر قبل انشاء الجيش الحديث تعكس الفوضى السياسية التى سبقت عصر محمد على ، ومما زاد من تدهور الانتظام فى الفرق العسكرية المرابطة فى مصر انها كانت تتكون من عناصر متباينة غير منسجمة فيما بينها مما يجعل من الصعب اطلاق كلمة جيش عليهـــا .

ولا شك أن هذه الاوضاع قد اضرت بالقوة العسكرية نفسها كقوة دفاع عن البلاد وأضرت اكثر بحياة المجتمع المصرى الذى عانى الامرين من تنازع هذه الفرق وعدم التزامها بحماية حقوق الاهالى بل على العكس كانت اداة نهب وسلب كلما اتيح لها ذلك وتتشكل هذه الفرق من الالبانيين والدلاة والانكشارية .

وقد ارتبط محمد على بالفرقة الالبانية رغم انه لم يكن واحدا منها اذ عهد اليه فقط برئاستها « وكان الارنؤود ينقسمون الى فرقتين : فرقة تميل الى العثمانيين والاخرى تعمل لحسابها الخاص أما الدلاة فيشعرون بميل نحو العثمانيين بينما كانوا يكرهون الارنؤود كرها شديدا وحتى هؤلاء الاخيرين لم يختلفوا كثيرا عن غيرهم » (١) .

ولهذا لابد من التعرف على السمات المميزة لكل فرقة من هذه الفرق فالالبانيون اشتهروا بأنهم رجال حرب عصابات وانتظموا فى قبائل تحت قيادة رؤسائهم اما فى خدمة الدولة او فى خدمة أنفسهم ومنهم ايضـــا أصحاب الاراضى والفلاحين وسكان المدن المختلفة جنودا وحكاما وصناعا وتجـــارا (٢) .

وبالرغم من أن محمد على قد قدم الى مصر على رأس القوة الالبانية الا انه لم يكن البانيا ولم يكن له ايضا ارتباط وثيق بهم بل كان ارتباطهم

وثيقا بزعمائهم الطبيعيين من رجال العشائر الالبانيين ورؤساء العصابات فى بلادهم أمثال طاهر باشا وحسن باشا وصالح قوج (٣) .

ويبدو أن الالبانيين كانوا على قدر لا بأس به من القوة اذ تمكنوا من اخراج الامراء المماليك ورجالهم من القاهرة كما رفضوا فيما بعد تولية محمد على من قبل الشعب لانهم كانوا يشعرون بالولاء لرؤساء آخرين منهم عمر اغا ، وعندما جاء فرمان الدولة بتثبيت محمد على فى ولاية مصر لم يسعهم الا الموافقة وربما ساعدهم كثرة عددهم على المشاركة فى الاحداث اذ بلغوا عقب خروج الفرنسيين اربعة آلاف جندى (٤) .

ولا يمكننا اغفال موقف الالبانيين من الفئات المتصارعة على السلطة فى ذلك الوقت والمتمثلة فى الباشوات والمماليك ومجموعات الجند الاخرى كالانكشارية والدلاة اذ استمر الصراع بين المماليك — قوات الالفى — والالبانيين وتبادل الفريقان المناوشات دون أن يقضى احدهما على الاخر سواء فى المنيا أو فى ضواحى الرحمانية (٥) .

وقد حاول المماليك تضييق الخناق على الارنؤود ليتمكنوا من القضاء على نفوذهم فقد حاربوا جماعة من كبار العسكر وعلى رأسهم سليمان اغا الارنؤودى الذى كان متوليا لكشوفية منفلوط وقتلوا عددا منهم وأسروا رئيسهم الذى لجأ إلى بعض الجند لحمايته (٦) .

ولم تكن كفة المماليك دائما راجحة فكثيرا ما كان يقوم الالبان بحركة عصيان ويرفضون الاعتراف بالرياسة الا لقائدهم طاهر باشا ويلحون فى المطالبة بمرتباتهم مما يؤدى الى وقوع الخلاف بينهم وبين البرديسى فيضطر الى فرض الضرائب التى تثير السخط وتؤدى الى الاضطراب ومن الطبيعى أن ينتهز محمد على الفرصة للتقرب من الشعب ويكسب الالبانيين فى صفه ويطرد البرديسى من العاصمة .

وقد شجع انقسام المماليك واستمرار الصراع بينهم وبين الالبانيين على التمادى فى الاضطرابات وفى الوقت الذى اضعف هذا الصراع قوة المماليك ازدادت شوكة الالبانيين ، فأصبح محمد على سيد الموقف (٧) .

وبالرغم من وجود بعض الاختلافات بين الالبانيين والمماليك فقد كان هناك ايضا فى بعض الاحيان نوع من التحالف او الائتلاف بين الطرفين الا انه واجه عدة صعوبات بعد قتل طاهر باشا وتولى محمد على قيادة الارنؤود ولذلك لم يستمر هذا الائتلاف طويلا بسبب سوء ادارة المماليك وكثرة الضرائب وانتشار الفوضى واعتداء الجند على الاهالى وعجز السلطة عن كبح جماحهم الامر الذى اعطى محمد على الفرصة لاستغلال الموقف وانزال ضربة شديدة بالمماليك واخراجهم من العاصمة وانهاء التحالف الموجود بينهم وبين الارنؤود على تولى السلطة فى مصر اذ كان لابد لمحمد على ليحوز رضاء السلطان أن ينهى الائتلاف بين المماليك والارنؤود ويعتمد على جنوده كقوة اساسية ومادية تسهل له عدم التعاون مع المماليك ، ولهذا دفعهم الى احراج المماليك بطلب رواتبهم المتأخرة وحاول قادة المماليك التخلص من محمد على وجنوده الارنؤود ففشلت هذه المؤامرة وخرج المماليك من القاهرة ، وهكذا نجح محمد على فى استنزاف كل القوى والشخصيات التى كان فى وسعها ان تقف أمامه او تنافسه على السلطة (٨) .

واذا كان الارنؤود وقائدهم قد حطموا نفوذ المماليك باعتبارهم خصوم اشداء لهم فقد أجبرت قوة نفوذ الارنؤود ايضا الباشوات العثمانيين على الاذعان حين اجبروا خورشيد على الاعتصام بالقلعة بسبب الخلاف الذى نشأ بينه وبين رئيس الالبانيين والذى ادى الى نجاح الاخير فى تولى حكم مصر (٩) .

كان خورشيد باشا بصفته أحد قواد الانكشارية لا يحظى بتأييد الارنؤود وكان فى وسعه أن يتخلص منهم باخراجهم من العاصمة وتوجيههم الى محاربة المماليك وبذلك يصبح محمد على مضطرا لتنفيذ ذلك الامر غير انه حاول ان يحتفظ بقواته سليمة وقد واتته الفرصة حينما استقدم خورشيد باشا قوات جديدة من أجل تدعيم مركزه وقد وصل عددهم الى ما يقرب من ثلاثة الاف من الجند الدلاة مما كان يدعم سلطة خورشيد وبذلك يصبح محمد على مجرد قائد عادى لاحدى الفرق المكلفة بمحاربة المماليك (١٠) .

والواقع أن هذا الصراع لم يكن صراعا بين باشا وآخر من اجل السلطة بل كان صراعا بين جماعات عسكرية تمثلت فى الانكشارية والارنؤود والدلاة ولم تكن الدولة العثمانية راضية عن هـذه الصراعات بين فئات الجنـد المختلفة وكل ما كان يهمها هو عدم ازدياد نفوذ الارنؤود ومحاولة اقامة التوازن بين هذه الشيرازم حتى تصبح هي سيدة الموقف ولانها كانت تخشى من وجود الارنؤود فى مصر فقد أرسلت الدلاة مما أثار مخاوف محمد على الذى أسرع فى ترك المنيا عائدا الى القاهرة فى أواخر ابريل سنة ١٨٠٥ ونجح فى كسب الدلاة الى جانبه كما اكتسب تأييد المشايخ له وبذلك حاصر خورشيد حتى وصل مندوب الباب العالى ومعه فرمان تثبيت محمد على فى ولاية مصر فى ١٨ مايو ١٨٠٥ (١١) .

وما فعله الالبانيون مع خورشيد لا يختلف كثيرا عما انتهجوه من قبل مع خسرو باشا الذى رفضوا تعيينه وانزلوه عن كرسيه وارسلوه مخفورا الى رشيد (١٢) .

ولم يقف الالبانيون عند هذا الحد بل يبدو أن ما حازوه من نفوذ ومكانة جعلهم يسيئون الى الاهالى بما ارتكبوه من أعمال السلب والنهب فتعددت اشتباكات الاهالى مع الجند وقتل عدد كبير منهم وخوفا من انتشار الاضطرابات والفتن تدخل المشايخ فى محاولة لاعادة النظام ومعهم رؤساء الجند وهددوا الجند الذين سيشتبكون مع الاهالى بالاعدام (١٣) .

غير أن استمرار وجود القوات فى العاصمة جعل الاهالى يعيشون فى رعب مستمر خوفا من تجدد أعمال السلب والنهب ، حتى انهم تمنوا عودة الفرنسيين أو قدوم غيرهم من الاجانب عسى أن يخلصوهم من هذا الشر الذى ابتلوا به .

وقد بلغ فساد الجند حدا لا يمكن تحمله اذ كانوا يشاركون أصحاب المنازل فى السكنى معهم ويستعملون فراشهم وحاجياتهم بل ويجبرونهم على الانفاق عليهم وأحيانا يضطرون صاحب الملك أن يترك داره لهم بعد أن يضيق بالاقامة فيها معهم ، ولم تنج حتى منازل بعض الفقهاء من السرقة واتهموا المشايخ بأنهم ليسوا مسلمين والغريب أن الباشا والكتخدا لم

يستمع للشاكين من الناس بل أجاب « بأن أناس قاتلوا وجاهدوا أشهرا وأياما وقاسوا ما قاسوه حتى طردوا عنكم الكفار واجلوهم عن بلادكم افلا تسعوهم فى السكنى » !! ؟ (١٤) .

كما أضرت مفاسد الجند بالفلاحين والتجـــار والحرفيين وكانوا غير خاضعين لسلطة المحتسب ومن تولى منهم رياسة حرفة من الحرف قبض من أهل الحرفة مقدم أربع سنوات وتركهم (١٥) .

كذلك كانوا يبدلون الدنانير المزيفة بالدراهم الفضة قهرا واذا صرفوا دراهم أو بدلوها اختلسوا منها وانتشروا فى القرى يطالبون بحق الطريق ويقبضون على مشايخ القرى ويكلفونهم ما لا يطيقون مما أدى الى هرب الفلاحين الى المدن (١٦) .

وقد تعرض الاجانب لفظائع مماثلة لتلك التى تعرض لها الاهالى من قبل الالبانيين وأصبح الحى الفرنسى مهددا بالدمار (١٧) .

ويرجع سبب سلوك الجند هذا المسلك الى أنهم لم يجدوا لهم عملا يشغلهم بالاضافة الى تأخر مرتباتهم بسبب افلاس خزانة الوالى وعدم قدرة الاهالى على الدفع لما حل بهم من الغرامات ، ولم يكن أمامهم من حل سوى تزويج بناتهم من الجند اتقاءا لشرهم وفى هذا الصدد يقول الجبرتى « حدث اختلاط اجتماعى بين العساكر العثمانية وأهل البلد فنودى عليهم بألا يزوجوهم النساء » (١٨) .

وقد حاول الجند أيضا اثارة الفتنة مع الصناجق حين صمموا على قتل ثلاثة أقباط كبار من مباشرى الصناجق أمثال جرجس الجوهرى وبقطر المحاسب والمعلم غالى . وأمام هذا الوضع المحرج اضطر البرديسى الى اجبار الاقباط على دفع مائة كيس للارنؤود ليعدلوا عن عزمهم (١٩) .

ومن الطبيعى أن تؤدى هذه الابتزازات من جانب الجند الى استياء المماليك بسبب ما الحقوه من خراب بالاقاليم لهذا طالبوا الباشـــا باخلاء الوجه القبلى منهم وتحديد عددهم بألفى جندى (٢٠) .

ولما كان محمد على يسعى الى الانفراد بالسلطة وأمامه عدة قوى متصارعة منها الجند كان عليه أن يسعى للقضاء على سلطة الارنؤود بضرب تلك القوة بالقوى الاخرى كالمماليك والوالى العثمانى ليشق لنفسه طريق النجاح .

وعندما استغل الجند فوزهم على الحملة الانجليزية واستمروا فى السلب والنهب وذهبوا الى الريف فى جماعات من اجل تنفيذ هذا الغرض واتبعوا ضروبا شتى فى الفتك بالاهلين رأى محمد على وجوب تأديبهم تأديبا صارما خاصة بعد أن اطلقوا عليه رصاص بنادقهم ولم يبد حرسه الخاص الا دفاعا واهيا عنه وادرك محمد على خطورة الموقف ومنذ تلك اللحظة فكر محمد على جديا فى انشاء جيش نظامى خاص بعد أن انقسم هؤلاء الجند على انفسهم عدة اقسام فمنهم من راى وجوب الانضمام الى الترك بينما رأى بعضهم العمل على انفراد دون الاعتراف بأية سلطة ، وهناك فريق آخر راى أن العمل فى غير نهب الاهلين مضيعة للوقت(٢١) ، وقد قدر عدد هؤلاء بأربعة آلاف مقاتل من المشاة وخمسمائة وألف من الفرسان (٢٢) .

والحقيقة أن مؤامرات الجند لم تقتصر على الالبانيين وحدهم فالدلاة أيضا كانوا عنصر اقلاق شديد للاهالى والحكام على حد سواء لذلك كان لابد لخورشيد ان يكون على درجة كبيرة من المهارة والجراة لكى يستغلهم من اجل مصلحته الشخصية خاصة وانهم اشتهروا بروح المغامرة « وان كان لفظ دلاه يعنى المجانين » (٢٣) . وقد بلغ عدد الدلاة ٤٠٠ فارس ، ٦٠٠ جندى من المشاة (٢٤) .

وينتمى الدلاة فى معظمهم الى اصل كردى وقد اتى خورشيد بهذه الطائفة من الشام وجبال الدروز والمتاولة ليجعلهم حرسا خاصا له لتخوفه من محمد على وجنوده الارنؤود وعدم ثقته فيهم لا سيما وان محمد على كان محبوبا من الاهالى ، بينما كان الدلاة موضع حقد شديد من الشعب لسوء افعالهم فازداد كره الاهالى لهم حتى انهم تمنوا عودة الافرنج بدلا منهم وكانوا يصرخون بذلك على مسمع منهم فيزداد حقدهم وعداوتهم للاهالى ويتهموهم بأنهم ليسوا مسلمين بسبب كرههم لهم ، وقد اتبع الدلاة

نفس الاساليب التى كان يتبعها الالبانيون فى اغتصاب الاهالى واقتحام منازلهم والاقامة فيها ، ولم يقتصر كره الدلاة على الشعب بل امتد ليشمل المماليك ايضا فقد اتحد قائد الدلاة كور اوغلى Keuroglou مع محمد على ضد الالفى لمحاربته (٢٥) ، وبعد ان اخرج محمد على المماليك من القاهرة لم يبق امامه الا نفى الدلاة الذين ظلوا معسكرين فى شمال القاهرة حتى عانت منهم تلك الجهات ضروبا شتى من القهر والظلم لهذا ظل يقاومهم حتى تمكن من اخراجهم عبر حدود مصر الى الشام (٢٦) .

واخيرا لم يبق بالعاصمة الا خاصة المقربين اليه وأتباعهم .

وكما تمكن محمد على من اخراج الدلاة والارنؤود فقد حالفه الحظ ايضا فى القضاء على القوة الثالثة من الجند المتمثلة فى الانكشارية اذ كانوا عقبة كئودا تحول دون سيطرة الدلاة على السلطة علاوة على ما تثيره من فساد واضطراب على نحو ما كانت تفعله الفرق الاخرى فقد ثارت هذه الفرقة على طاهر باشا الذى لقى حتفه على أيديهم واتفقوا فيما بينهم على تعيين احمد باشا قائد الانكشارية واليا على مصر وقد حاول الوالى استمالة محمد على ليكون له عضدا قويا فى حكم مصر خاصة وانه كان تحت تصرفه ما يقرب من اربعة آلاف جندى تحتل القاهرة والقلعة (٢٧) .

لم يوافق محمد على على اختيار الانكشارية لهذا الوالى وسرعان ما تحالف مع المماليك على اقصائه فى مقابل ترك السلطة لهم وقد القى فى روع كبيرهم ابراهيم بك انه الاحق بالولاية وبذلك ضرب الاتراك بالمماليك(٢٨)، ليقضى على سلطة الانكشارية ثم أصر على خروج احمد باشا ورجاله من مصر . وبعد ان تم خروج الباشا حول محمد على فكرته الى الفتك بالانكشارية مخافة ان يثوروا عليه كما فعلوا مع طاهر باشا فأوعز الى الارنؤود بذلك فانقضوا عليهم وسلبوا اموالهم وقتلوا اعيانهم واجتمع الباقون منهم بمصر القديمة وعزموا على التوجه الى الشام ورغم هذا لم ينجوا من فتك الارنؤود ولم يبق منهم الا من اختفى فى المنازل (٢٩) .

وهكذا كان عماد الدفاع عن مصر قبل عهد محمد علي متمثلا في الفرسان المماليك وبقايا الفرق العثمانية غير النظامية ولما كان قد انتهى عصر حرب العصابات لهذا رأى محمد على ضرورة ايجاد جيش منظم يعتمد فيه على أبناء المصريين وان كان قادته من الاتراك .

وهنا يجب طرح عدة تساؤلات بخصوص هذا الامر .

هل نجح محمد على في القضاء على هذه الشرازم قضاءا تاما ؟ ام تمكن من صهرها في الجيش الحديث باخضاعهم لنظمه ؟ وما هي محاولاته التي انتهجها بخصوص ذلك الامر والمدى التي وصلت اليه ثم التأثيرات الاجتماعية التي طبعتها تلك المحاولة الجريئة على القطاعات الاجتماعية الاخرى التي كان يتشكل منها المجتمع المصري حينئذ أصبحت فكرة انشاء جيش حديث ضرورة حتمية بالنسبة لمحمد على لحماية سلطته والمحافظة عليها من التداعي بسبب مؤامرات هؤلاء الجند كما أن هذه المحاولة كانت تعد بحق شرطا ضروريا لتحقيق طموحاته الشخصية ، وتمثلت المحاولة الاولى التي اتبعها محمد على للتخلص من الجند غير النظامي لانشاء جيشه الحديث واقرار سلطته في اخراجهم من البلاد ، أما الخطوة الثانية فكانت تهدف الى التخلص منهم باستخدامهم في محاربة المماليك أو ارسالهم الى الحروب الخارجية لمحاربة الوهابيين وفي فتح السودان .

يقول فؤاد شكري في هذا الصدد « وجد الباشا أن خير وسيلة للخلاص من هؤلاء الجند هي ارسالهم في الحملات المتعددة ضد بكوات المماليك وترحيل أكثر الطوائف شغبا الى بلادها ونفي زعمائها ولو أن نفي كبار الجند لم يكن بالامر الميسور اذ كان من الصعب عليهم ترك مصر بسهولة لانهم صاروا فيها أمراء وأكابر بعد أن كانوا يعيشون في بلادهم عيشة بسيطة ويقتصر عملهم على ممارسة بعض الحرف ، ولهذا لم يكن غريبا أن يعصى هؤلاء الزعماء أوامر الباشا ويحشدوا الجنود للاشتباك مع قوات الحكومة في معارك دامية وسط شوارع القاهرة وينتهزون هذه الفرصة لاقتحام الدور من أجل النهب والسلب وقد حدث ذلك حين أراد الباشا أن ينفي رجب أغا الارنؤودي ويخرجه من البلاد في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٠٧ ولم تستتب الامور الا بعد أن حضر عمر بك كبير الارنؤود وصالح

قوج الى رجب اغا واجبروه على ترك البلاد وقد استمر الباشا فى اخراج الجند من مصر فقطع رواتب بعض الدلاة وأمرهم بمغادرة البلاد كذلك أدت مذبحة القلعة الى خروج عدد منهم قدر بـ ٥٠٠ جندى .

وعندما اطمأن الباشا على قدرته فى اخضاع الجند لم يتردد فى تكليف عماله فى مقدونيا والاناضول أن يجمعوا له الجنود الالبان وغيرهم لارسالهم الى ميادين القتال الجديدة فى يوليو سنة ١٨١١ ثم بدأت متاعب محمد على من ناحية العسكر تقل الى حد كبير فلم يصدر عنهم أى بادرة للعصيان ولم يعتـــدوا على أحـــد من الاهلين الا فى حالات نادرة جدا بل كادت اضطراباتهم تتلاشى تماما فيما تلا ذلك من الاعوام (٣٠) .

وعندما عادوا الى عصيانهم وتمردهم من جديد بعد عودة محمـــد على من الحجاز فى يونيو سنة ١٨١٥ شرع فى محاولة لتنظيمهم على النسق الاوروبى غير أنه وجد معارضة شديدة من قبل قواد هذه الفرق وقضى مدة طويلة فى محاولة اقناعهم دون جدوى لذلك عزم على تنفيذ مشروعه رغم أنفهم . كذلك اعترض العلماء على هذا النظام الجديد باعتباره بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار .

لكن محمد على لم يعر تلك التفاهات أى اعتبار وبدأ بالفعل فى تدريب الفرقة التى كانت تحت قيادة ابنه اسماعيل فى ١٢ أغسطس سنة ١٨١٥ وأعلن ان كل من لم يقبل هذا النظام الجديد سواء أكان من الانفار او البكوات يجرد من ممتلكاته ويطرد من مصر ، ومن الطبيعى أن يتكتل الجند ويقرروا الفتك به وعلى رأسهم ثلاثة من كبارهم كحجر بك وعبد الله اغا صارى جله وحسن اغا الارزنجلى غير أن محاولتهم منيت بالفشل واخذ الباشا فى استمالة قلوب الجند فوزع عليهم النقود والعلائف وترك مشروع تدريبهم على النظام الاوروبى لفرصة أخرى (٣١) .

وعندما تم النصر لمحمد على على الوهابين شرع فى تنفيذ ما عزم عليه من ضرورة انشاء الجيش الحديث وتدريبه على النظم الاوروبية لانه لم يعد فى حاجة الى مراعاة خاطر الجند خاصة بعد أن قتل الكثير منهم فى بلاد العرب ، اذ كانت الحرب الوهابية التى استمرت من سنة ١١ الى

سنة ١٩ فرصة نادرة للقضاء على هذه العناصر المشاغبة (٣٢) كما انها اتاحت الفرصة تدريجيا امام محمد على لتأسيس الجيش النظامى وان لم يتمكن من تنفيذ مشروعة الا فى سنة ١٨٢٠ بعد ان اخرج الفرق المتمردة الى ثغور مصر ، ورغم هذا ظل متيقظا لاخماد كل فتنة تبدو من الباقين وكبح جماح من يحيد عن جادة النظام العسكرى . وقد تصادفت هـذه الخطوة مع انتهاء حروب نابليون وتسريح جيوشه ووجد كثيرا من ضباط الامبراطورية انفسهم بلا عمل فلجأوا الى الدولة الناشئة التى قامت فى أوائل القرن التاسع عشر لكى ينضموا الى القوات العسكرية فيها .

ومن أهم تلك الشخصيات الكولونيل سيف الذى عهد اليه محمد على بتدريب الجند وكان من الصعب على جماعة الارنؤود قبول هذا الضابط الفرنسى بنظمه العسكرية الحديثة فرفضوا الامتثال لاوامره وتجمهروا حول القلعة فاغضى محمد على العين عن تعليمهم .

اذ لم يكن يهم الباشا فى تنشئة جيشه الجديد نوع الجند الذى يكون منه نظامه الجديد بقدر ما كان يهمه نوع التدريب الذى يأخذون به (٣٣) فلو اعتمد محمد على على الالبانيين فقط لحرمه السلطان من تجنيد المصريين كما حرم على المماليك من قبل شراء الرقيق من جيورجيا واوروبا .

اذن كان من حسن طالع محمد على مقاومة الالبانيين للنظام الجديد وعدم قبولهم له . ومن هنا بدا محمد على فى تسريح عدد كبير منهم ممن لم يشأ الالتحاق بالجيش النظامى فاضطر معظمهم امام هذا القرار الى الرحيل الى بلادهم . وهكذا تخلص منهم دون أن يطلق رصاصة واحدة أما من بقى منهم فى القاهرة فقد صار يتلقى مرتبات ضئيلة للغاية (٣٤) .

ويعتبر الكولونيل سيف بحق مؤسس جيش مصر الحديث ، وخوفا من اثارة شكوك الباب العالى بعث محمد على بسيف الى اسوان وزوده بألف من مماليكه ليتولى تدريبهم على النظم الحربية بعيدا عن اعين الباب العالى ورجاله وقد خضع هؤلاء للنظام الجديد لانهم كانوا ملكا خاصا لمحمد على ولكنه عندما حاول تطبيقه على المماليك الآخرين ثاروا ضده ولم يهدأوا الا بعد ان وعدهم بعدم التعرض لنظمهم الحربية التى الفوها من قبل (٣٥) .

وقد قدر عدد هؤلاء الذين رفضوا النظام الجديد بـ ٥٠٠ مملوك من مماليك عظماء القطر (٣٦) ويقال ان العلماء مارسوا نوعا من الضغوط على الشبان وحرضوهم على عدم الانصياع لتعاليم الفرنجة وليتلافى محمد على هذه المصاعب رأى تدريب قواته التى عول عليها بعيدا عن الدسائس فأرسلهم الى أسوان وأمضى سيف فى تعليمهم ثلاث سنوات بلغا فى نفوسهم روح الاخلاق العسكرية ونجح بالفعل فى تخريج الضباط الجدد الذين اخذوا بدورهم يدربون جنود الجيش الجديد من السودانيين أولا ثم من المصريين ثانيا (٣٧) .

وهناك حقيقة لا يمكن اغفالها وهى انه لم يذعن جميع الاتراك والمماليك لهذا النظام الجديد كما انهم اخذوا يتفرون الاهالى منه لما سيحدثه هذا النظام من اخذ أولادهم وابعادهم عن أوطانهم وجعل الخدمة العسكرية اجبارية على كل شاب مصرى سواء أكان من المزارعين او سكان المدن كما حرضوا العلماء ضد النظام الجديد باعتباره وسيلة لدخـول الاجانب الى مصر خصوصا فى الادارة العسكرية وان ذلك مخالف للشرع والقرآن كما أن بعض المماليك كانوا يفضلون المعيشة ضمن الخدم على الاتعاب والتمرينات العسكرية غير ناظرين لما ينالونه فى المستقبل ولهذا تآمروا على مدربهم، غير أنه نجح فى ازالة ما فى أنفسهم من بغض نحوه .

ويبدو أن اعتماد محمد على على المماليك والترك فى الجيش كان مهما لتوطيد نفوذه فى مصر فقد كان يتوقع ان صراعا سوف ينشب فى يوم من الايام بينه وبين الباب العالى ولا جدال فى أن هذا الصراع سوف يضع اخلاص الضباط الاتراك له موضع الاختبار الدقيق ولذلك لم يشأ أن يعتمد عليهم اعتمادا كليا فدعا المماليك الى مشاطرتهم العمل سواء فى الجيش أو فى الادارة .

وكان محمد بك لاظوغلى هو أول من تقلد وظيفة ناظر ديوان الجهادية وقد أطلق عليه اسم رجل الباشا الاوحد (٣٨) . ثم خلفه فى منصبه محمود بك عزت ، ومن الذين شغلوا مراكز هامة فى الجيش وكان لهم دور هام عثمان نور الدين الذى نقل الى اللغة التركية القواعد العسكرية الفرنسية

التى صارت أساسا لتعليم الضباط الجدد ، ومن الاتراك الذين عهد اليهم محمد على برئاسة لواءين من الفرسان اللواء أحمد المنيكلى بك وسليم بك (٣٩) .

كذلك عهد الى صهره محرم بك محافظ الاسكندرية بامارة الاساطيل المصرية وكان هو أول أمير وناظر للبحرية المصرية (٤٠) .

وعموما فان أبناء الباشا والمماليك هم الذين كانوا يتمتعون بالرتب العالية دون النظر الى أهليتهم أو كفاءتهم وهكذا ظلت مناصب الجيش العليا فى مدى سنوات عدة تسند الى الترك والمماليك لأن محمد على لم يشأ فى بادىء الامر أن يستسلم للاهليين ويجعل نفسه تحت رحمتهم .

وقد بنى محمد على خطته على اعتقاد خاطىء فكان يتصور أن ترقية المصريين فى الجيش ستؤدى الى عواقب وخيمة اذ اعتقد انهم حينما يصلون الى المراكز العليا لن يصونوها ولهذا حال دون وصولهم الى المراكز القيادية حتى يتقى قيام الجيش المصرى بثورة تطيح به كما أن حقد المصريين على الاتراك جعله لا يطمئن الى تسليم المراكز القيادية لهم فى القوات المسلحة ، وربما كان هذا الشعور قاصرا على الفترة الاولى من انشاء الجيش لانه بعد فترة سمح بتنصيب بعض المصريين ضباطا فى الجيش وان لم يتعدوا رتبة اليوزباشى (٤١) .

وبعد أن كون محمد على العدد الكافى من الضباط أخذ يفكر فى حشد الجنود وهنا أيضا واجهته صعوبة جديدة وهى من اى الطبقات يتم حشد جنده ؟ وكيف يختارهم فهو لم يشأ فى المبدأ أن يجند الاتراك ولا الارنؤود فى النظام الجديد لما شبوا عليه من حب الشغب والنفور من النظام فأعرض عنهم ولم يشأ أيضا أن يفاجىء المصريين بتجنيدهم حتى لا يثير الهياج فى البلاد لانهم لم يعتادوا التجنيد من قبل فخشى اذا عجل بحشدهم أن يعدوا ذلك عبئا جديدا يثقل كاهلهم فوق أعباء الضرائب والاتاوات التى كانوا ينوءون بها وخشى من جهة أخرى أن يؤدى تجنيدهم الى حرمان مصر من العاملين بالزراعة فتسوء حالة البلاد الاقتصادية . ولهذا حاول تجنيد السودانيين وعندما فشلت تجربته رأى انه لا مناص من تجنيد المصريين

بمختلف فئاتهم من فلاحين وتجـار وصناع وأقبــاط وعربان غير عابىء بالمخاطرات التى تحف بهذه التجربة الجريئة .

وهكذا سار محمد على بخطى سريعة فى تكوين جيشة من الفلاحين تحت رئاسة الاتراك الذين شجعهم على دخول الخدمة النظامية ما وعدوا به من مرتبات عالية وبذلك أصبح لدى الباشا فى وقت قصير عدد كاف من الجنود أعدوا اعدادا يمكنهم من أن يقفوا موقف التحدى ازاء شرازم الجند وقد بلغ عدد المجندين الجدد آلايين (٤٢) .

وهناك فرق جوهرى بين هؤلاء الذين أعدهم محمد على اعدادا حديثا، وبين أولئك الذين دخلوا فى سلك الفرق العسكرية العثمانية من قبل من ابناء البلاد سواء بطريق التطوع أو الرغبة فى التمتع بمزايا الانتماء الى القوة العسكرية العثمانية حيث أصبحت سجلات الانكشارية مليئة بأسماء رجال ينتمون الى طوائف الحرف دون أن يقوموا بمباشرة العمل سيها كما وجد عدد من الفلاحين والبدو بين فرق المماليك (٤٣) .

واذا كان هؤلاء قـد تطوعوا فى هذه الفرق بنـــاء على رغبتهم فان الوسائل التى لجأ اليها محمد على فى تجنيد المصريين كانت تتسم بالعنف والشدة فلم ترض الفلاحين وغيرهم فثاروا ضدها وقاوموها بشتى الوسائل على نحو ما سنرى .

لقد كان التجنيد سخرة حقيقية تتبع فيها أساليب وحشية لتجنيد الفلاحين الذين اعرضوا اعراضا شديدا عن التجنيد وكانت الاوامر تصدر الى موظفى الحكومة فى المقاطعات والقرى لجلب العدد اللازم من الرجال ولما كانت ثمة حاجة فى كثير من الاحيان للمساعدة العسكرية للتمكن من جمع هؤلاء الفلاحين فقد عهد الى جماعات من الجنود بمحاصرة القرى وأعطى لها حق القبض على العدد اللازم من الفلاحين وسوقهم مكبلين بالحديد الى المدينة الرئيسية فى الناحية حيث يختار من بينهم اللائقون للخدمة العسكرية وكانت الرشوة والمحسوبية توفر للاثرياء او ذوى النفوذ فرصا لشراء أعفائهم من التجنيد كما لم يجد الفلاحون صعوبة كبيرة فى رشوة موظفى الحكومة الذين كانوا قائمين على تنفيذ سياسة محمد على الخاصة بالتجنيد وفى افتداء انفسهم عدة مرات ليتهربوا من التجنيد (٤٤) .

وقد كلف العمد والمشايخ — بمعاونة الجنود — بالانقضاض على القرى لجمع الجنود وقد راعوا زيادة هذه الاعداد عن القدر المطلوب لكنهم لم يميزوا بين من تقدمت به السن ومن لم يشبوا عن الطوق أو من الاصحاء المعافين وغيرهم من المرضى وذوى العاهات وهكذا لم يكن التجنيد يسير على طريقة منظمة او ترتيب معين أو حتى تسجيل للاسماء أو الاقتراع(٤٥) .

وقد استوجب ذلك اصدار عدة أوامر الى نظار الاقسام بلفت نظرهم الى عدم ارسال كبار السن لانه يعد مضيعة للوقت وأذية لهم وتعطيل للمصالح ودحض كل حجة تقوم على عدم وجود من هو صالح للجندية(٤٦)، ثم ما لبث محمد على أن هدد المتكاسلين فى ارسال الجند اللازمين للتجنيد وصمم على معاقبتهم اما بالقتل أو الضرب بالنبوت (٤٧) .

ويمكننا أن نلتمس العذر لمثل هؤلاء المسئولين اذ أن كثيرا من المحمولين بغرض التجنيد كانوا يهربون فى الطريق أو يموتون من المرض والاعياء فرأى المشرفون على عملية جمع الجند جمع عدد يزيد على العدد المطلوب حتى يمكن سد هذا النقص ، وقد حدث فى سنة ٢٥ أن وصل الى معسكر الخانقاه نحو سبعين الف نسمة لم يقبل منهم غير اثنى عشر الفا ورفض حوالى اثنين وعشرين الفا والباقون كانوا من النساء والفتيات والاطفال الذين يصحبون ذويهم الى معسكرات الفرز .

وقد كان أقارب الجند يشاركونهم ما تخصصه لهم الحكومة من غذاء ولما كان الطعام لا يكفيهم جميعا فقد لجأ الاطفال الى التسول وانزلقت النساء الى مهاوى الفساد(٤٨) ، وأمام هذا الوضع المؤسف تهرب الفلاحون من التجنيد وفضلوا هجر بيوتهم على الاستسلام لعنت محمد على وقد هاجر عدد كبير منهم بالفعل الى سورية يتراوح بين الف والفين (٤٩) ، بينما ذكر آخرون انهم بلغوا ١٨ الف فلاح (٥٠) .

وكان عبد الله باشا والى عكا يمنح أولئك اللاجئين المصريين أرضا ويعفيهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات وحينما طالبه محمد على بارجاع هؤلاء الفلاحين كان رده بأن المصريين من رعايا السلطان وانه بالتالى لا يستطيع منعهم من الاقامة فى أراضى تقع تحت سيطرته .

وكان عبد الله باشا يريد أن يذكر محمد على بأنه مازال خاضعا للسلطان وربما كان هذا ذريعة لمحمد على لغزو سورية .

كذلك هرب الفلاحون الى اراضى المستنقعات المجاورة لقراهم وفى كثير من الاحيان كانوا يهربون الى قرى بعيدة أو الى الصحراء حيث يستقرون مع البدو ثم يعودون الى قراهم بعد أن ينقضى خطر التجنيد كذلك هرب الفلاحون الى المدن وبخاصة الاسكندرية حيث تمكنوا من اقامة قرى أخرى ومارسوا بعض الاعمال التى تكفى بالكاد لقمة العيش .

لهذا اضطر محمد على الى اصدار أوامره الى موظفى الحكومة بمحاصرة جميع الفلاحين الهاربين واعادتهم بالقوة الى قراهم وكلف مشايخ القرى بالحضور الى القاهرة والاسكندرية كل ربيع وخريف للبحث عن الفارين من قراهم وكان الفلاحون الذين يقبض عليهم يوضعون فى سجون الحكومة الى أن تتاح الفرصة لارسالهم من جديد الى قراهم (٥١) .

كما توعد محمد على المشايخ انفسهم بسوء العقاب اذا هم اهملوا فى جمع الانفار اللازمين للجندية (٥٢) ولم ينج النظار من هذه التهديدات (٥٣) كذلك شملت هذه التهديدات من كان يستخدم خدما لائقين للخدمة العسكرية سواء أكانت امرأة أو مخدمة أو شيخ قسم .

ومن الطبيعى أن يكره الاهالى التجنيد ويعترضوا عليه ويلقبوا محمد على بباشا النصارى لأن هذا الامر لم يكن مألوفا بالنسبة للمصريين الذين لم يسبق لهم أن خضعوا لنظام عسكرى ما ولم يكن من السهل جملهم بالحسنى على الانتظام فى سلك الجيش ، وكان لابد من مضى وقت طويل لانتقالهم من الحالة التى ألفوها الى حالة مغايرة لها بل الى حالة لم يعهدوا لها مثيلا من قبل لا سيما وهى تتنافى مع عاداتهم وأخلاقهم بل وفى أسلوب معيشتهم .

وأمام اصرار محمد على على تجنيد الفلاحين بالاكراه وارجاع الهاربين فقد لجأ الفلاحون الى وسيلة اخرى للتهرب من هذا العبء بتشويه أجسامهم فقد عمدت الامهات الى تشويه أطفالهن وأصابتهم بالعمى أو العجز حتى

لا يجبروا على التجنيد وكثيرا ما كان الرجال البالغون يقطعون سبابة يدهم اليمنى أو يفقئون عينهم اليمنى وقد بلغ عدد الجند الذين أعموا أبصارهم ١٢٠٠ (٥٤) .

كذلك كان الرجال يلجـأون الى نزع أسـنانهم الامامية ليتهربوا من التجنيد غير أن محمد على هدد هؤلاء ليمنع انتشار مثل هذه الجرائم بأن كان يأخذ من نفس العائلة واحدا آخر بدل الذى شوه نفسه أو يرسـل المشوهين للعمل على سفن الحكومة مدى الحياة .

وقد جاء فى أحد التقارير المسجلة فى سنة ١٨٣٤ أن الاحوال ازدادت سوءا بحيث أن جرجا التى كانت تضم ستا وتسعين قرية لم تستطع توفير سبعة رجال لائقين للخدمة العسكرية وأن الحكومة طلبت أن يجلب من خمس مقاطعات أخرى أربعمائة رجل وجد من بينهم مائة وسبعين رجلا فقط قادرين على حمل السلاح كذلك أمرت الحكومة من شوهوا أنفسهم بالعمل فى المصانع ورغم هذا استمر التشويه ليس على نحو لا يصدق فحسب بل انه دخل فى سنة ٣٨ الى مقاطعات لم يكن معروفا فيها منذ عدة سنوات وقد أدى استنفاد الرجال اللائقين بدنيا الى تكوين كتائب من العميـان والاطفال البالغة أعمارهم أربع عشرة وخمس عشرة سنة (٥٥) .

كما أمر الباشا جميع المعهود اليهم بالاشراف على مسائل التجنيد بأن يبذلوا قصارى جهدهم لمنع حوادث التشويه والا عد ذلك اهمالا منهم فى تأدية واجبهم وحق عليهم مجازاتهم بتشويه أجسامهم (٥٦) .

غير أن الوسائل التى اتبعها الفلاحون لمقاومة التجنيد لم تكن قاصرة على الهروب أو التشويه فحسب انما وصلت فى بعض الاحيان الى الثورة على النظام ومعارضة السياسة التى اتبعتها الحكومة ففى مايو سنة ٢٣ أعلن الفلاحون الثورة فى مديرية المنوفية ضد التجنيد والضرائب الباهظة وسرعان ما أخمدت الثورة وعوقب الثائرون عقابا شديدا ولكن ما لبثت أن نشبت ثورة أخرى فى ابريل سنة ٢٤ وامتدت من اسنا حتى أسوان وكانت هذه الثورة نذيرا بخرق الاتفاقيات من جانب عدد من قبائل العربان القوية التى كانت تسيطر على الصحراء الغربية من القصير الى سواكن (٥٧) .

ويقال أن الذى شجع هذه الثورة أحد المغاربة المدعو أحمد بن باديس — وهو شيخ ممن يدعون أنهم مهبط الوحى الالهى — (٥٨) اذ وجد استعدادا لدى الاهالى المتذمرين من التجنيد وانضمت اليه الجموع الصاخبة وكادت تستفحل « الفتنة » لولا أن الحكومة اتبعت العنف فى تشتيتهم (٥٩) .

وقد استعان محمد على بالقوات التركية وعدد من العربان المتحالفين معه للقضاء على الثوار الذين استمرت ثورتهم ما يقرب من ستة أسابيع ، ورغم أن الخسائر فى الارواح لم تكن معروفة لكن يبدو أنها كانت ضخمة لدرجة أنها اقنعت الفلاحين الى حد ما بالتكيف مع سياسة التجنيد أو ايجاد وسيلة أخرى للتهرب منها (٦٠) .

وعندما أصبح الشعور الشعبى كله مهيئا للثورة اضطر محمد على الى اتخاذ اجراءات تأديبية ليحول دون تطور ذلك السخط الى ثورة علنية لأن الاساليب التى اتبعها فى التجنيد لم يعد من الممكن تجاهلها نظرا لارتباط الفلاحين الوثيق بالنيل وبقراهم وبالارض (٦١) .

وكان أبشع ما فى هذه السياسة فى نظر الفلاحين الذين درجوا على العلاقات الاسرية المتينة هو أنها تدمر الحياة العائلية فقد كان الفلاح يجند فى الجيش مدى الحياة ورغم أنه كان يسمح لاسر الجنود المعسكرين فى مصر ببناء ثكنات من الطين قرب المعسكر فعند رحيل القوات من مصر لم تكن الزوجات والاطفال يستطيعون مرافقتها وكان هذا أمر طبيعى انما الذى كان يتنافى مع المنطق أنهم كانوا يتركون بلا نقود أو أى مورد يتعيشون منه ولهذا كانت الروابط الزوجية تنحل بطريقة آلية وبذلك لا تلبث كثير من زوجات الجنود أن يقمن علاقات جديدة .

ومن مساوىء التجنيد ايضا أن الفلاحين كانوا يعانون شظفا شديدا فى الميدان نظرا لقلة المؤن المنصرفة لهم علاوة على سوء معاملة قوادهم الاتراك والى وقت الحرب كان عدد قليل جدا من كبار الضباط هم الذين يهتمون بأمر الجنود مثلما يفعل نظراؤهم فى الجانب المقابل لقواتهم الاوروبية .

وبالاضافة الى ذلك كانت رواتب الجند متأخرة على الدوام ففى اغسطس سنة ٢٥ قيل أن الجنود لا يتلقون رواتبهم وفى ١٣ ابريل سنة ٢٧ قتل عابدين كاشف حاكم احدى المديريات فى الصعيد بأيدى الجنود «المتمردين» طلبا لرواتبهم ، وفى سنة ٢٨ ذكر ان القوات المحاربة فى المورة لم تتلق رواتبها منذ ستة عشر شهرا وفى سنة ٣٢ تمرد الجيش العامل فى الحجاز لانه لم يتلق رواتبه منذ عشرين شهرا وأثناء الحرب السورية الثانية وعد الباب العالى بأن يدفع الرواتب المتأخرة لمدة سنة لمن يقع فى الاسر من الجنود فكان هـذا الوعد حافزا لكثير من جنـود محمـد على للفرار من جيشه (٦٢) خاصة وان محمد على أضاف عبء الجندية على الاعبـاء الاخرى التى تحملها الفلاح المصرى .

ويضاف الى ما سبق من عيوب نظام التجنيد أنه كان يحول دون نمو عدد السكان عـلاوة على انه كان يلقى بهـذه العائلات ــ اى عائلات الفلاحين ــ فى مهاوى الحزن والفاقة (٦٣) .

لهذا كله رأى محمد على لتقليل النفور من الجندية اتباع سبيل اخر غير الشدة فى ترغيب الاهالى فى التجنيد وهو الاستعانة بالوعاظ لتوعية الفلاحين وتوسيع أفقهم بحيث يعوا اهميته كما أوعز الى ابنه ابراهيم أن يذكرهم بالاقبـاط الذين لبوا نداء الفرنسـيين ابان الاحتـلال الفرنسى واستخدموهم فى الجيش لغيرتهم على دينهم فالاولى بالفلاحين الذين شرفوا بنور الايمان أن تأخذهم الغيره على ذلك .

وقد صادفت محمد على صعوبات أخرى غير المقاومة من جانب الاهالى فالزراعة قد تحول بينه وبين مشروعاته فى التجنيد وخاصة فى المواسم التى تحتاج الى أيدى عاملة كثيرة ولذا فقد حاول محمد على فى خطابه لابنـه ابراهيم أن يوفق بين ما تستلزمه الزراعة من أيدى عاملة وبين ما يتطلبه التجنيد اذ أصبح الواجب يقتضيه أن يجند الفلاحين حين يتيسر له ذلك ويستخدمهم على نحو ما يستوجبه الموقف (٦٤) .

والحقيقة أن محمد على بدأ يفكر على هذا النحو بعد أن استمر فرار الشبان الاصحاء الى الصحراء والاختفاء بها شهورا مما أدى الى تعطيل أعمال الزراعة .

وامام مقاومة الاهالى للتجنيد رأى الباشا انه لا مناص من ضرورة تغيير هذا الاسلوب او حتى محاولة اصلاحه فشكل مجلسا للتجنيد من كبار ضباط جميع الاسلحة وعهد برئاسته الى احد قواد الطوبجية وبدأ بمديرية قليوب لقربها من القاهرة واستدعوا مشايخ البلاد واخبروهم بحاجة الدولة الى القوى العسكرية وضرورة تشكيل الجيوش على أن يكونوا حائزين للشروط المطلوبة فيما يتعلق بالسن وصحة البدن والا يكونوا مرتبطين بالهيئة الاجتماعية بروابط وثيقة لكى لا تترك وفاتهم اثرا سيئا فى نفوس اسرهم وشرح لهم كيف أن التجنيد فى فرنسا قائم على القرعة فلما سمع الحاضرون من المشايخ هذه القاعدة أعربوا عن استحسانهم لذلك ووافقوا عليها وحينئذ طلب منهم العودة الى قراهم وتحرير كشف بأسماء الذين تتراوح اعمارهم فيها ما بين الثانية عشرة الى الثانية والعشرين لكنهم ما كادوا يفاتحون فى أمر تلك الطريقة الجديدة حتى ولى جميع السكان الادبار وركنوا الى الفرار فلم تجد الحكومة ازاء هذه الحالة الا اللجوء للقوة من جديد وعاد المصريون مرة أخرى لعمليات التشويه فرارا من الجندية (٦٥) .

وعبثا حاول محمد على ان يجعل التجنيد قائما على أسس وقواعد عسكرية مشابهة للنظام المتبع فى فرنسا لأن هدف التجنيد فى مصر لم يكن مفهوما لدى الشعب كما كان مفهوما عند الفرنسيين الذين حاربوا باسم الوطنية .

كما أن افتقار الضباط الى اللياقة كان من ضمن المصاعب التى اعترضت هذا الموضوع . وهكذا استمر رفض السكان قائما ضد تقديم المجندين المطلوبين .

لهذا اضطر محمد على الى تخفيف الفظائع والمتاعب التى كانت تصحب عملية التجنيد الاجبارية من قبل ففى سنة ٣٩ قصر عملية التجنيد على الشبان الذين تتراوح اعمارهم ما بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين بينما اعفى ارباب الاسر والابناء الوحيدون منه ، وفى النهاية اضطر محمد على الى التخلى عن التجنيد فى سنة ١٨٤٠ عندما أبلغ عدد من المديرين

والمأمورين أنهم لا يستطيعون تجنيد المزيد من الفلاحين وهنا أدرك الباشا انه يجب ايجاد وسائل جديدة (٦٦) .

ففى ربيع سنة ١٨٤٠ أنشأ محمد على الحرس الوطنى وهو نوع جديد من المنظمات العسكرية على نسق الحرس الوطنى الفرنسى وكان القصد منه أن يكون مدخلا للجيش وأن يهىء الفلاحين المصريين للخدمة العسكرية ويستفزهم الى القيام بواجباتهم عن طيب خاطر فمتى قضى الفلاح بعض الوقت فى التدريب والمناورات وألف المعيشة فى المعسكر بالقرب من أهله ربما زال تخوفه وكرهه للجندية وبذلك تصبح عملية التحول والانتقال من النظام المدنى الى النظام العسكرى عملية سهلة ومن ثم لا يلجأ الى مقاومة التجنيد (٦٧) .

وبالفعل جرى التجنيد لهذا الحرس بحماس لا بأس به وقام عدد من الشيوخ البارزين بارتداء زى النظام لاثارة بعض الحماس بين الفلاحين ففى القاهرة تعهد عثمان بك السنارى وهو أحد علماء الازهر السابقين بتجنيد أربع كتائب ووعده محمد على بأنه سينعم عليه بلقب باشا بذيلين فى حالة نجاحه كما منح ابراهيم عارف بك رتبة عسكرية كبيرة وكان من تجار القاهرة وتعهد بتجنيد كتيبتين كذلك قام أحد العلماء السابقين المدعو محمد بك بتجميع كتيبتين أخرتين ، وعموما فان موجة السخط استمرت قائمة بالنسبة للتجنيد ولم تخف وطأتها الا عندما شاع الامل فى تسوية المسألة المصرية فى يناير سنة ١٨٤١ لكن الحرس الوطنى ظل مكروها فى جميع أنحاء البلاد وبذل محمد على جهدا كبيرا لتهدئة الاهالى لدرجة انه ذهب بنفسه فى سنة ١٨٤١ الى مديرية المنصورة حيث وعد بتخفيف الضرائب على الفلاحين المتذمرين أملا فى قبولهم للمطالب العسكرية الجديدة التى فرضها عليهم وذهب أحمد باشا المنيكلى الى مصر الوسطى لنفس الغرض .

وعلى أى حال لم يطل البقاء بالحرس الوطنى (٦٨) ففى سنة ١٨٤١ ذكر أنه قد حل فى كل من القاهرة والاسكندرية ولا شك أن سياسة تصفية الحرس هذه قد اتبعت فى كل مكان ورغم ذلك فقد بلغ عدد قوات محمد على مائة ألف ثلاثة أرباعهم من الفلاحين اذ كان يبدو أن كل من بامكانه

ان يمشى كان يجند فى الجيش وبذلك أصبح محمد على قادرا على أن يجند لجيشه وأسطوله قوة محاربة قوامها تقريبا ١٥٧ ألف رجل .

وعندما انتهت الحرب السورية الثانية واجهت محمد على مشكلتان أولها تخفيض الجيش الى ١٨ ألف جندى طبقا للخط الشريف الصادر فى سنة ١٨٤١ ثم اعاد دمج هذا العدد الضخم من الفلاحين الذين جندوا لمدى الحياة وبدلا من أن يسرح محمد على جنوده ويعيدهم الى قراهم خصصهم للعمل فى مشروعات الزراعة والرى وبذلك عانى الجنود ليس فقط من النظام العسكرى واعباء الحياة العسكرية بل أيضا من متاعب العمل الزراعى (٦٩) .

وسنعود الى التعرض لاثار التجنيد الاجتماعية بعد أن نذكر الفئات الاخرى التى دخلت فى الجيش الحديث .

الزم بالخدمة العسكرية فى مصر كل شخص من رعايا الدولة العثمانية المولودين لابوين مستوطنين فى القطر المصرى حين ولادته وكذا الذى توطن بمصر هو وأولاده خمسة عشر عاما قبل بلوغه التاسعة عشرة والسودانى المتوطن بالقطر المصرى (٧٠) .

وهكذا لم يقتصر التجنيد على الفلاحين فسكان المدن أيضا كانوا يجبرون على الخدمة العسكرية فقد ذكر أن التجار الذين جاءوا من جميع انحاء مصر فى ابريل سنة ١٨٣١ ليشتركوا فى الاسواق التجارية السنوية التى كانت تقام فى القاهرة والاسكندرية حاصرتهم عدة كتائب من الفرسان وأتلفت بضائعهم واخذوهم وجندوهم فى الجيش ففى يونيو سنة ١٨٣٢ قرر محمد على ان يجند ٦٠ الف رجل من مدن مصر اذ قامت عصابات « ضبط » معسكرة فى كل حى بالقبض على سكان القاهرة الذكور فى وقت واحد وقامت أيضا باغلاق الحوانيت وقيل ان هذا الاجراء العنيف قد وفر ١٥ ألفا أختير منهم ٤ آلاف « لخدمة الطاغية » (٧١) .

كذلك لم ينج الاقباط واليهود من التجنيد « اذ أن القوة الغشوم هى التى كانت تلقى بهم فى أحضان الجيش وذلك نتيجة لعدم التمييز رغم ان الاقباط كانوا معفون من التجنيد (٧٢) .

فقد تم احضار ١٢٠ قبطيا وكبلوا أزواجا بالسلاسل ليجندوا فى جيش محمد على وقيل أيضا أنه أوشك على تجنيد ٥ آلاف من الطوائف المسيحية الاخرى كما تم القبض فى يناير سنة ١٨٣٣ على مائة يهودى فى دمياط من بين الجالية اليهودية التى كان يتراوح عددها بين ثلاثمائة وأربعمائة(٧٣).

ويرجع فؤاد شكرى ذلك الى الفوضى التى اتبعت فى التجنيد اذ كان يتم جمع العدد المطلوب من كل جهة دون نظام أو ترتيب أو تسجيل للاسماء فالاقباط معفون من التجنيد بحكم الشريعة الاسلامية وهناك حالات أجبروا فيها على دخول النظام على اعتبار أنهم مسلمون ولهذا تشكى القبط فى كثير من الاقاليم لأن افرادا من طائفتهم انخرطوا فى جيش الباشا قسرا عنهم وعرض الامر على المسئولين باعتبار التدخل عامل انسانى وحصلوا على وعد أكثر من مرة باتخاذ وسائل حازمة لمنع تكرار ذلك (٧٤).

لكن احدى الوثائق تثبت أن الاقباط ظلوا يعملون فى الترسانات وهم مجندون فى مقابل راتب مناسب وقد اعفوا فى نظير ذلك من دفع الفردة أو الجزية (٧٥).

وبالاضافة الى الفلاحين والتجار والاقباط واليهود قيل « أن جميع عمال الفاوريقات فى القاهرة وعددهم ١٥ الف عامل كانوا يقومون يوميا بالتدريبات على المناورات الحربية والاجراءات العسكرية وكان من الممكن حشد عدد كبير منهم اذ كانت هناك حاجة ماسة الى ذلك علاوة على استعداد الرجال الآخرين الذين كانوا يعملون فى المدارس والذين بلغ عددهم ١٢٠٠ عسكرى (٧٦).

أما ذوو اليسار الكبير أو الصغير من أهل مصر الذين يصح أن نطلق عليهم اسم **الطبقة الوسطى فلم يقبلوا فى عهد** محمد على اختيار العسكرية لابنائهم لابتعادهم عنها قرونا عديدة (٧٧).

بقى أيضا أن نتعرض للبدو وكيفية اخضاع محمد على لهم وادخالهم فى سلك التجنيد ومدى استفادته منهم والمكاسب التى حققوها من جراء عملهم فى هذا المجال.

من المعروف وكما سبق أن أشرنا أن البدو كانوا مصدر اقلاق للسلطة لما اعتادوا عليه من حب للنهب والسلب وعدم الخضوع لاية سلطة مركزية واذا كان المماليك حاولوا أما استمالتهم أو القضاء عليهم وكذا الفرنسيين الا ان اخضاع محمد على لهم اتخذ صورة جديدة حين أخذ منهم الرهائن واستعان بهم فى الجيش ليضمن ولاءهم له .

ففى الوقت الذى تسلم فيه محمد على زمام مصر كان العربان قد بلغوا من الجبروت وشدة البأس حدا يصعب كبحه لهذا قرر الوالى أن يمد رواق سلطته المطلقة على الصحارى كما نشر لواءها على الريف .

واذا كان الفلاح معرضا أيام المماليك الى استباحات مديرى الاقاليم الذين كانوا يصادرون للجيش كل ما يجدونه بحجة تغذية العساكر ويتقاضون من الفلاح منحا ورسوما يبتدعونها بتفنن فان أشد تلك الاتاوات هولا عند الفلاح تلك التى كان يؤديها صاغرا الى بدو الصحراء (٧٨) .

لهذا أيقن محمد على أنه لا مناص له من الاعتماد على القوة لقمع العربان وتأديبهم فعول على قتالهم وسير لمطاردتهم فرقا من الفرسان المتحركة أنطلقت لتناوشهم حتى أضطرتهم الى التماس الصلح وطلب العفو ومنذ هذا الوقت ثابوا الى الطاعة لوالى مصر وأقسموا بالولاء له واشترط فى عقد الصلح معهم أن يسكن كبار زعمائهم وشيوخهم مدينة القاهرة ليكونوا كرهينة لديه ضمانا لوفائهم بعهودهم ولتقع على عواهنهم تبعة ما يرتكبه رجالهم من الجرائم ضد النظام والامن (٧٩) .

ثم عرض محمد على عليهم تشكيل جيوشه منهم واقترح أن يدفع لهم الاجور فى مقابل خدمتهم على شرط أن يأتى كل منهم بفرسه وبندقيته .

وبينما كان تجنيد محمد على للفلاحين وغيرهم من فئات الشعب اجباريا كان تجنيد البدو اختياريا فى مقابل منحهم مرتبات ، وبينما كانت الفئات الاولى تشكل القوات النظامية كان البدو يشكلون قوات الباشا غير النظامية .

اذ تألفت منهم جماعات من الفرسان غير النظاميين وخضعت لنظام يقل فى صرامته كثيرا عن نظام الجيش وكانوا يمتطون خيولهم الخاصة ويحتفظون بنوع من الاستقلال على الرغم مما يتقاضونه من الحكومة من مرتبات وجرايات وكان عدد هؤلاء الجند يختلف من وقت لآخر (٨٠) .

وقد أفادت هذه الفرق محمد على فى حروبه وكانت منزلتهم من الجيش من الوجهة العسكرية كمنزلة القوزاق غير المنتظمين فى بعض الجيوش الاوربية فعلى عاتقهم تقع مهمة الاستطلاع أثناء زحف الجيوش ومطاردة العدو واثناء الهزيمة أو مناوشته اثناء انسحابه وهم من أصلح ما يكون لأداء هذه الاعمال الحربية وهكذ اتبع محمد على مع العربان أصوب خطط السياسة واحكمها كما اتبع اسلوبا لم يسبقه أحد اليه وبذلك اتقى شرهم . لأن تنظيمه لقليل من الالايات أوقع أشد الرعب فى القلوب واخضع فى النهاية هؤلاء القوم من ابناء الصحراء الذين لم يكن أحد يظن أن اخضاعهم لنظام الدولة أمر ميسور ، واستخدم منهم فى جيشه خمسة آلاف بدوى (٨١) ، وعلاوة على ذلك أصبحت بعض قبائل العربان كأولاد على والهنادى والهوارة والعبابدة وغيرها مستعدة دائما لتوريد الرجال والخيول والجمال وكل لوازم القتال بمجرد صدور أول اشارة من الباشا لها (٨٢) .

وهكذا اتبعت الدولة الحديثة نفس الاسلوب الذى كانت تتبعه الدولة العثمانية فى شبه جزيرة العرب وهو الاستعانة ببعض العربان ضد بعضهم لاخضاعهم .

واذا كانت الحكومة نجحت فى تحويل بعض البدو لخدمتها فى بعض المهام العسكرية فقد نجحت ايضا فى تحويل البعض الاخر الى اعمال الزراعة بعد أن أعفتهم من الخدمة العسكرية ، ويبدوا انهم الفوا هذا النوع من الحياة وخير دليل على ذلك ما جاء على السنة العربان انفسهم حين قالوا « ان السلب لم يعد تجارة رابحة » وقولهم « من ذا الذى يرضى أن يكون بدويا يوجه اليه الاتهام ويقع تحت طائلة العقاب كلما حدثت حادثة من حوادث السرقة » ولهذا استقر عدد كبير منهم على حدود الفيوم واشتغلوا

بالزراعة وكانوا يدفعون للباشا عن الاراضى التى يشغلونها ايجارا يبلغ تسعة قروش عن الفدان الواحد (٨٣) .

ويرى البعض انهم كانوا يعفون من الضرائب واعمال السخرة وكذا من الخدمة العسكرية فى مقابل منحهم الاراضى الزراعية وامتلاكها على اساس فلاحتها بأنفسهم كل ذلك من أجل تحبيب الحضارة لاقوام عاشوا على النهب والسلب والحد من تنقلاتهم غير انهم كانوا يؤجرونها للفلاحين ولا يقومون بزراعتها رغم تهديد محمد على لهم الا انهم لم يمتثلوا لاوامره لهذا اضطرت الحكومة فى أواخر عهد سعيد الى اصدار أمر بتجنيدهم وفرض عليهم اعطاء انفار للجهادية فى مقابل اعطائهم اطيانا للزراعة (٨٤) .

واخيرا يجب ان نشير الى آثار التجنيد الاجتماعية بوجهيها السلبى والايجابى لقد حاول محمد على ان يوازن بين حاجة الجيش الى الجنود والاعتماد على تجنيد الفلاحين بالدرجة الاولى من جهة وبين استمرار الانتاج الزراعى بحيث لا يتأثر من نقص الايدى العاملة من جهة اخرى ذلك لأن الموارد الزراعية كانت من اهم مصادر الدولة الحديثة وضرورية أيضا لتنفيذ الخطط التوسعية فبعد أن لاحظ تأثير التجنيد على نقص الايدى العاملة قام بتجربة استخدام الرقيق المجلوبين من أفريقيا أو السودان فى أعمال الزراعة فباءت بالفشل لأن العبيد كانوا أقل خبرة من الفلاحين ومن ثم كانت تكلفة الانتاج عالية (٨٥) .

وفى محاولة ثانية للنهوض بالزراعة وانقاذها من التدهور لجأ محمد على الى الاستعانة بالجنود والضباط فى أعمال الزراعة المتعلقة بالرى واستصلاح الاراضى كما تم استخدام رجال الاسطول لنفس الغرض فمن بين ١٤٫٤٥٠ مجندا فى الاسطول أرسل ٦٥٠٠ فى سبتمبر سنة ١٨٤١ للعمل فى القرى وفى نوفمبر سنة ١٨٤١ أمر محمد على بنزع سلاح خمس سفن وبهذا تفرغ ثلاثة آلاف رجل آخرين للعمل فى الارض وعندما تأثر ضباط الجيش والاسطول بسياسة الوالى الجديدة فقد سمح للضباط الاتراك على وجه الخصوص الذين لم ترقهم سياسة محمد على الجديدة بالاستقالة من الخدمة المصرية (٨٦) .

كذلك التمس بعض المديرين ارسال ثلاثين نفرا من العسكريين للمحافظة على بعض المحاصيل فى سنة ١٢٥٢ هـ — كما طلب معاونته فى الاشغال فى الغربية نظرا لقلة المعيين من الجند فى الجفالك المستجدة بقسمى نبروه وبيلة وقد تمت موافقة الباشا على التماسه وكلف وكيل ناظر الجهادية بضرورة ارسال الجند اللازمين له يرأسهم ملازم ثان وصف ضابط برتبة امباشى (٨٧) .

وبمقاييس الحرب الحديثة وفى مجتمع صناعى متقدم يعتبر جيشا يتألف من ٤٪ من السكان جيشا ضخما أما فى النصف الاول من القرن التاسع عشر وخصوصا فى بلد يقوم اقتصاده على الزراعة فان النسبة تعد مهولة (٨٨) .

فقد بلغ عدد الجيش المصرى فى سنة ١٨٣٩، ٢٣٥٫٨٨٠ من بين عدد السكان الذى كان يقدر تقريبا بثلاثة ملايين وهكذا تكون نسبة الجنود الى عدد السكان ٧٪ (٨٩) ، ولم يكن من بقى من سكان الريف الذين أصبحوا أقل كفاءة بسبب التشويه الاختيارى قادرين على اجابة طلبات محمد على غير المعقولة فيما يتعلق بالمحاصيل والضرائب الباهظة فكان الفلاحون اما يهجرون قراهم من الابتزازات التى كانت تفرضها الحكومة واما أن ينحدروا الى هاوية الافلاس .

وكان من اثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر وهى مساوىء شنعاء فعلى الفلاح اذا كان أيسر حالا من جيرانه أن يفدى نفسه بالمال المرة تلو الاخرى ، ومن آثار التجنيد التى بلغت بجيش الباشا حد الاعياء تفشى مرض الحنين الى الوطن ووفاة عدد كبير بسبب ذلك (٩٠) .

كما تسبب التجنيد فى نزع ملكية الاراضى التى كان محمد على قد أعطاها للفلاحين فى سنة ١٨١٣ وأعطائها لغيرهم ليزرعوها وقام بهذه المهمة مشايخ البلد لايجاد آخرين للزراعة بدلا من الذين أخذتهم القرعة وان كان يسمح بعودة تلك الاطيان مرة أخرى اذا عاد الجندى الى بلده عند انتهاء مدة الخدمة العسكرية (٩١) .

ولا شك فى أن الاكثار من تجنيد الفدحين فى الجيش قد أثر على محصول القطن بسبب قلة الايدى العاملة فى الزراعة مما أدى الى تناقص محصول القطن حتى بلغ ١٦٠ ألف بالة فى سنة ١٨٣١ بعد أن كان من قبل يصل الى ٢٠٠ الف بالة (٩٢) .

ولا يجب أن نحكم على سياسة محمد على الخاصة بالتجنيد بآثارها المباشرة على التطورات الزراعية فى مصر أو نحكم عليها فقط من زاوية أثرها على رفاهية الشعب اذ كانت آثار التجنيد على المدى الطويل هى الاعتبارات الاكثر أهمية التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند تقييم النتائج التاريخية للسياسة التى بررها محمد على نفسه .

فلعل تحمل الفلاحين المصريين وحدهم أعبــاء الجندية واستحقاتهم وحدهم شرف المباهاة بالانتصــارات الابراهيمية كانا باعثين على اتجاه التفكير السياسى المصرى فى أطواره التالية لعصر محمد على نحو تقرير المساواة فى الحقوق (٩٣) .

كما أن نظام التجنيد تمخض عن تكوين جيش نظامى فى مصر داعيا لايجاد روح نظامية سرت فى كل طبقات المجتمع فتمتع الاهالى بانتشار الامن سواء على حياتهم أو أملاكهم ولم يعد وجود هؤلاء الجند فى الريف يقرن بأعمال العنف والسلب التى كان يتميز بها مسلك المماليك عادة بل صار الجنود يحمون الممتلكات بدلا من أن يقوموا بتخريبها كما أصبحوا ركنا فى بناء الاصلاح الاجتماعى (٩٤) .

كذلك أفسح انشاء الجيش الحديث المجال أمام الجنــود المصريين ليصبحوا ضباطا حتى رتبة اليوزباشى بالاضافة الى من دخل منهم المدارس العسكرية وتخرجوا ضباطا عاملين .

كما أن الجيش الحديث أعد الافراد للعمل فى المنشآت الاقتصادية الحديثة (٩٥) ولو أن الاتراك ارادوا أن يحولوا دون تجنيد المصريين أو ترقيتهم الى رتب عالية اذ زعموا أن وضع السلاح فى أيدى الفلاحين انما هو تسليمهم الاداة التى يطردون بها العثمانلى (٩٦) .

لكن هؤلاء الجند — المصريين — سرعان ما ألفوا حياتهم الجديدة وقلت حوادث هروبهم وأصبحت حالتهم خيرا مما كانت عليه أثناء عملهم فى الحقول اذ وجدوا فى التجنيد بعض الهناء الذى لم يكن يتمتعون به فى بيوتهم والاكثر من ذلك انهم اخذوا يألفون الجندية بل ويعتزون بها ويفخرون بأنهم جند محمد على ويقابلون غطرسة الترك بمثلها ولم يقبلوا أن يسموا فلاحين وعدوها تصغيرا لشأنهم لانها تشعرهم وتنشذ بشىء من المهانة ونالوا من الحكومة امرا بالا ينبذهم احد بكلمة فلاحين كما تشكل منهم طوائف الضباط المصريين على يد المعلمين الاوروبيين (٩٧) .

يضاف الى ما سبق أنه سرعان ما اكتسب الفلاحون الذين جندوا فى الجيش عادات الجنود وأخذوا يتعالون على الفلاحين وكان يسرهم أن يقارنوا بالجنود الفرنسيين بصورة يشتم منها مدحهم ، كما أن تجنيد الفلاحين المصريين قد أخرجهم من حالة الكسل التى الفوها .

وعلى العكس من ذلك قرر احد الفرنسيين المعاصرين لمحمد على وهو هامون بأنه لم يجر أى تغيير فى عادات الفلاحين اثناء وجودهم فى الخدمة وانهم كانوا يعودون الى نمط حياتهم القديم بمجرد أن يسرحوا من الجيش (٩٨) (*)

وليس هناك بالضرورة تناقض بين الفكرتين اذ أن التجنيد قد يترك أثرا نفسيا وعقليا عند البعض بينما لا يستفيد منه آخرون بعبارة أخرى يمكننا القول أن وجود الجند فى الخدمة عودهم على الحياة العسكرية فتأثروا بنظامها لكن بعد خروجهم منها عادوا لممارسة حياتهم العادية لبعدهم عن الانضباط العسكرى .

والنتيجة المؤكدة التى تركها الجيش الحديث على المجتمع المصرى هى أنه كان أداة لدمج العناصر المنشقة حتى البدو الذين عرف عنهم انفصالهم عن المجتمع رأيناهم يتحولون فى ظل الجيش الى الطاعة والنظام .

كذلك تخطى الجيش الحاجز الطائفى واشرك الاقباط فى الجندية خلافا لما كان معمولا به فى الدول الاسلامية المعاصرة ، والشىء الذى لم

يتحقق بسهولة هو اندماج العنصر المصرى والتركى معا فقد استمر التمييز بشكل من الاشكال بين العنصرين حتى شهدنا اثاره أيام الحركة العرابية.

لكن مما لا شك فيه أن محمد على فتح بابا للمصريين كان نقطة انطلاق نحو بناء الدولة المصرية الوطنية فان الحاجة الى تقوية الجيش من حيث الحجم جعلت من الضرورى استخدام المصريين اكثر فأكثر « فتلامذة المدارس الحربية أول انشائها كانت من الترك وغلمان المماليك الا أن العنصر المصرى اخذ يزداد بها حتى أصبح تلاميذها جميعا من أهل البلاد .

وزال عنهـــا العنصر الاجنبى أو كاد ، وفى المدارس البحرية كان التلاميذ المصريون هم الذين يشرفون وحدهم على بناء السفن الحربية فى مارس سنة ١٨٢٣ تحت ادارة مسيو سيريزى (٩٩) .

كذلك كان تشكيل جنود المشـــاة المصرية أول ما استرعى انظـــار الحكومة فأنشأت مدرسة فى دمياط لتخريج اللازمين للاندراج فى سلك الجيش كصف ضباط أو ضباط وأصبح بها اربعمائة تلميذ كذلك ضمت مدرسة الخيالة الشباب التركى والمصرى وكان بها ٣٦٠ شابا كما ضمت مدرسة المدفعية من ثلاثمائة الى اربعمائة تلميذ من بينهم عدد من أبناء الفلاحين(١٠٠) .

وأخيرا فان الفلاحين الذين لم يستخدموا فى الجيش كانوا شبه مجندين لحساب المزرعة الكبرى الا وهى مزرعة الدولة التى تكونت بعد الغـــاء نظام الالتزام واشراف الحكومة المباشر على عملية الانتاج الزراعى وتحويل الفلاحين الى اجراء كما سيأتى فى الفصول القادمة .

هوامش الفصل الخامس

(١) الجبرتى — ج ٤ — أكتوبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٠ .

(٢) شفيق غربال — اعلام الاسلام — بدون تاريخ — ص ٩ .

(٣) نفس المصدر — ص ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) محمد صبرى — تاريخ مصر الحديث — ص ١٣١ .

(٥) Georges Douins, Op Cit, 119 drovetti à Talleyrand, PP. 3, 136.

(٦) الجبرتى — ج ٣ — يناير سنة ١٨٠٦ — ص ٣٥١ .

(٧) رينيه قطاوى — محمد على وأوروبا — ص ص ١،١ ، ٤٣ ، ٤٥ .

(٨) جلال يحيى — المصدر السابق — ص ص ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ .

(٩) Georges Douins, Op Cit, P. 52.

(١٠) جلال يحيى — المصدر السابق — ص ص ٦٠٤ ، ٦٠٩ ، ٦١٨ .

(١١) محمد فريد أبو حديد — المصدر السابق — ص ص ١٣٦ — ١٤٥ .

(١٢) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ٤٥ .

(١٣) Georges Douins, Op Cit, PP. 45 - 47.

(١٤) الجبرتى — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ص ٦٧ ، ٦٨ .

(١٥) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٢٢٣ .

(١٦) الجبرتى — ج ٣ — ص ١٩٩ .

(١٧) Georges Douins, l'Egypte de 1802 - 1804, P. 68.

(١٨) الجبرتى — ج ٣ — ص ١٩٥ .

(١٩) مذكرات نقولا الترك — ص ١٦٢ .

(٢٠) الجبرتى — ج ٣ — سنة ١٨٠٦ — ص ٣٥١ .

(٢١) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ص ٨٠ — ٨٢ .

(٢٢) محمد عبد الرحمن ذكى — الجيش المصرى فى عهد محمد على — القاهرة سنة ١٩٣٩ — ص ١٦ .

(٢٣) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ٥٤ .

(٢٤) كريم ثابت — محمد على — القاهرة — د.ت — ص ٢٨ .

(٢٥) Georges Douins, Op Cit, PP. 46, 47, 55.

(٢٦) محمد فريد أبو حديد — المصدر السابق — ص ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢٧) د. جلال يحيى — المصدر السابق — ص ٥٨٠ ، ص ٥٨١ .

(٢٨) عبد الرحمن الرافعى — المصدر السابق — ص ٥٠٢ .

(٢٩) محمد بك فريد — المصدر السابق — ص ٧ .

(٣٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ١٩١ — ١٩٥

(٣١) محمد عبد الرحمن ذكى — الجيش المصرى فى عهد محمد على — ص ٢٨ .

(٣٢) د. محمد محمود السروجى — الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر — القاهرة سنة ١٩٦٧ — ص ١٦ .

(٣٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — القاهرة سنة ١٩٣٨ — ص ٣٨٦ .

(٣٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ٧٣٧ — ٧٣٨ .

(٣٥) د. محمد محمود السروجى — المصدر السابق — ص ١٦ .

(٣٦) كلوت بك — الجزء الثانى — ص ٣١٩ ، لويس عوض — ج ١ — ص ٩٠ .

(٣٧) محمد رفعت — المصدر السابق — ص ٤٩ ، د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم — ص ٣٨٨ .

(٣٨) محمد عبد الرحمن ذكى — الجيش المصرى فى عهد محمد على — ص ٥٠ .

(٣٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٤٠) كريم ثابت — محمد على — ص ١١٠ .

(٤١) الرافعى — عصر محمد على — ص ٣١٢ .

(٤٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٣٧ .

(٤٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ٩٠ .

(٤٤) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٢٩٤ .

(٤٥) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٠ .

(٤٦) دفتر معية سنية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٢ ص ٧ أوامر كرام سنة ١٢٥٠ هـ « الجيش » .

(٤٧) دفتر معية سنية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٢ ص ٤ أمر كريم سنة ١٢٥٠ هـ « الجيش » .

(٤٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ١٦١ ، ١٦٢

(٤٩) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٢٩٦ .

(٥٠) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٢٧ .

(٥١) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٢٩٦ .

(٥٢) دفتر معية سنية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٢ أمر ١٥٩ ص ٦٩ سنة ١٢٥٠ هـ .

(٥٣) دفتر معية سنية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٢ أمر ١١٧ ص ٤٨ سنة ١٢٥٠ هـ .

(٥٤) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٦٥ .

(٥٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، د. السروجى — ص ٦٠ .

(٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ١٦٢ .

(٥٧) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩١ .

(٥٨) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ١٥٤ .

(٥٩) الرافعى — عصر محمد على — ص ٢٩٦ .

(٦٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٢ .

(٦١) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٥٩ .

(٦٢) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ١١٠ .

(٦٣) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٠ .

(٦٤) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ٣٩٣ .

(٦٥) كلوت بك — المصدر السابق — ص ص ٣٩٧ — ٣٩٩ ، د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٢ .

(٦٦) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٦٧) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ٤٠٠ .

(٦٨) يذكر لويس عوض فى ص ٩٧ — أن عدد الحرس الاهلى بلغ ٤٨ الفا .

(٦٩) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٣٠٠ — ٣٠٣ .

(٧٠) عباس فضلى — الفلاح والتشريع المصرى — ج ١ — سنة ١٩٢٢ — ص ٦ .

(٧١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٥ .

(٧٢) د. السروجى — المصدر السابق — ص ص ٦١ ، ٦٢ .

(٧٣) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٩٥ .

(٧٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٨٧ .

(٧٥) سجل ٧٤ معية تركى — وثيقة ٩١٠ ارادة الى حبيب أفندى ربيع ثانى سنة ١٢٥٢ هـ سنة ١٨٣٦ م .

(٧٦) كلوت بك — المصدر السابق — الجزء الثانى — ص ٣٥٠ .

(٧٧) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٨٨ .

(٧٨) ابراهيم ذكى — المصدر السابق — ص ١٨٧ .

(٧٩) كلوت بك — الجزء الثانى — ص ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٨٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٧٩ .

(٨١) محمد فؤاد شكرى — ص ٢٤٢ .

(٨٢) كلوت بك — المصدر السابق — ص ٣٤٩ .

(٨٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٨٤) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٧ .

(٨٥) د. رؤوف عباس — النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الكبيرة — سنة ١٩٧٣ ص ص ١٨٠ ، ١٨٩ .

(٨٦) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٠٥ .

(٨٧) دفتر ٧٧ معية تركى — ص ١٠ نمرة ٧٦ محرم سنة ١٢٥٢ هـ من الباب العالى الى وكيل ناظر الجهادية .

(٨٨) محمد فؤاد شكرى — ص ١٧٦ ، د. عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١١٦ .

(٨٩) محمد عبد الرحمن ذكى — المصدر السابق — ص ١٨٠ .

(٩٠) محمد فؤاد شكرى تقرير باورنج سنة ٣٧ — ص ٣٨٣ .

(٩١) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٠٢ .

(٩٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٨ .

(٩٣) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ص ١١٠ ، ١١١ .

(٩٤) محمد فؤاد شكرى — ص ص ٤٧٤ ، ٤٧٩ .

(٩٥) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٢١ .

(٩٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ١٥٢ .

(٩٧) الرافعى — عصر محمد على — ص ٢٩٧ .

(٩٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٠٧ .

(٩٩) د. عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — صفحة ٣٩٢ .

(١٠٠) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ص ٣٢٣ — ٣٢٥

الفصل الثالث

« الغاء الالتزام واثره فى حياة الفلاح »

- تقويض سـلطة الملتزمين .
- الاحتكار الزراعى واثره على حياة الفلاح .

« الغاء الالتزام واثره فى حياة الفلاح »

اقتضت سياسة محمد على القائمة على سيطرة الدولة الكاملة على الانتاج الغاء نظام الالتزام العتيق ، ولما كانت الاراضى الزراعية تخضع أما لنظام الالتزام أو الاوقاف والرزق فقد شملت اجراءاته كلا النظامين .

وسنتناول كل منهما والتغيرات التى ادخلها محمد على على وسائل الانتاج الزراعى يبدو لأول وهلة أن هذا النظام الجديد لابد وأن يحسن من أوضاع الفلاحين الذين عانوا من النظام السابق لكن الحقيقة كانت غير ذلك لأن الفلاح كما كان ضحية لنظام الالتزام ظل ايضا فى عهد محمد على ضحية للعديد من الابتزازات المتكررة رغم ما كان يظهره الباشا من حرص على حماية الفلاح منها ، فالفلاح فى عهد محمد على اصبح مجبرا على زراعة الانواع التى يحددها الباشا وليس من حقه أن يزرع بمحض اختياره كذلك اصبح مسخرا فى أعمال الحفر وشق الترع ومجبرا أيضا على دفع العديد من الضرائب حتى وان كان غير قادر ولم يقف به الحال عند هذا الحد بل تعرض أيضا لابتزاز مشايخ البلاد والتجار الذين جعلوا من الريف مصدرا اساسيا لكسبهم غير المشروع .

وسنستعرض فيما يلى الى أى مدى تمتع الملتزمون بسلطة مطلقة فى الريف والمراحل التى انتهجها محمد على ليقوض تلك السلطة ثم اثر الغاء هذا النظام على الفلاحين وما تعرضوا له فى ظل النظام الجديد من معاناة تمثلت فى تعدد الضرائب ونظام الاحتكار الزراعى والسخرة وما ترتب على ذلك من فرارهم وهجرهم لقراهم .

« فالالتزام حالة قانونية يجب بمقتضاها وجود شخص ملزم هو المدين ومصادر الالتزام فى القانون المصرى هى العقد والارادة المنفردة والعمل غير المشروع والاثراء بلا سبب » (١) .

ويعنى الالتزام تحصيل الضرائب فى قرية أو اكثر بالاتفاق بين الشخص المكلف بذلك وبين الروزنامة بالنيابة عن الحكومة وعندما يرسو

الالتزام على شخص معين كانت الروزنامة تعطيه تقسيطا بذلك أى ما يبرر شرعية ممارسته لعمله كذلك يحصل على أمر موجه الى مشايخ دائرة التزامه وسكانها للخضوع لاوامر الملتزم ، وتبعا لنظام الالتزام حل الملتزمون محل الحكومة واصبح لهم الحق فى وضع يدهم على نواحى التزامهم وصار الفلاحين تحت سيطرتهم (٢) .

وبمجرد ان يأخذ الملتزم حق التصرف ويقوم بدفع الضريبة يبذل قصارى جهده للحصول على المال الذى دفعه مقدما للخزينة مع فوائده التى يحددها حسبما يتراءى له لعدم وجود اية قيود تمنعه من ذلك (٣) . فطالما تم دفع الحلوان فى مقابل الحصول على الالتزام وكذا ضريبة الميرى سمح للملتزم بالاحتفاظ بالفرق الزائد بين الميرى والكمية التى يستطيع الحصول عليها حسب قدرته من الفلاحين ويسمى هذا الفرق بالفايظ (٤) . ولم يكن ذلك هو الحق الوحيد الذى يأخذه الملتزم من الفلاحين بل اصبح من حق الملتزم أيضا أن ينفذ فى الاهلين الذين أصبحوا شبه ارقاء له فى خدمة الارض جميع حقوق السيادة العليا .

وقد انتشر نظام الالتزام بعد أن اصبحت الحكومة عاجزة عن جباية الضرائب بسبب نقصان الريع واهمال الاشغال العامة ولذلك اصبحت مضطرة الى ترك الاراضى الى نحو ستة آلاف مالك أو ملتزم لتحصيل الاموال المقررة (٦) .

وكان من الطبيعى أن يضفى توطيد الالتزام فى مصر بعدا تاريخيا هاما على أشكال الاستغلال الزراعى فبعد أن كانت الملكية موزعة تقليديا بين مالك رقبة ـ السلطان والعسكريين لا يمارس ملكية الا من خلال جمع الضرائب ومنتفعين يقومون باستغلال اراضيهم بالشكل والطريقة التى يريدونها وهو شكل متقدم ولا شك عن كل اشكال الاستغلال التى كانت موجودة فى تلك الفترات قامت ولاول مرة فئة وسيطة تضخم نفوذها على مدى ٥٥٠ عاما وسلبت من الناحية العملية سلطات مالك الرقبة وحقوق المنتفعين .

وبالاضافة الى ذلك كان الملتزم يتمتع بنفوذ اجتماعى وسياسى ممن حقوقه المشروعة تسليح الفلاحين المقيمين فى أرضه وتسخيرهم للعمل بدون أجر ، وبنهاية القرن الثامن عشر أخذ الطابع العسكرى البحت للملتزمين يختفى فالنسبة الكبرى من الملتزمين أصحاب الاقطاعات من المماليك كانوا أفرادا فى الجيش العثمانى لكن عندما بدأ محمد على اصلاحاته الزراعية اصبحت نسبة كبيرة من الملتزمين ينتمون الى طائفة الموظفين الرسميين والعلماء — رجال الدين — وشيوخ العربان (٧) .

وبالرغم من ان الملتزمين لم يكونوا فى يوم من الايام ملاكا للارض مع علو شأنهم فقد كان لهم الحق فى الاستيلاء على عشر ما يحصلونه من دائرة التزامهم قرية كانت أم عدة قرى (٨) ثم بدأ نظام الالتزام يأخذ شكل الملكية الخاصة شيئا فشيئا لكن الدولة لم تعترف رسميا بذلك وذلك هو السبب الاول الذى أدى الى ضعف ملكية الدولة للارض والسبب الثانى تمثل فى أن جانبا كبيرا من الارض تحول الى وقف زراعى أو ما كان يسمى باحباسيات الرزق التى بلغت سنة ١٨١٢ ٦٠٠ الف فدان فى صعيد مصر وضواحى القاهرة ، وكان السلاطين هم الذين يهبون الاوقاف أو يعطون حق الملكية الكاملة لمساحات من الاراضى لبعض الاشخاص كذلك كان المماليك يوقفون جزءا من ممتلكاتهم الخاصة أو ما كان يعرف بأرض الوسية بهدف ضمان الريع للورثة وحماية لها من المصادرة (٩) .

ومن ذلك يتضح أن الغرض من هذا الوقف هو التظاهر بفعل الخير مع انه فى حقيقة الامر يهدف الى حفظ الثروة لذويهم .

ولنوضح مدى سطوة الملتزمين يجب أن نشير الى ان الملتزم كان صاحب عصبية فى اقليمه وبذلك اصبح الفلاح لا صلة له بالحكومة لانها ليس لها سياسة معينة بشأن الزراعة والرى او التصرف فى المحصولات الزراعية أو حتى بشأن التجنيد وفى المسائل التى كانت موضع احتكاك بين الحاكم والمحكومين فكانت النتيجة ان اصبح الفلاح لا يرى الحكومة الا فى وجه الملتزم ورجاله (١٠) .

وعموما فقد فضل الملتزمون حياة المدن لجهلهم بالشئون الزراعية وعهدوا الى الاقباط فى معظم الاحيان بمهمة الاشراف على ممتلكاتهم فى الريف (١١) ، ولهذا اطلق بعض الباحثين المحدثين اسم الزائر الغريب على الملتزم الذى كان يأتى بعد مرور فترة طويلة ليجمع ايجار الارض ومعه حاشية من الجند والاتباع بالاضافة الى وكلائه وعملائه الذين يقيمون فى القرية وطوال اقامته تشهد القرية سلسلة من الاحداث والمشاهد المؤلمة المتكررة .

وهكذا شكل نظام الالتزام القاعدة لطبقة اجتماعية تتصادم قوتها ونفوذها مع قوة الدولة المركزية ونفوذها كما حرم الدولة من مصدر كبير للدخل (١٢) .

وكان هذا هو الوجه الاول للنمط الاجتماعى الذى شهدته القرية المصرية أما الوجه الآخر فيتمثل فى الفلاح المصرى الذى ساءت حالته فى ظل نظام الالتزام كما سنرى .

فالفلاح عانى من البكوات الملتزمين الذين لم يقنعوا بايجار الاراضى فقط بل غالوا فى فرض الاتاوات واستغلوا مدة حكمهم القصيرة للاثراء عن طريق الضرائب الجائرة بكافة أنواعها وخولوا لكشافهم ووكلائهم مطلق الحرية فى التصرف مع الفلاح حتى بلغ عدد الضرائب المختلفة التى فرضها البكوات على الفلاحين عند مجىء الحملة الفرنسية اربعة وعشرين نوعا مما أثر تأثيرا بالغا على الانتاج الزراعى بمعنى أن الفلاحين اجتنابا لسلب ما عندهم صاروا يكتفون بزراعة مقادير قليلة من الحبوب تقيم أودهم وحدهم لذا أصبح من الضرورى من وجهة نظر الملتزمين ان يسوقوا الفلاحين الى العمل سوقا (١٣) .

وكل ما كان الفلاح يملكه للخلاص من هذا الوضع هو التضرع لعل العناية الالهية ترسل له ملتزما آخر اقل سطوة يحل محل ذلك الملتزم القاسى ويريحه منه (١٤) .

غير ان سلطات الملتزمين الواسعة وضعف الحكومة المركزية وانخفاض الانتاج بل والمساحة المنزرعة نتيجة لاهمال المماليك لاعمال الرى وشق القنوات وهى الوظيفة التقليدية التى كانت تحافظ عليها السلطة قد اثر بشكل ملحوظ على الفلاح المصرى فانخفض مستواه المعيشي والحضارى وفقد الكثير من حقوق الانتفاع التى تمتع بها فى ظل الرومان والعرب وتحول الفلاح الى قن حقيقى أو ما يشبه ذلك وأصبحت علاقته الانتاجية بالارض تغلب عليها علاقة الاجير المسخر اغلب الوقت الذى يأخذ أجره الضئيل بشكل عينى من بعض المحصولات التى ينتجها (١٥) .

وقد وصف الجبرتى حالة الفلاح فى ذلك الوقت وصفا دقيقا مبينا ما لحق به من عنت وظلم حين قال : « لقد كان الفلاحون مع الملتزمين اذل من العبد المشترى ، فربما كان العبد يهرب من سيده اذا كلفه فوق طاقته أو اهانه أو ضربه اما الفلاح فلا يمكنه ولا يسهل عليه أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب واذا هرب الى بلدة اخرى واستعلم أستاذه مكانه احضره قهرا وازداد ذلا وهانة وكان من طرائقهم اذا آن وقت الحصاد طلب الملتزم أو قائمقام الفلاحين الى الشغل فمن تخلف احضره الغفير أو المشد وسحبه من شنبه واشبعه سبا وشتما »(١٦).

وقد اعتبر هذا النوع من العمل ضرورة حتمية وواجب على الفلاح ليس من حقه الامتناع عنه .

كذلك عانى الفلاح بعد خروج الفرنسيين من سداد ضريبة الخراج التى طولب بسدادها هو والملتزمون عن سنوات الاحتلال وتعرض فى هذه الفترة لكثرة اعتداء الجنود العثمانيين وزادت الضرائب الاضافية على مقدار الضريبة الاصلية — الميرى — بمقدار ٣٣ ضعفا (١٧) .

لذا كان من الطبيعى أن يتهرب الفلاح من هذه الضرائب الفادحة فقد علمته قرون من التجربة الشاقة شأنه فى ذلك شأن المزارع الهندى أن الدفع الراضى لا ينفع لانه طالما كان هناك مال فائض فلابد أن يزداد الطلب.

وقد شهد المراقبون الفرنسيون أن المماليك كانوا يجدون صعوبة بالغة فى الحصول على الضرائب اذ كان الفلاحون لا يدفعون الا عند الضرورة القصوى وسنتا بسنت ويخفون نقودهم ومتاعهم ويهربون من الجنــود القادمة للتحصيل أو يقاتلون اذا أنسوا فى أنفسهم الكفاءة داعين لمساعدتهم القرى المجاورة لهم أو العربان المتحالفين معهم لهذا كثيرا ما احتفظ المماليك بفصائل من الجند فى مديرياتهم مهمتها الوحيدة محاولة اكراه القرى على الدفع غير انها لم تنجح فى احيان كثيرة (١٨) .

فالفلاح من فرط الاضطهاد اتبع اسلوب الهروب غير أن الملتزم كان من حقه متابعته والقبض عليه لهذا لجأ الفلاحون للاعراب حيث استقبلوهم وحموهم بل وعملوا معهم وعاشوا معهم فى سلام وأصبح الفلاحون الباقون أسوأ حظا من الفارين اذ أجبروا فى معظم الاحيان على عمل الهاربين بل ودفع المستحقات عنهم حتى اذا استبد بهم اليــأس هجروا القرية جميعا وعملوا خدما لاعراب الصحراء ان لم يتمكنوا من ايجاد مأوى آمن آخر كل ذلك من أجل التهرب من جشع القائمين بجمع الضرائب (١٩) .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن الفلاح لم يكن ضحية الابتزاز من قبل الملتزمين وحدهم بل تعرض أيضا لاشد أنواع الاستغلال من جانب موظفى الملتزم ومعاونيه وقد تناولنا ذلك بالتفصيل فى فصل سابق .

ويكفى هنا أن نشير اشارة بسيطة الى أن احد مشايخ البلد الذين كانوا يحوزون نفوذا كبيرا بسبب ما كانوا يملكونه من ارض كشمس الدين حمودة أحد المشايخ بالمنوفية الذى كانت أسرته تضع يدها قبل التغيير الذى أدخله محمد على على ألف فدان لا علم للملتزم ولا لغيره بها وذلك خــلافا لما كان بأيديهم من الرزق التى يزرعونها بالمال اليسير بالاضافة الى اطيانهم الخراجية التى تدخل ضمن زمام القرية ويعلم بها الملتزم (٢٠) .

وفى اعتقادنا أنه اذا كان الفلاح قد صبر على هذا النظام وما ارتبط به من مظالم فان ذلك راجع الى ظروف العصر وليس كما قال الجبرتى من أنهم قد تعودوا هذا المنهج من القسوة وانهم كانوا يزدرون الملتزم الرحيم ويستهينون به وبخدمه ويماطلونه فى الخراج (٢١) .

وسيتضح من خلال هذا الفصل أن ما يشاع من استسلام الفلاح المصرى ليس صحيحا ورغم سطوة الدولة فى عصر محمد على فان الفلاح قد عبر عن مقاومته للدولة بوسائل مختلفة منها مغادرة القرى أو ما عرف باسم التسحب ومنها تكوين العصابات المسلحة بل حدث أحيانا أن نظم الفلاحون أنفسهم تحت زعامة أفراد منهم للتصدى لقرارات الحكومة الجائرة .

وعموما فقد ترتب على نظام الالتزام نتائج سيئة سواء بالنسبة لنظام الملكية أو للفلاح فقد قدر عدد البكوات الملتزمين بستة آلاف بينهم ثلاثمائة بيك وكان هؤلاء يسكنون القاهرة ولما كان عدد القرى ثلاثة آلاف فان متوسط دخل كل ملتزم أو مالك أصبح يقدر بنصف قرية وما يلحق بها من الاراضى وقد ازداد نفوذ البكوات أيضا بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر (٢٢) .

مما سبق يتضح أن القرية المصرية شهدت قلة محدودة تملك السلطة ومن خلالها تملك الثروة وكل شىء وغالبية ساحقة تشكل القاعدة العريضة فى الريف — ونعنى بها الفلاحين — تبذل كل جهدها فى الارض ولا تحصل الا على ما تقيم به اودها فى مقابل عملها . ولذلك ظل شكل الملكية وحرية التصرف فيها معتمدا على التوازن بين أجهزة السلطة نفسها وهمـا فى الاساس السلطان والقيادات العسكرية التى تمثلت فى المماليك وهكذا ظلت الاراضى الزراعية التى فى ايديهم تدار بالشكل الاقطاعى التقليدى فساد نظام الالتزام وانتشر ولم يكن هناك نظام بديل غيره (٢٣) .

وبمجىء محمد على الى الحكم ادرك منذ الوهلة الاولى أن اساس الانتاج فى مصر هو الزراعة وأن المماليك يشكلون الطبقة العليا فى المجتمع ومنهم معظم الملتزمين الذين يملكون أراضى الوسية ويجمعون الضرائب من القرية وهم الذين يتصلون بالفلاحين اتصالا مباشرا بعبارة أخرى هم الذين يحجبون ادارة الحكم العثمانى عن الاتصال بالقرية المصرية .

ولم يكن محمد على يرضى بهذا الاسلوب اذ أن كل هدفه كان يتمثل فى تركيز السلطة فى يده وازالة كل عقبة تقف حجر عثرة فى طريقه فرأى ضرورة رفع الحواجز التى تحول بينه وبين الاتصال بالشعب لكى

يمتد حكمه الى القرية ، وهكذا وضع نصب عينه سياسة هدم كل سلطة للمماليك بل والاستيلاء على اموالهم ليشيد بناءا اقتصاديا جديدا تصبح فيه الارض ملكا له وهو المتصرف الوحيد فى شئونها واستتبع ذلك الاستيلاء على ارض الوسية والوقف واجراء مسح للارض وتقييدها فى دفاتر معلومة حتى يستطيع أن يضع اسسا للزراعة ويدخلها تحت نظام جديد يتفق وسياسته فى الحكم وكانت هذه المرحلة تسمى « بمرحلة الكشف والضبط والتحقيق واجراء التجارب » (٢٤) .

وقد ايقن محمد على أن وجود هذه الطائفة من انصاف الملاك سوف يسبب له كثيرا من المضايقات عند اقامته لنظامه الخاص باستغلال الزراعة لذلك قرر وقف جميع مايدفع لهم من أموال على أن يمنحوا معاشات من الخزينة . وفى نفس الوقت رأى الاستيلاء على الاراضى لأنه بدونها لايكاد يملك شيئا اذ بلغت التجارة والصناعة حالة شديدة من التدهور واصبحت الاراضى الاخرى موزعة بين مشايخ الازهر الذين كانوا معافين من الضرائب والاوقاف الدينية وهى تصرف ولا تغل ، وبعض صغار الملتزمين الذين كانوا لا يحسنون الاستغلال الاقتصادى ، واذا كان المشايخ حصلوا على جزء من هذه الاراضى عن طريق الالتزام لكنهم لم يتقيدوا بشروطه ولم تكن الاوقاف آخر الامر سوى صورة من صور التحايل على ابتزاز مال الدولة كذلك لم يكن صغار الملتزمين باستمرار ممن يتبعون السبل الصحيحة ومن ثم لجا محمد على الى فرض الضرائب على أراضى المشايخ والارزاق والاوقاف ثم استولى على هذه الاراضى والغى نظام الالتزام فقضى بذلك على الطبقة « الموسرة الوحيدة فى البلاد وهى طبقة الملتزمين » (٢٥) .

فهذه الطبقة ولدت شكلا جديدا من اشكال الملكية الزراعية فى مصر الا وهو الاوقاف الاهلية لأن بعض الملتزمين ضمانا لما فى حوزتهم من الاطيان لورثتهم اخذوا فى وقفها وكان السائد أن يقف الملتزم أرض الوسية ولا يلجأ الى وقف أرض الفلاحة الا نادرا (٢٦) .

وقد ساهمت الحملة الى حد ما فى اضعاف سلطة الملتزمين وان كان محمد على هو أول من قضى على هذا النفوذ قضاءا تاما .

كذلك مهد الباشوات العثمانيون لمحمد على الطريق حين أمروا في ١١ سبتمبر سنة ١٨٠١ بمنع الملتزمين من جمع اية أموال من الفلاحين. مما أدى الى تجمع النساء والفلاحين والملتزمين والوجاقلية بيت الوزير واحتجوا على منعهم من التصرف وتشكى الفلاحون من ضيقهم لكثرة طلب المال .

بعد ذلك كان الهدف هو اخذ الرشوات وتحصيل بعض الاموال ثم عادوا وطلبوا من الملتزمين ايراد ثلاث سنوات أو أربع فان تمكنوا من الدفع بقوا على التزاماتهم وان عجزوا حل آخرون مخلهم (٢٧) .

ثم عادوا وطالبوهم فى سنة ١٨٠٣ بدفع مال الميرى عن هذه السنة وكذا رفع المظالم وحق الطريق للمعينين للطلب والاستعجالات بالاضافة الى تحصيل المغارم ممن يتوانى فى الدفع وقد استمر طلب هذه الاموال حتى من أعيان الملتزمين ومن تأخر منهم عن الدفع ضبطت حصته واخذوها واعطوها لمن يدفع ما عليها من مياسير المماليك فاضطر أصحاب الحصص الى المصالحة على ما بحوزتهم لئلا تضيع منهم (٢٨) .

شرع محمد على بعد ذلك فى يوليو سنة ١٨٠٥ فى قبض ثلث الفائض من الحصص والالتزام فضج الناس خوفا من أن يصبح هذا الامر عادة مألوفة خاصة وانه لم يبق للناس وسيلة للعيش فتعهد محمد على بعدم اللجوء الى ذلك مرة أخرى غير أن هذا لم يكن سوى تمويهات كاذبة حتى تهدأ النفوس وتستقر الاحوال ثم ما لبثوا أن عادوا من جديد لطلبها » .

ثم أمر محمد على بعد ذلك برفع حصص النساء الملتزمات من أيديهن وكتب بها قوائم لطرحها فى المزاد ثم صالحت النساء عليها بقدر حالها وكل هذه الوسائل اتبعها للحصول على المزيد من الاموال وبالاضافة الى ذلك اخذ العسكر فى اجبار النساء اللاتى مات أزواجهن من الامراء المصريين على التزوج منهم قهرا ومن ابت عليهم اخذوا ما بيدها من الالتزام والايراد واخرجوها من دارها ونهبوا متاعها .

وفى ديسمبر سنة ١٨٠٥ أمر بتحصيل مال الميرى من الملتزمين عن سنة احدى وعشرين وكان ذلك قبل أوانها بسنة ولم يراعوا أن شـــهر رمضان كان يعانى الناس من ضيق المعايش وغلو اسعار (٢٩) .

غير ان هذه الوسائل لم تكن الا بداية مبسطة للخطة الشاملة التى اراد محمد على أن ينفذها لانه كان قد بيت النية على القضاء على نفوذ الملتزمين شيئا فشيئا فلم يلبث أن طالب بفائض البلاد والحصص من الملتزمين والفلاحين وامر الروزنامجى فى يونيو سنة ١٨٠٦ بتحرير ذلك عن السنة التالية فضج الملتزمون وذهبوا الى الشيخ عمر النقيب والمشايخ ليخاطبوا الباشا الذى اعتذر بسبب حاجته للمال ثم استقر الحال على قبض « ثلاثة ارباعه : النصف على الملتزمين والربع على الفلاحين وأن يحسب الريال فى القبض بثلاثة وثمانين نصف ، ويقبضه باثنين وتسعين وعلى كل مائة ريال خمسة انصاف حق طريق سواء كان القبض من الملتزم عن حصته أو بيد المعينين من طرف الكاشف فى الناحية . كما قرر الباشا فردة أخرى على الملتزمين وغيرهم وفى ديسمبر سنة ١٨٠٦ توالت الطلبات والسلف وفتحوا الميرى على السنة القادمة وجدوا فى التحصيل ووجهوا العساكر والقواصة لالطلب وضيقوا على الملتزمين الخناق (٣٠) .

وتمثلت الخطوة التالية فى تقويض نفوذ الملتزمين فى مقاسمتهم فى الفائض وذلك بالاستيلاء على نصفه وكان ذلك فى سنة ١٨٠٧ واخذ فى تحصيل ذلك النصف من الفلاحين (٣١) غير أن حصص الالتزام التى كانت فى حوزة مشايخ الازهر والفقهاء خارجة عن ذلك الاجراء فلم يؤخذ منها شىء من الفائض (٣٢) .

ثم جدد محمد على الطلب مرة أخرى فى اغسطس سنة ١٨٠٨ من الملتزمين وسمى هذه الضريبة التى فرضت على القراريط باسم كلفة الذخيرة وامر بكتابة دفتر لذلك فأخبره الروزنامجى بأن كثيرا من البلاد قد تعرضت للبوار ولا يمكن تحصيل هذا الترتيب فأمر بتحرير العمار فى دفتر مستقل والارض البور فى دفتر آخر .

ولعله أمر بذلك ليتلافى التلاعب فى دفع الضرائب ويضمن تسديدها وعدم التأخر فى ذلك وعندما تبين له أن الروزنامجى أدخل بعض المناطق فى عداد الاراضى غير المنتجة لتتخلص من الفرضة وفيها شىء لنفسه أمر بكتابة تقاسيطها وتوزيعها على أولاده واتباعه وبذلك استولى على هذه البلاد من اصحابها وبالرغم من ان البوار قد عطل خراج البحيرة الا انهم لم يتوانوا فى طلب الميرى من الملتزمين واعتذروا عن الدفع وعذرهم فى ذلك هو انتشار البوار فرفعوها عنهم ووزعها الباشا على اتباعه واستولوا عليها وطلبوا الفلاحين الهاربين والمنسحبين من البلاد الاخرى وامروهم بسكناها (٣٣) وبذلك ساخت من ملتزميها الاصليين .

وقد بلغ عدد القرى التى عجز ملتزموها عن سداد الضريبة ١٦٠ قرية (٣٤) ، وقد وزعت على اتباع الباشا بعد أن صودرت من ملتزميها .

وهكذا استبدل محمد على الملتزمين غير القادرين بأفراد من اسرته وحاشيته ليعتمد عليهم فى المحافظة على مستوى الزراعة وليمدوه بما يحتاج اليه من أموال .

وفى سنة ١٨٠٨ تم على يد محمد على التغيير العظيم الذى أصبح بمقتضاه مالكا لجميع الاراضى الا القليل منها فقد طلب فى ذلك الوقت من الملتزمين ان يطلعوه على سندات ملكيتهم فعندما قدموها اليه قرر بطلانها جميعا معتمدا فى ذلك على حق ملكية ولى الامر (٣٥) كما شهد هذا العام ايضا نقل هـذه الاراضى التى تمت مصـادرتها الى أعوان محمـد على واقاربه .

وفى يونيو سنة ١٨٠٩ شرعوا فى تحرير دفتر بنصف الفائض وكذلك اطيان الاوسية المختصة بالملتزمين وكتبوا بذلك مراسيم الى القرى والبلاد وعينوا بها معينين وحق طرق من طرف كشاف الاقاليم (٣٦) .

وبذلك فقد الملتزمون نصف الفائض كما حرمت اطيـان الوسية من امتيازها السابق لانها كانت معفاة من الضرائب (٣٧) .

وكان من الطبيعى ان يثير ذلك تبرم جمهور الملاك ونظار الاوقاف والمستحقين والملتزمين وهم طبقة كبيرة من السكان ومنهم المحتاجون الذين لا يرتزقون الا من غلة الاوقاف الموقوفة عليهم من اسلافهم او من ايراد الاطيان الداخلة فى التزامهم وقد اثارت هذه المغارم فى نفوسهم عاصفة من الاستياء . وبخاصة من جانب عمر مكرم الذى لم يعد يقبل الحل الوسط على اعتبار ان الباشا قد حنث بوعده وغدر بوثيقة الشعب (٣٨) اما محمد على فكان يعتبر ان الاوامر السابقة لاغية وان من حق الوالى الجديد ان يجددها .

ولم يكتف الباشا بذلك بل سعى الى ضبط حصص الناس واستولى عليها وبخاصة تلك التى تقع فى القليوبية واخذها لنفسه واستولى على حصص عمر بك الارنؤودى وحلوان البلاد التى فى تصرفه وقد قدر ما استولى عليه بحوالى ستمائة كيس وزعت على دائرة الباشا وخلافهم .

وبينما استولى الباشا على حصص عمر بك وهى بالمنوفية والغربية والبحيرة نجده يصرف بعض التعويضات لمن يراعى جانبه اما عمر بك ومن معه فاخذوا فى اعداد انفسهم للرحيل .

كذلك استولى الباشا فى مايو سنة ١٨٠٩ على تركة زوجة سليم اغا وهو من المماليك فقد اخذ الحصص وحلوانها واخبر زوجها بانه سيعوضه عنها بما يفوق قيمتها فلم يسعه الا التسليم بما قيل . وخاصة وان الباشا كان مستمرا فى سياسته القائمة على التعدى على الملتزمين ومقاسمتهم فى فائضهم ومعاشهم (٣٩) .

ثم عاد محمد على فى مارس سنة ١٨١٠ الى فرض ضريبة استثنائية على ٢٢٠٠ قرية ولم يتمكن بعض الفلاحين من الدفع وفضلوا الهروب كما قدم بعض الملتزمين تظلمات اليه يشرحون فيها سوء حالتهم وحالة حصص التزامهم ويرجون التخفيف عنهم فطلب منهم تقديم تقاسيط التزامهم وبعد فحصها حرم كثير منهم من حصصهم واعطى بعضهم تعويضا ولم يعط البعض الآخر كما اضطر بعض الملتزمين الى التنازل عن حصص التزامهم للحكومة

نظير ما تراكم عليها من الضرائب حتى أصبحوا عاجزين عن دفعها حيث كان الملتزم لا يجد ملجأ ولا خلاصا الا بأحدى وسيلتين اما الدفع واما التنازل عن حصته للديوان (٤٠) .

وكان من راى محمد على فى احد اجتماعاته مع المشايخ فى نفس السنة ضرورة تقدير ما على كل حصة من حصص الالتزام من ميرى وفائض اما سنة أو سنتين مع جعلها ايضا على أرض الوسية والرزق ومسموح المشايخ (٤١) . كذلك دعا محمد على الى مؤتمر لكشافى المديريات مهمته اعادة النظر فى موقف البلاد العام ومناقشة الاصلاحات التى يزمع القيام بها وتحديد مقادير الضرائب وقد أدى معظم الملتزمين مطالب الحكومة فورا ليتجنبوا النفقات الاضافية التى تترتب على ارسال رسل خصوصيين ليفرضوا تحصيلها بل ان بعضهم قدم مبالغ بالنيابة عن الفلاحين العاديين العاجزين عن اداء ضرائبهم وعلى اى حال فان الفلاحين كثيرا ما كانوا يبيعون مواشيهم ومخزونهم من الطعام للوفاء بالمطالب المبالغ فيها ووجد بعض الملتزمين انهم مازالوا عاجزين عن الوفاء بمطالب الحكومة وقدموا عرائض للباشا يلتمسون فيها أن يمنحهم العفو فطلب منهم النزول عن تقاسيط التزاماتهم وأن يقبلوا عوضا عما دفعوه من ثمن مقابل امتيازاتهم معاشات تعادل الفايظ واضطر عدد قليل من الملتزمين الى التخلى عن التزاماتهم ليسددوا ديونهم للخزانة . ولما كانت تلك الاجراءات لم تؤد الى تحقيق النتيجة المرجوة فقد قرر محمد على القضاء على الامتيازات الضرائبية بالنسبة للاراضى الزراعية ونوقش الموضوع فى مجلس خاص عقد فى خريف سنة ١٨١٠ وضم المشايخ والوجاقلية وغيرهم من الاعيان واقترح محمد على فى البداية زيادة سعر الميرى والفائض وانهاء النظام الاستثنائى الذى يجعل هاتين الضريبتين تحصلان على أساس رقم ثابت بغض النظر عن التغييرات التى تطرأ على العملة أو على احتياجات الحكومة ، واعتبر محمد على هذا الاصلاح عادلا بالنسبة الى كل من الفلاحين والملتزمين لانه ينهى ضرورة فرض ضرائب اضافية ووقوع السكان تحت وطأة جباة الضرائب (٤٢) .

ويتضح من ذلك أن محمد على كان يمهد لاضطلاع الدولة بتحصيل الضرائب مباشرة من الفلاحين دون وساطة الملتزمين بعد أن أصبحوا عاجزين عن الوفاء بالمغارم بسبب سوء أحوال البلاد وهروب الفلاحين .

وكان من الطبيعى أن تؤثر هذه الاجراءات على احوال كثير من الملتزمين الذين لجأوا الى الاستدانة من العسكر فتضاعف حالهم سوءا وربما تنازلوا عما بقى فى أيديهم لتوالى المطالب المالية « فقد يبقى عليهم المتأخر منها ويتراكم سنة بعد اخرى حتى يصبحوا فارغى اليد من الالتزام ومدينين وقد وقع ذلك للكثيرين فمن كانوا اغنياء وذوى ثروة اصبحوا فقراء محتاجين دون أن يدروا (٤٣) .

لهذا لجأ كثير من الملتزمين الى احد كتبة الروزنامة ذوى الشأن لحماية حصص وبالفعل تعهد حسين افندى الروزنامجى بدفع الفرضة التى قررت على حصص كثير من الملتزمين وكان يعطيهم مهلة طويلة حتى يوفوها له مع مرور الوقت وهذا دليل على سعة حالته ومقدرته .

وكان هذا الكاتب قد اسقط خمسمائة فدان من المساحة باعتبارها من الاراضى غير القابلة أو الصالحة للزراعة واتفق مع شركائه من ملتزمى الناحية ثم اصلحوها مما جعل بعض الحاقدين يوشون به لدى محمد على الذى اسقط اسمه من كتاب الروزنامة وأبعده عن وظيفته وفرض عليه ثمانين كيسا (٤٤) .

وفى سنة ١٨١١ قرر محمد على ضريبة على حصص الالتزام تعادل ايراد اربع سنوات مما عليها من ميرى وفائض ومضاف وفى سنة ١٨١٢ قررها أيضا على البرانى . ولم يكتف محمد على بذلك بل استولى على جميع ما كان من حوزة المماليك من اطيان الالتزام وبذلك لم يبق من أراضى الالتزام بالوجه القبلى الا قدر قليل (٤٥) .

فقد سهلت له مذبحة القلعة برنامجه الاصلاحى فبعد تمكنه من افناء المماليك ومصادر التزاماتهم ، صادر التزامات الملتزمين الآخرين فى مصر العليا غير ان هذه الالتزامات لم تنقل الى ملتزمين آخرين كما كان الحال فى مناسبات سابقة بل بقيت فى أيدى الدولة .

وفى نفس السنة اعد مشروعا سريا لمصادرة اراضى الالتزام وذلك بانشاء ديوان خاص من مهامه جمع المعلومات وتلقى شكايات الفلاحين ومظالمهم حتى يتمكن من تبرير اجراءاته ولهذا عين ابنه ابراهيم حاكما للصعيد لضمان تدفق العائد المستمر الى الخزانة وأمر بمسح كل اراضى الصعيد كأراضى الملتزمين من المماليك ، والملتزمين من قبائل الهوارة وحرم شيوخها من ممارسة سلطاتهم السياسية ، وأراضى الملتزمين من غير المماليك الذين احتفظوا بامتيازاتهم اثناء سيطرة المماليك على الصعيد ، وفرض عليها الضرائب ثم وضعت معظم الاراضى تحت الاشراف المباشر للاجهزة الحكومية وسمح لعدد قليل من الملتزمين الاقوياء الذين استطاعوا أن يقدموا حججا صالحة لامتيازاتهم بالاحتفاظ على الاقل بجزء من أراضيهم بينما تلقى اخرون وعودا بأراضى فى الوجه البحرى وهى وعود لم تتحقق على أى حال وتلقى آخرون تعويضا ضئيلا عن التزاماتهم (٤٦) ، خاصة فى الوجه البحرى والجيزة حيث تركت لهم ارض الوسية .

كذلك ازداد حال الملتزمين سوءا وبخاصة الهوارة منهم اذ عجزوا عن سداد ما قرره عليهم وخربت ديارهم وصار معظمهم من عداد المزارعين بينما تشتت جماعات أخرى واقامت بمصر املا فى طلب العفو غير أنهم لم يتمكنوا من مقابلة الباشا (٤٧) .

هكذا قضى محمد على على المماليك الذين كانوا يستحوذون على جزء كبير من الارض ثم دخل فى عملية رابحة مع بقية الملتزمين .

ومن هذا المنطلق جمع الملتزمين واخبرهم بأنه ليس فى مقدورهم ان يرغموا الفلاحين على دفع المال حتى يدفعوا هم ما كان مطلوبا منهم من مال الالتزام وعرض عليهم أن يدفع عنهم ذلك للخزينة فى نظير أن يتنازلوا عن اراضى الالتزام وقد عرض عليهم هذا الامر بشكل جعل من المستحيل عليهم أن يرفضوه (٤٨) .

وكان محمد على عندما اعتزم ابطال الالتزامات طلب من الملتزمين ان يقدموا له بيانا بالارباح الصافية التى تعود عليهم من التزاماتهم فظن الملتزمون أنه يريد زيادة الضريبة التى يدفعونها للحكومة فتفننوا فى انقاص قيمة هذا

الربح فلما قدموا حساباتهم بها لم يناقشهم فيها بل قال أنه سيعتمدها حتى اذا نزع الاملاك التى كانوا ملتزمين عنها عين لهم معاشاتهم أو مرتباتهم على أساس الحسابات التى قدموها له .

وهكذا تحملوا هم وحدهم سوء تصرفهم لأنه فى ذلك الوقت كانت قيمة العملة — أى القرش — مرتفعة لكن سرعان ما أخذت فى الهبوط حتى فقدت ما يقرب من أربعة اخماس قيمتها فهبط تبعا لذلك قيمة ما يدفعه الباشا حتى بلغت الرواتب أو التعويضات فى سنة ١٨٣٣ ، ٥٢٥ الف من الفرنكات أى ٧٥٠ر١٫٠٠٠ قرشا .

وقد علق دوها ميل بقوله ((عندما أبطل الالتزام كان دخل الملتزمين حوالى ثلاثين الف كيس ولما كانت التعويضات التى دفعت لهم قد قدرت على أساس ما حصلوه من المال منذ حوالى ثلاثين عاما أيام كانت قيمة القرش مرتفعة فقد نجم عن ذلك نقص كبير فى إيراداتهم وعندما توفى كثيرون منهم بات ما تدفعه الحكومة للملتزمين أربعة آلاف كيس فحسب وكان من المنتظر ان يتناقص هذا المبلغ على مرور الزمن (٤٩) .

إذ بلغت قيمة معاشات الملتزمين القدامى فى سنة ١٨٣٣ ، ٥٠٠ر٣ كيس ثم تناقصت فى سنة ١٨٣٥ حتى وصلت الى ٢٠٠ر١٫٠٠٠ جنيه فحسب من ميزانية سنة ١٨٣٥ (٥٠) .

لكن هل ظل الملتزمون مكتوفى الايدى امام استمرار تشدد محمد على فى اجراءاته المضادة لهم ؟

لقد جهر الملتزمون بالشكوى منذ البداية حين تبين لهم ان الوالى يريد ابطال الالتزام والاستحواذ على الارض . كما أنهم لم يستسلموا تماما عندما اراد محمد على تقويض دعائمهم الاقتصادية وذلك بان مارسوا ضغوطا قوية من خلال الجيش والعلماء وكبار الملتزمين السابقين وكان ذلك فى نهاية سنة ١٥ ، سنة ١٨١٦ حتى أن الباشا وعد باعادة الاوضاع الى ما كانت عليه لكنه بالواقع من ذلك استمر فى المحافظة على برنامجه الاصلاحى ومنح المتمردين وعودا فارغة (٥١) ، ويتضح ذلك مما رواه

الجبرتى فى هذا الصدد حين ذكر ان كتخدا بك قد أبرز الفرمان الذى وصل اليه من الباشا والذى يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع ايدى الملتزمين عن التصرف على أن يأخذ الملتزم فائضه من الخزينة وعندما انتشر هذا الخبر ضج الناس واحتجوا عند المشايخ وسألوا كتخدا بك فأثبت صحة ذلك الامر وافصح عن عدم امكانه مخالفته فاحتجوا باعتبار ذلك قطع لمعاش الناس وارزاقهم لخاصة أن منهم أرامل وعجزة وللواحدة منهم قيراط أو نصف قيراط تتعيش من ايراده فكيف ينقطع ذلك عنهن فاجاب بانهم سيأخذون تعويضا فناقشوه الى أن قالوا له نكتب عرضحال للباشا وننتظر الجواب فأجابهم الى ذلك من باب المسايرة وشرع الشيخ المهدى فى ترصيف العرضحال وختموا عليه بعد امتناع بعض الذين ليس لهم التزام كما حضر جمع غفير من النســـاء الملتزمات الى الجـــامع الازهر وصرخوا فى وجوه الفقهاء وابطلوا الدروس وبددوا محافظ العلماء وأوراقهم ورأت النساء أن تفعلن نفس الشىء كل يوم حتى يفرجوا لهن عن حصصهن ومعايشهن وارزاقهن وما كانوا يعتقدون أنه لا يمكن تحقيق ذلك ، ويعد هذا الموقف من الظواهر الجديدة فى المجتمع المصرى اذ يمكن أن نطلق عليها مجازا اسم مظاهرة نسائية من أجل المدافعة عن مصالحهن ... اعترت الحيرة بعد ذلك الملتزمين لرفع ايديهم عن التصرف فى حصصهم خاصة بعد ان آن وقت الحصاد وهم ممنوعون من ضم زرع وسياياهم حتى اذن لهم كتخدا بك وكتب لهم أوراق وتوجهوا بأنفسهم أو بمن ينسوب عنهم وارادوا جنى زرعهم فلم يجدوا من يطيعهم (٥٢) .

أما عن موقف محمد على من ارض الوسية فنجده يترك لملتزمى الوجه البحرى والجيزة أراضى الوسية معفاة من الضرائب مدى حياتهم ان شاءوا زرعوها وان شاءوا اجروها كما أنه اعطاهم ايرادا سنويا طوال حياتهم يسمى الفائض تعويضا لهم واذا توفى احدهم تصبح أرض الوسية والفائض ملكا للديوان (٥٣) .

ولم تعامل أراضى الوسية فى الوجه القبلى بمثل ما عوملت به أراضى الوجه البحرى لأن حائزيها وهم من المماليك الكبار ذوى الصولة رفضوا التنازل عنها فأكرهوا الحكومة على معاملتهم بالقوة بل وقتل معظمهم وحتى

اللذين نجوا وحاولوا الحصول على العفو من الحكومة أبت عليهم ذلك وادخلت أراضيهم ضمن الاراضى الممسوحة وصارت اسوة ببقية الاراضى الخراجية (٥٤) كما كانت أرض الوسية والفايض يئولان الى الحكومة عند وفاة الملتزم ولكنه اذا طالب احد أولاده او اقاربه أو توابعه بفايض الحصة المحلولة ولم يوجد له معاش آخر من اقلام الروزنامة تصدر الارادة السنية باعطائه قرشا أو أزيد فى اليوم على حسب الفايض .

وبالرغم من ذلك فقد أوقف اجراء ذلك النظام مدة حتى سنة ٤٣ (٥٥) والواقع أن محمد على ترك لهم الانتفاع بأراضى الاواسى من أجل أن يعوض الملتزمين خسارة رأس المال الذى دفعوه للحكومة مقابل اخذ حق الالتزام مع اعفائها من المال مدة حياتهم .

ولما كان محمد على لا يورث أرض الوسية فقد تحايل الملتزمون على نقلها الى ورثتهم فوقفوها (٥٦) .

كذلك تم فرض الاموال على إطيان الاواسى التى فى حوزة الملتزمين سواء أكانوا رجالا ام نساءا على ان يحصل ذلك الروزنامجى افندى والمعلم باسيليوس والشيخ محمد المصرى ثم يئول كل ذلك الى الديوان وقد سددت احدى النساء المدعوة باسم زينب خاتون وشركاها بناحية بنى خلف بهنساوية مال أطيان وسيتها باعتباره استحقاقا للديوان وذلك حسب تأريخ سنة ١٢٣٧ هـ وحينما تبين خطأ انها قامت بتسديد مال وسيتها منذ سنة ١٢٣٥ هـ اى قبل التأريخ رد اليها ما دفعته (٥٧) .

ثم رأى محمد على ضرورة تغيير نظام جباية الضرائب حين كلف عمال الحكومة بذلك كالصراف والقائمقام والمشايخ كما كان حاكم الخط وناظر القسم ومأمور المأمورية يفتشون على تحصيلها كل منهم فى منطقته (٥٨).

وكان ذلك فى فبراير سنة ١٨١٤ حين كان الباشا قد قرر ضبط جميع الالتزام لطرفه ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف فى حصص التزاماتهم (٥٩) .

ثم اشيع فى سنة ١٨١٥ أن الباشا ينوى تغيير سياستة الخاصة بالاراضى وأنه قد أعاد أراضى الصعيد بالفعل الى ملاكها كما أنه اعتذر عما أوقعه الاقباط من ظلم بحائزى الاراضى ووعد بمعالجة الموقف فتفاءل الناس غير انه سرعان ما اتضح أن الباشا لا ينوى تغيير سياسته على الاطلاق فقد رفض أن يغير موقفه من أداء المال الحر عن أراضى الوسية بل الغى التعويض الذى وعد به الملتزمين مقابل مصادرة التزاماتهم أى الفائض مدعيا وجوب اعداد سجلات جديدة للاراضى قبل الدفع ويبدو أن الحكومة كانت تماطل حتى تستخرج من الارض ربحها كاملا لاطول فترة ممكنة (٦٠) .

يقول الجبرتى فى هذا الصدد : «اشيع فى الناس أن الباشا تاب عن الظلم وعزم على اقامة العدل فى مصر وفى القرى وقالوا انه اذا رجع منصورا من الحجاز أفرج عن حصص الناس ورد الارزاق الاحباسية وزادوا على هذه الاشاعة أنه فعل ذلك فى البلاد القبلية وتناقلوا ذلك فى جميع النواحى وقد كتب أوراقا لمشاهير الملتزمين مضمونها انه بلغ حضرة أفندينا ما فعله الاقباط من ظلم الملتزمين والجور عليهم فى فائضهم فلم يرض بذلك وطلب منهم الحضور لمحاسبتهم على فائضهم وقبضه ففرح أكثرهم بهذا الكلام واعتقدوا صحته وحضر أصحاب الرزق الكائنين بالقرى والبلاد من مشايخ واشراف وفلاحين مستبشرين وفرحين وعندما ذهبوا الى الباشا يخبروه بسبب مجيئهم ضربهم وطردهم ورجعوا خائبين .

وفى يوليو سنة ١٨١٥ عمد الباشا الى تقليل قدر الفائض الذى يصرف للملتزمين حتى وصل الى نصف القدر المقرر (٦١) .

وفى سبتمبر سنة ١٥ أراد الباشا أن يفرج عن حصص الملتزمين ويترك لهم وساياهم ليؤجرونها ويزرعونها لانفسهم كذلك رأى ضرورة أعادة النظر فى حسابات الملتزمين ورأى تحريرها على الوجه المرضى فاذا اراد احدهم ان يتصرف فى حصته ويلتزم بخلاص ما تقرر عليها من المال الميرى لجهة الديوان بموجب المساحة والقياس أعطيت له والا بقيت فى ذمة الباشا يقبض هو فائضها .

ويقال أن محمد على فعل ذلك لأن معظم حصص الالتزام كانت بأيدى العسكر وعظمائهم وزوجاتهم وقد انحرفت طباعهم واستشاطوا غضبا لما حدث ، ومنهم من كظم غيظه وفى نفسه ما فيها ومنهم من لم يطق الكتمان واظهر مخالفته وتسلطه لهذا أعلن الباشا فى ديوانه ارجاع الحصص اليهم لتبرير طردهم فيما بعد الى أن يتم له التدبر معهم (٦٢) ، اذ كان من الممكن أن يقوم تحالف بين العسكريين المتذمرين وملاك الاراضى الساخطين لو لم يستعمل محمد على القوة فى قمع تمرد الجند ضد النظام الجديد ولو لم يصطنع كل قدراته السياسية فى تهدئة الموقف ولكى يسترضى رؤساء الجيش وغيرهم من الاشخاص البارزين فى البلاد الذين أصابتهم اجراءاته المتعلقة بالاراضى اعلن لجميع الملتزمين الحق فى التمتع بعائد أرض وساياهم دون أن يدفعوا للحكومة شيئا ودفع تعويضات للملتزمين عن فقد التزاماتهم وأنشأ ديوانين لهذا الغرض مهمة الاول اعداد حسابات الملتزمين الاعضاء فى حاشية محمد على ورؤساء الجيش بينما أعد الثانى حسابات باقى الملتزمين وقد أولى المجموعة الاولى اهتماما خاصا حيث لم تمنح الفايض وحده بل منحت المضاف والبرانى والهدايا ولم تنعم المجموعة الثانية بمزايا مشابهة اذ لم تمنح سوى مقدار الفائض .

اما عن معاشات المجموعتين فقد كانت تدفع لهم طيلة حياتهم وقد بلغ مقدارها فى سنة ١٨٣٧ ٢ مليون قرش ، ٤ر٨٠٠ر٠٠٠ قرش فى سنة ٤٥ وسنة ٤٦ (٦٣) .

ومهما قيل فان محمد على قد حل محل الملتزمين فى ملكية الارض كما سبق له أن حل محل البكوات فى الحكم مع اختلاف الوسائل فى الحالتين فقد قاومه البكوات وحاولوا القضاء عليه بما كان لديهم من القوة والنفوذ ولهذا أعمل فيهم السيف لكنه لم ير أو لم يكن من الضرورى استعمال مثل تلك التدبيرات ضد الملتزمين اذ انهم لم يكونوا فى مركز يساعدهم على معارضة الباشا ولذا لم يكن فى حاجة الى استخدام الخديعة معهم أو حتى العنف .

وبالرغم من أن المصادر تجمع على أن الوالى قد نجح فى الغاء الالتزام ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف مما يوحى بأنه جردهم من أملاكهم وقضى على سلطاتهم فى الريف وجعل الحكومة تتصل اتصالا مباشرا بالفلاحين نجد أحدهم يرى أنه لا يمكن الزعم بأنه جرد الملتزمين من أملاكهم اذ أنه على حد قوله قد منحهم ما يوازى تلك الاملاك حين قدر قيمة الريع الذى يحصله الملتزم وتعهدت الخزانة العامة بدفعه للملتزم مدى حياته(٦٤).

وفى اعتقادنا أن ما منحه الباشا للملتزمين يعد ضئيلا جدا اذا ما قيس بما كان يحصله الملتزمون لانفسهم من مضاف وبرانى وكلف خاصة وأنه قدرها على أساس الارباح التى ذكروها له بعد أن قللوا كثيرا من قيمتها ، ولا شك أن ما فعله الباشا قد قلل كثيرا من دخولهم كما أنه قوض نفوذهم الاقتصادى .

وبمرور الزمن قلت سلطة الملتزمين حتى أن الحكومة كانت تتوعدهم من حين لآخر عندما كانوا يتأخرون عن تسديد ما عليهم فى ظل نظام العهد ، فقد صدر أمر شريف الى ملتزمى مصلحة المطرية بالاسراع فى دفع بدل الالتزام نقدية ونهاهم هذا الامر عن اللجوء الى التزوير أو التأخير لتبرير موقفهم (٦٥) .

كما صدر أمر آخر فى ١٢ جمادى سنة ١٢٥١ هـ الى مدير المنوفية بضرورة تحصيل الاموال المتأخرة لدى الملتزمين والصيارف وغيرهم دون تأخير وهى اموال الاطيان الزراعية (٦٦) .

وأخيرا جنى محمد على فوائد جمة من وراء الغاء نظام الالتزام أهمها زوال طبقة انصاف الملاك وهم الملتزمون الذين عطلوا بوجودهم المشروعات الزراعية الكبيرة . كذلك وجه محمد على بالغائه لنظام الالتزام ضربة قوية الى طريقة الاستغلال الزراعى الذى ساد مصر لفترة طويلة كما قضى على طائفة كبيرة كانت تقوم كحاجز بين الحكومة والفلاحين . وبزوال هذه الطبقة اتصلت الحكومة بالريف المصرى اتصالا مباشرا ترتب عليه

تغيير العلاقة بين الفلاح والارض والحكومة وكان من الطبيعى أن تعمل حكومة محمد على على ازالة هذا الحاجز بقصد ازالة طبقة الملتزمين لأن سياستها العامة فى الحكم كانت تقوم على بسط سلطاتها المباشرة على جميع المصريين وفى جميع انحاء البلاد (٦٧) .

ويضاف الى ذلك أن محمد على بالغائه نظام الالتزام تمكن من ارضاء اعوانه وضمن ولاءهم له ، اذ أن معظم الاراضى التى استولى عليها اعطاها فيما بعد لاتباعه وموظفيه وان كان فى بداية الغائه لهذا النظام لم يكن يستهدف هذا اذ انقضت فتره طويلة بين الغاء الالتزام وتوزيع الارض على الاعـــوان .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن الغاء الالتزام لم يسبب اضرارا الى جميع فئات الشعب لأن هذا الالغاء لم يؤثر الا فى طبقة محدودة العدد فضلا عما كان معقودا عليه من آمال فى تعميم الفائدة المبتغاه من النظام الجديد حتى ينتفع بمزاياه كافة ابناء البلاد .

فلا نزاع فى أن الغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد اصلاحا بل هو أبعد ما يكون عن الاصلاح لأن الباشا لم يحترم الملكية الفردية ولم يعترف بها وهذا معناه الغاء الملكية وامتلاك الحكومة لجميع الاراضى الزراعية فمن الخطأ أن يوصف الباشا بأنه المالك الوحيد للارض أو أن جميع الاراضى كانت ملكا للحكومة .

ومن الواضح أن صاحب هذا الرأى كان متأثرا بفكر الاقتصاد الحر السائد فى عصره فلم يهضم اجراءات محمد على فى اخضاع الانتـــاج الزراعى للدولة .

كذلك لم يكن الغاء نظـــام الوقف فى الاراضى ومصـــادرة الاراضى الاحباسية يقل أهمية عما فعله محمد على ازاء أراضى الالتزام لأن الملتزمين أكثروا من وقف أراضيهم وبذلك حول الالتزام نسبة هامة لها دلالتها من الدخول الزراعية اما لاغراض اتبعها محمد على غير ذات قيمة أو للنظار فى أراضى الرزق مما أدى الى اهمال الزراعة كما أن هذه الاراضى أصبحت

تشكل قاعدة لنفوذ العلماء الذى حاول محمد على أن يقوضه هو الآخر(٦٩).
خاصة وأن هذه الاراضى كانت تدر عائدا ضخما على المنتفعين سواء أكانوا
ورثة أو نظارا وفى رأى محمد على أنهم لم يستحقوا ذلك لأن هؤلاء النظار
كانوا من أهم أسباب اهمال أراضى الوقف والاهم من ذلك كله أن أراضى
الوقف كانت الاساس الاقتصادى الذى نما فوقه نفوذ العلماء (٧٠) .

ولهذا كان من اهم ملامح التغيير فى عصر محمد على هو ضرب فئة
العلماء فى مصالحها الاقتصادية التى أثرت بالتالى على مكانتها السياسية.

ويقال أنه كنتيجة رئيسية للحملة الفرنسية ضد العثمانيين والمماليك
الذين كانوا الملتزمين الرئيسيين فى مصر حصل العلمـــاء على مراكز ذات
أهمية سياسية أثناء وجود ديوان بونابرت وسنوات حكم محمد على الاولى
وأصبح بعض كبارهم ملتزمين لمساحات كبيرة وحصلوا على قدر كبير من
الاملاك فعهد الى الشيخ محمد السادات بقرية زفتة والقلقشندى القليوبية
كما حصل الدواخلى نقيب الاشراف لفترة من الزمن على أملاك مصطفى
البشتيلى أخ زوجته الذى قتل ولم يخلف ذرية وأنه فيما بين سنتى ١٨٠٣
و ١٨٠٤ أخذ يزيد حصته من أرض الرزق والالتزامات . وكذا الشيخ
خليل البكرى نقيب الاشراف الذى زاد فى مســـاحة الاراضى التى كانت
فى حيازته اثناء وجوده فى وظيفته والذى أصبح مجبرا بعد ذلك على
بيع كل أسهم التزامه عندما أخرج من الوظيفة بعد جلاء الفرنسيين من مصر،
والى جانب حيازة العلماء لحصص الالتزام كان غالبيتهم يديرون عددا من
الاوقاف الهامة (٧١) .

وقد ازدادت أهمية العلماء كملاك للاراضى وملتزمين بعد اعلان محمد
على فى بداية حكمه لائحة باعفاء شيوخ الدين والفقهاء من الضرائب الخاصة
التى تتراوح بين $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$ الفايض المفروضة على الملتزمين من وقت
لآخر ، كذلك تلقى العلماء التزامات اضافية كثيرة أما بلا مقابل أو رخيصة
جدا من أولئك الذين أرادوا الهروب من فروض الباشا .

خاصة وأن محمد على فى بداية حكمه حاول استرضاء المشايخ اذ أنه
عندما فرض الضرائب الجديدة على القري والالتزامات راعي خاطر الشيوخ
واعفى أملاكهم وضياعهم وما دخل فى التزاماتهم من دفع ضريبة الفائض

كذلك شمل هذا الاعفاء أملاك من ينتمون اليهم فاستغل الشيوخ هذا التمييز فى المعاملة واكثروا من شراء الحصص مما أدى الى اضعاف مكانة الشيوخ وازالة هيبتهم من القلوب (٧٢) .

ويبدو أن هذه الامور الدنيوية قد شغلت العلماء عن أمور الدين والتعليم التى كانوا قد كرسوا أنفسهم لها من قبل وتحولوا عن ذلك الى الاهتمام باملاكهم وبناء القصور مثل أمراء المماليك وأحاطة أنفسهم بالخدم والحشم وعذبوا الفلاحين واستخدموا الموظفين الاقباط وخصصوا حق الطريق لأوليائهم (٧٣) .

« وصار شغلهم الشاغل هو الحصص والالتزام وحساب الميرى والفائض والمضاف وأخذ الجعالات والهدايا من أصحابها ومن فلاحيهم » (٧٤) .

كذلك طلب الشيخ الدواخلى من الباشا أن يترك له عائداته من حصص الالتزام والرزق فوعده بالايجاب والافراج عن الرزق الاحباسية على المساجد والفقراء (٧٥) .

والحقيقة أن الباشا لم يشأ أن يصطدم بالعلماء فى بداية حكمه لما كان لهم من مكانة خاصة وتأثير قوى بين الشعب ولما كان لهم من املاك شاسعة قدرت بـ ٦٠٠ الف فدان فى الصعيد وفى المناطق المجاورة للقاهرة وقد نشأت هذه الاراضى فى الاساس من الهبات والاقطاعيات التى كان يعطيها السلاطين لبعض كبار المسئولين كملكية معفاة من الضرائب فأوقفوها حتى لا تصادر ، ومعظم ريع هذه الاراضى كان يذهب الى النظار الذين كانوا من العلماء ورجال الدين ولا تنتفع به المساجد الا بعد وفاة آخر ذكر من العائلة (٧٦) .

ونظرا لاتساع مساحة أراضى الرزق فقد كانت تزرع بالتأجير أو بواسطة فلاحين مستأجرين ولم تكن تزرع بالسخرة وكان الفلاح المستأجر لارض الرزق محسودا من أهل بلده ولم تكن على تلك الارض مصروفات ولا مغارم (٧٧) .

ويصف الجبرتى حال الفلاح الذى يعمـــل فى أرض الرزق قائلا :
« فالمزارع من الفلاحين اذا كانت تحت يده تآجر رزقة أو رزقتين فانه يكون مغتبطا ومحسودا من أهل بلده اذ كان يدفع لصاحب الاصل القدر اليسير ولا يقدر صاحب الرزقة أن يزيد عليه خصوصا اذا كانت تحت يد بعض مشايخ البلاد فلا يقدر أحد أن يتعدى عليه من الفلاحين ويستأجرها من صاحبها وان فعل لا يقدر على حمايتها وعموما من كان تحت يده أطيان من هذه الاوقاف وورثها يعتقد انها أصبحت ملكا له ولا يرى أن لاحـــد سواه الحق فيها (٧٨) .

واذا كان محمد على لم يشأ منذ البداية الاصطدام بالعلماء الا انه لم يستمر فى السير على هذا النهج فنجده يحترم الاوقاف من حيث المبـــدا فقط . اما عمليا فانه أخذ فى عزل العلماء والمشايخ الذين كانوا نظارا عليها وجعل من نفسه ناظرا على تلك الاراضى واخذ على عاتقه مهمة تنفيذ الشعائر الدينية التى تتطلبها هذه الاوقاف وعين للمشايخ رواتب سنوية .

وقد أدت مصادرة أراضى الوقف وفرض الضرائب على أراضى الرزق الى اثارة غضب وثورة رجال الدين الذين كان عدد كبير منهم اما نظـــارا لهذه الاوقاف أو من الملتزمين وقد احتج رجال الازهر والملتزمون على هذا الغاء وذهبوا الى محمد على يشكون سوء حالتهم ويطالبون برفع الظلم عن الناس فقال الباشا « انا لست بظالم وحدى وانتم اظلم منى فاننى حين رفعت عن حصصكم الفرض والمغـــارم اكراما لكم اخذتوها انتم من الفلاحين وعندى دفتر محرر فيه ما تحت ايديكم من الحصص يبلغ الفى كيس » (٧٩) .

ولم يكن ابراهيم أقل تشددا من والده مع العلماء « فاذا قيل له هذا على مسجد » يقول : « كشفت على المساجد فوجدتها خرابا والنظار عليها يأكلون الايراد والخزانة أولى منهم ويكفيهم انى اسامحهم فيما اكلوه فى السنين الماضية والذى وجدته عامرا اطلقت له ما يكفيه وزيادة وانى وجدت لبعض المساجد اطيانا واسعة وهى خراب ومعطلة والمسجد يكفيه مؤذن

واحد واجرته نصفان وامام مثل ذلك وله مرتب من الديوان فى كل د
واذا تكرر عليه الرجاء احال الامر على ابيه ولا يمكن العودة اليه
تحركاته وتنقلاته وتعدد مشاغله (٨٠) .

معنى ذلك انه بعد ان كانت هناك فئة اجتماعية يئول اليها ريع ا
الرزق الشاسعة أصبحت الدولة هى المنتفعة الوحيدة بها وحلت
فى الانتفاع بالرزق كذلك لم ينج المشايخ من فرض الضرائب أو
الاموال منهم نظير مسموحهم فى فرض حصصهم التى اكلوها وقد
هذا المبلغ بمائتى كيس وزعت على القراريط على سبيل القرض وا
ترد لهم أو تحسب لهم فى الكشوفات من رفع المظالم ومال الجهاد يأخ
من فلاحيهم (٨١) .

وعندما اشتكى الفلاحون من ذلك وذهب العلماء لاظهار شكواهم د
الباشا من اساءة استخدام امتيازاتهم والا صادر ثرواتهم التى ك
بطرق غير مشروعة وكان لهذا الانذار أثره فى استيلاء الخوف على
المشايخ فى الوقت الذى قرر هو فيه عدم تقديم أى مزيد من التن
للمشايخ أو اعفائهم من الضرائب (٨٢) .

والحقيقة أن العلماء لم يكرهو عمل التحقيق والضبط الذى ق
محمد على انما كرهوا ان يكون ذلك معهم أو على الاقل توهموا أن
ما هو الا تكرار لاغتصابات الماضى لا بأس أن يشاركوا فيه ، فلما اكت
انه ليس مقدمة مقاسمة جديدة بل هو بناء للسلطة العامة وفى نفس ا
تقويض لسلطتهم واستيلاء على ما كانوا يتمتعون به من مميزات نفرو
الاصلاح واحتجوا فلم يأبه محمد على لاحتجاجهم (٨٣) .

وربما كان انصرافهم عن العلم والاشتغال بأمور الاراضى قد
بعض الضيق وعكس صورة غير مستحبة عنهم لدى بعض الاوساط فا
الجبرتى يسخر منهم ويظهر شماتته فيهم لما حل بهم من قبل الوالى ف
« وكان معظم ادارات دوائر عظماء النواحى وتوسعاتهم ومضايفهم
هذه الارزاق التى كانت تحت أيديهم بغير استحقاق الى أن سلط

عليهم من استحوذ على جميع ذلك وسلب منهم ما كانوا فيه من النعمة وتشتتوا فى النواحى وتغربوا عن اوطانهم وخربت دورهم وذهبت سيادتهم وفى بعض الارزاق من مات اربابه وخربت جهاته ونسى أمره وبقى تحت يد من هو تحت يده من غير شىء أصلا » (٨٤) .

ويرجع تدهور أحوال العلماء الحائزين للاوقاف أو الرزق الى أن الوالى فرض عليها الضرائب الخراجية وصرف لهم مرتبات من الروزنامة ونزع منهم حق التصرف فى وقفها فلم يعد لهم عليها أية سلطة اللهم الا حق المنفعة كسائر الاراضى الخراجية (٨٥) .

وقد اتبع الباشا ذلك الاسلوب لاعتقاده بأنه صاحب الحق الاول فى ادارة الوقف وأمور المسلمين باعتباره نائب السلطان فى مصر فهو أولى بذلك منهم ولينفذ خطته انتهج اسلوبا معينا فى السيطرة على الاوقاف تم على مراحل وبدأت أولى خطوات ذلك فى يوليو سنة ١٨٠٩ حين قرر المال عليها أى على الرزق الاحباسية ثم طلب من الكشاف حصر تلك الاراضى كما طلب من واضعى اليد على الرزق أن يتقدموا بسنداتهم الى الديوان لتجديدها فى ظرف اربعين يوما والا سقط حقهم (٨٦) ، وكان الكثيرون من الناس قد تلفت سنداتهم التى اخذوها من اسلافهم واهملوا تجديدها واعتمدوا على ما بأيديهم من السندات القديمة لجهلهم أو لفقرهم وعدم قدرتهم على ما ابتدعه النظام الجديد من كثرة المصاريف التى تنفق على تجديد السندات والاموال الاخرى التى قدرها شريف افندى على أراضى الرزق والتى بلغت عشرة انصاف أو خمسة عن كل فدان ، والحقيقة ان هذه القيمة كانت كبيرة لأن كثيرين من الناس هاله هذا القدر ورفض تجديد سنداته فضاعت رزقته وانحلت عنه واخذها غيره (٨٧) .

اما موقف الباشا من الرزق المرصدة على أعمال البر واطعام الفقراء فقد اصر على حصول الديوان على ريع تلك الارزاق كما رفض ابراهيم باشا شفاعة العلماء ورأى أن يشتروا ما يأكلون بدراهم من أكياسهم أى يغلقون أبوابهم ويستقلون بأنفسهم وعيالهم ويقتصدون فى معايشهم فيعتادون على ذلك ولا يلجأون الى التبذير والاسراف لأن الديوان احق منهم بهذه الاموال (٨٨) .

وتمشيا مع هذا المبدأ أمر محمد على ابنه ابراهيم فى سنة ١٢ وكان حاكما على الصعيد بالاستيلاء على أرض الرزق بالصعيد المرصدة على المساجد والخيرات من مكاتب وصهاريج مما أدى الى ذهاب الكثيرين من أهالى الصعيد لمحمد على يشكون أمرهم .

وقد استند محمد على فى اجراءاته تلك على فتوى شرعية مؤداها انه حيث أن مصر قد فتحت عنوه فان على أراضيها أن تدفع الجزية كما ان بامكان الباشا أن يفرض عليها الضرائب . ولم تدع هذه السياسةللملتزمين ولمن كانوا يستفيدون من عائدات أراضى الرزق الاحباسية والاوقاف سوى اختيار ضئيل بين مغادرة الصعيد وبين البقاء فيه كمزارعين ، كذلك تم فرض ضرائب على الرزق الاحباسية تعادل الضريبة المفروضة على غيرها من أراضى القرية وذلك فيما عدا اذا كان المستفيد من الرزقة حاملا لحجة شرعية من قبل الوزير يوسف أو شريف أفندى على أن يثبت صحتها واذا ثبت ذلك يدفع نصف قيمة الضريبة العادية التى تفرضها الحكومة (٩٠) .

مما سبق يتضح أن التسوية النهائية المتعلقة بالرزق الاحباسية كانت تتمثل فى : فرض ضريبة الميرى — الخراج — التى تحصلها الحكومة شأنها فى ذلك شأن أراضى القرى ، ويتلقى المستفيدون بها معاشا مدى الحياة لا يمكن توريثه وتتحمل الدولة نفقات المحافظة على المساجد والمؤسسات الخيرية وسرعان ما اخذت تتضائل قيمة المعاشات بسبب وفاة مستحقيها وتئول الاموال الى الدولة .

وقد ذكر حسب ما جاء به كل من بوالكونت وكولان أن الباشا خصص ميزانية معينة سواء للانفاق على المساجد أو صرف معاشات للقائمين عليها ففى ميزانية سنة ٢٩ كان هناك بند يغطى مرتبات المشايخ وصيانة المساجد قدر بـــ ٤٣٧ر٥٠٠ فرنك أى ١ر٥٣١ر٢٥٠ قرش أى ٣ر٠٦٢ر½ كيس بينما قدرها كولان بـــ ١ر١٠٠ر٠٠٠ قرش ، ٢ر٢٠٠ كيس بينما ذكر كامبل أن نفقات المساجد بلغت ١ر٠٠٠ر٠٠٠ قرش أى ٢ر٠٠٠ كيس

كذلك أورد دوهاميل اعانة مالية لتعويض الاشخاص عن دخلهم الذى كانوا يحصلونه من القرى وسحبت منهم أى معاشات المستفيدين من الرزق المنزوعة وقدره بـ ٠٠٠ر٥٠٠ر١ قرش أى ما يساوى ٠٠٠ر٣ كيس واعانة مالية للمساجد بدلا من الرزق التى صادرتها الحكومة وقدرها ٠٠٠ر٠٢٩ر١ قرش أى ٠٥٨ر٢ كيس (٩١) .

بعد ان استعرضنا هذا النوع من الاراضى والميزات التى كان يتمتع بها أصحابها لمدد طويلة تكاد تتشابه الى حد كبير مع نظام الالتزام وقضاء محمد على على نفوذهم يجدر بنا أيضا أن نتعرض للاثر الذى احدثه الغاء الالتزام على الفلاحين وعلاقتهم بالحكومة الجديدة .

ومن الطريف أن هذه التغيرات التى طرات على حيازة الارض لم تغب عن ادراك الفلاحين وعلمهم فقد استبشروا خيرا بزوال نظام الالتزام ولم يقف بهم الحال عند هذا الحد فحينما حاول الملتزمون اكراه الفلاحين على العمل فى أرض الوسية التى ظلوا يحتفظون بها فى الوجه البحرى على نحو ما كانوا يفعلون فى الماضى كان الجواب فى معظم الاحيان عليكم بآخر لاننا صرنا فلاحو الباشا (٩٢) ، وما كان باستطاعة الفلاح من قبل أن يجرؤ على مثل هذا القول وهذا أمر بالغ الدلالة من الناحية السيكولوجية فالقوة الاجتماعية انهارت بانهيار اساسها الاقتصادى (٩٣) ولهذا عمت رنة الفرح العميقة قرى مصر البالغ عددها ٢٢٠٠ قرية(٩٤)، فما كاد الباشا يأمر بضبط حصص الملتزمين ورفع ايديهم عن التصرف حتى تطاول الفلاحون عليهم بالالسنة فيقول الحرفوش منهم اذا دعى للشغل باجرته روح انظر غيرى أنا مشغول فى شغلى انتم ايش بقا لكم فى البلاد ؟ قد انقضت ايامكم احنا صرنا فلاحين الباشا (٩٥) .

وكان هذا بمثابة رد فعل لما كانوا يلاقونه من عنت الملتزمين وظلمهم . وهكذا حرر الباشا بالغائه نظام الالتزام الفلاحين من سيطرة الملتزمين الذين لم يكن يجرؤ الفلاح من قبل على أن يرفض العمل لديهم بل وزراعة أرض أواسيهم بالسخرة .

لكن يجب الا نغفل أن محمد على رغم انه حرر الفلاحين من سلطة الملتزمين الا انهم اصبحوا خاضعين له مباشرة ولعمال حكومته الذين لم يقلوا غلظة عن الملتزمين فى معاملة الفلاحين . وهكذا أصبح فلاحو الباشا يواجهون لاول مرة سلطة الحكومة المركزية ويحسون بوجودها .

كذلك كانت السياسة الجديدة تحوى بين طياتها بعض الميزات للفلاحين فقد منح الفلاح القادر على الزراعة بعد عملية المساحة التى تمت فى سنة ١٣ من ثلاثة الى خمسة افدنة (٩٦) على أن يكون له فيها حق التصرف طيلة حياته وذلك بناءا على عقد منحه له الوالى باسمه ، ولا يحق للفلاح التنازل عن أرضه أو رهنها الا فى الاربعينات (٩٧) أى أن الفلاح كان يملك حق الانتفاع بالريع فقط طوال حياته بينما بقيت الملكية فى يد الدولة .

كذلك قدم لهم محمد على آلات الحرث والزراعة والماشية اللازمة للرى كما منحهم الحرية الشخصية والمساواة أمام القانون وان كان قد قيد حرية التنقل الى حد ما كما الغى سخرة الزراعة (٩٨) .

والحقيقة أن محمد على كان رحيما بالفلاحين فى البداية فقد نظر الى الفلاح على انه ولى نعمته وليس ادل على ذلك من عطفه على الفلاح اذ بلغه يوما ان معاون الفابريقات فى الوجه القبلى اساء معاملة بعض الفلاحين وحبسهم ظلما فكتب اليه يقول « ان أولياء نعمتى اثنان احدهما السلطان محمود والثانى الفلاح وينبغى عدم النظر الى الفلاح بعين العداوة بل يجب النظر اليه لما فيه أصول رفاهيته ، كما كان ينهى عن ارتكاب كثير من الجرائم ضد الفلاحين من قبل موظفيه (٩٩) .

ولم تقتصر تلك الملاحظات على الكتاب المصريين فقط بل نجد أن الكتاب الاجانب قد اشادوا هم الآخرين بتحسن حالة الفلاح فى بداية حكم محمد على فيذكر هنرى دودويل بأن الفلاحين كانوا يعاملون معاملة أفضل وأصبحوا أكثر رضا وقناعة عما كانوا عليه منذ سنوات كثيرة مضت وقد استقى هذا المؤلف معلوماته من سولت الذى اشتهر برحلاته المتكررة بحثا عن الآثار وقد فرضت علية طبيعة مهنته الاحتكاك عن كثب بفلاحى البلاد (١٠٠) .

ويضيف آخر الى ما سبق قائلا : ان حالة من الانتعاش والراحة قد ألمت بالفلاح فى مطلع عهد محمد على حين التزم بوثيقة تعيينه فلم يفرض ضرائب جديدة والغى الالتزام (١٠١) .

وسواء استفاد الفلاح أو لم يستفد فمما لا شك فيه ان محمد على لم يفكر فى أحوال الفلاح الاجتماعية اطلاقا وانما كان يعنيه اثراء خزانة الدولة التى توسعت اعمالها فى ذلك الوقت فلم يترك الفلاحين احرارا بل رأى أن تسير اعمالهم وفقا للخطة التى أعدها .

اتفق كثير من المراقبين مع نظرية الباشا فيما يتعلق بضرورة الرقابة فقد كتب بعضهم يقول من تجربتى الذاتية مع الشخصية العربية لابد وان اعترف بأن هناك بعض الحقيقة فى الراى القائل بأن الفلاح المصرى اذا ترك وشأنه فسوف يقصر انتاجه على حاجات ساعته وسيستمر فى توجيه اهتمــامه الى زراعة تلك المواد التى تتكلف القليل من العمــال ورأس المال (١٠٢) .

وتمثلت الرقابة فى اشكال عدة منها اشراف موظفى الحكومة عليه وفرض أنواع معينة من الزراعات واجبار الفلاح على العمل وعدم اعطائه الحرية الكافية للتنقل بل اجباره على العودة فى حالة هجره لقريته .

فبمجرد أن تم الغاء الالتزام اصبحت القرية مسئولية عن ســداد الضرائب مباشرة للدولة بدون وساطة الملتزم (١٠٣) .

بعبارة أخرى اصبح الفلاح يدفع الاموال المقررة عليه الى الموظفين والجباة الذين عينتهم الحكومة بمرتبات محددة كما ضبطت عملية فرض الضرائب ومواعيــدها ، وهكذا حلت محل سلطة الملتزمين واصــحاب العصبيات والمشايخ سلطة واحدة هى سلطة الحكومة .

وكان من عادة الفلاح المصرى الا يدفع أموال الحكومة الا بالكرباج وكثيرون منهم كانوا يفضلون قســوة الكرباج على دفع الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم والتى لم تكن تتناسب مع قدرتهم على الدفع وفى حالة

التأخير كانت تنزع حيازة الاطيان من الفلاح وتعطى الى أحد الممولين الذى يعهد بسداد المتأخر وعندما تتكدس المتأخرات على الاطيان يهجرها الفلاحون ويهربون منها وتضطر الحكومة الى اعطائها للطالبين الجدد بشروط جديدة (١٠٤) .

وفى هذا الخصوص أيضا صدرت أوامر مشددة الى مديرى الاقاليم بالعمل الدائب والمتواصل للاسراع فى جمع الضرائب من القرى وتعيين المعاونين اللازمين لذلك مال وتضييق الخناق على الفلاحين من أجل الدفع سواء أكانت هذه الضرائب نقدية أم عينية وقد اشتهر بعض المديرين كعبد الرحمن مدير الشرقية بهمة كبيرة فى تنفيذ مهمته حتى انه فاق جميع مديرى الوجه البحرى فى مهامهم (١٠٥) .

ثم تتابعت الاوامر الى مديرى الوجه البحرى بسرعة التحصيل أيضا مال والافادة بما تم جمعه أسبوعا بأسبوع والتحفظ عليه فى خزانة المديرية استعدادا لطلبه فى أى وقت وحثهم على عدم المماطلة أو التأخير فى مهامهم (١٠٦) ، وأمام هذه الاوامر المشددة ارتكب رجال ادارة الباشا استباحات كثيرة بدون علمه وكان من افدح المظالم جباية الضرائب المختلفة (١٠٧) .

فقد ذكر مأمور قنا أن مشايخ قريتين قد دفعوا الفلاحين واخذوا منهم مبالغ بدعوى أنها مطالب اميريه وبقى فى ذممهم من هذه المبالغ ثلاثة عشر الف قرش ويكسور كما بقى فى ذمم صرافى الناحية ٥٤٠٠ قرش وكسور وعندما علم الباشا بذلك أمر بتنزيل هذه الاموال من دون أصحابها المجرى وتأديب المشايخ الذين يغدرون بالفقراء (١٠٨) .

وربما يرجع السبب فى وقوع المظالم بالفلاحين من جراء فرض الضرائب الى أن الضرائب لم تكن تفرض على عين بذاتها بل على البلاد جملة بطريقة الالتزام ، كما تم فرض ضرائب استثنائية على القرى فعجزوا عن السداد ، وقد أدى ذلك الى خروج عائلات برمتها من قراها وظل هذا الخروج يتعاظم حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر وخلال الاربعينات .

التى يتحمل الفلاح اعباء الملتزم دون فوائد .

ولذلك اشترط محمد على على الزراع فى مقابل أن يستعيدوا ملكية الارض التى صنفت بمقتضى مساحة سنة ١٣ أن يدفعوا الضرائب الاضافية [illegible] البعض مواشيهم ومحاصيلهم التى كانت لا تزال فى الحقل لتدبير المبالغ [illegible] بينما فضل اخرون الهجرة فالضريبة العقارية على وجه العموم كانت عبارة عن قدر معين من المال يفرض على الاطيان ولم تكن هناك قاعدة ثابتة يوزع بموجبها المال المذكور على الاطيان كما أن تعديل الضرائب لم يكن يجرى فى أوقات معينة وفصول مقررة (١٠٩) .

وعلى العكس من ذلك ترى هيلين ريفلن انه قد تم تحديد الضريبة وبذلك أصبح يعرف كل دافع للضريبة القدر المطلوب منه ووحدت كل الضرائب السابقة فأصبحت واحدة هى الميرى وان ارتفعت نسب الضرائب عن نسبتها فى الماضى وبالتالى فان القرى التى كانت مدينة من قبل بما يبلغ [illegible] وجدت أن مديونيتها قد زادت بما يتراوح بين ١٠ آلاف ، ١٠٠٠ [illegible] (١١٠) .

[illegible] النظام السابق كان بمقدور الفلاح التهرب من كل ذلك أو دفع [illegible] لكن كان من الصعب عليه أن يفعل نفس الشىء فى ظل [illegible] .

وبالاضافة الى ذلك جاءت زيادة الضرائب وزيادة المديونية الضريبية فى نفس الوقت الذى بدأ فيه محمد على سياسته الخاصة بالتدخل المباشر فى الشئون الزراعية وهى سياسة منعت الفلاحين من بيع أنتاجهم فى السوق الحرة بالاسعار المرتفعة السائدة فى ذلك الوقت .

وعلى كل فقد أضفى توحيد الضرائب فى ضريبة واحدة قدرا يسيرا من النظام على الهيكل الضريبى للبلاد فقد سهل أسلوب جباية الضرائب وبذلك سهل على محمد على أن يقوم ببعض الاصلاحات فى الادارة المالية وهى اصلاحات تستهدف التقليل من فرص الاختلاس التى ساعد عليها النظام المعقد السابق .

وهكذا ضمن أن يتدفق الى خزانة الحكومة قدر من الضرائب يزيد على ما تدفق على جيوب الكتبة الاقباط ومشايخ البلد ، وقد استمر الاقباط فى جباية الضرائب بعد وضع رئيس الهيئة القبطية تحت اشراف الدفتردار وكان لكل اقليم يحكمه كاشف موظفه القبطى الذي يحفظ سجلات الضرائب وكان مرءوسوه يجمعون الضرائب فى القرى بمساعدة القائمقام ويوردون النقود الى صراف الاقليم الذى يفحصها ويحولها الى خزانة الوالى ، وكان أى موظف يرتكب اختلاسا يبعد عن وظيفته ويجبر على أن يرد للحكومة ما اختلسه وربما يعد عقابا له وعبرة لغيره والغيت الامتيازات المعتادة التى كان الاقباط يجمعونها وحل محلها راتب شهرى يتناسب مقداره مع اهمية مركز كل موظف قبطى ، وكان هؤلاء الموظفون الاقباط يتعرضون للعقاب اذا طلبوا ما يزيد على ما منحته الحكومة لهم من تعويض ، وقد حرم أمر صادر فى سنة ١٦ على كشافى النواحى والمباشرين أن يأخذوا أى شىء فى مقابل خدماتهم باستثناء قليل من الخبز والقشر الا بالاسعار الرسمية وتم تحذيرهم من العقوبات القاسية التى تحل بهم فى حالة انتهاكهم لهذا الامر .

وفى يناير من عام ١٨١٧ دعا الباشا كل موظفى الاقاليم الى اجتماع فى القاهرة وامرهم بأن يقدموا حسابا بالمبالغ التى حصلوها من الفلاحين زيادة على ما صدرت اليهم التعليمات بجبايته كما أرسل مندوبين الى مختلف المديريات للتحقيق فى أعمال الابتزاز التى كان يقوم بها هؤلاء الموظفون واستجوبوا مشايخ القرى ودونوا كل ما استطاعوا الحصول عليه من مواشى ودجاج وعلف ومما أخذه موظفو الحكومة من الفلاحين وقد ارغم الموظفون بعد ذلك على تصفية ممتلكاتهم كى يردوا ما ابتزوه من مبالغ اضافية (١١١) .

وهكذا الحقت كثير من الاضرار بهم وبمن انتمى اليهم ومنهم من اضطر الى بيع فرسه والاستدانة من الغير (١١٢) .

ويؤكد ادوارد لين أن أغلب حكام الاقاليم قد تعدوا فى طغيانهم حدود السلطة التى خولهم اياها الباشا فقد اساء شيخ القرية استعمال سلطته عندما كان ينفذ أوامر رؤسائه وقت جباية الضرائب رغم انه كان ينال

من الضرائب أكثر مما ينال مرؤوسيه اذ انه عندما لا يورد سكان القرية المبالغ المطلوبة منهم كان يتم ضرب الشيخ لتقصير الفلاحين (١١٣) .

وفى نفس الوقت كان المشايخ يتعرضون لاقسى انواع العقوبات حين يتعرضون بالظلم للفلاحين فى جباية الضرائب عن طريق اعفاء اهلهم واقاربهم والفلاحين الذين يلوذون بهم وقد تصل عقوبة مشايخ البلاد الى أن يضرب بالكرباج مائة جلدة فى المرة الاولى تزاد الى ١٥٠ فى المرة الثانية بينما كانت تصل عقوبة الصراف الذى يغالط فى الاموال الى ٥٠ كرباج فى كل مرة (١١٤) .

وبالرغم من صدور مثل هذه العقوبات الصارمة فلم يتورع بعض مشايخ البلاد عن الاستمرار فى غيهم وقد اشتكى أهل قرية سنهور التى يبلغ زمامها ٥٧٠٠ فدان والتى كانت مدينة للحكومة بـ ٧٥٠٠ جنيه مر الشكوى من أن شيخ البلد يسلب أموالهم اذ انه لا يدفع للحكومة المبالغ التى يستولى عليها منهم كما تشكوا من انهم لم يمنحوا أية فرصة حتى يستريحوا من وطأة المطالب القديمة (١١٥) .

ولذلك كثيرا ما كانت تتأخر أموال كثيرة على الفلاحين بسبب عدم مقدرتهم على الدفع قد تصل الى ضريبة سنتين أو ثلاث سنوات فى بعض الجهات ويرجع ذلك الى قلة مياه النيل فيستحيل على الزراع فى اغلب الاحيان أن يفوا بمطالب الحكومة حتى اذا واتت احدى سنوات الرخاء امكنه التخلص من المال المتأخر عليه ، وكثيرا ما يعتبر من دواعى الفخر بين الفلاحين أن ينالوا من ضربات السياط عددا معلوما قبل أن يقوموا بسداد ما تطلبه الحكومة ويحل فى المقام الارفع بينهم اكثرهم على المقاومة صبرا .

وعلى الرغم من ان الفلاح قد يكون مدركا تمام الادراك ما عليه خلق الجابى من القسوة وأن العقاب من الصعب احتماله الا انه يذعن لهذا الامر فى استسلام اذا لاحت من ورائه بارقة أمل فى اعفائه من دفع أتفه قدر من المال (١١٦) .

وفى الحقيقة كان الفلاح على حق فيما يلجأ اليــه من الهروب من الاموال لانه لم يقيض لجدول الضرائب الذي وضــع اثناء مســح عامى ١٨١٢ — ١٨١٤ أن يبقى ثابتا وكان الغرض من الزيادة هو توفير الايرادات اللازمة لتمويل الحرب فى الحجاز فلم يلغ الباشا زيادة الضريبة عندما بلغته انتصارات قواته فى شبه جزيرة العرب كما انه لم يضع فى الاعتبار ما كان لقلة المياه فى سنة ١٧ من اثر على الزراعة .. ثم تمت عمليــة تصنيف جديدة فى سنة ١٨١٨ حين زاد الباشا من ضريبة الخراج بحجة مساعدته فى حروب الحجاز وكان الفلاحون قد دهموا من قبل بزيادة المال فى غير اوانه ورحل الكثيرون منهم .

ثم زيدت الضريبة مرة أخرى فى سنة ١٩ فزاد على كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول بل واخذ ما يخفونه أيضا من الغلة .

وعلى الرغم من أن الباشا قد وافق على التجاوز عن دفع الضرائب المتأخرة الا أنه أصر على دفع الضرائب الجارية وعلى أى حال فقد اعلن ابراهيم بعد عودته منتصرا من الحجاز انه لن يجمع الضرائب الجارية فحسب بل والمتأخرة أيضا التى تراكمت خلال عامين وتوجه مع جباة الضرائب الى القليوبية والغربية والمنوفية ليتأكد من أن كل الضرائب قد تم تسديدها ولكن كثيرا من الفلاحين ومشايخ البلد كانوا قد هجروا قراهم هربا من مطالبه وتركوا غلالهم فى الاجران وهربوا فى النواحى بأبنائهم ونسائهم واولادهم .(١١٧) اما الذين بقوا فقد استدانوا ليدفعوا الضرائب واجبروا على بيع مواشيهم واثاثهم ومصاغ زوجاتهم واجبر بعض مشايخ البلد على دفع الف ريال ونجح ابراهيم فى جمع ١٠٠ الف كيس فى هذه المناسبة وحدها (١١٨) ..

ففى عام ١٨٢٠ طلب منهم دفع مال المسموح لمدة سنتين وذلك عقب مطالبتهم بالخراج قبل أوانه « فازداد كربهم وربما جاء على الواحد الف ريال أو أكثر وقاسوا الشدائد من جراء غلاق الخراج الزائد عن الحد »(١١٩).

كذلك ساءت حالة الفلاحين عن ذى قبل كما تدهور مركز مشايخ البلاد الذين كان لهم مركز ممتاز ونفوذ كبير فى ظل نظام الالتزام واصبحوا فى مرتبة تقرب من الفلاح البائس غير أن الزيادة فى الضرائب لم تقف عند

حد معين فلم يلبث الباشا أن فرض زيادة أخرى فى الضرائب بعد مسح سنة ٢٠ ، سنة ٢١ حيث قسمت الاراضى الى فئتين حسب خصوبتها وكان على الفئة الاولى أن تدفع ١٣٥٠ باره عن الفدان وفرضت على الاراضى الاخرى ضرائب أقل من ذلك طبقا لجودتها وفى سنة ٢٢ كانت الضرائب تتراوح بين ٢٠٠ ، ٢٢٠٠ باره عن الفدان وقسمت الارض احدى عشرة درجة بحسب الجودة ومده بعدها عن النيل واسلوب زراعتها وفى سنة ٢٧ كانت الضريبة على أراضى الدرجة الاولى تقدر بـ ٢٧٠٠ باره عن الفدان أى ما يوازى ٦٧٫٥ قرشا (١٢٠) .

كذلك تحمل الفلاحون ضعف فيضان النيل كما حدث سنة ٢٨ حيث أثقل كاهلهم بالضرائب وكان عليهم أن يفوا بكل الضرائب بما فى ذلك ضرائب الاراضى الشراقى وهى الاراضى التى لا تغرق وقت الفيضان كما اجبروا على بيع مواشيهم رغم اعتماد عملهم الزراعى عليها فى تشغيل آلات الرى كل ذلك من أجل التصدى لنقص الطعام فى كل مكان ، ورغم هذا تراكمت متأخرات الضرائب كما ادى انخفاض ايرادات التصدير الى ازدياد صعوبات الحكومة المالية فاضطرت الحكومة فى النهاية الى تخفيف الضرائب لأن المفتشين الذين ارسلوا الى المديريات فى سنة ٢٦ للتحقيق فى اسباب تأخر الضرائب ابلغوا محمد على أن عبء الضرائب بالغ الضخامة وأن من الواجب تخفيفه ولهذا صدر مرسوم فى ٨ أغسطس سنة ٢٦ يقضى بالغاء الضرائب على الاراضى الشراقى كما صدر مرسوم آخر بنفس التاريخ يسمح بالغاء الضرائب فى الحالات التى تكون فيها المحاصيل قد تدهورت نتيجة الجفاف .

ورغم أن فيضان سنة ٢٦ كان أفضل من فيضانى السنتين السابقتين الا أن مركز الحكومة المالى ظل سيئا ففى مارس سنة ٢٧ قدرت كمية الضرائب المتأخرة بـ ٢١٠٫٠٠٠ كيس وكان موظفو الحكومة وعمالها والجنود الذين لم تدفع لهم رواتبهم لعدة شهور يطالبون بمرتباتهم فعقد محمد على اجتماعا يضم مائة وعشرين من مشايخ الاقاليم للتوصل الى طرق تجبر الفلاحين على الوفاء بضرائبهم وبعد عدة اجتماعات اقترح المشايخ دفع المتأخرات على اقساط على أن يتم دفع الدفعة الاولى وقدرها

٨٥ الف كيس خلال شهور قليلة وان يسدد الباقى خلال سنتين ورغم موافقة محمد على على هذه الخطة الا أنه بعد شهور قليلة أمر بتحصيل ٨٠ ألف كيس بالقوة على أن يتم دفعها خلال عشرين يوما . كذلك فرضت ضريبة خاصة على الاراضى الخصبة لتعويض الخسارة التى لحقت بالخزانة العامة من جراء بقاء أراضى جافة لم تزرع (١٢١) .

وقد قدر البعض قيمة الضرائب التى كان يدفعها الفلاح بما يقل قليلا عن اربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية اى أن كل شخص يدفع قدرا من الضرائب يزيد على جنيهين وهذا دليل على قدرة وادى النيل من حيث الانتاج ولو انه لم يؤخذ من دافعى الضرائب غير المبالغ التى تصل فعلا الى خزائن الدولة لكان من المحتمل أن يقتنى المنتجون كثيرا من الاملاك (١٢٢) .

ولما لم يكن الحال كذلك فلم يكن للمزارع ما يخلفه لاولاده غير كوخه وقد يترك لهم بعض الماشية وبعض مدخرات طفيفة لانه لا يستطيع أن يحصى ما تطلبه الحكومة منه فهو يعانى من الطلبات غير المباشرة كالزبد والعسل والشمع والحبال وكثيرا ما يضطر الفلاح ليحصل على ضرورات الحياة إلى أن يسرق محصول ارضه ويحمل ما يستطيع حمله الىكوخه سرا .

لهذا كله كان من الطبيعى ألا يثابر الفلاح على تحمل اعباء الزراعة الا اذا اجبره على ذلك الحكام (١٢٣) .

وهكذا تبين أن الدافع الاساسى لالغاء الالتزام ومصادرة اراضى الوقف أو فرض الضرائب لم يكن بأى حال من الاحوال التخفيف عن الفلاح أو تحسين أحواله وانما كان الهدف الحصول على المزيد من الاموال التى تدخل جيب الحكومة دون أن ينقص منها شىء .

يقول فتحى عبد الفتاح فى هذا الصدد « لا نستطيع أن نغفر لمحمد على استخدامه المركز للفلاح المصرى بحجة أن ذلك كان بهدف التصنيع أو تمويل مشروعاته العسكرية سواء لبناء مصانع الذخيرة والاسلحة أو

اعداد الحملات فالواقع يقول انه بالرغم من أن الغـاء الالتزام وتصفية الاراضى وفرض الضرائب عليها كان من الممكن أن يمثل خطوة هامة وثورية فى اتجاه تطوير اشكال الاستغلال الزراعى فى مصر الا أن ذلك لم يحدث لأن التنظيم الجديد لم يضع فى اعتبـاره مصلحة المنتجين مما أدى الى انهياره ولعل أكبر دليل على ذلك أن الشعب المصرى فى عهد محمد على شهد لاول مرة فى تاريخه هجرة جماعية واسعة » (١٢٤) .

وقد صور لنا الكثيرون حالة الفلاحين ابشع تصوير فقد ذكر المستر جون أوجست الرحالة الانجليزى قائلا « لقد شاهدنا الفقر المدقع فى جميع اشكاله حتى لم يعد هناك شىء غير عادى يلفت النظر أو يستثير الشعور ففى ذلك الاقليم الريفى نرى التعاسة تخيم على ربوعه أما طعامهم الرئيسى فهو الذرة مع البصل » (١٢٥) .

كذلك اخطأ الباشا حين حرم الفلاح من ملكية رقبة الارض التى كانت فى قبضة الحكومة تملك تصريفها لمن تشاء عنـد عجز اربابها عن أداء التكاليف المفروضة وهى مبالغ فيها كثيرا فماذا كانت النتيجة ؟ لقد اساء الوالى التقدير حين وجه همه الى تحصيل أكبر ايراد ممكن من الفلاح حتى تركه على حافة الفقر وأثقـل على البـلاد فأفقرها وهى تلك التى كان بالامس يدافع عنها ضد مظاهر الاستبداد والفوضى .

ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك الى فقد الثقة وعدم استقرار الحـالة المالية وبالتالى القضاء على كل محاولة للفلاح فى اصلاح كيانه الاقتصادى والاجتماعى ففقد الفلاح المصرى كل عطف على الارض وبدأ يشعر بالرغبة عنها فتراه يحاول التخلص منها ولقد بلغت الحالة اشدها فى أواخر حكم محمد على ، بل لقد ذهب الفلاحون الى أكثر من ذلك حين أجبروا على « سنة التنازل عن حريتهم وكل ما يملكونه لمن يجيرهم من شر تلك المظالم الكثيرة التى تعد مسئولة الى حد كبير فى ضعف الكيان الريفى (١٢٦) .

ويمكننا أن نضيف الى ما سـبق أن العنت لم يقتصر على الفلاحين انفسهم بل امتد أيضا ليشمل الذين كانت لهم صلة قديمة بالقرى من أولاد البلد وارباب الصنائع والذين اجبروا فى ظل النظام الجديد على دفع مال

انها بين قبرا ، فيكون الشخص جالسا فى حانوته وصناعته فما يشعر الا والاعوان يحيطون به يطالبونه ويسحبونه بالتشديد ولا يعرف له ذنبا واذا سأل عن ذنبه يقال له عليك مال الطين أى طين الفلاحة من مدة سنين لم تدفعه وقدره كذا فيقول لا اعرف ذلك ولا اعرف البلد ولا رأيتها فى عمرى لا انا ولا ابى ولا جدى فيقال له ألست الشبراوى أو المنياوى فيقول انها نسبة قديمة فلا يقبل منه ذلك ويحبس ويضرب حتى يدفع ما الزموه به أو يجد شافعا يصالح عليه وقد وقع ذلك لكثير من المتسببين والتجار وصناع الحرير .

ولم يقف الامر عند هذا الحد أى تحصيل طين الفلاحة من الفلاحين وغيرهم بل مما زاد الامر سوءا أن الباشا اخذ يزيد فى مقدار الطين فزادها الى الثلث ثم رفعوها اربع مرات تزيد كل ضريبة عن الاخرى بمائة نصف فضة اعلاها يبلغ ثمانمائة نصف فضة (١٢٧) ، يضاف الى ذلك أن الفلاح لم يعد قادرا على رفع غلاله التى زرعها فى أرضه والتى دفع عليها كل تلك الضرائب طوال السنة بل كانت تؤخذ منه قهرا مع الاجحاف فى الثمن بالدين والزامه باجرة حملها للمكان المعد لذلك ويلزم أيضا بأجرة الكيال وعوائد المباشرين (١٢٧) .

كما أصبح مكلفا أيضا بمد الباشا بما يحتاج اليه من مواشى فقد صدرت الاوامر فى مارس سنة ١٧ الى الكشاف بشراء المواشى من الفلاحين وارسالها الى المكان الذى اعده الباشا لذلك كما طلب كشاف النواحى شراء الاغنام من الفلاحين بالثمن القليل مما أدى الى تهريب الفلاحين لمواشيهم الى المدينة ليلا وبيعها بما احبوا من ثمن فمنع الباشا ذلك واصدر أوامره فى ابريل سنة ١٧ الى كشاف النواحى باحصاء عدد اغنام البلاد والقرى وجمعه وارساله الى مجمع اغنام الباشا كما فرض على كل فدان رطلا من السمن بحيث تجمع وترسل الى مصر ، فانشغل الفلاحون بتحصيل ما دهمهم من هذه النازلة وطولب المزارع بمقدار ما يزرعه من الافدنة ارطالا من السمن واذا احتاج لتكملة ما كلف به يضطر الى شرائه ممن يوجد عنده بأغلى ثمن ليسد ما عليه (١٢٩) .

وهكذا لم يعد فرض الضريبة على الفلاح قاصرا على الاموال بل تعداها الى اشياء أخرى عينية الزم بها حتى وان كانت فى غير استطاعته.

ولهذا قيل أن عبء المظالم واعمال الابتزاز التى حدثت فى عهد محمد على كانت اثقل بكثير منه فى العهود السابقة ففى ظل حكم البكوات المماليك كانت هناك مقاطعات يلى أمرها حكام ألين عريكة وأقل جشعا وكانت مطالبهم أخف عبئا على الفلاحين من المطالب التى فرضها نظام محمد على فقلت قدرة البلاد على الانتاج وقلت مواردها لعجز الشعب عن اداء ما يفرضونه من مغارم ، وساعد على ذلك أنه لم يكن هناك مساواة فى توزيع الاراضي مما أدى الى وقوع خسائر فادحة فهناك قرى تزرع من الاراضى أقل بكثير مما تستطيع وهناك غيرها تزرع أكثر مما تستطيع وكل هذا راجع الى تدخل الحكومة فى حياة الفلاح وأرضه وحريته على النحو الذى يروق لها فلم يكن هناك قواعد تنظم العلاقة بين حكومة الباشا والزراع لأن هذه القواعد كانت تتغير كل عام وفق مصلحة الباشا فهى تعطيه قدرا معينا من الارض وتفرض عليه زراعة أنواع معينة ودفع ضريبة تقدر بعشر دخله السنوى وتشترى محصوله بثمن تقدره هى وليس ما يأخذه الباشا هو كل ما يزيد حالة الفلاح بؤسا فان لحاكم الاقليم ضلعا كبيرا فى سلب القليل الذى يتبقى له فحاكم الاقليم كان يغتصب من الفلاح الكثير ويشترى من البغال والخيول والماشية خلال ثلاثة أعوام من تعيينه شيخا أو حاكما لذلك كثيرا ما كان الفلاح يهجر قريته ويهرع الى المدن ليشتغل بأى عمل ويذهب مشايخ القرى فى الربيع الى القاهرة والاسكندرية لاستعادة هؤلاء وايداعهم سجون الحكومة وسوقهم الى قراهم من جديد (١٣٠) .

ولعل من أشد الاجراءات تعسفا تلك التى اتخذها محمد على فى جمع الضرائب بصرف النظر عن زيادتها فى أعوام كثيرة هو ذلك النظام الذى عرف باسم التضامن الضريبى .

فقد فرضت الضريبة فى أول بدء التوزيع وتدرجت فى الزيادة سنة بعد أخرى حتى أصبحت حملا ثقيلا على الفلاح ناء تحت عبئه زمنا طويلا

مما أدى الى تراكمها عليه لهذا رأى محمد على ضرورة اجبار افراد الاقليم الواحد على ادائها للحكومة ويكونوا متضامنين فى ذلك فاذا عجز بعضهم عن السداد وجبت على الباقين ، وقد وصل هذا التضامن الى أن أصبح مفروضا على كل البلاد المصرية بأجمعها (١٣١).

بعباره اخرى أصبح كل فلاح فى عهد محمد على مسئولا عن ضرائب كل جيرانه فى القرية وأصبحت كل قرية مسئولة عن ضرائب القرى المجاورة لها فى المنطقة وكل منطقة مسئولة عن ضرائب المناطق الاخرى فى المديرية وبعد سنوات من التهرب والتأخير والاضطهاد والتهديد والضرب بالسياط عندما تصل القرية الى نهاية مواردها وتنهار تحت اعباء الضرائب المفروضة عليها وتلك المفروضة على جيرانها كانت الدولة تصادر مواشى والات أهلها ثم تحول الارض قسرا فى الغالب الى فلاح آخر مطلوب منه أن ينجح حيث فشلت الدولة واقل ما يوصف به هذا الاجراء انه محاولة لدفع الظلم بالظلم .

ويقال أن الشريعة الاسلامية لم يرد فيها ما يثبت ذلك اى أنها لم تقض بالزام جميع أهالى القرية بخراجها وان هذا المبدأ قرر بعد ذلك لاسباب معينة كما اقرت الشريعة بحق كل رجل فى امتلاك أرضه وردها اليه حين يطلب ذلك كما أنه يعتبر مسئولا شخصيا بخراجها (١٣٢) .

لهذا دفع نظام التضامن الضرائبى بعض المؤرخين الى لوم الباشا لاتباعه هذا النظام الذى يجبر القرى المجدة على العمل لدفع الضرائب عن القرى الاخرى العاجزة وبذلك يظل المجدون يدفعون ما يعجز عنه المتكاسلون وبهذا لا تخسر الحكومة قط ولم يكن هذا النظام هو أسوأ ما اتبعه محمد على بالنسبة للفلاح (١٣٣) ، فحتى نظام السلف كان البعض يضمن البعض الآخر (١٣٤) .

ويرى آخرون أن هذا النظام أو هذه الطريقة التضامنية تعتبر منافية للمبادىء الاقتصادية لانها تحمل بعض القرى احمالا باهظة تجعل من المتعذر حتى على اخصب الجهات أن تسدد الاموال المتراكمة عليها والتى تتأخر من عام الى آخر ، وحتى اذا كان هنساك بعض المزارعين الذين دفعوا

ما يزيد عما ربط عليهم فلم يتمكنوا من استرداد زياداتهم الا اذا كان جميع سكان القرية قد وفوا ما عليهم (١٣٥) .

وبعد عام ١٨٣٩ تدارك محمد على أن تنفيذ هـذا الامر فى الديار المصرية مجلبة لخراب النواحى التى كانت لم تزل على درجة من الثروة فعدل عن هذا الاسلوب والزم كبراء الدولة من الامراء والقواد العسكريين الذين اثروا من خلال هذه المناصب بمقتضى أمر عـال فى سنة ١٨٤٠ بضرورة اخذ عهد تحت مسئوليتهم بشرط وفاء ما عليها من الضرائب المتأخرة والمستحقة فى المستقبل وتوعدهم بالعقاب الصارم اذا رفضوا الرضوخ لارادته وابوا الامتثال لاوامره (١٣٦) .

اى انه استبدل نظام التضامن الضرائبى بنظام العهد وكلاهما ضار بالفلاح والهدف الوحيد المرجو من ورائه هو تحصيل الاموال من الفلاحين، لاعتقاد الحكومة فى مقدرة الشعب على الدفع وكانت تلك التوقعات اكثر تفاؤلا مما يوحى به الموقف .

وربما كان هجر الفلاحين لقراهم هو السبب الذى جعل الباشا يعدل عن سياسة التضامن الضريبى ويحل محلها المسئولية الشخصية فى الدفع .

وعلى الرغم مما قيل عن الاثر السيء الذى تركه هذا النظام على الفلاح الا أن جبرييل بير على العكس من كل هؤلاء يعتقد أن هذه المسئولية الشخصية فى الحقيقة لم تنفذ الا فى حـدود ضيقة (١٣٧) ، ولتنظيم المسئولية الشخصية فى دفع الضرائب رأى الباشا فى فبراير سنة ١٨٤٢ ضرورة تعيين مقدار ما للشخص من فايض او ما عليه من بقية فى السنين الماضية وخصم الفايض من البقية فاذا تبقى عليه دين للحكومة بعد ذلك يضاف الى ما عليه من مال فى السنة التالية وكذلك اذا كان الفايض أكثر من البقية يحسب له الفرق فايضا فى السنة التالية بحيث يكون فى ورد كل شخص ما عليه من بقية او ما له من فايض (١٣٨) .

وبناء على هذه الخطة رفض محمد على اتباع اية سياسة مخالفة لها ولهذا رفض طلب بعض نظار الاقسام الذين كانوا يرغبون فى اضافة

الاموال المتأخرة على أطيان القرى الضعيفة الى اطيان القرى المقتدرة اذ أن ذلك من شأنه أن يؤدى الى ترويج هذه القاعدة مما لا يوافق المصلحة الحالية خاصة وأنه سبق أن ألغى التضامن الضريبى (١٣٩) .

ويقال أن الغاء محمد على لنظام التضامن فى دفع الضرائب فيه ميزة للاهالى لانه يحصر علاقتهم مع شخص واحد يدفعون له ما عليهم من الضرائب كما أن الغاؤه افاد الحكومة لانه وفر عليها نفقات التحصيل الضرائبى واراح ميزانيتها مما كانت تدفعه من المرتبات للموظفين المتعددين المكلفين بجمعها من قبل (١٤٠) .

وبالرغم من أن محمد على قد ألغى نظام المسئولية الجماعية فى دفع الضريبة الا أن الفلاح ظل مرهقا من دفع الضرائب فاضطر الى ترك أرضه والهجرة الى خارج البلاد (١٤١) ، فاصدرت الحكومة أوامر مشددة تقضى برجوع المهاجرين وتهديدهم باشد أنواع العقاب ، خاصة بعد أن اصبحت جهات على درجة عظيمة من الخصوبة من سكانها كالفيوم وقد كان كل من الشيخ والغفير بمراقبة الفلاحين يوميا ليحولوا بينهم وبين الهرب من الارض بل وكلفا باحضار الفارين .

ولم يكن الشيخ والغفير هما المكلفان بمراقبة الفلاحين ومنعهم من الهجرة فحسب بل كان المأمير مكلفين بذلك أيضا ومكلفين بالتأكد من أن تصريحات المرور الصادرة للفلاحين الذين لديهم سبب مشروع لانتقالهم قد صدرت طبقا للنظام المتبعة (١٤٢) .

وتدل تصاريح المرور التى ابتدعت فى عصر محمد على على مدى قوة الدولة فى الريف وشدة احساس الفلاحين بهذا الوجود وهو احساس لم يكن موجودا فى عهد الالتزام كذلك كلف جميع مأمير الوجهين القبلى والبحرى باعادة الفلاحين المقيمين لدى مشايخ العربان والبدويين ... لعدم مقدرتهم على أن يحضروا شيوخ العرب الذين يأووهم ... أو ... الى أطيان الاسكندرية حيث يقيمون فيه بقية حياتهم اقتصاصا منهم لايوائهم للفلاحين (١٤٣) .

كما صدرت الاوامر الى المجذمين فى رشيد للقبض على الاهالى المتسحبين ومنعهم من ذلك ثم تطور الامر الى ضرب الشيخ الذى يضبط عنده أحد المتسحبين مائة كرباج وان يعاقب المتسحب بارساله الى الجهادية أو الى الاسكندرية ليحمل التراب (١٤٤) .

كذلك أجبر مشايخ القرى على احضار الفلاحين المتهربين من قراهم بسبب الضرائب والسخرة وكلف معهم بهذه المهمة الاغوات (١٤٥) ، وهكذا أصبح المشايخ ممثلين للسلطة الحاكمة أمام الفلاحين وليس العكس كما كان الحال فى عهد الملتزمين ، كما صدرت أوامر الى مشايخ العربان بأن يعيدوا جميع الفلاحين المقيمين لديهم فى خلال ١٥ يوما والا تعرضوا للجزاء وعليهم عدم أبداء أية اعذار سواء بالنسبة للافراد العاديين من الفلاحين أو حتى شيوخهم (١٤٦) .

وأخيرا كلف النظار أيضا بالبحث عن الهاربين وكان على كبار المشايخ أن يمدوا النظار شهريا بقائمة الهاربين من الارض .

واذا كانت الاوامر الصارمة قد صدرت ضد الفلاحين الهاربين والموظفين الذين يتهاونون معهم فى ذلك فقد سمح فى نفس الوقت للفلاحين المظلومين أن يلجأوا الى المديرين اذا اسيئت معاملتهم بل ولهم الحق أيضا فى أن يلتمسوا من الباشا نفسه تحقيق العدالة .

ورغم هذا فقد انتشرت ظاهرة التسحب انتشارا كبيرا الى حد دفع محمد على الى توزيع الاراضى التى تركها الفلاحين على طالبين جدد بعد أن تزايد ذلك بعد نهاية الثلاثينات وأوائل الاربعينات ، وهكذا أصبح كثير من الارض اما عهدة أو جفلك (١٤٧) .

ولتلافى محمد على هذه الظاهرة أمر بجميع سكان القرى الراغبين للزراعة ودفع الضرائب وارسل الصالح منهم الى الخدمة العسكرية وغير الصالح الى الليمان ، ولم يكتف بذلك بل قام بفرض فردة على المتسحبين الذين اقاموا فى بعض الجهات حيث اخذوا يعملون فى الحقل التجارى ، وكلف ديوان الفردة بعمل قوائم بمقدارها كما تحرر بها خطابات وترجمة

بها مشايخ الحارات لتحصيلها غير أن المتسحبين لم يحضروا وعاد شيوخ الحارات دون فائدة (١٤٨) ، وبينما فشل هؤلاء فى تحصيل الفردة من المتسحبين نجح ناظر قنا واسنا فى اعادة الفارين الى قراهم كما تمكنا من ارسال المبالغ المحصلة من مال سـنة ١٢٣٨ هـ — سـنة ١٨٢٢ م الى خزينة قنـا (١٤٩) .

والحقيقة ان العربان كان لهم ضلع فى مساعدة هؤلاء المتسحبين كما سبق أن اشرنا لكن بعد أن أصبح ذلك ظاهرة عامة وانتشرت بصورة كبيرة تم احضار كبار مشايخ العربان واخبروهم بالتعهد بعدم ايواء الهاربين وتسليمهم الى السـلطات ومنحوا جميع التسـهيلات للتفتيش والقبض عليهم (١٥٠) ، ورغم تظاهرهم بكل ذلك الا أنهم لم يمتنعوا عن الاستمرار فى ايوائهم فقد أوى على العريان وهو أحد مشايخ ناحية شرنوب فى نواحى الشفالك بقسم الرحمانية خمسة وعشرين فلاحا مما حدا بالسلطات الى تعقبه والقبض عليه هو ومن معه (١٥١) .

كما أمر مدير الشرقية والعريش بضرورة اتبـاع الحزم مع مشـايخ العربان لارجاع الهاربين ورغم هذا لم يهتم العربان بذلك إذ كانوا يغمضون العين عما يحدث (١٥٢) .

ولم يكن العربان وحدهم هم الذين يأوون المتسحبين من المزارعين فقد اخفى ناظر فارسكور بعض المتسحبين من ولاية البحيرة لديه ومع أن هذا الاخفاء ممنوع حسب الاوامر لهذا تقرر رفع هذا الناظر من نظارة قسمه وارساله الى ليمان الاسكندرية وتعيين آخر بدلا منه (١٣٥) .

وقد بلغ عدد المتسحبين فرارا من الزراعة ومن سداد ما عليهم من اموال فى الشرقية سنة ١٢٥١ هـ ٩٤ نفرا وقدر ما عليهم من أموال بـ ٥٢٣٧٠ قرشا (١٥٤) .

ويبدو أن ظاهرة التسحب لم تكن قاصرة على الفلاحين بل شملت أيضا بعض المشـايخ بل والمشـايخ المرموقين فى بلادهم والذين تركوا اشغالهم مما ادى الى تعطيل النواحى لذلك صدرت الاوامر بعدم تسحبهم

بل واخـذ حجج شرعية عليهم ورغم هـذا استمر التسحب فبلغ عـدد المتسحبين فى نواحى مشتول ومقيمين بالقليـوبية بـ ٥ مشـايخ و ٧ فلاحين (١٥٥) .

كما تسحب أيضا مشايخ ناحية شلقان واعلنوا عصيانهم وعدم مقابلتهم لناظر القسم مما أدى الى تراكم الاموال عليهم فى هذه الناحية فكلف مدير القليوبية بنهيهم عن ذلك كما صدرت أوامر اخرى باسترجاع جميع المشايخ المتسحبين الى بلادهم وحدد شـهرا كحد أقصى لحضـورهم والا صلبوا على باب دارهم (١٥٦) .

وهدد المشايخ ذوى النفوذ بمعاقبتهم اذا سهلوا على المشايخ الاقل نفوذا الامر فى التقصير فى دفع الضرائب .

كذلك تهرب أربعة من مشايخ القرى فى القليوبية من وفاء ما عليهم من أموال (١٥٧) كما رفض اعطاء بعض المشايخ فوائضهم التى طلبوا بها اذ تبين أن عليهم أموالا كبواقى مما يمنع استحقاقهم للفائض (١٥٨) .

ويجب أن نشير هنا الى أن ظاهرة التسحب لم تقتصر على داخل القطر بل امتدت خارج القطر فقد صدر امر الى مدير ايالة صـيدا بضرورة أرجاع المتسحبين لدية الى خليل افندى مدير نصف ثان الشرقية والذين بلغ عددهم ١١٠ أنفـار (١٥٩) .

وقد ازدادت هجرة الفلاحين حتى امتلأت البلاد الشامية والرومية من فلاحى قرى مصر « من عظيم هول الجور » (١٦٠) .

وقد لجأ الفلاحون الى هذا الاسلوب مؤخرا أى الفرار الى الاقطار البعيدة كالسودان والشام لئلا يعادوا من جديد هم واطفالهم وزوجاتهم تحت حراسة عسكرية الى الجفالك ، وقد قدر عدد الاسرات الفارة من البحيرة وحدها ١٢ الف اسرة (١٦١) .

وهكذا كانت ظاهرة التسحب مظهرا من مظاهر مقاومة الظلم وان كان هذا الاسلوب يعد سلبيا فقد كان هناك أساليب أخرى للاحتجاج تمثلت فى الامتناع عن دفع الايجارات والتحايل على اجراءات الحجز كما

ظهر أسلوب عنيف من أساليب المقاومة أحيانا تمثل فى حرق المزروعات قبل حصدها أو حرقها بعد حصدها والى جانب هذا يرى البعض أن هرب الفلاحين المعدمين من القرى وتكوينهم العصابات الاجرامية يمثل شكلا من اشكال السخط على الحياة الريفية ونظام الاستغلال الزراعى كما كانت المنازعات بين الفلاحين ورجال الادارة تعد شكلا من أشكال المقاومة (١٦٢) ٠

وعلى أية حال فقد أصبح تهرب الفلاحين من القرى ظاهرة عامة تستلفت النظر وليس هذا راجعا فى تقديرنا الى أن معاناة الفلاح كانت أشد فى عصر محمد على بسبب الضرائب وغير ذلك وانما لأن سلطة الدولة أصبحت قوية بشكل تختلف تماما عن العهود السابقة كما أن التجنيد على حسب ما ذكرنا كان هو الدافع الرئيسى فى حدوث هذه الظاهرة .

وأمام هذه الضغوط استجاب الفلاحون لاحد المشايخ المدعو سليمان الذى حرضهم على الامتناع عن دفع الضرائب ومقاومة الظلم وبالفعل نجحت دعوته وانضم اليه كثير من شباب القرى واخذ اتباعه يحضون الفلاحين على عدم دفع الضرائب الاضافية بل وقتل الظالمين واستجاب لهم الفلاحون فكان من يأتى من العسكر المعينين الى تلك النواحى يطلب الكلف أو الفرض التى يفرضونها فزعوا عليه وطاردوه وان عاند قتلوه واستفحل أمر هذه الحركة وبدأ اتباع الشيخ سليمان يهجرون القرى ويقيمون الخيام وفشلت جهود الكشاف فى القضاء عليهم بالقوة فاتبعت الحيلة لتصفية تلك الحركة اذ استدرج زعيمها الى القاهرة وصحبه جمع من أعوانه بحجة الاستعانة بهم لاصلاح البلاد ثم قتل وتفرق أعوانه(١٦٣).

اذن لا غرابة فى أن يشهد النصف الاول من عصر محمد على قيام بعض الثورات وفى الصعيد بالذات بسبب الغاء الالتزام ومصادرة الارض مما أدى الى الحاق الاذى بقطاع كبير جدا من طبقة الفلاحين « لذلك كانت معارضة الفلاحين لمحمد على لا تنبع من الغاء الالتزام بقدر ما تنبع من الاساليب التى اتبعها هو وابنه ابراهيم فى مصادرة الارض واعادة توزيعها والسخرة فى أعمال الطرق » (١٦٤) ، وقد وصلت هذه الثورات

الى درجة من القوة بحيث أنها لم تخمد الا بعد أن اضطرت الحكومة الى استخدام القوة العسكرية لقمعها ومعظم هذه الثورات وقعت فى الوجه القبلى أى فى المنطقة البعيدة عن سلطة الحكومة المركزية وفى قليل من الاحيان ظهرت علامات العصيان فى مناطق قريبة من القاهرة مثل الجيزة والمنوفية وفى المناطق التى كانت تعتبر تحت سيطرة العربان (١٦٥).

ففى خلال سنتى ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ظهر الشيخ أحمد الذى اشتهر بالصالح فى مقاطعة السالمية بقنا ونجح فى تكوين فرقة من فلاحى قريته ويقال انهم بلغوا ٤٠٠٠٠ رجل وقادة الثورة ضد الحكومة وعين بعضا من اتباعه حكاما وفرض الضرائب على تلك الناحية وقد صمدت ثورته لمدة شهرين الا أن محمد على نجح بمساعدة حملة عسكرية فى تفريق العصاة ثم ما لبث أن انفجرت ثورة ثانية بعد الاولى بسنتين وكانت اخطر وأوسع انتشارا من سابقتها ويدعى زعيمها أحمد المهدى أو الوزير وكانت الحدائق القريبة من الأقصر هى قلب الثورة وسببها هو الاحتجاج على حكم محمد على والمطالبة بخلعه وبالطبع لم ينجح الزعيم فى خلع محمد على الا انه نجح فى أن يتولى الاشراف على الحكم المحلى والمخازن واقرار نظام يشبه الحكم الذاتى كل ذلك بفضل مساندة الفلاحين له فى هذه المنطقة .

وقد تعاطفت مع هذا الزعيم بلدة أخرى تدعى Kurina — قورنه — بالرغم من وعد الحكومة لها باعفائها من الضرائب فى حالة عدم اشتراكها فى الثورة ثم امتدت الثورة الى المناطق المجاورة واصبح المهدى يهدد ابواب قنا لولا تدخل الحكومة وحمايتها للمدينة غير ان الثورة لم تخمد نهائيا واستمرت الاضطرابات تتجدد يوما بعد يوم ومن قرية الى أخرى حتى لجأت الحكومة الى اتخاذ اجراءات قاسية كاعدام الثوار ، وكلف أحمد باشا طاهر حاكم الصعيد الاعلى باعدام بضعة مئات من الفلاحين وقدر ضحايا هذه الثورة بألف ثائر .

ولم تكن هذه هى آخر الثورات فى عهد محمد على فبعد أقل من سنة انفجرت ثورة اخرى فى المنوفية ضد مظالم محمد على واتباعه وضد التجنيد الاجبارى وتوجه محمد على بنفسه مع مستشاريه العسكريين الى

موقع الثورة لمعاقبة العصاة كما قامت ثورة مماثلة بزعامة احمد الذى يعمل فى جمرك القصير فى قنا واسنا وتزعم العصاة الغاضبين على التجنيد الاجبارى وحدثت اشتباكات عديدة حتى تم اخمادها كذلك تجددت الثورة فى الشرقية بسبب الضرائب الجديدة .

اذن كانت هناك ثورات متتالية نابعة من أمة نفد صبرها تماما اذ كانت ثائرة من الاعماق ، لهذا صدر قانون الفلاحة فى سنة ١٨٣٠ للحد من الثورات الجماعية فى القرية وتشديد العقوبات على العصاة للحكام (١٦٦).

ومن بين النظم الجديدة التى استحدثها محمد على ومست حياة الفلاح بصورة مباشرة نظام الاحتكار الذى اجبر الفلاح على زراعة أنواع معينة تحقق من ورائها مكاسب كبيرة للباشا فى الوقت الذى اضيرت فيه مصلحة الفلاح كما اجبر على توريد كل محصوله الى شون الحكومة بينما منع هو من بيعها بالسعر الذى يريده ، كذلك اتاحت هذه السياسة بعينها الفرصة للتجار للاثراء من العمل فى تجارة الحبوب على حساب الفلاحين.

ولم يشرع الباشا فى اتباع نظام الاحتكار الا بعد أن تخلص من الملتزمين وبهذا استطاعت الحكومة أن تزيل من أمامها طبقة الجباة الاصليين وبذلك أصبح اتصالها بالقرية مباشرا وأخذت فى تعيين الحكام الذين بدأوا فى الاشراف على ادارة المزارع والشون الحكومية وتوريد الحاصلات كلها وجباية الضرائب دفعة واحدة .

ومن هنا صار لهؤلاء ومن كانوا يعملون تحت رئاستهم حق التدخل فى أدق ما يتصل بالشئون الزراعية من تفاصيل فهم الذين كانوا يحددون فى كل قرية عدد الافدنة التى يجب تخصيصها لزراعة هذا النوع أو ذاك وقد ترتب على هذا النظام أن أصبحت الحكومة تشترى جميع ما تنتجه الارض بثمن معتدل تحدده سلفا ولم تستثن من ذلك غير المواد الغذائية فقد سمح للفلاحين ببيعها فى داخل البلاد للاستهلاك المحلى .

ومنذ ذلك الحين صار لكل مزارع حساب جار مع الشونة التى يسلم اليها محصوله وبعد خصم قيمة ما ورده مما عليه من ضرائب وقروض يختم حسابه في نهاية العام ويقرر ما اذا كان دائنا أم مدينا للحكومة (١٦٧) .

وهكذا قيدت الحكومة حرية الفلاح فى تصريف حاصلاته « فهى لا تسمح لاصحابها بأخذ شىء منها وفى نفس الوقت تقوم هى ببيع حاصلاته للتجار والاهالى حسب ما تحدده من ثمن أو تصدرها الى الخارج وبذلك يكون معظم المكسب لها وحدها دون غيرها .

واذا كان البعض قد لام الباشا على هذه السياسة فانهم التمسوا له العذر أيضا لاتباعها ورأوا انها أخف الشرين وهؤلاء يقولون « أن عدم السماح للفلاح ببيع محصولاته بقيمتها الحقيقية أو بأخذها الى السوق هو الخطأ الفاحش ومع هذا فلو لم يتبع محمد على نظام الاحتكار لاضطر الى فرض ضرائب فادحة على الفلاحين حتى يمضى فى حروبه » .(١٦٨) .

ونحن لا نعتقد أن السياسة الخارجية وحدها هى التى املت عليه اتباع هذا الاسلوب انما رغبته فى الحصول على المال هى التى دفعته الى اتباع سياسة الاحتكار لتصريف اموره الداخليه ايضا .

وقد اتاح نظام الاحتكار للحكومة فرصة الهيمنة على التجارة الداخلية والخارجية وحصلت على ربح لا يستهان به بلغ سدس دخلها تقريبا سنة ١٨٢١ بينما حرم نفس النظام الفلاحين من التصرف فى محصولاتهم ومن الحصول على الربح الكامل لها وفرض عليهم ثمن البيع فرضا دون استشارتهم علاوة على أنه جعلهم عرضة لظلم موظفى الشئون وغدرهم فى الكيل والميزان ورفع اسعار الحاجات الضرورية مما أدى الى زيادة نفقة المعيشة لديهم (١٦٩) .

ويضاف الى ذلك أيضا أن الفلاح تعذر عليه الحصول على قوته فى حين كانت مخازن الحكومة غاصة بأنواع المحصولات .

كذلك يعد نظام الاحتكار مسئولا عن مديونية الفلاحين للحكومة اذ كانت تستولى على حاصلاتهم ثم تصدر معظمها بدلا من بيعها فى مكان وجودها.

كما ادت سياسة الاحتكار الى الحد من حرية الفلاح فى اختيار المحاصيل التى يود زراعتها خاصة عندما بدأ محمد على يتوع الزراعة

المصرية بادخال أنواع جديدة من القطن وتوسع فيها بعد أن اثبتت التجربة أنها محصولات تجارية مربحة (١٧٠) .

وهكذا لم تعد الزراعة المصرية قاصرة على الاستهلاك المحلى .

لكن هل عارض الفلاحون هذه السياسة ؟ لقد حاول الفلاحون ذلك فى بداية تطبيق النظام الا انهم ما لبثوا أن استسلموا للنظم التى فرضتها عليهم الدولة فيما يتعلق بنوع المحاصيل المنزرعة .

وتبعا لمقتضيات الحالة التجارية وارتفاع الاسعار وانخفاضها كانت الحكومة تحدد سنويا مساحة حاصلات الاحتكار وتلزم الفلاحين بزراعتها أما الاطيان الباقية فتترك لهم الحرية فى زراعتها بالحاصلات الاخرى وفى الحالتين يجب عليهم اتباع الاساليب الزراعية الصحيحة التى فرضتها الحكومة عليهم فان حاد أحدهم عنها أو أهمل زراعته انزل به العقاب وبهذا فقد الفلاح حرية العمل وان كان ذلك قد أدى فى نفس الوقت الى زراعة الارض بما يوافق التربة وترقية الاساليب الزراعية (١٧١) .

وقد صدرت الاوامر الى المأمورين لمراقبة الاهالى وعدم تركهم على هواهم لكى لا يؤدى ذلك الى أهمالهم فى حصد بعض الزراعات الهامة كالكتان بل أمروا بحثهم على الاجتهاد (١٧٢) ، بل والزام الفلاح المتكاسل بالعمل والتأكيد عليه وتشغيله كما يجب بحجة أن هؤلاء المتكاسلين لا يعرفون مصالح أنفسهم ولابد من حثهم على الاجتهاد (١٧٣) .

كذلك صدرت الاوامر الى كشاف النواحى باجبار الفلاحين على زراعة الكتان والحمص والسمسم والقطن بل ومضاعفة الكمية المزروعة الى أربعة فدادين بدلا من اثنين فى العام السابق لذلك (١٧٤) .

وكما أمر المأمورون بضرورة ملاحظة الفلاحين وحثهم على العمل فقد أمروا أيضا بتوريد الغلال اللازمة التى كانت تديرها الحكومة فقد كلف مأمور الجيزة حسن بك بارسال أربعة آلاف اردب فول وشعير من المحصول الجديد وارساله الى شون الغلال بالمحروسة (١٧٥) .

وقد صدرت أوامر مشابهة لكل من مأمور زفتى والجعفرية ونبروه وعدم قبول أى عذر وارسال ألف أردب من الغلال من صنفى الفول والشعير صحبته القواص التركى (١٧٦) .

وكان الفلاحون ملزمون بتموين حكام الاقاليم بكمية معينة من الغلال والحبوب وعدم السماح ببيع حبة واحدة الا بعد تسديد الكميات المطلوبة (١٧٧) ومصادرة محاصيل القرى المكسورة .

كذلك كلف محافظ دمياط أيضا الاراضى التى تزرع القمح بضرورة توريد أردب ونصف منه عن كل فدان (١٧٨) وفى هذا الخصوص أيضا صدرت أوامر مشددة الى رستم أفندى مأمور نصف المنوفية هو ونظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ وسائر الاشخاص بضرورة ارسال أردبين ونصف من بذر الكتان عن كل فدان وأردب ونصف من الحبوب عن كل فدان اذ كان قد طلب منهم قبل ذلك نفس الطلب ولم يلبوا النداء وافاد الامر أنه فى حالة العجز لابد من تسديد المال نقدا (١٧٩) .

وبناءا على هذه الاوامر التى تنص على تحديد الكميات المطلوبة كان لابد أيضا من تحديد مساحات الحاصلات المحتكرة فالحكومة كانت ترسل سنويا الى كل مأمور مقدار ما خص مأموريته من مساحة تلك الحاصلات وعليه التداول مع نظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ فيما يجب توزيعه من تلك الغلات على كل بلدة على حسب عدد اشخاصها واطيانها ومقدار ما بها من سواقى وتوابيت وشواديف وبذلك يتقرر على البلد مقدار الافدنة التى يجب زراعتها بتلك الحاصلات التى توسعت فيها الحكومة وبخاصة الزراعات الصيفية التى تطلبت من الفلاح جهدا مضاعفا ومياها وفيرة حتى أن العمل شغل كل وقت الفلاح فلم تعد عنده فرصة للراحة والاستجمام ، وعلى الرغم من ذلك فقد أدى نظام التوجيه الزراعى الى ادخال حاصلات جديدة والتوسع فى زراعات أخرى ذات أهمية تجارية مثل القصب والقطن والخشخاش والنيله والارز (١٨٠) وقد استفادت مصر على المدى الطويل من هذه النهضة .

فقيل ان الاكثار من زراعة قصب السكر فى الاقاليم البحرية ترتب عليه نفع عظيم للميرى وللمزارعين ولذلك صدرت الاوامر الى مأمورى الاقاليم البحرية بزراعته كما صدرت نفس الاوامر الى مشايخ الوجه القبلى لزراعته وحددت المساحة اللازمة لذلك بـ ٩٥٠ ألف فدان (١٨١) .

وكانت الجهات القريبة من النيل هى التى يرغم فيها الفلاحون على زراعة القطن والنيلة والافيون والكتان ، وقد جرت العادة بأن يكلف اثرياء المزارعين بزراعة هذه الاصناف اذ يجب عليهم أن يدفعوا سلفا نفقات زراعة المحصول وحده ثم لا يحصلون على ما دفعوه الا بعد تسليم المحصول للسلطات التى تستقطع ضريبة الارض قبل أن تعطيهم اذونات بالدفع اما ما بقى لهم بعد ذلك فيعطون به حوالات على الخزينة وكثيرا ما يترتب على خصم تلك الحوالات لخسارة تتراوح بين ١٥٪ ، ٢٠٪ بسبب ندرة النقود وكانت تخصم فى الماضى بخسارة تبلغ ٨٪ وهكذا أصبحت الخسارة أعظم بكثير (١٨٢) .

وكما اجبر الاهالى على زراعة القطن فقد اجبر مشايخ البلاد على زراعة التوت فقد رؤى ضرورة تعليمهم الاصول الخاصة بزراعته وبخاصة كبار شيوخ البلاد التابعة لمأمورية القليوبية وان تسند لهم وحدهم ادارة جميع الامور المتعلقة به على أن تؤخذ الاراضى التى اعطيت لصغار الفلاحين الذين اجبروا على زراعته والغرض من ذلك هو ترغيب المشايخ واغنياء الفلاحين فى زراعة هذا الصنف والهدف من ذلك هو تربية دودة القز(١٨٣) .

ومن الزراعات التى خضعت للاحتكار النيلة والافيون اذ صدر قرار من المجلس العالى بشأن ترتيب زراعة الافيون فى قسم فوة مرتين فى السنة واستخدام العمال الاقوياء فى زراعته وحرثه وتكليف كل مأمورية بزراعة كمية محددة منه (١٨٤) .

أما بخصوص زراعة النيلة فقد صدرت ارادة سنية بضرورة زراعتها فى المأموريات وتدبير الخوليين اللازمين لذلك فى كل قسم من الاقسام مع تحديد عدد الافدنة والكمية اللازمة من البذور (١٨٥) .

وحتى المحاصيل الاساسية التى ترك لهم حرية زراعتها والتى كان يتألف منهاغذاؤهم كالحنطة والذرة والفول والشعير فقد حرم عليهم الاتجار فيها مع الاجانب واحتفظ لنفسه — أى الباشا — بأربعة هكتولترات يشتريها بسعر محدد كما حدد جميع ما انتج سنويا من الكتان والقنب والسمسم والقرطم وسائر المنتجات التى تاجر فيها .

والحقيقة أن النظام الجديد وضع من أجل سياسة معينة هى الاستيلاء على المحصولات وجمعها لتنظيم الاحتكار التجارى كذلك كان بامكان الفلاح قبل أن يحتكر الباشا جميع الحاصلات الزراعية أن يحصل على قروض تضمنها محصولاته مما يدل أوضح دلالة على أن العمل كان اذ ذاك أكثر اهمية من رأس المال غير أن هذه الطريقة عادت بالخسارة فى النهاية على اغلب المقرضين لأن الوالى ادعى لنفسه حق الاسبقية فى تصريف المحصول وكانت هذه أول ضربة تصيب الزراعة ابان حكمه وتؤثر على حالة الفلاح (١٨٦) .

وقد لجأ محمد على الى التجار للحصول منهم على مبالغ من المال مقدما مقابل اعطائهم الحاصلات الزراعية عند الحصاد وذلك ليسد العجز فى الميزانية بعد أن كثرت المصروفات حتى زادت عن الايرادات (١٨٧) .

وبالطبع عادت عليهم هذه الطريقة ببعض المكاسب نتيجة للتجارة فى الحبوب التى كان يحتاجها الاهالى للزراعة فقد سمح باعطاء ألف اردب حنطة لبعضهم كالشعراوى القرامانى واسماعيل كبيرة وحسنين النحاس وهم تجار غلال بفارسكور لتصريفها الى الاهالى القادرين والمحتاجين لتخضير اطيانهم على أن يقبض منهم — أى التجار — ثمن الغلال مقدما (١٨٨) .

وقد اغرت هذه الوسيلة التجار الذين بدأو يعرضون مبالغ من المال على الفلاحين لشراء حاصلات الغلال التى لاتزال بالحقل والتى لم تنضج بعد وبهذا يشترى هؤلاء التجار تلك الحاصلات بالثمن البخس ولذا قررت الحكومة سنة ٣٨ ابطال ذلك البيع وتأديب البائع وأخذ النقود التى دفعها

التجار مقدما وخصمها مما على الفلاح مع عدم اعطاء التاجر شيئا من المحصول بعد الحصاد .

وعلى الرغم من ذلك الاجراء استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل حصادها بدفع مبالغ مقدمة لاصحابها فقررت الحكومة عدم سماع الدعوى فى النزاع بين البائع والمشترى فى مثل تلك الحالة ، وكان المتبع أن الفلاح يورد الى الشون الاميرية حاصلات الاحتكار ويأخذ سندا بالباقى من ثمنها بعد خصم مال الاطيان وغيره مما عليه للحكومة فاشترى التجار تلك السندات من الفلاحين بتخفيض قيمتها الاصلية حوالى ٤٥٪ ثم قدموها لخزينة الحكومة بقيمتها الاصلية فوقع بذلك الضرر على الفلاحين ولذلك قررت الحكومة منع شراء التجار لسندات الفايض والزامهم بدفع الفرق بين ثمن شرائها وقيمتها الاصلية (١٨٩) .

ولم يقتصر ابتزاز الفلاحين من قبل التجار على ذلك اذ تذكر احدى الوثائق انه حدث تداخل من التجار وغيرهم بالمزارعين الفلاحين وحصول مقاولات فيما بينهم ذلك أن بعض التجار كانوا يأخذون بضاعة من الديوان ويبدلونها بالنقد ويرسلون بعض اتباعهم الى الاقاليم ويتفقون مع بعض من فيها على شيء ويعطون بعض المشايخ نقودا على القرية بحساب القرش بقرشين أى أنهم يعطون عشرون كيس من النقود مثلا على القرية ويأخذون منهم سندا بمبلغ أربعين كيسة باسم أنه ثمن قماش أو ثمن مواشى وفى الحال يطلب حوالة من القرية الى ديوان المبيعات والمأمور يختمها بختمه قائلا انه اضافة من أجل حسابه ويضيفه على القرية وأكثر تلك النقود تقسم بين التاجر وبين من حصل الاتفاق معه والزراع يتحملون تبعة ذلك .

ويبدو أن هذه الوسيلة انتشرت انتشارا واسعا حتى أضيفت على القرى بسببها عدة أكياس بلغت فى سنة ١٢٤٦ هـ ثلاثة آلاف كيس فى الشرقية وألفى كيس فى السنبلاوين كذلك كثرت اضافات التجار فى الجهات التى يكثر فيها تجار القطاعى ومن هؤلاء التجار بركة بن عبد السلام الرشيدى الذى طلب من السنبلاوين سبعمائة كيس من النقود كذلك كان له مطلوبات أخرى فى دمنة والمنزلة وكفر الشيخ (١٩٠) .

وأخيرا انتبهت الحكومة الى ذلك وأمرت بخصم تلك الارباح من ذمة المذكورين وكان ذلك فى سنة ١٨٢١ م (١٩١) .

وبالاضافة الى التجار لم ينج الفلاح من نفوذ مشايخ البلاد من ملاك الاراضى اذ كثيرا ما كانوا يحتالون على الحاق الاضرار بصغار المزارعين وذلك بتوزيع الضرائب توزيعا غير عادل ولم يكن هنـــاك من سبيل للحد من جشعهم .

ولم يقتصر الامر على الضرائب بل أنهم كثيرا ما كانوا يستحوذون على معظم محاصيل الفلاح ، فحينما كان الفلاحون يحتاجون الى أطيان للزراعة كانوا يعمدون الى مشايخهم فيأخذون منهم فدانين أو أكثر أو أقل فيحرثونها بالمحراث كما يأخذون منهم التقاوى اللازمة فاذا ما ظهر المحصول يخرج منه المشايخ التقاوى التى أعطوها أولا وبعد ذلك يحجزون أيضا ما يسمونه « حصيرة راكب » وهى أما ربعة أو ثلثة ثم يأخذون الاشياء المنزرعة فى مقابل ضريبة الارض المزروعة فيبيعونها ثانية للفلاحين بالثمن الميرى (١٩٢) .

كذلك بلغ من ظلم المشايخ للفلاحين أنهم كانوا يجبرون الفلاحين على أن يزرعوا لهم أراضيهم دون أن يهتموا بزراعاتهم ولا يستطيع الفلاح أن يدافع عن نفسه واذا لم يفعل يكثر عليه المطالب ويحمل ما لا يطيق(١٩٣) .

وقد أعرب الباشا عن قلقه من هذا الوضع الذى سيؤدى استمراره الى هلاك الفلاحين لذا عبر عن عدم رضائه وأمر بجمع مشايخ الاقاليم كبيرهم وصغيرهم وأفهمهم ضرورة التخلص من هذه المشـــكلة وحلها حلا مرضيا وضرورة عرض ذلك الحل عليه ، كذلك تدخلت الحكومة فى سنة ٤١ لتمنع ظلم مشايخ البلاد فى الاقاليم الوسطى فقررت عقد جمعيـــة لهذا الغرض وتقرر أن ينتخب كبار الفلاحين برضاهم مشايخ بلادهم سواء أكانوا من المشايخ السابقين أم من كبار الفلاحين وذلك منعا لشكوى الفلاحين وهروبهم من ظلم مشايخ البلاد .

كما تدخلت الحكومة أيضا لمنع استغلال الموظفين أو العســكريين للفلاح اذ نهى أمر عال نظار الاقاليم وكاشفيها وقائمقاميها ورجالهم وكذا

بعض رؤساء الخيالة والمشاة وانفار العساكر عن القيام بزراعة الحبوب سواء مستقلين أو مشتركين مع الفلاح وضرورة الاكتفاء بمعاشهم وعلوفتهم اذ أن هذه الكيفية أى مشاركة الفلاح والعمل بالزراعة تعتبر منافية للنظام العسكرى ومخالفة له وأمروا برفع أيديهم عن هذه الاشغال وتأدية الوظائف المنوطة الى عهدتهم ، وأمر باسترداد الاطيان التى قام العساكر بزراعتها وتعويضهم عند استرداد الارض منهم (١٩٤) .

وبلغت هذه الاوامر لمجموعة من نظار الوجه البحرى والكشاف كما بلغت أيضا الى وكيل رئيس التفنكجية المقيم فى ميت غمر ويعقوب بك زعيم الخيالة المقيم فى دقادوس (١٩٥) .

كذلك منع الموظفين من ممارسة الزراعة وصدر أمر يعاقب الموظفين الذين يزرعون أطيانا فى الجهات الداخلة تحت سلطتهم بالنفى الى ابى قير لمدة عام (١٩٦) .

وعموما فقد اختلفت الاراء فى تقييم الاحتكار فالبعض يرى انه حمى الفلاح من مساومات التجار الاجانب وذهب الربح الى الحكومة (١٩٧) بينما يرى اخرون أنه أفقر الفلاح مما أضر أيضا بالحكومة لأن الحالة التى أصبح عليها الفلاح لم تعد تسمح له بسداد الضرائب كما أهمل أرضـــه وهجرها (١٩٨) نظرا لأن تعبئة موارد البلاد كانت تتم دون وازع من الانصاف أو التقدير للاعتبارات الانسانية (١٩٩) بل واتخاذ الانانية أساسا للحقوق حيث كان ينظر الى المواطن من زاوية الواجبات التى عليه أن يؤديها للدولة دون النظر الى حقوقه .

كما يرى آخرون أن نظام الاحتـــكار كان لا يتفق مع تقـــدم البـــلاد المطرد (٢٠٠) يقول يوسف نحاس « ربما كان نظام الاحتكار ليس من بنات أفكار محمد على وربما عد مظهرا من مظاهر التحول الاجتماعى الذى مرت به الشعوب كافة ولا مشاحة فى أن الاحتكار قد ولد استباحات متعددة شقى بها الفلاح ولم تنتفع بها التجارة العامة فى البلاد انتفاعا يضاهى أقل شىء مما لو تركت فى ميدان المزاحمة وان التوسع فى اختصاصات الحكومة لا يعد عملا حميدا فهى بذلك شلت الجهود الفردية » (٢٠١) .

ويضاف الى ما سبق أن نظام الاحتكار قد أثر على القطاع الزراعى من السكان من عدة نواحى لانه حرم الزراع من أى حافز لتحسين أحوالهم فقد كان محمد على يختلف تماما عن حكومة المماليك التى كانت باستمرار تترك شئون الزراعة للفلاحين وحدهم وتسمح لهم بعد دفع ضرائبهم بأن يتمتعوا بثمار كدهم اذ أنه جرد الفلاحين من كل مبادرة وحرمهم تماما من الفوائد التى كان بمقدورهم أن يجنوها من الفرص التجارية التى توافرت فى عهده ثم سحقتهم فى آخر المطاف بالضرائب الباهظة .

كما انه بتطبيقه لنظام الاحتكار وضع الفلاحين وجها لوجه أمام البيروقراطية الحكومية للمرة الاولى ففى عهد المماليك كان مشايخ القرى وحدهم هم الذين يتعاملون مع الطبقة الحاكمة بينما كان المزارعون يتمتعون بما يكاد يكون استقلالا كاملا داخل قراهم ويحتمون وراء ما أقرته العادة من أساليب ومن خلالها تحققت مصالحهم وفى الناحية المقابلة نجد أن البيروقراطية فى عهد محمد على خضعت لضغط الباشا الذى لا يرحم فتجاهلت الاساليب المعتادة وأرهقت الفلاحين وكانت النتيجة هى بؤس الفلاح وحرمانه (٢٠٢) .

وكما أن احتكار الدولة للانتاج الزراعى وتصريفه والتجارة فيه كان ظاهرة جديدة بالنسبة لمجتمع القرية فان السخرة أيضا تنسب الى عهد محمد على وليست هذه هى المرة الاولى التى يسخر فيها الفلاح بواسطة أصحاب النفوذ فى الريف فالمشروعات العمرانية مثل حفر الترع وبناء السدود والقناطر والزراعة فى الشفالك فى المزارع الخاصة بعد أن تفكك نظام الاحتكار تطلبت نوعا من تنظيم السخرة أن صح التعبير وبذلك أصبح الفلاحون مجبرون عليها « وبالذات فى مزارع الحكام المحليين كالعمد والمشايخ والمشروعات الكبرى » .

اذ كانت تصدر الاوامر الى المديرين بضرورة احضار الفلاحين اللازمين للعمل فى جفلك ابراهيم والذين قدر عددهم بألف وثمانمائة فلاح (٢٠٣) .

كما سخر الفلاحون أيضا فى شتل الارز وحصاده وتنقيته وبلغ عدد الفلاحين المكلفين بذلك ٣٣٦٢ معظمهم من الوجه البحرى (٢٠٤) .

كما صدرت أوامر مشددة الى النظار لاخراج الافراد الى الترع والجسور بالقوة وفى نفس الوقت عدم تأخير الزراعة (٢٠٥) وقد بلغ عدد العمال الذين حشدوا لاعمال منشآت الرى ٤٠٠ الف شخص سنويا (٢٠٦) .

ومن هذا الامر يتضح مدى التعسف الذى وقع على الفلاح الذى كان عليه أن يعمل بجد فى أعمال الزراعة وفى حفر الترع أيضا بعبارة أخرى لا تقل كفاءته فى أعماله الزراعية نتيجة لعمله فى حفر الترع .

والحقيقة أن تسخير الفلاح فى العمل كان ينطوى على كثير من الاجحاف فعندما أراد محمد على حفر قناة الاسكندرية أخرج جميع سكان الاقاليم المجاورة من ديارهم وسيقوا الى السهول المحرقة الجرداء تحت وطأة السياط وكان من نتيجة ذلك أن أتم الفلاحون عملهم فى عشرة شهور بعد أن مات منهم اثنى عشر الفا . وقد استطاع فريق آخر من الفلاحين عدته ثمانون الفا أن يعيد فى خمسة أيام حفر ثمانية فراسخ من الترعة القديمة التى كانت تصل النيل بالبحر الاحمر (٢٠٧) .

وعندما قرر الباشا حفر بحر عميق يجرى الى بركة عميقة تحفر بالاسكندرية تسير فيها السفن بالغلال أمر بجمع الرجال من القرى وهم مائة الف فلاح ووزعهم على القرى والبلدان للعمل والحفر فارتبك أمر الفلاحين ومشايخ البلاد لأن الامر نص على ضرورة حضور المشايخ مع فلاحيهم (٢٠٨) .

كذلك صدرت الاوامر لكشاف الاقاليم بجمع الفلاحين للزراعة وخرج أهل القرية افواجا ومعهم أنفار من مشايخ البلاد واجتمعوا فى الاماكن المعدة لاجتماعهم فيها وسيق الرجال والفلاحون من الاقاليم البحرية وجدوا فى العمل بعد أن حدد لكل منهم المناطق التى سيزرعونها ومن أتم عمله انتقل لمساعدة الاخرين ، وفى أواخر ابريل سنة ١٨١٩ عاد كثير من فلاحى الاقاليم الى بلادهم بعد أن أتموا أعمال الحفر التى كلفوا بها وبعد أن مات كثير منهم من شدة البرد والارهاق . وفى يونيو سنة ١٨١٩ صرفوهم عن العمل فى الترع والزموهم بجمع المحاصيل (٢٠٩) .

وعموما فقد كان الشعب بأسره يسخر كل عام من أجل حفر الترع واقامة الجسور واذا كان عدد العاملين يبلغ ٤ آلاف فقد زيد عددهم الى ثمانية آلاف لاصطحابهم لنسائهم وأطفالهم لبعد المسافات التى يعملون فيهـا (٢١٠) .

من هذا يتضح أن الفلاح كان يعانى الامرين سـواء من الحفر أو الزراعة فهو مجبر على العمل فى كليهما كما لم يعف من الضرائب ليخفف عليه العبء بل كلف بثلاثتهم .

وبالرغم من أن هذه الوسائل لم تكن مألوفة فى الدول المتقدمة وتعد من الاساليب المرفوضة انسانيا الا أنها كانت تعد من وجهة نظر البعض « أساسا خشنا لانشاء مصر الحديثة ورغدها » (٢١١) .

كما أن الصرامة فى هذه الحالات كانت أمرا محتوما لتسخير أولئك الجماهير من العمال بلا أجر .

وحسب الوثائق يتضح لنا أن حكومة الباشا حاولت أن تخفف من عبء السخرة ، ففى احدى هذه الوثائق يرد أنه تم صرف اربعمائة درهم اذرة للنفر الكبير والصغير ثلاثمائة درهم أذرة والاسراع فى الصرف لتسهيل العمل وانجازه فى وقت قصير وعدم ارهاق العاملين وقد لزم لهذا العمل أربعة آلاف أردب (٢١٢) .

وفى وثيقة أخرى قيل انه استثنى من عمليات الحفر وانشـاء الترع والجسور القائمين بخدمة الاصناف المزروعة بل وحض المتكاسلون اما على العمل فى الزراعة أو فى شق الترع (٢١٣) وهذا يتنافى مع ما سبق أن ذكر من أن الباشا قد كلف الفلاحين بأعمال السخرة والزراعة معا بل كان يخيرهم بين أحد الامرين .

والخلاصة أن أعمال السخرة قد أدت الى نفور الفلاحين ورغبتهم عنها وهم الذين لم يألفوا من قبل أعمال حفر الترع وتطهيرها ورى الاراضى الزراعية وكثرة الزراعات الشتوية والصيفية المتزايدة .

ولم يكن الفلاح هو الذى يعاقب وحده اذا أهمل فى أعمال الحفر أو توانى بل أن العقاب شمل أيضا المشايخ الذين ثبت عليهم التـوانى

فى تنفيذ الاعمال المختصة بالكبارى والحياض والترع والرى وكانوا يحاكمون بخمسمائة عصا وبالاشغال الشاقة وكذا العمد المقصرون فى الاهتمام بالقناطر والترع والتى كانت عقوبتهم تصل الى ٥٠ كرباج (٢١٤).

وفى النهاية لا يجب أن ننكر أن محمد على رغم ما اتبعه من قسوة وما جناه من مكاسب من جراء تسخير الفلاحين لم يهمل أيضا جوانب الاصلاح حين فكر فى مساعدة الفلاحين وحاول رفع الظلم عنهم ، فنجده يأمر بتخفيف الضرائب عن الاراضى التى تصاب بالهائفة (٢١٥) كما كان يسقط الضرائب عن الاراضى التى لم تزرع بسبب عدم وصول مياه الرى اليها (٢١٦).

كما اتبعت نفس القاعدة بالنسبة للاراضى التى تحرق قضاءا وقدرا وان كان لا يعفى القادرون من دفع المال الميرى بينما يعفى الاشخاص الذين يعجزون عن ذلك (٢١٧).

كذلك أصدر محمد على قانون الفلاحة الذى أمن الفلاحين والمزارعين فيه على أطيانهم ومواشيهم (٢١٨) ذلك القانون الذى تم اصداره فى سنة ٢٩ ونص على حماية محصولاتهم وأجرانهم وسواقيهم ومعاقبتهم أيضا فى حالة اهمالهم بجلدهم ٥٠ كرباجا (٢١٩).

كما تم اعفاء بعض الاهالى الذين جند أولادهم فى الجيش من الضرائب (٢٢٠) كذلك تم تطبيق الاعفاء من الضرائب على غير القادرين على التسديد اذ اعفيت سيدة تعول ستة أيتام وتم القبض على مشايخ البلد الذين طالبوها بها (٢٢١). كما نهى الباشا عن اجبار القرى بدفع ما فوق طاقتها فعندما علم بأن بعض النواحى أدوا ما عليهم من أموال وسئل عما اذا كانوا مكلفين ايضا بارسال غلال من محصولاتهم للشون أفاد بأنه من العبث توريد شىء من محصولهم قائلا « لا تتعرضوا لغلال القرى الخالصة من المطلوبات » (٢٢٢).

ومن ذلك يتضح أن المديرين لم يكن يهمهم سوى ارضاء السلطات بصرف النظر عن الاضرار بالفلاحين لهذا رأى محمد على ضرورة الاستفسار عن عدد القرى رقيقة الحال التى تخصم بقاياها ومعرفة أحوال الاشخاص

الذين سيشملهم الخصم على أن تعد قائمة بأسمائهم وبأختامهم تبين عددهم وأسماء قراهم (٢٢٣) .

كذلك نهى أحد الحكام عن تسخير الفلاحين فى مزرعته الكبيرة بحيث لا يجوز له استخدامهم الا فى مساحة تقل عن ١٥٠ فدان حتى لا تتعطل اعمالهم الزراعية (٢٢٤) .

وفى مجال مساعدة الفلاحين أيضا نجد الوالى يتعهد بصرف التقاوى اللازمة للفلاحين على أن تقسط اثمانها فيما بعد وقد اتبع هذا النظام فى سنة ١٨٣٥ (٢٢٥) . كذلك قدم اليهم الباشا آلات الحرث والماشية اللازمة للرى (٢٢٦) .

كما قامت الحكومة بمساعدة المزارعين غير المقتدرين بمنحهم سلفة مالية بشرط تحصيلها عند الحصاد (٢٢٧) وحضت من أتم حرث ارضه على مساعدة الفلاح الضعيف بدون أجر . كما حرص الباشا أيضا على الاهتمام بشكاوى الفلاحين ومعاقبة من يهمل دعواهم من المفتشين والمديرين والملاحظين ونظار الاقسام .

والاهم من هذا كله انه عندما أدرك الباشا أن حالة الفلاح آخذه فى السوء قرر منذ سنة ٣١ أن يترك له حرية اختيار المزروعات التى يريدها كما ترك له الحبوب الاربعة التى يعتمد عليها فى غذائه ومعاشه مع حجز جزء لنفسه ومنع الاتجار فيها مع الخارج وكان المزارعون يتصرفون فى الجزء الذى تركه لهم الباشا من هذه المحصولات الغذائية للاستهلاك المحلى داخل البلاد وفى المدن بمقتضى تصريح من الحكومة (٢٢٨) .

وهكذا كان اهتمام محمد على بالمسائل الاقتصادية والمالية يفوق بكثير اهتمام المماليك بها وكذا العثمانيين الذين كانت اهتماماتهم تنصرف الى شئون الحكم والسياسة .

والواقع أن محمد على لم يتخل عن سياسته الاحتكارية ويتدرج فى اعطاء الحرية الاقتصادية فى الزراعة الا مجبرا نظرا لاعتراض الدول الاوروبية عليه فاضطر فى النهاية الى الغاء الاحتكار تنفيذا للالتزامات الدولية التى ارتبط بها بالنسبة لعلاقته مع الدولة العثمانية ومن أجل ذلك

سن فى آخر الامر نظما زراعية جعلت للفلاح حق مشاركة الميرى فى المحصولات بمقدار النصف حسب لائحة سنة ١٨٤٥ ثم منحه حق الانتفاع ثم اصدر لائحة سنة ١٨٤٦ وهى اللائحة الاولى من لوائح الاطيان او التمليك فى تاريخ مصر الاقتصادى الحديث وأباحت له هذه اللائحة حرية التعامل بالاراضى التى يزرعها الفلاحون بشرط أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمى .

وبناء على هذه اللائحة اصبح الفلاح يملك أداة الانتاج واصبح له حرية التصرف فى محصوله كيف شاء ويوجه زراعته كيفما يريد .

وعلى العكس من ذلك يرى آخرون انه على الرغم من الغاء الاحتكار ومنح الفلاحين الحرية فى تصريف حاصلاتهم كانت الحكومة تأخذ بعض الحاصلات وذلك لأن حرية الشخص فى بيع محصوله كانت متوقفة على شرط هام هو دفع الضرائب عن الاطيان وكانت الحكومة تحصلها نقدا وعينا .

وظلت الحالة هكذا حتى أول عهد سعيد عندما الغيت الضرائب العينية فأصبحت حرية الفلاحين فى تصريف حاصلاتهم حرية تامة بينما ظلت رقابة الحكومة قائمة على الفلاح والزراعة وذلك ببقاء عشرة مديرين لكل مديرية مهمتهم التفتيش على الزراعة وملاحظة الاساليب الزراعية (٢٢٩) .

كذلك استمر حق الحكومة فى معاقبة الفلاح المهمل فى زراعته غير أن تلك الرقابة ضعفت بالتالى بعد عهد محمد على حتى تلاشت نهائيا فى اول عهد سعيد عندما تقررت حرية الفلاح فى زراعة ما يشاء من الحاصلات بأية طريقة يريد .

وفى النهاية يمكننا القول بأن سياسة محمد على ازاء الفلاح كانت ذات شقين فهو سخر الفلاحين للحصول على اكبر قدر ممكن من جهدهم ذلك الجهد الذى ترتب عليه تحقيق الارباح الطائلة للباشا والشق الثانى محاولة ظهوره بمظهر العطوف عليهم بتسميتهم بأولياء نعمته واتخاذ بعض الاجراءات لصالحهم وان جاء ذلك فى وقت متأخر .

هوامش الفصل الثالث

(١) محمد كامل مرسى — الالتزامات — القاهرة ، سنة ١٩٥٤ ، ص ص ٩ ، ١١ ، ١٣ .

(٢) عبد الغنى غنام — الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع — القاهرة سنة ١٩٤٤ ، ص ٨٩ ، خليل سرى — الملكية الريفية الصغرى كأساس لاعادة بناء الكيان الريفى فى مصر — القاهرة سنة ٣٨ — ص ٢٩ .

(٣) محمد كامل مرسى — الملكية العقارية فى مصر — القاهرة سنة ٣٦ — ص ص ٧٤ ، ٧٥ ، يعقوب ارتين — الاحكام المرعية فى شأن الاراضى المصرية — القاهرة سنة ١٨٩٠ — ص ٤٥ .

(٤) Gabriel Baer,, A history of Londownership in modern Egypt, London 1962, p. 1.

(٥) يوسف نحاس — الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية سنة ١٩٢٦ — ص ص ١٣ ، ١٤ .

(٦) عزيز خانكى — الملكية العقارية فى مصر — القاهرة سنة ٣٦ صفحة ٦٥٦ .

(٧) دكتور محمود عودة — القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع — القاهرة سنة ٧٢ — ص ص ١١٢ ، ١١٣ ، Gabriel Baer, opcit, p. 263.

(٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٢٢ .

(٩) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٣ ، Gabriel Baer, p. 3.

(١٠) د. عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(١١) محمد فؤاد شكرى — تقرير كامبل — ص ٧٦٩ .

(١٢) Gabriel Baer, Opcit, pp. 2 - 3.

(١٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق ص‌ص ٧٧٠ ، ٧٧١ .

(١٤) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٤٦ .

(١٥) فتحى عبد الفتاح — القرية المصرية — دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج — دار الثقافة سنة ٧٣ — ص ٢٧ .

(١٦) الجبرتى — ج ٣ — مايو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٧ .

(١٧) د. رؤوف عباس — تصوير الجبرتى للمجتمع الريفى — ندوة الجبرتى .

(١٨) Henry Dodwell, the Founder of modern Egypt, Cambridge, 1931, pp. 215 — 216.

(١٩) Reynier, op. cit, p. 60.

(٢٠) الجبرتى — ج٤ — ص ٢١٠ ، رؤوف عباس — ندوة الجبرتى، محمود عودة — المصدر السابق — ص ٢٠٥ .

(٢١) الجبرتى — ج٤ — مايو سنة ١٨١٤ ص ٢٠٧ .

(٢٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧١ .

(٢٣) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٢٤ .

(٢٤) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٢٥ .

(٢٥) صبحى وحيده — فى أصول المسألة المصرية — القاهرة سنة ١٩٥٠ — ص ١٤٩ .

(٢٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٢٦ .

(٢٧) الجبرتى — ج٣ — ص ١٩٦ — ص ١٩٨ .

(٢٨) الجبرتى — ج٣ — اكتوبر سنة ١٨٠٣ — ص ٢٦٦ .

(٢٩) نفس المصدر — يوليو سنة ١٨٠٥ ص‌ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٣٠) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨٠٦ ، ديسمبر سنة ١٨٠٦ ، ص‌ص ١٠ ، ١٩ ، ٢٠ .

(٣١) الجبرتى — ج٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٦٠ .

(٣٢) احمد أحمد الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٢٠ .

(٣٣) الجبرتى — ج٤ — اغسطس سنة ١٨٠٨ — ص ٨١ ، الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد علي — سنة ١٩٥٠ — ص ٣٤ .

(٣٤) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٧ .

(٣٥) ابراهيم زكى — التطور المالى والحكومى — ص ١٤٢ .

(٣٦) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨٠٩ — ص ٩٣ .

(٣٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٢ .

(٣٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٧٥ ، ٧٦ .

(٣٩) الجبرتى — ج٤ — صص ٩١ ، ٩٢ .

(٤٠) الحتة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ص ٣٤ ، ٣٥ ، دكتور رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٢ .

(٤١) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٢٣١ .

(٤٢) الحتة — تاريخ الزراعة فى عهد محمد على — صص ٧٨ ، ٧٩ .

(٤٣) الجبرتى — ج٤ — مارس سنة ١٨١٠ — ص ١٠٩ .

(٤٤) الجبرتى — ج٤ — ابريل سنة ١٨١٠ — ص ١١١ .

(٤٥) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — صص ٣٥ ، ٣٢٢ .

(٤٦) Gabriel Baer, op cit, pp. 46 — 56.

(٤٧) الجبرتى — ج٤ — ديسمبر سنة ١٢ ، صص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٩ .

(٤٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٩ .

(٥٠) نفس المصدر — تقرير كامبل ، ص ٧٧١ .

(٥١) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٥ .

(٥٢) الجبــرتى — ج٤ — فبراير ١٨١٤ ص ٢٠٤ ، مايو ١٨١٤ صفحة ٢٠٧ .

(٥٣) عبد الغنى غنام — المصدر السابق — ص ٩٣ .

(٥٤) محمد كامل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٩ ، أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٢٦ .

(٥٥) عبد الغنى غنام — المصدر السابق — ص ٩٣ .

(٥٦) محمد كامل مرسى — الملكية العقارية — صص ٧٦ ، ٧٩ .

(٥٧) دفتر المعية السنية عربى المجموعة الاولى دفتر ١ ص ١١٢ رقم ٣٤٨ أمر كريم خطابا لسعادة ميرميران احمد باشا طاهر مأمور الاقاليم الوسطى .

(٥٨) احمد احمد الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٢٢ .

(٥٩) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٣ .

(٦٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٨٦ .

(٦١) الجبرتى — ج٤ — ص ٢٢١ .

(٦٢) الجبرتى — ج٤ — سبتمبر سنة ١٥ — ص ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٦٣) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص‌ص ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ .

(٦٤) محمد فؤاد شكرى — تقرير كامبل — ص ٧٧١ .

(٦٥) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٧٠ رقم الامر ١٦٠ سنة ١٢٥٠ هـ « التزام » .

(٦٦) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ١٧٧ رقم الامر ٣٩٤ سنة ١٢٥٠ هـ .

(٦٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٠ .

(٦٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص‌ص ٣١ ، ٣٥ .

(٦٩) Gabriel Baer, Ahistory of landownership pp. 2 — 3.

(٧٠) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٤ .

(٧١) Gabriel Baer, opcit, pp. 60 — 61.

(٧٢) الرافعى — المصدر السابق — ص‌ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٧٣) محمد فريد أبو حديد — المصدر السابق — ص ١٨٢ .

(٧٤) الجبرتى — ج٤ — ص ٦٨ .

(٧٥) الجبرتى — ج٤ — فبراير سنة ١٨١٦ — ص ٢٤٣ .

(٧٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٣ .

(٧٧) عبد الغنى غنام — المصدر السابق — ص ٩٠ .

(٧٨) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨١٤ — ص‌ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٧٩) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٤ ، الجبرتى — ج٤ — أغسطس سنة ٨ ، ص ٨٠ .

(٨٠) الجبرتى — نفس المصدر — ديسمبر سنة ١٢ ، ص ١٨٤ .

(٨١) الجبرتى — ج٤ — نوفمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٤ .

(٨٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٧٤ .

(٨٣) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٥٧ .

(٨٤) الجبرتى — ج٤ — ص ٢١٠ .

(٨٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٤ ،

(٨٦) د. رؤوف عباس — ندوة الجبرتى .

(٨٧) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٩ .

(٨٨) د. رؤوف عباس — ندوة الجبرتى ، الجبرتى — ج٤ — أواخر يونيو سنة ١٨٠٩ — ص ٩٦ .

(٨٩) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٩٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٧٩ ، ٨٥ .

(٩١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٨٩ .

(٩٢) Gabriel Baer, op cit, p. 4.

(٩٣) محمود عودة — القرية المصرية — ص ١١٥ .

(٩٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٢ .

(٩٥) الجبرتى — ج٤ — مايو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٧ .

(٩٦) عزيز خانكى — المصدر السابق — ص ٦٢٥ .

(٩٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٣ .

(٩٨) د. حليم عبد الملك — السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على — القاهرة سنة ١٩٤٦ ، ص ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٩٩) كريم ثابت — المصدر السابق — صص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(١٠٠) Henry Dodwell, op cit, p. 216.

(١٠١) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — صص ١٧٤ ، ١٧٥ .

(١٠٢) Henry Dodwell, op cit, p. 216.

(١٠٣) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٨ ،

(١٠٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٤٩ .

(١٠٥) دفتر ٨٤ معية تركى — وثيقة ٢٤٦ ص ٧٠ سنة ١٢٥٣ هـ « صحيفة الفلاح » .

(١٠٦) دفتر ٨٤ معية تركى — وثيقة ٢٤٤ ص ٦٩ سنة ١٢٥٣ هـ « أمـوال » .

(١٠٧) يوسف نحاس — المصدر السابق — ص ٢٤ .

(١٠٨) سجل ٢٤ معية تركى — ترجمة الافادة رقم ١٩٨ ورقة ٣٢ .

(١٠٩) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٤٨ .

(١١٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٨٣ .

(١١١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(١١٢) الجبرتى — ج٤ — ص ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(١١٣) ادوارد لين — المصريون المحدثون — القاهرة سنة ١٩٥٠ — ص ص ٧٥ ، ٧٦ .

(١١٤) عزيز خانكى — المصدر السابق — ص ٦٥٣ .

(١١٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٦٦ .

(١١٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ٤٦٥ ، ٤٦٩ .

(١١٧) الجبرتى — ج٤ — ص ص ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ .

(١١٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٨٥ .

(١١٩) الجبرتى — ج٤ — اكتوبر سنة ١٨٢٠ — ص ٣١١ .

(١٢٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

(١٢١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ١٨٦ ، ١٨٨ .

(١٢٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٦٩ .

(١٢٣) ادوارد لين — المصدر السابق — ص ص ٧٦ ، ٧٧ .

(١٢٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٣ .

(١٢٥) خليل سرى — المصدر السابق — ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

(١٢٦) خليل سرى — المصدر السابق — ص ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ .

(١٢٧) الجبرتى — ج٤ — ص ص ٨١ ، ٩١ .

(١٢٨) نفس المصدر — ابريل سنة ١٨١٢ — ص ١٤٢ .

(١٢٩) الجبرتى — ج٤ — ابريل سنة ١٨١٧ — صص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(١٣٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق تقرير احد الميكانيكيين الانجليز فى مصر سنة ١٨٣٨ صص ٧٠٠ ، ٧٣١ .

(١٣١) خليل سرى — المصدر السابق — ص ٣٥ .

(١٣٢) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٢٩ .

(١٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧٤ .

(١٣٤) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ٤٨٨ ، ٤٨٩ — ص ٢١٠ .

(١٣٥) ابراهيم زكى — المصدر السابق ص ١٣٣ .

(١٣٦) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٧٥ ،

(١٣٧) جبرييل بير — المصدر السابق — ص ٦٠ .

(١٣٨) الحتة — تاريخ الزراعة فى عصر محمد على — ص ٧١ ، تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٢٤ .

(١٣٩) سجل معية تركى صحيفة ١١٠ مكاتبة ٣٧٥ ذى الحجة سنة ١٢٥١ هـ من الجناب العالى الى مدير المنوفية .

(١٤٠) سجل معية تركى — ٤٢ ورقة ٧١ مكاتبة ٥٨١ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ هـ .

(١٤١) د. محمد انيس — دراسة فى المجتمع المصرى — ص ١١٣ .

(١٤٢) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ١٣٢ .

(١٤٣) معية سنية عربى — رقم الدفتر ١ امر رقم ٢٣ اوامر كرام الى كافة المأمورين ٢٢٤ سنة ١٢٤٥ هـ .

(١٤٤) ديوان معية سنية عربى — أمر ٢٤١ ص ٦٠ ، ص ٦١ — ١١ محرم سنة ١٢٤٦ هـ ، ٢٥٣ سنة ١٢٤٦ — ص ٦٣ ، أمر ٢٧٢ — صفحة ٦٨ ،

Gabriel Baer, studies in the social History, p. 38.

(١٤٥) سجل معية تركى — ٤٢ ورقة ٩٢ مكاتبة ٧٠٦ صفر سنة ١٢٤٠ هـ سنة ١٨٣١ م ، أمر عال الى السلحدار اغا .

(١٤٦) ديوان معية سنية عربى مجموعة أولى دفتر ٥ — ص ٥٥ — أمر ١٠٦ .

(١٤٧) فتحى عبد الفتاح — ص ٣٦ .

(١٤٨) ديوان المعية السنية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٥ ص ٩٢ أمر ١٧١ .

(١٤٩) سجل معية تركى — أموال — صحيفة ٧٢ مكاتبة ٥١٧ سنة ١٢٤٠ هـ — سنة ١٨٢٣ م — ص ١ .

(١٥٠) ديوان المعية السنية عربى — المجموعة الاولى — دفتر ٥ ص ١٣٥ أمر ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١٥١) ديوان المعية السنية عربى — المجموعة الاولى — دفتر ٣ ، ص ١٠ أمر ٣٠ سنة ١٢٥١ هـ — سنة ١٨٣٥ م .

(١٥٢) دفتر معية سنية عربى . مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ١٧٣ سنة ١٢٥٠ هـ — ص ٧٨ .

(١٥٣) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ٣ أمر ٨٦ ص ٣٦ سنة ١٢٥٢ هـ — سنة ١٨٣٧ م .

(١٥٤) ديوان المعية السنية عربى دفتر ٣ أمر ٤٦ ص ١٦ .

(١٥٥) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ٣ أمر ٤٧ ص ١٧ .

(١٥٦) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ٢ أمر ٤٦٣ ص ١٩٩ ، ص ٤٧١ ، ص ٢٠٣ سنة ١٢٥١ هـ ، ٥٣١ ص ٢٢٦ .

(١٥٧) دفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٤٦٥ ص ١٠٧ من الجناب العالى الى ناظر القليوبية (أموال) .

(١٥٨) سجل رقم ٤١ معية تركى — وثيقة رقم ٤٦١ سنة ١٢٤٧ هـ — سنة ١٨٣١ م .

(١٥٩) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ٣ أمر ٨٣ ص ٣٤ — سنة ١٢٥١ هـ .

(١٦٠) الجبرتى — ج٤ — ص ١٠٩ .

(١٦١) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٧٦ .

(١٦٢) ابراهيم عامر — الارض والفلاح — القاهرة سنة ١٩٥٨ — صص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(١٦٣) د. رؤوف عباس — ندوة الجبرتى .

(١٦٤) د. انيس دراسة فى المجتمع المصرى — ص ١١٢ ، ص ١١٣ .

(١٦٥) Charles Issawi, op cit, p. 103.

(١٦٦) Gadriel Bacr, studies in the social History, pp. 96 —98.

(١٦٧) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ١٦٤ .

(١٦٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧٥ .

(١٦٩) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٤٣ .

(١٧٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٤ .

(١٧١) الحتة — المصدر السابق — ص ٤٤ .

(١٧٢) ديوان المعية السنية عربى دفتر ١ أمر ١٨٧ ص ٤٥ اوامر الى مأمورين الوجه البحرى عموما .

(١٧٣) ديوان المعية السنية عربى دفتر ١ أمر ٨٩ الى المأمورين ٢٢ جمادى سنة ١٢٤٥ هـ ص ١٨ .

(١٧٤) الجبرتى — ج٤ — سنة ١٨١٦ — ص ٢٥٤ .

(١٧٥) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ١ أمر رقم ١٧٥ — صفحة ٤٢ .

(١٧٦) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ١ أمر ١٧٤ ص ٤١ اوامر كريمة سنة ١٢٤٥ هـ .

(١٧٧) سجل ٥٨ معية تركى — وثيقة رقم ١٧٤ سنة ١٢٤٩ هـ (ارادة) .

(١٧٨) سجل معية تركى — ورقة ٤٣ سجل ١٩ زراعة سنة ١٢٤١ هـ

(١٧٩) سجل معية ٤٢ صحيفة ١٥ مكاتبة ٩٣ ربيع أول سنة ١٢٤٦ هـ — سنة ١٨٣٠ م .

(١٨٠) الحتة — تاريخ مصر الاقتصـــادى — صص ٤٢ ، ٤٥ ، الحتة — تاريخ الزراعة — ص ١١٣ .

(١٨١) الوقائع المصرية عدد ٢٠٩ سنة ١٢٤٦ هـ — جمادى أول ، الوقائع المصرية عدد ٢٢٠٠ جمادى أول سنة ١٢٤٦ .

(١٨٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٩٣ .

(١٨٣) معيه تركى — ترجمة الافادة رقم ٣٥٣ ورقة ٤٣ دفتر ٢٥ زراعة سنة ١٢٤٢ هـ .

(١٨٤) دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى ٥٠٠ ورقة ٢٣٦ زراعة ٢٩ جمادى الاول سنة ١٢٤٦ هـ — سنة ١٨٣٠ م .

(١٨٥) دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى — ٢٦ ربيع ثانى سنة ١٢٤٦ هـ سنه ١٨٣٠ م .

(١٨٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير احد الصناع الانجليز ديسمبر سنة ١٨٣٨ م .

(١٨٧) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٣٤ .

(١٨٨) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ١ أمر ٨٧ ص ١٧ — ١٨ جمادى سنة ١٢٤٥ هـ أمر كريم .

(١٨٩) الحتة — تاريخ الزراعه المصرية — ص ٩٩ .

(١٩٠) ديوان معية تركى — دفتر ٥١ وثيقة ٢٣٦ ص ٥٢ شعبان سنة ١٢٤٨ هـ .

(١٩١) ديوان خديوى تركى — دفتر ٧٧٤ ورقة ٤٦ نمرة القرار ١٠٢ سنة ١٢٤٦ هـ — سنة ١٨٣٠ م .

(١٩٢) معية تركى وثيقة ١ صفحة ٢ سجل ٢٤ اراضى سنة ١٢٤١ هـ سنة ١٨٢٤ م من الجناب العالى الى حسين اغا مأمور الفيوم .

(١٩٣) الحتة — تاريخ الزراعة المصرية فى عصر محمد على الكبير — صفحة ١١٨ .

(١٩٤) معية تركى سجل ٥٦ وثيقة ٥٧٦ شعبان سنة ١٢٥٠ هـ — ارادة الى مدير البحيرة .

(١٩٥) سجل معية تركى — ١٧ صحيفة ٢٥ مكاتبة ١٩٢ — ربيع أول سنة ١٢٣٩ هـ — سنة ١٨٢٣ م .

(١٩٦) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .

(١٩٧) جلال يحيى — مصر الحديثة — ص ١٥ .

(١٩٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٠٣ .

(١٩٩) محمد شفيق غربال — تكوين مصر — القاهرة سنة ٥٧ — صفحة ٩٠ .

(٢٠٠) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٤٣ .

(٢٠١) يوسف نحاس — المصدر السابق — ص ٢٦ .

(٢٠٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص‌ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٢٠٣) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٤ ص ٧٤ — امر ١٠٦ .

(٢٠٤) ديوان خديوى تركى — دفتر نمرة ٧٥٢ ورقة ٢٢ أمر ٢٦ زراعة ربيع الثانى سنه ١٢٤٤ هـ .

(٢٠٥) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ أمر ٢٥١ ص ١٤٠ — سنة ١٢٥٣ هـ .

(٢٠٦) الحتة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ١٠٧ .

(٢٠٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٠ .

(٢٠٨) الجبرتى — ج٤ — مايو سنة ١٨١٧ — ص‌ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٢٠٩) الجبرتى — ج٢ — مارس ، ابريل ، مايو ، يونيو سنة ١٨١٩ — ص‌ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٢١٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٥٧ .

(٢١١) نفس المصدر — ص ١١٥ .

(٢١٢) ديوان المعية السنية عربى المجموعة الاولى دفتر ٣ أمر ٣٠٢ سنة ١٢٥١ هـ ص ١١ .

(٢١٣) معية تركى — سجل ٦٥ ترجمة الوثيقة رقم ١٠ ورقة ٤ القانون المعطى من حضرة البك الى القول أغاسية البند الثالث .

(٢١٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .

(٢١٥) سجل معية تركى — ١٧ صحيفة ٣٤ مكاتبة ٢٤٦ سنة ١٢٣٩ هجرية — سنة ١٨٢٣ م امر عالى الى كاشف منفلوط .

(٢١٦) سجل معية تركى ترجمة الافادة رقم ١٥٥ ورقة ١٧ سجل ١٨ سنة ١٢٣٩ هـ سنة ١٨٢٣ م عن الجناب العالى الى ناظر البحيرة .

(٢١٧) سجل معية تركى — ١٧ ورقة ٣٠ مكاتبة ٢٢٠ ربيع ثانى سنة ١٢٣٩ هـ — سنة ١٨٢٣ م .

(٢١٨) محمد كامل مرسى — الملكية العقارية فى مصر — ص ٧٦ .

(٢١٩)حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٣٠ .

(٢٢٠) معية سنية تركى — دفتر نمرة ١٢ أمر ٩٥٩ من الجناب العالى الى عمر بك ناظر قسم مليج سنة ١٢٤١ هـ .

(٢٢١) معية تركى دفتر ١٢ ورقم ٧٩ أمر ١٠٣٨ ضرائب سنة ١٢٤١ هجرية — سنة ١٨٢٤ م من الجناب العالى الى ناظر قسم منوفت .

(٢٢٢) معية تركى — دفتر ٨٤ وثيقة ١٧٦ — ص ٥٢ من الجناب العالى الى مدير اسيوط سنة ١٢٣٧ هـ .

(٢٢٣) معية تركى — سجل ٦٠ وثيقة ١٠ شوال سنة ١٢٥٠ هـ .

(٢٢٤) معية تركى — وثيقة ٤٥٤ دفتر ٣ ورقم ٤٦ سنة ١٢٤٣ هـ سـنة ١٨١٩ م .

(٢٢٥) سجل مجلس الملكية التركى — ١٣٩ صحيفة ٣١ مكاتبة ١٢٩ سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م .

(٢٢٦) كلوت بك — جـ٢ — ص ٢٩١ .

(٢٢٧) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٤٣ .

(٢٢٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٥٢ .

(٢٢٩) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ص ٤٨ ، ٤٩ .

الفصل الرابع

تطور الحيازة الزراعية وأثرها فى التركيب الاجتماعى

١ ـ الملكيـات الخاصة

٢ ـ الانتماءات الطبقية لكبار الملاك

٣ ـ وضع الفلاح فى ظل الملكيات الكبيرة

الفصل الرابع

تطور الحيازة الزراعية واثرها فى التركيب الاجتماعى

شهدت السنوات الاخيرة من عهد محمد على تغيرات هامة فى حياة الريف المصرى فقد انتهى عهد الاحتكار وظهر بدلا منه الملكيات الكبيرة فى اجزاء من الريف وانعكس اثر ذلك على الفلاح بصورة مباشرة .

وسنتناول فى هذا الفصل تطور الحيازة الزراعية والانتماءات الطبقية لكبار الملاك الذين استمدوا نفوذهم من ملكيتهم لتلك الاراضى التى دعمت مكانتهم الاجتماعية ومن خلال ذلك نستعرض وضع الفلاح فى ظل هذه التغيرات .

كان الفرنسيون هم أول من فكروا فى قوانين الملكية والمواريث والضرائب غير انهم لم يصلوا الى رأى قاطع فى هذه المواضيع ولم تتعد محاولاتهم أو تفكيرهم فيها حيز التنفيذ .

لهذا بقيت أوضاع حيازة الاراضى الزراعية على ما كانت عليه منذ الفتح العثمانى حتى تولى محمد على حكم مصر سنة ١٨٠٥ فأحدث ما يمكن أن نسميه انقلابا فى أوضاع حيازة الاراضى الزراعية (١) .

وعندما شرع الباشا فى تنفيذ مخططه واجهته عقبتان اذ كانت اطيان الرزق معفاة من الضرائب والملتزمون يسيطرون على معظم الاراضى الزراعية لهذا صادر أراضى الرزق كما ألغى نظام الالتزام والوقف كما رأينا لانه ادى الى اضرار كثيرة ، اهمها عدم وجود من يهتم بالارض المنزرعة ويعمل على تحسين الانتاج .

وقد بلغت أراضى الوقف سنة ١٨١٢ ٦٠٠ الف فدان ولا شك أن الغاء كل شكل من اشكال الوقف يعد تحريرا لجزء كبير من الاراضى من قبضة الاستغلال الزراعى (٢) .

أما الاطيان الاميرية المعروفة باسم اطلاق فقد استولى محمد على منذ توليه على ما كان مخصصا منها لخيل الباشا وبعد مذبحة القلعة سنة ١١ ، أخذ ما تبقى بيد الامراء البكوات من تلك الاطيان (٣) .

وبعد أن اكتملت لمحمد على عملية نزع ملكية الاراضى فى نهاية سنة ١٨١٥ بدأ يحول معظم مصر الى مزرعة حكومية شاسعة تحت الادارة المباشرة للجهاز الحكومى وبذا لم يشجع طوال معظم حكمه على تكوين ضياع خاصة لانه كان يرغب فى أن يحتفظ لنفسه بالارباح الناتجة عن الزراعة كما لم تكن لديه اية رغبة فى أن يوفر لضباطه الاتراك فرصة الاستحواذ على سلطة أو نفوذ شخصى على الشعب المصرى . على انه بدأ يعدل سياسته فى أواخر العشرينات حين اصدر فى سنة ٢٧ امرا باعفاء جميع زراع الاراضى سواء أكانت ابعادية أم معمورا بشرط أن يزرعوا شجر السنط (٤) .

وربما كان محمد على محقا فى سياسته فى البداية لانه لم يكن يشأ بالطبع أن يخلق طبقة مالكة تحل محل الملتزمين الذين قوض نفوذهم .

ومن الطبيعى الا تكون هذه الاصلاحات بمنأى عن السخط والامتعاض من جانب المهتمين بالنظام القديم بل ومن جانب بعض الاوروبيين ايضا . فيرى بوالكمت أن الاستيلاء على الاملاك على هذا النحو قد اثار السخط كما أن هذا العمل يتعارض مع آراء الاوروبيين اكثر مما يتعارض مع الآراء التى يعتنقها الاهالى اذ أن الملكية لدى الاوروبيين هى أساس النظام الاجتماعى أما فى مصر فانها لم تقم على أساس ولم تكن فى يوم من الايام واضحة المعالم أو محددة فكانت الارض ملكا للحكومة .

وقد دافع محمد على عن حيازته للاراضى زاعما انها فى مصر تعتبر ضرورة اوجبتها الظروف المحلية اذ ان الحاجة اصبحت ماسة فى جميع انحاء القطر الى تضافر الجهود وايجاد ادارة عامة تتولى ازالة رمال الصحراء وتنظيم الفائض من مياه النيل وأضاف أنه يحترم حق الملكية طالما كانت ممارسة هذا الحق لا تضر صالح الدولة وبرر وجهة نظره هذه وأراد أن يعطيها صفة شرعية حين ذكر « أن ملكية المنازل فى المدن مكفولة تماما » (٥) .

والحقيقة أن استيلاءه على جميع الاراضى على هذا النحو كان يتمشى تماما مع نظامه الاحتكارى الذى شمل جميع مرافق الاقتصاد المصرى وبمثل هذا التقويض لوضع الطبقات الممتازة وبالغاء حقوق هذه الطبقات فى الارض وضع محمد على أساسا للتطورات اللاحقة التى عايشتها الملكية الزراعية (٦) .

وكان على محمد على بعد هذه الخطوة أن يعيد توزيع الاراضى من جديد تلك الاراضى التى أصبحت تحمل اسماء جديدة كالجفالك والابعاديات والعهد والتى أصبح يمتلكها ملاك جدد كالعائلة الخديوية والموظفين فى حكومته والعربان وأعيان الريف والفلاحين .

أولا — الابعـــــــاديات :

لم يكن هذا النمط من أنماط الملكية معهودا أو حتى معروفا قبل عصر محمد على بل كانت الاراضى كلها ملكا للدولة كما سبق أن اشرنا ، لكن بعد أن أجريت أعمال مساحة جميع الاراضى فى سنة ١٨١٣ واستبعدت منها أراضى شاسعة ، لانها غير منتفع بها وغير منزرعة أطلق هذا الاسم أى الابعاديات على هذا النوع من الاراضى كذلك أطلق اسم ابعاديات على الاراضى التى لم يستطع واضعوا اليد عليها تقديم ما يثبت حيازتهم لها عند اجراء المساحة .

واشتملت الابعادات أيضا على الاراضى التى اسقطها أصحاب العصبيات من الاراضى التى كانت تدفع عنها الضرائب وكانوا يستغلونها لانفسهم فاستولى عليها محمد على (٧) .

وكان من الطبيعى أن ينعم الباشـــا بأطيان من الابعادية متفـــاوتة المساحة على من يرغب فيها وكانت الشريعة الاسلامية تبيح ذلك للحاكم من أجل مصلحة القطر ولزيادة الثروة ومن هنا أعطى محمد على مساحات كبيرة منها للذوات والوجهاء الذين تسمح لهم حالتهم المالية باصـــلاحها كما أجبر بعض الاشخاص على قبول مساحات أخرى (٨) . كذلك خصص جزءا منها لكبار رجال الادارة والجيش والاعيان والاعراب وبعض الاجانب

ايضا وكانت مساحتها أول الامر ٢٠٠ الف فدان ارتفع الى ٦٨٥ر٧٢٣ر٧ فدان سنة ١٨٤٤ (٩) .

غير أنه من المفيد التنبيه الى حقيقة هامة يخطىء فيها كثيرون حين يعتقدون ان اصحاب الابعاديات كان عليهم أن يبذلوا جهدا شاقا لاستصلاح اراضيهم فالواقع ونتيجة أهمال المماليك والعثمانيين لمشاريع الرى والزراعة بشكل عام كانت مساحات واسعة من الاراضى الجيدة لا تزرع وكان اعادة زراعتها لا تحتاج الى كثير من الجهد ولا يتطلب أكثر من توصيل المياه القريبة اليها وهذا ما قامت به الحكومة .

وهكذا اصبحت سياسة الوالى الزراعية قائمة على كسب مزيد من الارض ومن ناحية أخرى تكوين ارستقراطية زراعية تكون سندا له فى الحكم . وبالفعل ارتبطت مصالح هذه الطبقة بالنظام الذى أقامه الباشا فى مصر .

وكان معظم هؤلاء من الموظفين الاتراك والجند الباشبوزق وبالذات الالبانيين فى بداية الامر كذلك كان من بينهم عدد من الاجانب ونفر قليل من المصريين الذين اعتمد عليهم الباشا فى ادارة الامور فى البلاد ولم يكن لمعظم هؤلاء جذور فى المجتمع المصرى بل استمدوا مكانتهم فى البلاد من مصالحهم المادية التى كانت الحكومة تدعمها (١٠) .

وقد شهد عام ١٨٢٩ بداية منح الابعاديات لبعض الافراد كالاغا جوربجى ولى الدين اذ حصل على مائة فدان معفاة من الضريبة (١١) . وقد اشترط فى منح هذه الابعاديات ان يزرعها الناس بأنفسهم ولم يكن لواضعى اليد عليها الحق فى التصرف فيها بأى وجه وانما كان يجوز توارث المنفعة فيها بعد موافقة بيت المال (١٢) .

بعبارة أخرى سمح لحائزى الابعاديات بحق الانتفاع بها طوال حياتهم على أن تؤول الى الدولة بعد وفاتهم . ويبدو أن عدم صدور نص صريح بملكيتهم لها كما لم يكن لحائزيها حق التصرف فيها قد أدى الى الفتور فى اصلاحها ورؤى اتخاذ خطوة أخرى لتشجيعهم على المضى فى الاستصلاح

لذلك صدر أمر فى سنة ١٨٣٦ بأن تعطى سندات تمليك الى أصحاب الاطيان الذين أنعم بها عليهم على أن تكون تلك الاطيان رزقة بلا مال وبالفعل أصدرت الروزنامة السندات المذكورة وأعطتها للحائزين بشرط استثمارها والانتفاع بغلاتها (١٣) . كما أصبح من حق الابن الاكبر وراثة هذه الارض طبقا لقانون سنة ١٨٣٦ .

وهكذا ساهم هذا الامر فى خلق ارستقراطية زراعية ثم جاء الامر التالى الذى صدر فى يناير سنة ١٨٣٧ ليؤكد ذلك بل وينص على صلاحيات أوسع حين أمر بتوريث الابعاديات للذرية فان لم توجد ذرية فالى مماليكهم البيض واما آلت الاراضى الى الحرمين الشريفين (١٤) .

اما اذا بلغ حائز الابعادية سن الشيخوخة ولم يكن له وريث فيحق له التنازل عنها لمن يريد بشرط أن تعطى لاشخاص قادرين على زراعتها .

من هنا لم يكن من حق حائز الابعادية أن يبيع حق الانتفاع وان كان له حقوق ثابتة على أطيانه وهكذا ارسيت فى مصر منذ تلك الفترة القاعدة التى شكلت نواة كبار الملاك ولما كان حائزو الابعاديات حريتهم مقيدة فى بيعها فقد سئم المنعم عليهم بها الاستمرار فى تكلف نفقات اصلاح أرض ليسوا بمالكين لها ملكية مطلقة لهذا رأى محمد على اصدار أمره فى سنة ١٨٤٢ بتأييد اعفاء الابعاديات من الضريبة ومنح أصحابها حق التصرف فيها كيف شاءوا والحق فى ملكيتها ملكية مطلقة ولهم حق بيعها وشرائها وهبتها .

ولم تكن جميع أطيان الابعادية كلها رزقة بلا مال بل كانت هناك أطيان منحها محمد على بشروط معينة فحينما أعطى للشيخ أيوب ٦٠٠ فدان اشترط عليه زراعتها اشجارا ولما أخلف الوعد كلف بسداد الأموال عنها لمدة ثلاث سنوات وهدد بانتزاعها منه (١٥) .

وقد حدث نفس الشىء بالنسبة للعربان حين اعفاهم من الضريبة لعدد معين من السنين يتراوح بين ثلاث وسبع سنوات حسب صلاحية الارض للزراعة على أن تربط عليها الضريبة فى نهاية مدة الاعفاء بواقع الضريبة السائدة فى الناحية (١٦) .

وجاء فى احدى الوثائق أن العربان كانوا يمنحون أراضى من الابعاديات بالمال على أن تبقى فى عهدتهم ثلاث سنوات بلا مال (١٧) . وبخاصة التى منحت للشيخ حسن اباظة ثم الغى منح الابعاديات سواء بالايجار أو بضريبة كاملة أو بنصف ضريبة بعد صدور قرار التمليك فى سنة ٤٢ (١٨).

وكان الهدف من منح الابعاديات للعربان هو تحبيب الحضارة والاستقرار لهؤلاء القوم وبخاصة المقيمين على حدود القطر المصرى كالشرقية والغربية حين منحهم الباشا اطيان عديدة معفاة من الضرائب بشرط تعميرها ولم يعطهم سندات تمليك . وانما وعدهم بعدم تكليفهم بأعمال السخرة أى الخدمة العسكرية واعتقد محمد على أنه بهذه الوسيلة استطاع أن يبعد العربان عن السلب والنهب وأنه دفعهم الى مشاركة بقية طوائف المجتمع فى أعمال الزراعة مما يؤدى الى زيادة الثروة العامة .

ولما كان العربان غير مؤهلين للعمل الزراعى فقد استعانوا بالفلاحين فى مقابل نصف المحصول فمنعهم محمد على عن ذلك فى أمره الصادر فى سنة ٣٧ ثم كرر هذا المنع فى سنة ٤٦ حين هددهم بنزع اطيانهم اذا لم يحرثوا بأنفسهم وبعد أن الف العربان الزراعة رأى محمد على ضرورة دفعهم للخراج بحسب فئة اطيانهم (١٩) .

كما شمل منح الابعاديات بعض العسكريين مثل أحمد باشا وكيل الجهادية وقد قدر ما أنعم به محمد على عليه بألف فدان (٢٠) .

كما أعطى كل من على بكباشى وانطون ناشد مائة وخمسين فدانا (٢١) واذا كانت هذه الاراضى قد أعطيت لهم كرزقة بلا مال فقد اشترط عليهم ضرورة استصلاحها فاستعانوا بمرتباتهم ككبار ضباط لاستصلاحها وكان باستطاعتهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم، وجاء انهيار نظام محمد على الاحتكارى مساعدا لهم على سرعة نمو عملية استغلالهم الاقتصادى ذلك أنهم افادوا من رخص الايدى العاملة وتوافرها بعد تسريح الجيش الذى انخفض عدده من ٢٨٥ الى ١٨ ألف جندى ومن اقفال المصانع ورفت العمال فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة من أرض ورأسمال وأيدى عاملة وكل ما يلزمهم لتحسين انتاجهم وزيادة ارباحهم (٢٢) .

كذلك حظيت الضياع التى منحها محمد على للافراد وبخاصة كبار موظفى الاقاليم بأهمية بالغة على حساب القرى المجاورة فكان كبار الموظفين يحصلون على المياه قبل غيرهم ويستخدمون أحسن العمال من القرى المجاورة علاوة على ما يقدمه لهم شيوخ القرى من مساعدة ممكنة ، وهكذا كان عدد قليل من الحكام وكبار الموظفين يجنون أرباحهم فى مقابل استثمار قليل من جانبهم أو بلا استثمار على الاطلاق .

وقد جاء فى تقرير كامبل أنه لو اقطع محمد على كبار موظفيه مساحات من الارض الصالحة للزراعة على أن تكون ملكا خاصا لهم أو نظير ايجار ثابت معتدل لازداد مركزهم فى البلاد ولاصبحت لديهم بواعث جديدة تدفعهم الى توثيق علاقاتهم بحكومة الباشا (٢٣) .

وهذا ما حدث بالفعل اذ سرعان ما شكل هؤلاء فيما بعد الارستقراطية الزراعية التى تعد من أقدم القوى وأكثرها استقرارا والتى اصبحت تمتلك حوالى مائتى الف فدان كملكية شخصية لهم (٢٤) .

ومن هؤلاء على سبيل المثال ارتين شكرى أفندى الترجمان الذى حاز مائتى فدان (٢٥) وباكير أفندى ناظر شون الغلال ببولاق الذى حاز ٣٠٠ فدان من الابعادية رزقة بلا مال (٢٦) ، كما حصل عبد الرحمن بك المعاون الثانى بالاقاليم الوسطى على مائتين وخمسين فدان من أطيان الابعادية يزرعهم حسب رغبته رزقة بلا مال (٢٧) . وأعطى باسيليوس مدير الحسابات ثمانمائة فدان واخوان معلم درس ومعلم آخر كل واحد منهم سبعمائة فدان حتى صار مجموعهم ألفين ومائتين فدان من أطيان الابعادية (٢٨) .

كما منح السر عسكر ابراهيم ألف فدان من أطيان الابعادية تخصص لزراعة القصب بشرط أن تكون من أحسن الاطيان بل وامداده بما يحتاج اليه دون أى تأخير (٢٩) كذلك تم معاينة ما قد تحتاج اليه مائة فدان أخرى من الابعادية مخصصة لانجال الجناب العالى من البكوات على أن يتعهد بالاشراف عليها رجال معتمدون من المشايخ فى مقابل اعطائهم سدس المحصول الناتج منها ويقومون بتهيئة الخدم اللازمين للزراعة على حسابهم ودفع تكاليف مآكلهم (٣٠) .

ومن هنا يتضح كيف أن الاراضى التى منحت سابقا كان يشترط زراعتها اما باصناف معينة أو زراعتها كيف شاءوا على أن يقوموا هم بخدمتها والانفاق عليها بينما كانت الاراضى التى منحت لحاشيته واقاربه تقدم لها جميع الخدمات اللازمة .

ومن الاراضى التى تندرج ضمن الابعاديات ما منحه محمد على للامير محمود غانم وعلى غانم وهم من ملتزمى فوة وقد قدرت هـــذه الاراضى بخمسمائة فدان غير أنها لم تكن رزقة بلا مال بل طلبا من مأمور فوة اعطائهما عقد ايجارها وقد افاد أمر عال بأن تعطى لهما هذه الاراضى بلا مال لمدة ثلاث سنوات على أن يؤخذ منها فى السنة الرابعة ضريبة مثل الضريبة التى تؤخذ من الاطيان التابعة للقرية (٣١) . كما اعطى بعض أولاد العمد والمشايخ مائة فدان من أطيان الابعادية للاشراف على زراعتها وتكون بمثابة رزقة بلا مال (٣٢) .

وهكذا صار بعض الملاك الجدد من اصول ريفية .

ومن الذين انعم عليهم أيضا من أطيان الابعاديات سليمان افنـدى باشمهندس الغربية وقد حصل على ستين فدان بشرط زراعتها اشجار ومحاصيل شتوية واذا سار حسب الاوامر اعطيت له رزقة بلا مال(٣٣) . كذلك حصل أدهم أفندى ناظر مصلحة الزيتون بالفيوم على مائة فدان من اطيان ابعادية بنواحى اقليم الفيوم على أن يكون حرا فى زراعتها وتكون له رزقة بلا مال (٣٤) . وممن حازوا أراضى من الابعاديات احمد أفندى الرشيدى الامام بالديوان اذ حصل على مائة وخمسين فدان بمديرية نصف أول وسطا ومنح حرية زراعتها كيف شاء على أن تكون رزقة بلا مال(٣٥) .

ثم أعطى محمد على فيما بعد جزءا من أطيان الابعاديات لذوى النفوذ من الاغنياء بموجب تقاسيط أو رزقات معفاة من الضريبة واعترف لهم بحق ملكيتها (٣٦) .

ومن هؤلاء أهل الوجاهة وكبار الفلاحين وبعد أن اصبحت صالحة للزرع أخذ اصحابها فى تأجيرها ولما كان الباشا يريد أن يستغلوها بأنفسهم فقد اصدر أمره فى سنة ٣٨ بنهيهم عن تأجيرها وأن ينتفعوا باســتثمارها ومباشرتها بأنفسهم (٣٧) .

كذلك طلب من ذوى المكانة من المشايخ المعروفين بالثراء أن يرسلوا ابناءهم لتعلم فن الزراعة على أن يعطى لكل ولد من أولادهم مائة فدان من أصل زمام بلدته ان لم يكن ثمة أبعادية فى البلدة على أن يعطى نفس الشىء لاولاد الاثرياء والوجهاء ومن يرغب فى ذلك (٣٨) .

وقد بلغ مقدار الابعاديات فى عهد محمد على طبقا لما يقول كلوت بك مليون فدان وحوالى ٧٢٥ الف فدان طبقا لجدول آخر يستند على الوثائق الرسمية (٣٩) .

وفى النهاية لا يجب أن نغفل ان محمد على منح الاجانب بعض الابعاديات تشجيعا لهم على استغلال أطيان القطر واصلاحها وتعميرها . بالرغم من أن الباب العالى كان يحرم تملك الاجانب أية أراضى فى ولايات الدولة العثمانية فى ذلك الوقت وان كانت الدولة قد عدلت سياستها فيما بعد أى فى سنة ١٨٦٧ حين رخصت للاجانب التمتع بحقوق ملكية الاطيان(٤٠) .

وهكذا سبق محمد على الباب العالى فى تمليك الاجانب للارض اذ أصبحوا ملاكا حقيقيين طبقا لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ ويقال أن تمليك الاجانب شمل جميع الاوروبيين الذين استقدمهم الباشا والذين توافدوا على مصر من كل جنس للعمل فى الدولة الحديثة ومن هؤلاء الاجانب اليونانيين الذين نزحوا الى مصر واستقروا فى البلاد ، وقد استطاع كثير منهم وخاصة البارعين فى التجارة أن يكونوا رؤوس أموال ضخمة استثمروها فى استصلاح الاراضى أما من لا رأس مال لهم من الزراع ذوى الخبرة فقد ساعدهم محمد على الذى قدم لهم الاموال ليشتروا بها المواشى ومستلزمات الزراعة والبذور وكان لهؤلاء اليونانيين كل الفضل فى تزويد الزراعة فى الدلتا بقوتها الدافعة الأولى خصوصا منذ أن كيفوا أنفسهم مع الزراعة الحديثة والمحاصيل الجديدة ، كما حصل عدد كبير من التجار البريطانيين على منح من نفس الاراضى وفى سنة ١٨٤٠ قاموا باستثمارات راسمالية ضخمة على حوالى ٢٥ الف فدان كان جزء منها من أراضى الابعادية التى استصلحوها وزرعوها (٤١) .

وبينما سمحت الشريعة الاسلامية للاجانب بملكية الارض بشرط أن يدفعوا الخراج المقرر على الارض وأن يخضعوا للجزية أو ضريبة الرأس

فان جرييل بير كان يرى أن محمد على تجاهل القانون الاسلامى حين منح الابعاديات بسخاء كبير للاجانب (٤٢) .

وهكذا منح محمد على مساحات واسعة من الابعاديات لمختلف الفئات الاجتماعية التى كانت تقيم فى مصر سواء كانت تنتمى الى هذا المجتمع المصرى أو لا تنتمى اليه واصبح هو المشرف على تنفيذ السياسة الزراعية الجديدة التى رسمها والتى لم تكن ترمى الى الاكتفاء الذاتى فحسب بل انتاج حاصلات تعد للتصدير .

ثانيا — الجفالك :

تمثل النوع الثانى من الملكيات الكبيرة فى الجفالك وهى مساحات واسعة أيضا من الابعاديات التى استولى عليها محمد على وخصصها لنفسه ولافراد أسرته كما شملت أيضا الاطيان الاثرية للقرى العاجزة عن سداد المال الميرى فتعهد بها محمد على وأولاده وبناته هذا بالاضافة الى أطيان الوسايا الشاغرة نتيجة لالغاء نظام الالتزام وتحولها الى اطيان رزقة بلا مال طبقا للامرين الصادرين فى يناير سنة ٣٧ ، وفبراير سنة ١٨٤٢ فأصبحت بذلك ملكا مطلقا للباشا وأولاده كجفالك ابراهيم باشا وعباس باشا (٤٣) .

والجفالك جمع جفلك وهى كلمة فارسية الاصل وتعنى الحقل الذى يزرع سنويا بواسطة المحراث الذى يجره ثوران ثم اتسع مفهوم الكلمة فأصبحت تعنى الارض ورأس المال والابنية والماشية وأدوات الزراعة أى المزرعة الكاملة العدة (٤٤) .

وقد قدرت مساحة الاراضى الزراعية فى مصر فى سنة ١٨٤٤ بـ ٣٫٥٩٠٫٩٧٣ فدان وبلغت نسبة مساحة الجفالك من هذه الاراضى نحو ١٨٪ من جملة مساحة الاراضى الزراعية فى البلاد (٤٥) .

ولما كانت الجفالك تشكل فى معظمها أساس ملكية أسرة محمد على فقد ظلت أمور الجفالك تدار بمعرفة ديوان شورى المعاونة حتى سنة ١٨٤٣ * حين انشىء لها ديوان خاص بها عرف باسم ديوان الجفالك والعهد السنية . وكانت سياسة محمد على فى توزيع تلك الاراضى تدور

حول غرضين أساسيين أولهما زيادة ثروة البلاد الزراعية وثانيهما انشاء طبقة ارستقراطية زراعية من اقاربه واتباعه من كبار الحكام ووجهاء البلاد.

وكان لهذه الاراضى طابع خاص سواء فى شكل الملكيـة أو علاقات الانتاج السائدة فيها فقد كان ملاكهم من أكبر ملاك الاراضى من حيث المساحة تدعمهم أصولهم الاجتماعية اذ كان أغلبهم ان لم يكن كلهم من الاتراك الجراكسة وهم العناصر التى تشكلت منها حاشية محمد على وأصدقاؤه وأسرته فضلا عن انهم كانوا يلعبون دورا رئيسيا فى جهاز الدولة .

ومن أجل هذا بذل محمد على جل اهتمامه حين قرر مساعدة ملاكها بما يحتاجون اليه من مهمات ومواشى وقرر صرف خمسمائة كيس الى عباس باشا من أجل هذا الغرض (٤٦) . كما أمر مدير المنوفية بارسال ٣٠٠ كيس لمصروفات الجفالك المستجدة فى السنبلاوين (٤٧) لاهتمام الباشا بها وحث حائزيها على العمل فيها وكان ذلك فى الثلاثينات .

ولضمان سير العمل فى الجفالك على الوجه الاكمل استعان محمد على بعدد من الموظفين والاداريين اذ أن تسوية سنة ١٨٤١ جعلته يركز كل اهتمامه فى استثمار الجفالك (٤٨) .

كما اصدر عدة أوامر اشتملت على العقوبات المختلفة التى توقع على المهملين فى زراعة تلك الجفالك . والتشديد على النظـار باعتبـارهم المسئولين عن انجاز جميع الاشغال فى الجفالك والموظفين الآخرين كالخولة وأمناء المخازن (٤٩) .

واذا كانت العقوبات التى شملها قانون الجفالك تعد بالغة الشدة فالهدف من فرضها هو ضمان تفانى موظفى الجفالك فى خدمتها وخدمة أسرة الوالى واتباعه ورغم تحمس محمد على لهذا النوع من الاراضى وسنه القوانين المختلفة للنهوض بها فان نظام الجفالك قد أصيب بالفشـل لخضوعه لادارة شبه بيروقراطية فقد كان توزيع البذور يتم بواسـطة المكاتب الحكومية فتتأخر عن موعد البذور وغير ذلك من الاجراءات المألوفة فى النظام البيروقراطى .

ولما كان النظار الخاضعون لرغبات السلطة المركزية محرومين من كل قدرة على المبادرة فقد التزموا موقفا يغلب عليه عدم الاكتراث كذلك كثرت سرقات الفلاحين ، كما أن مراجعة الحسابات كانت أمرا مستحيلا لهذا اصابت الجفالك كثيرا من اصحابها بخسائر فادحة وكثيرا ما كانت تجرى التحقيقات عن سبب عجز الجفالك عن تقديم الحصص المفروضة عليها وكثيرا ما كان اللوم يلقى على الفلاح الذى يعاقب بالمد أى يضطر الى الهروب وكان المسئولون يخفون حقيقة ذلك عن الباشا اذ كانوا يدركون ان اتقان فن اخفاء الحقيقة عنه هو مقياس كفاءتهم لهذا كان يعود الى القاهرة بعد رحلاته فى ضياعه ويتحدث عن أحوالها الطيبة التى تعم الريف ويمتدح اشهر الموظفين رغم فسادهم ولم يكن اعضاء الديوان أكثر اهتماما من موظفى الاقاليم باطلاع محمد على على الحقيقة ولهذا كان على جهل تام بحقيقة الاحوال فى الجفالك (٥٠) .

ولم يكن من الممكن أن تخفى على محمد على حقيقة الاحوال المخزنة فى الجفالك الى ما لا نهاية فعندما وصلته الشكاوى اصدر تعليماته الى نظار المالية لدراسة المشكلة وحولت النظارة المسالة الى محكمة الحقانية التى قامت بوضع تقرير رسمى يستند الى معلومات تلقتها من مديرى الجفالك ولكنها لم تستطع تقديمه الى محمد على لاسباب منها الاجراءات البيروقراطية المعطلة ثم خوفها من غضبه الذى قد تثيره الحقائق التى يكشف عنها التقرير وقد اوضح التقرير الخسائر المتزايدة التى عانتها الجفالك كما عرض لهروب الفلاحين الى سورية وفى يوليو سنة ١٨٤٤ عقد محمد على الاجتماع السنوى لمديرى الجفالك ويبدو انه طالبهم فيه بمطالب غير معقولة حينئذ قرر عدد من مستشاريه مواجهته بالحقيقة ويقال انه استشاط غضبا ومكث نصف اغسطس سنة ١٨٤٤ لدراسة التقرير ثم سار كل شىء فى مجراه الطبيعى (٥١) .

ولا يمكن تفسير ذلك الا بأن محمد على فى هذه الفترة كان قد بلغ من الكبر عتيا فلم يعد فى مقدرته مباشرة الامور بنفس الحزم الذى اشتهر به فى بداية حكمه .

ثالثا — العهـــد

كان الغرض من منح الابعاديات والجفالك هو ضمان ولاء قطاع عريض — سواء من الموظفين الكبار والاتباع والحاشية — للباشا وضمان تدفق الثروات على الخزينة وعندما استحدث محمد على نظام العهدة كان هدفه الاساسى منه هو ضمان تحصيل الضرائب بشتى الوسائل المكنة .

واذا كان محمد على قد الغى نظام الالتزام فى بداية حكمه « فانه وحكمه يقترب من نهايته اعاد تشريعا مماثلا بعض الشىء لنظام الالتزام الا وهو نظام العهدة » (٥٢) .

وقد اتبع محمد على هذا النظام لان مشروعاته السياسية والعسكرية ادت الى حرمان الاراضى الزراعية من جانب كبير من القوى العاملة اذ ان تجنيد الفلاحين على نطاق واسع فى الجيش قد أثر بلا ريب على الزراعة بالاضافة الى ما كان يقع على عاتق هؤلاء الفلاحين من زراعة الارض وآداء ضرائبها ولما عجزوا عن الوفاء بذلك فضــل الكثيرون منهم سبيل الفرار من قراهم كما سبق أن اشرنا فتراكمت الضرائب على القرى « وكان لابد من ايجاد حل لهذه المشكلة يضمن لخزانة الدولة انتظام مواردها وتمثل هذا الحل فى ابتداع نظام العهدة » .

ويقال أنه لا يعرف على وجه التحديد متى بدأ العمل بذلك النظــام فهناك أوامر صادرة من الباشا بتنظيم العمل بنظام العهدة فى عام ١٨٣٦ وربما قام محمد على بتجربة ذلك النظام فى منتصف الثلاثينات فجعل بعض الاثرياء يتعهدون بالقرى العاجزة عن سداد الضرائب وحين تأكد من نجاح التجربة قام بتعميم نظام العهدة (٥٣) . فأصدر مرسوما فى ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ يجبر كبار الموظفين وضباط الجيش وآخرين ممن اثروا فى الحرب بدفع المتأخرات عن القرى التى تسلموها بصفة عهدة (٥٤) .

ويقال أيضا أن انشاء العهد سابق على فكرة توزيع أراضى النواحى غير القادرة فقد أعطى محمد على فى سنة ٣١ قرية مرصفة فى القليوبية

عهدة لمحمود افندى ناظر المبيعات كما أعطى بعد ذلك فى سنة ٣٣ عهدا أخرى منها اقليم شرق اطفيح اما البراجيل فتم منحها فى سنة ٣٦ (٥٥) .

وقد بلغت جملة الاراضى التى منحت عهدا ٢٠٠ر١ ٠٠٠ر فدان وفى سنة ٤٤ وصلت مساحة العهد التى كانت فى يد محمد على وأسرته الى ٢٩٣ر٠٠٠ فدان كان منها ٢٠ ألفا فى يد محمد على نفسه ، ٩٨ الفا فى يد ابراهيم والباقى فى يد أفراد الاسرة (٥٦) .

وفى البداية أبدى الافراد الاغنياء ترددا كبيرا فى قبول العهد وعندما استمرت أحوال البلاد فى التدهور اصدر محمد على أمرا بتكليفهم لهذا العمل ولم يكن لهم خيار فى هذا الامر فانصاعوا لاوامره .

والحقيقة أن الضياع الكبيرة التى تكونت خلال تلك السنوات من العهد لم تكن ضياعا بل كانت أقرب الى التزامات الضرائب حيث أن سياسة منح الاراضى لملاك أفراد دخلت الى حيز التنفيذ بعد سنة ١٨٣٧ وبناء على ذلك أصبح هناك « عهد الاسرة الحاكمة التابعة لديوان عموم الجفالك والعهد السنية . أما فيما يتعلق بالعهد الاخرى فلم تكن الحكومة تتدخل فى شئونها ولم تكن تهتم الا باستلام الضرائب والمحاصيل منها(٥٧).

بعبارة أخرى لم يكن المتعهدون من طائفة واحدة اذ تعهد محمد على وأفراد أسرته ببعض القرى كما تعهد بقرى أخرى اشخاص من الوجهاء وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين ومشايخ القرى والفلاحين والاجانب، على أن يتعهدوا بضمان خراج الأراضى وادارتها وزراعتها واستغلالها ووفاء ما عليها من المتأخرات وما يستحق عليها من الضرائب الجديدة .

وكانت مساحة العهدة تتراوح بين ٣٠٠ الى ٨٠٠ فدان فحينما خلت احدى قرى المنيا من سكانها بعد أن جندوا للجيش وأصبحت القرية بدون زراعة تراكمت التزامات الضريبة لعدد من السنين حتى قام على افندى وهو موظف مدنى بدفعها كلها فى بحر ثلاث سنوات كما انه استثمر امواله فى تحسين الاراضى اذ كانت أرض القرية تغطى الف فدان منها ٤٠٠ خاضعة للضريبة وقد تسلم الذكور ١٥٠ فدان من الارض المعفاة من الضريبة ، ١٦٠

اخرى مقابل جعل سنوى للباشا . كذلك تعهد سليم باشا — سلحدار — حاكم مصر العليا اثناء العشر سنوات الاخيرة من عهد محمد على قرية البلينا وهى على بعد ٥ كيلو مترات من جرجا وتسلم ٦٢١ فدانا من هذه القرية كذلك تعهد احدى القرى شمالى اسيوط ، كما اعطيت قرية قلبوب لآل الشواربى فقد حازوا ٤ آلاف فدان من سبعة آلاف فدان فى قليوب كما تلقى سيد باشا أباظة ما يقرب من عشرين قرية فى الشرقية كعهدة له(٥٨).

ومن الموظفين الذين تعهدوا بسداد بعض الضرائب عن القرى المعسرة باسيليوس بك مدير الحسابات المصرية اذ احيلت عليه ناحية كفر الزيات (٥٩) .

كما أمر مفتش عموم الحسابات المصرية بضرورة التعهد بناحية شبرا وسداد اموالها بشرط عودة الاهالى تدريجيا الى اطيانهم عندما تتحسن حالتهم المالية (٦٠) .

كذلك حصل الاجانب على العهد بشرط ان يوفوا أموالها التى عليها ويقوموا بزراعتها فقد تعهد الخواجة توسيحه بزراعة ناحية بطرة (٦١).
ولما كان الاجانب يتعهدون بسداد الضرائب عن بعض القرى العاجزة فقد كانوا يضعون ايديهم على بعض اطيان العهدة ويتمتعون بحق الانتفاع وحينما كانوا يتأخرون عن ارسال المتأخرات عن قراهم كانوا يجبرون على دفعها بأمر من بوغوص بك (٦٢) .

ولما كان بعض الاجانب قد أظهر استعداد لسداد المتأخرات عن العهد فشجعت الادارة المصرية حين ذاك تكليف الاجانب بالعهد وفيما يلى نموذج عن علاقة الاجانب بالعهد يخص مديرية البحيرة ويوضح علاقة الاجانب بها مع ملاحظة أن مديرية البحيرة كانت من أكثر مديريات القطر اغراءا للاجانب بحكم مجاورتها للاسكندرية .

وهذا كشف بيانى باسماء الاجانب المتعهدين فى مديرية البحيرة وقيمة ما عليهم من متأخرات :

عدد القروش	عدد الاكياس	اسماء الاجانب المتعهدين
٢٠٤	٨	الخراجة جورجى قاذرة
١٣٦	٤٨	الخواجة جورجى جباره
٤٦٨	١٧	الخواجة برطـــوه
١٥٢	٤	الخواجة صـــبحى
١١	٢٦	الخواجة صـــفر
٤٥٨	٠٠	الخواجة جورجى اديب
١٠٧	٤٤٧	الخواجة طـــربل
٠٠٠	٢	الخواجة شروبلى الحكيم
٦٢	٦٨	الخواجة توســيحه
٣٦٤	١٣	الخواجة نامولانى
١٠	٢	الخواجة مواجبل (٦٣)

واذا كانت هناك اوامر صارمة تحض دائما على دفع المتأخرات الا ان التأخير ظل قائما حتى ١٢٦٣ لهذا طالب الباشا من ارتين بك التشدد فى طلب تسديد المتأخرات التى على المتعهدين الاجانب المقيمين بالاسكندرية والذين كانوا متعهدين بمديرية البحيرة والا تركوا القرى التى فى عهدتهم — وهذا كشف بيانى آخر بقيمة المتأخرات على بعض الاجانب .

جورجى قــاذرة	٣٦٧ قرشا	٧ كيس
الخواجة صــيره	١٣١ قرشا	٣٠ كيس
الخواجة صــفر	٤٠٩ قرشا	٤ كيس
الخواجة توسيحه	٤٥٨ قرشا	٧٦ كيس
الخواجة لى طوقره	٢٥٨ قرشا	٥١ كيس
الخواجة بلبولانى	٧٠ قرشا	٢٠ كيس(٦٤)

ومن الطبيعى ازاء ذلك ان تنتقل مساحات واسعة من الارض الى أيدى أصحاب رؤوس الاموال الذين قبلوا دفع المتأخرات المطلوبة وأصبحوا

يستخدمون الفلاحين كأجراء بعد أن حملوا عنهم عبء القيام بسداد ضريبة الاطيان وتسليم القدر المتفق علية من المحصول ، بالاسعار التى حددها الباشــا (٦٥) .

وهكذا حولهم عملهم فى هذا الميـدان من مجرد متعهدين بسـداد ضرائب الفلاحين الى ملاك كبار للارض .

من هذا يتضح لنا أن نظام العهدة كان يتشابه مع نظام الالتزام الى حد كبير من حيث كون المتعهد يلتزم بدفع ما على القرية من الاموال مقدما على أن يتولى هو تحصيلها من الفلاحين ومن حيث حصول المتعهد على مساحة من الارض يسخر المزارعين فى فلاحتها لحسابه الخاص ويختلف عنه فى انه لم يكن باستطاعة المتعهد نظريا أن يجبر الفلاح على دفع مبالغ أزيد مما هو مربوط على أرضه الاثرية وفى أن أرض المتعهد لم تكن تعفى من الضرائب بل كانت الضرائب والبقايا توزع على الافدنة ويقيـد على المتعهد ما يخص اطيان العهدة وعلى الاهالى ما يخص ما بيدهم من الاطيان التى يتركها لهم المتعهد وفقا لقدرتهم المادية .

ومن ثم كان وجود العهد من الناحية النظرية مرهونا على مشـكلة الضرائب المتراكمـة على القرى بينما كان نظـام الالتزام نظـاما ماليـا واداريا ثابتا (٦٦) .

وبينما كان نظام العهد يقتضى من الفلاحين العمل لدى المتعهدين فى مقابل نصف المحصول على أن تقدم لهم البذور ورأس المال الا أن المتعهدين لم يلتزموا بذلك اذ كانوا يرغمون الاهالى على زراعة الاطيان الخاصـة بالعهدة ويستخدمون مواشيهم أيضا دون أجر مما كان يجعل الفلاحين غير قادرين على زراعة أرضهم الاثرية وآداء ما عليها من التزامات مالية ولذا كانوا يفرون من الارض « فأصدرت الدولة أوامر مشـددة للقبض على الفارين وتسليمهم للمتعهدين » (٦٧) .

ولتفادى الحكومة ذلك منعت المتعهدين من توزيع البقايا التى على أطيان العهدة على اطيان الاهالى وأصدرت قرارا يلزم من يتبع هـذه

الطريقة الى تغريمه ثلاثة أضعاف المبلغ الذى يحصل عليه من الاهالى دون وجه حق .

وعندما ازداد ظلم المتعهدين للفلاحين وخاصة الذين يتمتعون بنفوذ كبير لدى السلطة من شيوخ البدو واعيان الريف اضطرت الدولة الى فك عهدتهم واعطائهم مساحة من الاطيان وترك الباقى للفلاحين يتولون زراعته ويؤدون للحكومة ما عليه من أموال (٦٨) .

وهكذا وجد العمال الزراعيون مجالا للعمل بالاجرة فى زراعات المتعهد (٦٩) والشىء الهام الذى يجب التعرض له هو أن هذه الارستقراطية الزراعية تعتبر جديدة فقط من زاوية الاشخاص وحقوق التصرف ثم الملكية المطلقة التى اعطيت لهم فيما بعد ولكنها قديمة فى نفس الوقت من زاوية انها ورثت وبشكل كامل ايضا كل صفات الملتزمين فى بعدهم عن العمل الزراعى وغربتهم عن حياة الفلاحين واضطهادهم لهم. وامتصاص الجزء الاكبر من الانتاج الزراعى نفسه وانفاقه فى أنواع الترف الاخرى (٧٠) . كما ظلت تعمل من أجل تدعيم سلطتها وملكيتها مما أدى الى مزيد من الظلم والتعسف ربما اكثر من الملتزمين القدامى الذين لم يكن لهم هذه الحقوق التى قاربت شكل الملكية المطلقة .

رابعا - الوسية :

عندما الغى محمد على نظام الالتزام ابقى بعض الاطيان فى حوزة الملتزمين واعفاها من دفع الضرائب وأعطى الملتزمين حق الانتفاع بها سواء بزراعتها بأنفسهم او بتاجيرها مدى حياتهم كذلك صرح لهم بالتنازل عنها لمن يشاءون بشرط أن يكون هؤلاء قادرين على زراعتها . وقد حاز بعض العربان فى مأمورية الفيوم بعض الوسايا الخارجة عن المساحة (٧١) .

كما امتلك العسكريون بعض اراضى الوسية ومنهم حسن اغا « بكباشية جهادية » (٧٢) .

وهكذا تحولت الوسايا الى مصدر من مصادر الملكية الكبيرة فى مصر وقدرت مساحتها أيام محمد على « بحوالى ١٠٠ ألف فدان » (٧٣) وقد

جرى مع الوسايا ما جرى مع بقية الاراضى الاخرى التى أقطعها محمد على فأعطى لاصحابها حقوق التصرف والارث ثم تطورت لتمثل شريحة من كبار الملاك فى أواسط القرن التاسع عشر .

خامسا : مسموح المشايخ والمصاطب :

اطلق هذا المصطلح على الاطيان الخاصة بشيوخ القرى وكان هؤلاء يحصلون على مســـاحات من الارض من الملتزمين عرفت باسم مســـموح المشايخ وهى معفاة من الضرائب نظير ما يؤدونه للملتزم من خدمات كما كانت لهم عوائد مالية مقابل استضافتهم لعمال الملتزم وحينما الغى محمد على نظام الالتزام اعطى لشيوخ القرى فى مساحة الاطيان سنة ١٣ أطيانا بلغت مساحتها ٥٪ من زمام قراهم « واعفيت من الاموال الاميرية نظير خدماتهم للحكومة أو استضافتهم لرجالها ولعابرى السبيل » (٧٤) .

وكان للمشايخ حق الانتفاع باطيان المسموح مدى حياتهم فاذا مات المنتفع كان المسموح من حق اولاده ماداموا يتولون مهمة الضيافة فاذا لم يكن له أولاد او كان أولاده لا يستطيعون القيام بواجبات الضيافة فان اطيان المسموح الخاصة به تضاف على القرية بأعلى ضريبة فيها ولم يشرع فى ذلك الا فى بداية سنة ٤٣ (٧٥) .

وهكذا خلق محمد على بالاضافة الى الجفالك والابعاد شكل ثالث من اشكال الحيازة الزراعية تمثل فى مسموح المشايخ وقد اعتمد الباشا على المشايخ فى ادارة القرى اعتمادا كبيرا واعطاهم اجزاء منها يزرعها لهم الفلاحون بالسخرة .

وقد بلغت مساحة الاراضى التى وزعت على مشايخ البلد فى عهـــد محمد على كأراضى معفاة من الضرائب حوالى ١٥٥ الف فدان (٧٦) .

وكما أن الجفالك والابعاديات قد ساهمت فى تكوين كبار الملاك فى مصر فقد انطبق ذلك ايضا على مسموح المشايخ مع الفارق وهو أن كبار الملاك فى هذا القطاع كان معظمهم من عائلات مصرية بعكس أصحاب الجفالك والابعاديات الذين كانوا من اصول اجنبية .

وزيادة فى الايضاح نجد أن اطيان مسموح المشايخ كانت هى الاساس الذى قامت عليه ملكيات اعيان المصريين من شيوخ القرى وقد نشأت هذه الملكيات الكبيرة نتيجة لظروف سياسية واقتصادية متعددة لعل ابرزها رغبة محمد على فى تقويض النظام الاقتصادى الذى كان سائدا فى البلاد عند بداية حكمه وخلق مصالح اقتصادية للفئات الاجتماعية التى اعتمد عليها فى حكم البلاد ومن ثم تهيأت الفرصة لقيام طبقة تتمتع بنفوذ سياسى ومكانة اجتماعية يستندان على ما تمتلكه من ثروة عقارية (٧٧) .

وزيادة فى كسب ود مشايخ البلاد قام محمد على بمنح ١٠٠ فدان لابناء مشايخ البلاد وتعليمهم فن الزراعة على يد عدد من الافندية الذين عادوا من البعثات (٧٨) .

ومن المشايخ الكبار الذين حصلوا على اطيان المسموح الشيخ محمد الشاذلى والشيخ طعيمه ومحمد الاخدل (٧٩) .

واذا قارنا بين هذه الفئة من الملاك وبين الفئات الاخرى المتمثلة فى أسرة محمد على وكبار موظفيه وضباط جيشه وكذا الاجانب نجد اختلافا عميقا فالملاك من المشايخ كانوا يرتبطون بالاهالى وبالارض لانهم ينتمون الى البيئة المصرية فى حين كانت الفئات الاخرى تهتم بالدرجة الاولى بمصالحها المالية .

كذلك استولى المشايخ على أراضى الفلاحين الذين جندهم محمد على للجيش والاعمال العامة ولم يعودوا الى قراهم وكان ذلك سهلا فى غياب تشريعات توريث الارض ومن ناحية أخرى كان المشايخ يستولون على نسبة من الضرائب التى يجمعونها من الفلاحين ، وقد اشتكى احد مديرى المديريات من أن بعضهم أصبحوا فاحشى الثراء من خلال امتصاص جهد الفلاحين « واذا ما تركوا على حالتهم فسيشجعهم ذلك على اخراج المديرين من البلاد » .

وربما صرح هذا المدير بذلك القول بعد أن أصبح محمد على يتخلى عن الموظفين العثمانيين ويعين بدلا منهم مشايخ القرى فى مناصب المأمورين

ونظار الاقسام وعموما فقد كانت القوة السياسية للمشايخ تزداد فى فترات عدم الاستقرار وفى أوقات ضعف الحكومة ، فقد رفض المشايخ فى مديرية الشرقية فى سنة ٤٦ دفع الضرائب وامداد الحكومة بالرجال والعمال اللازمين للخدمات (٨٠) .

ويبدو انهم استغلوا مكانتهم ومناصبهم فرفضوا أيضا تأدية المطالب فى مواعيدها فكثر التشكى من كبارهم مما دفع باسيليوس مدير الحسابات الى التدخل للتخفيف من دعاوى الشاكين (٨١) .

الانتماءات الطبقية لكبار الملاك الزراعيين :

ادت سياسة محمد على المتمثلة فى الغاء الالتزام ثم الاستيلاء على الرزق والاوقاف ثم منح الابعاديات والجفالك وغيرها الى ظهور كبار الملاك بانتماءاتهم المختلفة .

اولا — اسرة محمد على واتباعه :

تأتى أسرة محمد على واتباعه فى مقدمة كبار الملاك الزراعيين وساعدهم على ذلك أن سلطة الباشا ظلت حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر لا تفرق بين ممتلكاتها الخاصة وممتلكات الدولة اذ ظل يعطى لنفسه حق التصرف فى معظم اراضى الدولة وعلى هذا النحو تكونت ملكيات أسرة محمد على من أراضى الوسايا المملوكة بعد الغاء نظام الالتزام واطيان الابعاديات التى اخذت شكل انعامات خلعها الوالى على نفسه واولاده وبناته وعند نهاية حكمه كانت اسرته تضع يدها على ٥٤١ر٤٤١ فدان من أطيان الوسايا والعهد بخلاف الابعاديات (٨٢) ، والاراضى المستصلحة واطيان الرزق الخاصة بالمساجد وهى وحدها تشكل ١٨٪ من جملة أراضى مصر الزراعية فى سنة ١٨٤٤ والبالغة ٣ر٥٩٠ر٤٧٣ فدانا .

وفى سنة ١٨٤٨ منحت كل زوجة من زوجات محمد على وابراهيم خمسة آلاف فدان بالاضافة الى ما كان لهن من أملاك كما منح ابناء وبنات احمد باشا يكن وابراهيم باشا يكن اقارب الاسرة الحاكمة ١١ر٥٠٠ فدان بواقع الف فدان لكل ولد وخمسمائة فدان لكل بنت .

كذلك أوقف محمد على من أرض مصر ٧٤٢ر١٠ الاف فدان من قرى كفر الشيخ ، ٢٣ الف فدان بالمحلة الكبرى اطلق عليها اسم وقف قوله للانفاق على بعض المشاريع فى مسقط رأسه وكان كثيرون من أفراد أسرته ومن الذوات يفضلون الاقامة فى تركيا أو فى أوروبا وكان ما اكتسبته هذه العناصر جميعها من وضع ممتاز فى البلاد مدخلا للتعاون مع الاجنبى من جهة ولدعم أسرة محمد على من جهة أخرى (٨٣) .

والحقيقة إن عمر هذه الطبقة لم يتعد اربعينات القرن التاسع عشر ومن هنا تصبح طبقة كبار الملاك فى مصر طبقة حديثة الصنع ولكن الواقع التاريخى يؤكد انه وان لم تكن هناك قوانين ملكية فردية الا انه من الناحية العملية كان هناك وبالذات منذ الاخذ بنظام الالتزام ما يمكن أن يسمى بكبار الحائزين الاقطاعيين اذ كان الملتزم يعد مالكا اقطاعيا لانه يملك حق التصرف فى الارض والعاملين عليها (٨٤) .

كذلك يعد التطور الرأسمالى للزراعة من أحد العوامل التى أدت الى تكوين طبقة كبار الزراعيين فى القرن التاسع عشر ويتمثل ذلك التطور فى تحول بعض كبار التجار على وجه الخصوص ليصبحوا من طبقة كبار الملاك (٨٥) .

ثانيا — كبار الموظفين :

يلى أسرة محمد على وحاشيته فى تكوين فئة كبار الملاك الزراعيين كبار الموظفين العثمانيين والمصريين والعسكريين .

فبعد تصفية زعماء المماليك فى القلعة سنة ١٨١١ وفى الصعيد سنة ١٨١٢ وزع محمد على مائة فدان على صغار المماليك حتى لا يحرمهم من الايراد ثم أخذ فى منح اطيان الابعاديات رزقة بلا مال بشرط زراعتها اشجارا ثم تلاحقت انعاماته وكانت تتراوح ما بين مائة فدان وثلاثة آلاف فدان للموظف الواحد (٨٦) .

والحقيقة أن معظم وظائف الدولة الكبرى حتى أواخر القرن التاسع عشر كانت وقفا على الارستقراطية التركية التى كانت تضم اخلاطا من

اتراك آسيا الصغرى والشراكسة بالاضافة الى الاكراد والشوام والارمن وكان العنصران الاخيران هما الغالبان فى مناصب الادارة المالية ووظائف الخارجية لتضلعهم فى الامور المالية وحذقهم للغات الاجنبية وتضمنت تلك الفئة بعض المصريين الذين هيأت لهم ثقافتهم واجادتهم للغة التركية فرصة ولوج الوظائف الكبرى والمشاركة فى ادارة البلاد وكان عددهم محدودا وحرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية ومن كان يحظى بذلك يصبح مؤهلا لتولى المناصب الكبرى .

وليس من شــك فى أن وظائف الدولة الكبرى فى عهــد محمد على وخلفائه كانت السبيل للحصول على الملكيات الزراعية الكبيرة اذ اراد الحكام أن يخلقوا لكبار الموظفين الذين كان أكثرهم من غير المصريين مصالح اقتصادية فى البلاد تربطهم بالنظام الذى وفرها لهم وتدفعهم الى المحافظة عليه وضمان استمراره وعرف هؤلاء باسم الذوات لما كانوا يتمتعون به من ثراء عريض ومركز اجتماعى ممتاز .

ومن الموظفين الكبار الذين حازوا الاراضى الزراعية وأصبحوا من كبار الملاك أيضا مصطفى باشا محافظ كريت اذ منح ثلاثة آلاف فدان كما حصل أحمد باشا المنكلى وكيل الجهادية على الف فدان كما منح بعض ضباط الجيش الآخرين مساحات تتراوح ما بين ١٠٠ الى ٥٠٠ فدان تبعا لرتبهم العسكرية .

كما حصل حسن باشا المناسترلى الذى تولى وظيفة الكتخدا فى عصر محمد على على ٢٦٠٤ فدان من أطيان الجيزة والفيوم وبنى سويف والبحيرة وامتلك خورشيد باشا حكمدار السودان الف فدان بالمنيا وبقى مزار انعم بهم محمد على عليه تقديرا لخدماته (٨٧) .

ويقال أن الوظيفة فى الحكومة كانت وسيلة من وسائل توسيع الملكية اذ كان الموظف يدخل كمشترى فى مزادات الحكومة العلنية التى تطرحها لبيع الاراضى الخارجة عن الزمام وهكذا تشــكلت الملكيات الكبيرة لهؤلاء الموظفين وتكونت منهم فئة ذوات مصر ومن بينهم ظهرت الشخصيات التى

لعبت دورا كبيرا فى حياة مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كرياض باشا ومحمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا (٨٨) .

ويرى البعض أنه بالرغم من التغيرات التى طرأت على التركيب الاجتماعى منذ عهد محمد على وما تلاه الا أن الطبقة العليا من الموظفين ظلت من الاتراك المتمصرين الذين كانوا فى نفس الوقت هم كبار الملاك الرئيسيين فى مصر .

وبجانب هؤلاء الاتراك المتمصرين دخل عدد من المصريين الخلص فى الخدمة الحكومية وبحكم ترقيتهم فى وظائفهم أصبحوا من كبار الملاك أيضا ومن هؤلاء رفاعة الطهطاوى وعلى بك البدراوى وابراهيم النبراوى وحامد أبو ستيت (٨٩) .

وبالاضافة الى بعض المصريين الذين اتاحت لهم ظروف تعليمهم فرصة تولى الوظائف الكبرى كان هناك بعض المصريين ممن اظهروا كفاءة خاصة وحذقوا اللغة التركية وتولوا بعض الوظائف الادارية كنظار الاقسام (٩٠) .

وبالطبع كانت هذه الفئة القليلة — من العائلة الحاكمة وكبار الموظفين والضباط والذين كانوا فى نفس الوقت متداخلين الى أبعد حد مع الادارة والسلطة الحاكمة — بعيدة عن عملية الانتاج الزراعى وفى نفس الوقت لديها سلطات واسعة استخدمتها فى الضغط على المنتج الزراعى كما استخدمت أجهزة الدولة لقمعه واستغلاله وادى كل ذلك الى شل تطور علاقات الانتاج فى الريف لمدى بعيد ومكن الارستقراطية الادارية الطفيلية ذات الملامح الاقطاعية من استخدام سلطتها للحصول على انتاج الارض وتسخير الفلاح مستغلة وجودها فى مراكز السلطة (٩١) .

وبعبارة أخرى يمكننا القول بأن منح محمد على لموظفيه قد خلقت لونا من الاخذ والعطاء فالوظيفة الكبيرة تعطى ارضا والملكية الكبيرة تعطى وظيفة (٩٢) .

وهكذا أصبحت ملكيات كبار الموظفين ورجال السياسة مرتبطة بوظائفهم أو رهنا بعلاقاتهم بالحاكم (٩٣) .

كذلك ذكر شارل عيساوى ان كبار الموظفين كانوا من كبار الملاك أيضا اذ اعطتهم وظيفتهم هذا الركز والغنى (٩٤) .

مما سبق يتضح أن هذه الفئة رغم عدم تواجدها فى الريف الا انها استطاعت أن تحصل على مكاسب اقتصادية اتاحتها لها مكانتها ونفوذها السياسى .

ثالثا — الأعيـــان :

بينما كانت فئة الموظفين واتباع محمد على لا ينتمون الى الريف نجد هناك شريحة ريفية خالصة نمت ممتلكاتها فاتسعت وأصبحت تدخل فى عداد كبار ملاك الاراضى الزراعية تلك هى شريحة اعيان الريف التى تعتبر الفئة الثالثة من كبار الملاك « فهم الذين شكلوا الطبقة العليا فى المجتمع الريفى المصرى بحكم معيشتهم وأصـــولهم القروية والتصـــاقهم المباشر بالطبقات الريفية » (٩٥) .

وينتمى اعيان الريف الى العائلات الكبيرة من الفلاحين الذين استطاع شيوخها أو رؤساؤها أن يحرزوا نفوذا كبيرا فى المجتمع الريفى وارتكز هذا النفوذ على الدور الذى يلعبونه فى خدمة السلطة وعلى مســـاحة الاراضى الزراعية التى تضع عائلاتهم أيديها عليها .

وترجع الاهمية التاريخية لرؤساء العائلات الريفية الى وقت مبـــكر منذ كان نظام الالتزام هو الطابع المميز لحيازة الاراضى الزراعية واستطاع شيوخ العائلات أن يحرزوا بعض النفوذ فى ظل هذا النظام على أفراد عائلاتهم وغيرها من العائلات الاقل شأنا فأصبح من يرأس أكبر عائلات القرية شيخا لها كلها وهيأ هذا الوضع لبعض الشيوخ فرصة تكوين ثروات كبيرة تمثلت فى اعفاء اراضى المسموح من الضرائب كما أن الاعتماد عليهم فى جباية الضرائب قد وسع من نفوذهم (٩٦) .

وبعد الغاء الالتزام ازداد نفوذهم الادارى والقضـــائى اذ اصبحوا يمثلون سلطة الدولة .

ومن هذه العائلات المصرية عائلة أبو محفظ وعبد الحق بأسيوط وأبو حشيش فى القليوبية والشريف فى الغربية والهوارى فى الفيوم والوكيل فى البحيرة والاتربى فى الدقهلية والشريعى فى المنيا وعلى البدراوى الذى تولى شيخا فى سمنود ثم ولاه محمد على مأمورا لجفالك نبروة حتى أصبح عمدة سمنود فى سنة ١٨٣٥ وترك عند وفاته ٤٠٠٠ فدان وعقارات كثيرة بسمنود وطنطا والقاهرة ومن النقود ٦ آلاف جنيه (٩٧) .

والحقيقة أن رؤساء القرى أو مشايخها كانوا يختارون من بين أغنى وأقوى العائلات فى القرية حتى قدرت ملكيات بعضهم بألف فدان ومن الطبيعى أن تمكنهم سلطانهم من توسيع نطاق ممتلكاتهم « ومع أن أعيان الريف لم يبلغوا فى ثرائهم وملكيتهم مبلغ كبار الموظفين الا انهم كانوا يشكلون أعلى الطبقات الريفية .

ويضيف Doreen Warriner أن معظم الاراضى الزراعية كان يمتلكها الاغنياء من المصريين خلال القرن التاسع عشر (٩٨) .

وعلى العكس من ذلك يذكر البعض أن ملكيات شيوخ القرى لم تكن كبيرة اذا ما قيست بالنسبة لمساحة الاراضى الزراعية فقد قدرت الممتلكات التى خصصت لهم بـ ١٥٤٫٥٢٠ فدان من ٣٫٨٥٦٫٢٢٦ مليون فدان . وهو قدر وان كان ضئيلا الا انه كان أساسا لا بأس به لبلورة هذه الطبقة (٩٩) .

رابعا — الاقبـــاط :

بينما فقد رجال الدين الاسلامى — العلماء — مكانتهم بوصفهم من كبار الملاك أخذ الاقباط طريقهم الى المسرح وكان ظهورهم مرتبطا باصلاح محمد على للسياسة الزراعية القديمة وسياسة التسامح الدينى التى تبناها كذلك واكب هذا الظهور عصر حيازة الموظفين الرسميين للملكيات الكبيرة .

وقد ساعد الاقباط على تكوين ملكياتهم وضعهم فى المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر اذ كانوا يشكلون عصب الجهاز الادارى فى مصر كذلك احتكروا معظم وظائف ديوان الروزنامة وكان رئيس ذلك الديوان

واخذا منهم وقد شغل باسيليوس بك بن العلم غالى هذه الوظيفة فى عهد محمد على (١٠٠) وأنعم عليه الباشا بمساحات واسعة من الاطيان فقد كان يملك عدة قرى فى الدلتا كانت احداها بها ٢٠٠٠ فدان كما وصلت املاك بطرس أغا — فى السبعينيات — قرب جرجا ما يتراوح بين ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ فدان (١٠١) .

ويقال أن أعمال جباية الضرائب تكاد تكون وقفا على الاقباط وحدهم وهيأ لهم ذلك نفوذا واسعا على الفلاحين واستطاع بعضهم أن يستغلوا وظائفهم فى تكوين ملكيـــات كبيرة بقيت فى أيدى ورثتهم حتى ما بعـــد الحرب الاولى (١٠٢) .

وبالاضافة الى هؤلاء كان هناك أيضا بعض التجار من أغنياء النصارى مناصب المالية والخارجية لخدمتهم للغات الاجنبية ومنهم الذين تســـلموا تجارة مصر الداخلية والخارجية وكذا خبراء تربية دودة القز ثم عملوا منذ تداعى نظام الاحتكار وكلاء لبيوت تجارية أوروبية وزاد نشاطهم وتراكمت فى أيديهم رؤوس الاموال فى عهد الاحتلال البريطانى .

وبالاضافة الى هؤلاء كان هناك موارنة الشام والاقباط الذين تولوا فى مصر العليا الذين استغلوا أموالهم فى الارض والمزارع ومنهم جرجس اسطفانوس الذى حصل على ما يزيد على الفى فدان فى كفر اللاوندى قرب أجا وأماكن أخرى وقام بتركيب طلمبات الرى على قناة المنصورية .

ويرى جبرييل بير انه بالرغم مما حازه بعض الاقباط من ملكيات كبيرة الا انهم لم يبرزوا فى صورة طائفـــة من كبار المـــلاك لها اهميتها حتى الثمانينيات لأن الاقباط كأفراد فقط هم الذين ذكروا فى المصادر (١٠٣) .

خامسا — مشـــايخ البـــدو :

تكونت الملكيات الكبيرة لعدد من شيوخ البدو خلال القرن التاسع عشر نتيجة عاملين متوازيين أولهما رغبة الحكومة فى استقرار وتوطن البـــدو والثانى يرجع الى تطور الملكية الزراعية .

وقد تكونت بعض هذه الملكيات فى ظروف شبيهة بتلك التى كونت فيها ملكيات اعيان الريف فقد استوطن بعض شيوخ البدو والصعيد واطراف الدلتا ودخل بعضهم فى زمرة الملتزمين فى القرن الثامن عشر ومن ثم خرجوا من نطاق البداوة والفوا حياة الاستقرار وتمتعوا بنفوذ كبير فى الريف المصرى فى تلك الحقبة وتأثروا بالاجراءات التى اتخذها محمد على لتصفية نظام الالتزام ثم ما لبثوا أن اعادوا تكوين ثرواتهم واستعادوا ما كان لهم من نفوذ وأصبحوا من جملة شيوخ القرى وعمدها وعاشوا نفس ظروفهم وتقلد بعضهم بعض الوظائف الحكومية وتدرجوا فيها حتى وصلوا الى ارفع المناصب .

ومن هؤلاء آل مناع من قبيلة أولاد يحيى الذين كانوا ملتزمين لبعض بلاد قنا ثم أصبحوا فى القرن التاسع عشر شيوخا لقرية أبو مناع بقنا ، وكذلك آل أبو كريشة الذين استقروا ببعض النجوع فى قسم المنشأة بمديرية جرجا وكونوا فى تلك النجوع قرية سميت عرابة ابى كريشة وكان شيخها أحمد أبو كريشة من أوائل من شغلوا وظيفة ناظر قسم فى عهد محمد على سنة ١٨٣٣ وبلغت مساحة ما كان يزرعه من الاطيان نحو ١٦ ألف فدان .

وكان شيوخ قرية أم دومة — مديرية جرجا — من شيوخ البدو وتولى كبيرهم السيد عبد الرحمن أبو دومة وظيفة ناظر قسم فى عهد محمد على وكان ابنه عبد الرحمن ناظرا لقسم طهطا فى عهد الخديوى اسماعيل واشتهرت هذه العائلة بالثراء الواسع والسطوة على الفلاحين .

ومن أهم كبار الملاك الذين ينحدرون من أصول بدوية وكونوا ملكياتهم فى ظروف مشابهة لتلك التى تكونت فيها ملكيات الاعيان آل اباظة بالشرقية وهم عشائر قبيلة العائد التى نزلت بمصر فى القرن الرابع عشر الميلادى واستقرت بالشرقية واستولت على أراضى بعض القرى وسخروا الفلاحين فى زراعة اطيان تلك القرى وبقوا على بداوتهم فترة طويلة من الزمان(١٠٤) .

وحين تولى محمد على الحكم خيرهم بين أن يعاملوا معاملة الفلاحين فيكون لهم ما لهؤلاء من حقوق وعليهم ما على الفلاحين من واجبات وبين

ان يعاملوا معاملة البدو فينزع ما تحت أيديهم من أطيان وضعوا أيديهم عليها بدون وجه حق فقبلوا ان يعاملوا معاملة الفلاحين ومن ثم ألفوا حياة الفلاحة واعتادوا الاستقرار والخضوع للسلطة وبرز بيت اباظة من بينهم فشغل حسن أباظة وظيفة شيخ مشايخ نصف الشرقية سنة ١٨١٢ وكان يزرع نحو ٤٠٠٠ فدان وأصبح ابنه السيد أباظة باشا رجلا عظيم الشأن تقلد بعض المناصب الكبرى وتعهد بنحو ٢٠ قرية من قرى الشرقية فى عهد محمد على (١٠٥) . وكان يمتلك نحو ٦٠٠٠ فدان فى نحو ١٥ قرية وقد تراوحت ملكيات بقية افراد عائلة اباظة ما بين ٥٠٠ — ٢٠٠٠ فـدان (١٠٦) .

كذلك تلقى رؤساء القبائل الآخرين منحا من الارض سميت باسم اطيان العرب وهى مساحات كبيرة نسبيا يزرع جزء منها الفلاحون والجزء الآخر تزرعه القبائل (١٠٧) .

كما كانت هذه الاراضى اما معفاة من الضرائب أو تدفع نصف ضريبة وقد اعفى أفراد تلك القبائل من السخرة ومن التجنيد فى حالة زراعتهم للارض وقد تبلور من مشايخ هذه القبائل قطاع هام من كبار الملاك الاقطاعيين منذ أيام محمد على (١٠٨) .

ومن هؤلاء آل الشواربى ومن بينهم محمد بن سالم الشواربى الذى كان شيخا لقليوب ثم مأمورا لقسم أول قليوب فى عهد محمد على سنة ١٨٣٣ (١٠٩) فقد حاز المذكور ١٧٠٠ فدان من الاطيان المخصصة للعربان فى المنطقة بالاضافة الى ٤٠٠ فدان خالصة من الضريبة للانفاق على الضيوف — كمسموح مشيخة — كما تعهد بمنطقته كلها وعموما فقد كان يملك ½ الارض فى قليوب (١١٠) .

وبالاضافة الى عائلة اباظة والشواربى اقتطع محمد على مساحات واسعة لمشايخ قبيلة العوايد الذين اقاموا فى الفيوم وبنى سويف والمنيا ومنهم شيخ عائلة الملوم ومشايخ قبيلة الجبالى فى الفيوم (١١١) .

وقد بنى كثير منهم القصور واقاموا بعيدا عن الارض والفلاحة التى كانوا يحتقرونها دائما وكان كل همهم الحصول على أكبر قدر ممكن من

جهد الفلاح وثمرة عمله مستخدمين مثل أصحاب الجفالك والابعاديات ومشايخ البلد كل الاساليب العنيفة فى معاملة الفلاح من ضرب وتعذيب وطرد للوصول الى القدر المطلوب من الارباح دون أن يهتموا بتطوير وسائل الانتاج أو تحسينها .

أما النوع الآخر من ملكيات شيوخ البدو فقد ارتبط تكوينه بسياسة محمد على الخاصة بتوطين البدو الذين كانوا ينزلون على اطراف الصحراء الشرقية والغربية بالقرب من الاراضى الزراعية وشكلت غاراتهم خطرا كبيرا على الحياة الاقتصادية فضلا عن اضطراب الامن وحتى يتخلص الباشا من متاعبهم منح شيوخهم مساحات واسعة من الابعاديات واعفاها من الضرائب ولم يعطهم تقاسيطا تثبت حيازتهم لها وانما وعدهم بالا يكلفوا بأعمال السخرة أو الخدمة العسكرية .

لكنه اشترط عليهم ضرورة القيام بمنع العرب المغيرين من القيام باغاراتهم فى الوادى .

ورغم هذه التسهيلات فان البدو لم يألفوا حياة الاستقرار كما انهم كانوا يأنفون من العمل الزراعى لذلك تركوا الارض للفلاحين لزراعتها فى مقابل نصف المحصول فصدر أمر فى سنة ٣٧ يقضى بمنع شيوخ القبائل من تأجير أطيانهم أو زراعتها والزموهم بزراعتها بأنفسهم (١١٢) .

ورغم الاوامر والتعليمات المتكررة استمر البدو على تلك الحال واستبدوا بالفلاحين فكانوا يأخذون ما يروق لهم من الاراضى الخصبة ويتركون للفلاحين الاراضى الاقل خصوبة ولا يدفعون الضرائب التى ربطت على الارض ويطلقون ابلهم واغنامهم فى حقول الاهالى ووضعوا المتهربين من الضرائب والمجرمين تحت حمايتهم مما اضطر الدولة الى ارسال الحملات العسكرية لتأديبهم وانتزاع ما تحت أيديهم من أطيان ومتهربين واخيرا اجبرت سطوة الدولة شيوخ البدو على الدخول فى طاعة الحكومة .

فقد صدر أمر فى سنة ٤١ يقضى بأن تكون الاراضى التى تعطى للبدو هى تلك التى تقع على أطراف الاراضى الزراعية بالبلاد التى لا يكون بها

ما يزيد على حاجة الاهالى من الاطيان المعمورة أو المستبعدات وان لا يسمح لهم بنقل شيء من غلات زراعاتهم الا بعد أن يسددوا الاموال الاميرية المقررة عليهم ، أو منحهم الاراضى البور الزائدة عن حاجة الاهالى (١١٣).

وقد قدرت الاراضى التى حازها العربان حتى منتصف القرن التاسع عشر بـ ١٠٠ الف فدان (١١٤) .

ويبدو أن الاراضى التى منحها محمد على للعربان اعطته سلطة التدخل فى شئونهم الداخلية حين عين أحد المشايخ من عربان أولاد على فى وظيفة الشياخة بدلا من والده وأمره بالقيام بخدمة المصالح الاميرية اسوة باقرانه كما حثه على ضبط العربان المخالفين (١١٥) .

كذلك قام بتعيين سليمان بن حمدى شيخ عربان الفوايد على قبيلته بدلا من والده وأوصاه بالتفانى فى تأدية المطلوبات الاميرية بل وتوصية العربان بطاعته (١١٦) .

من ذلك يتضح أن محمد على كان يعتمد على القوة فى كسر شوكة البدو وفى نفس الوقت يتبع أسلوبا آخر فى اخضاعهم يتمثل فى توطينهم فى الارض الزراعية .

والحقيقة أن الفضل فى توطين البدو « لا يرجع لمحمد على وحده حيث غيرت كثير من القبائل البدوية اسلوبها فى الحياة فى القرن التاسع عشر بدون تدخل الحكومة نتيجة للتطور العام الذى حدث فى مجال الزراعة فى ادخال المحصولات الصيفية التى كانت توزع فى الاسواق الاوروبية وما ترتب على ذلك من امكان زيادة الدخل النقدى والرغبة المؤكدة لكسب هذه الدخول لشراء البضائع الاستهلاكية الجديدة كل ذلك شجع على الاستقرار حتى ان شيخ القبيلة كان يأخذ جزءا كبيرا من أرض قبيلته او من القبائل الاخرى ويضمها اليه » .

ويقال أيضا أن اعطاء البدو وبخاصة مشايخهم قطعا شاسعة من الارض كملكيات خاصة تمهيدا لاستقرارهم قد ادت الى تفكك وحدة القبيلة وبعض اجزاء من القبائل بدأت تتجه الى الاستقرار فى المدن ونجح مشايخها فى الوصول الى مراكز رسمية أو وظائف حكومية بل وتزوجوا من الطبقات

الحاكمة وبذلك وصلوا الى نفوذ واسع وأصبح مركزهم في الـ
لا يهمهم (١١٧) .

والحقيقة أن مشايخ البدو هم الذين كانوا يستولون على الاراضى .
تقاسيط الاطيان كانت تصدر باسمائهم دون أن يحدد فيها نصيب كل
من افراد القبيلة أو حتى تنص على أن ملكية تلك الاطيان مشاع
أفرادها (١١٨) . وقد ترتب على ذلك أن اصبحت هذه الاراضى ملكا لـ
الشيوخ وخرج أفراد القبيلة صفر اليدين وتحولوا الى مجرد اجراء ا
شيوخهم (١١٩) .

وبتفتيت وحدة القبائل بمرور الزمن تحول الشيوخ الى اعيان
قرى الريف ومنهم من اجتذبتهم حياة المدن فنزحوا اليها وتقلدوا الوظـ
الكبرى وسلكوا سبل الملاك الكبار فاتصلوا بالطبقة الحاكمة بينما اقت
افراد القبائل فى القرى يلتمسون سبل العيش بالفلاحة أو نقل البضـ
على ظهور الابل (١٢٠) .

كذلك ادت زيادة كمية المحاصيل والزيادة المضطردة فى سعر المحاصـ
الزراعية الى اثراء مشايخ العرب وأدى الازدياد الفاحش فى ثرو
المشايخ الى كراهية باقى رجال القبيلة وازدياد حقدهم عليهم بل وظهـ
حزازات بينهم واحيانا بعض حالات من العصيان ضد هؤلاء المشايخ(١٢١)

وقد اغرى محمد على ما حصله العربان من ثروات من العمل فى الحـ
الزراعى فطلب منهم دفع ضريبة أراضى سنوية ضئيلة ثم زاد من التزامات
تدريجيا الى ان اوصلهم الى نفس ظروف الفلاحين (١٢٢) .

والجدير بالذكر أن تحول مشايخ البدو وشبه البدو الى كبار ملا
للاراضى لا يعد مظهرا غريبا فى المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشـ
اذ لوحظت عمليات مشابهة فى جميع المناطق الاخرى من الشرق العربـ
التى شهدت استيطان قبائل بدوية مثل سورية والعراق وايران .

ومع كل فان الوسائل التى حصل بها المشايخ المصريون على ضيـ
واسعة كانت تختلف عن تلك الوسائل السائدة فى الدول العربية الشمالية

اذ أن المشايخ المصريين قد حصلوا على ملكياتهم الجديدة من الاراضى كمنح من حكام مصر للقيام بزراعتها أو ضمان وصول ايراداتها للدولة كما اشترىء هؤلاء المشايخ بأنفسهم أراضى اضافية اخرى . بعكس السابقين الذين حصلوا عليها بالقوة كمظهر من مظاهر عجز الوالى فى بغداد أو دمشق عن السيطرة على أراضى مناطقهم الادارية .

سادسا — الاجـــانب :

واخيرا يندرج الأجانب أيضا ضمن كبار الملاك الزراعين منذ أن سمح لهم محمد على بشراء الاراضى وملكيتها حتى من قبل أن تسمح لهم الدولة العثمانية فى ولاياتها وينطبق ذلك على التجار اليونانيين والانجليز والموظفين فى دولته والعسكريين الذين استفاد من خبراتهم فى حكومته .

فقد منح محمد على بعض أطيان الابعاديات للاجانب تشجيعا لهم على استغلال اطيان القطر وتعميرها واصلاحها (١٢٣) . ومن هؤلاء عدد كبير من التجار البريطانيين الذين حصلوا على منح من الاراضى وفى سنة ١٨٤٠ قاموا باستثمارات راسمالية ضخمة على حوالى ٢٥ الف فدان بعضها من اراضى الابعادية التى استصلحوها وزرعوها .

ثم أصبح الاجانب ملاكا للاراضى طبقا للقرار الصادر فى فبراير سنة ١٨٤٢ فقد سمحت لهم الشريعة الاسلامية بملكيـة الاراضى بشرط دفع الخراج (١٢٤) . كذلك سمح لهم بشراء الاراضى الخراجية التى تركها صغار المزارعين وامتلاكها ملكية تامة (١٢٥) .

وعلى العكس من ذلك يرى البعض أن حكام مصر منذ عهد محمد على قد تجاهلوا القانون الاسلامى الذى ينص على عدم السماح للاجانب بامتلاك أراضى فى الدولة الاسلامية كما أن التطور الزراعى فى مصر فى القرن التاسع عشر وما بعده قد شجع الاجانب على امتلاك الاراضى فى مصر وفى أماكن أخرى بالشرق الاوسط (١٢٦) .

واخيرا تعهد بعض الاجانب بالقرى العاجزة عن سداد الضرائب فوضعوا ايديهم على بعض اطيان العهد وتمتعوا بحق الانتفاع بها (١٢٧)

وعندما ازداد سخاء محمد على فى منح الابعاديات للاجانب علق بعض المعاصرين على كبر حجم عزب الاجانب وبخاصة عند اقتراب حكم محمد على من نهايته (١٢٨) .

فقد ذكر ان الاجانب كانوا يتمتعون بملكيات كبيرة داخل الامبراطورية العثمانية وبدأوا يتحايلون على قرارها فى عدم تملك الاجانب بتسجيل ممتلكاتهم باسماء الاهالى وبذلك ظلوا يملكون مساحات واسعة بالقرب من الاسكندرية على وجه الخصوص (١٢٩) .

والخلاصة ان كبار الملاك الرئيسيين كانوا ينحصرون فى ثلاث فئات اولها الاتراك بما يحويه هذا العنصر من اسرة محمد على وكبار موظفيه الاتراك على اختلاف اجناسهم وثانيهما المصريون من كبار الموظفين واعيان الريف والاقباط وشيوخ البدو الذين الفوا حياة الاستقرار فيما بعد والثالثة هى الاجانب بكافة أنواعهم سواء أكانوا اداريين أم تجارا والذين استثمروا اموالهم فى الاراضى الزراعية .

وليس هناك مدعاة للتفريق بين هؤلاء الاجانب طالما انهم على اختلاف فئاتهم كان يجمعهم هدف واحد هو الربح وتجميع الثروة وتولى الوظائف الهامة فملكيات هؤلاء الاجانب وامتيازاتهم واستثماراتهم أيا كانت الفئة الاجتماعية التى ينتمون اليها كانت تجعلهم فوق مستوى الاهالى .

(جـ) وضع الفلاح فى ظل الملكيات الكبيرة :

لا شك فى ان تطور الحيازة الزراعية وظهور كبار الملاك كان له تأثيره السىء على الفلاحين ففى اثناء القرن التاسع عشر وبخاصة فى الثلاثينيات والاربعينيات من نفس القرن تفتتت ملكيات الفلاحين الصغار وغالبا ما اختفت تماما مما ادى الى ظهور طبقة من الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون ارضا » (١٣٠) وذلك كله راجع الى كثرة الضرائب وما استتبع ذلك من هروب الفلاحين بل وخروج عائلات برمتها من الريف وتوزيع أراضيهم على غيرهم وتحولها الى عهدة أو جفلك ، وربما كان السبب ايضا فى هجرة هؤلاء البؤساء من الفلاحين هو انه رغم ان محمد

على حاول حمايتهم من هجمات العربان وتخريب مزروعاتهم الا أن السلطات المحلية وكذا كبار الملاك استمروا فى ارهاقهم مما أدى الى عدم تحسن حالة الفلاح تحسنا بينا .

فبينما كان ينهى محمـد على المشايخ والصرافين عن ظلم الفلاحين الا أنهم استمروا فى غيهم وحصلوا منهم بعض المبالغ على انها من الميرى وبقيت هذه المبالغ فى ذممهم فرأى الوالى ضرورة خصم هذه الاموال من ديون الفلاحين التى عليهم للحكومة وتأديب المشايخ الذين ظلموا الفلاحين. وازاء هذه المظالم التى تعرض لها الفلاحون رأى بعض المؤرخين وضعهم ضمن الرابضين فى قاعدة الهرم الاجتماعى فى القرية المصرية بأنواعهم الثلاثة سواء : الملاك الصغار وفقراء الفلاحين وكذا اقنان الارض (١٣١) لأن المضار التى لحقت بالفلاح من جراء الملكية الزراعية حالت دون ظهور طبقة مستقلة ومسئولة من صغار المزارعين (١٣٢) .

فكبار الملاك استنادا الى مرتباتهم بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش كانوا يقومون باستصلاح الاراضى واستغلالها اذ كان فى وسعهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم كذلك كانوا يتركون المحصول فى شونهم حتى العام التالى ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول ويعيشون على رواتبهم الكبيرة كل ذلك لكى لا يتعرضون للمساومات التجارية ، أما صغار الفلاحين فكان وضعهم مختلفا ، ولم يكن بوسعهم الاصرار على بيع المحصول بسعر معين خاصة وانهم كانوا ينتظرونه للتعيش بثمنه فاضطروا لرهن أرضهم لشراء البذور والتقاوى وانتهى الامر بكثير منهم الى بيع ارضهم والعمل فى أرض الباشا المجاورة فى الوقت الذى تزايدت فيه الارباح والاراضى والرواتب فى أيدى كبار الملاك .

ومع ازدياد الثروة فى أيدى الطبقة الحاكمة واستنادها الى الارض علاوة على استنادها الى وظائفها اخذت فى اشباع حاجاتها بطريقة متزايدة وانفصلت عن الفلاح .

واذا كان محمد على قد وضع لائحة خاصة حدد فيها نظام زراعة الجفالك وكيفية معاملة الفلاحين الا أن احدا من كبار الملاك لم يلتزم بذلك

بل أن المديرين كانوا يجبرون الفلاحين على العمل فى الجفالك بدون أجر ووضعوا شروطا شديدة لنظار الاقسام وملاحظى الاخطاط بخصوص احضار الفلاحين (١٣٣) .

وقد حذا مشايخ البلاد حذوهم حين سخروا الفلاحين فى زراعة أراضيهم بدون أجر مما تسبب لهم فى اضرار عظيمة وهكذا اتبع المشايخ نفس اسلوب الملتزمين الاقدمين .

كذلك لم يكن من حق الفلاح اختيار المحاصيل التى يزرعها فقد كان ذلك من حق ديوان الجفالك والعهد الذى يحدد سنويا الدورة الزراعية وأنواع الزروعات فكان الفلاح اداة تنفيذ فقط يتقاضى مقابل ذلك أجرا عينيا هو نصيبه فى حصته ، فاراضى الجفالك كانت تقسم الى حصص توزع على الفلاحين الذين يتولون زراعتها مقابل سدس المحصول بالنسبة لجميع المحاصيل ما عدا الذرة الصيفى فكان لهم منها الربع والذرة النيلى وكان يخصهم منها النصف أى أن الزراعة الشتوية كان يستحق الفلاح فيها الربع بينما زراعة « الراحة » يعطى لهم فيها السدس بعد استبعاد التقاوى (١٣٤) وبالرغم من أن هذا التوزيع كان بناءا على أمر صادر فى سنة ١٨٣٧ الا أن ذلك القانون لم يطبق على الاطلاق فقد كان الموظفون يأخذون الحبوب لانفسهم ويتركون للفلاحين أقل من نصيبهم .

ورغبة فى تحسين حال المزارعين فى أراضى الجفالك رؤى حسب القانون الصادر فى سنة ٣٨ اعطاؤهم خمس الاراضى التى يعملون فيها على أن تقوم حيوانات الجفالك بخدمة ذلك الخمس (١٣٥) .

وفى سنة ١٨٤٠ سمح للفلاحين الذين يعملون فى ضياع الباشا أن يتقاضوا نصف أجرهم نقدا ونصفه عينا فى كل يوم ثلاثاء بمعدل ٣٠ باره للرجل ، ١٥ باره للشاب ، ١٠ بارات للحدث أما من كانوا يعيشون فى ضياع ابراهيم باشا فقد كانوا يتقاضون ٤٠ باره فى اليوم ٣٠ منها فى شكل حصة من الخبز والباقى نقدا فى مواعيد منتظمة كما كانوا يتقاضون جزءا من المحاصيل (١٣٦) .

بينما بلغ أجر العاملين فى أراضى المعهدة ٤٠ باره والمزارعين غير الدائمين من ٢٠ : ٣٠ باره فى الصعيد ومن ٣٠ : ٤٠ باره فى الوجه البحرى وحرم على كبار الموظفين والحكام تشغيل الفلاحين بدون أجر(١٣٧).

وفى سنة ٤٦ سن محمد على لائحة للمزارعة فى الجفالك وقد جاء بها أن جميع الحبوب التى تزرع فى مصر سواء أكانت صيفية أم شتوية أم نيلية يجوز زراعتها بين الحكومة أو غيرها وبين الاهالى بطريق المناصفة وذلك بشرط أن يقوم المزارع بكل ما تتطلبه الزراعة من خدمة او عمل الى أن يتم الزرع وعندئذ يأخذ صاحب الاطيان نصف المحصول ويأخذ المزارع النصف الآخر ، أما الخضروات فتباع ويقسم ثمنها مناصفة كذلك كان بعض المزارعين يحصلون على جزء من المحصول نظير عملهم فى الابعاديات أو فى أطيان المتعهد (١٣٨) .

هذا عن الفلاح الذى يعمل بأجر سواء فى أرض الجفالك أو الابعاديات أما الفلاح الذى اعطى حصة من الارض لزراعتها فانه فى حالة عدم ايفائه بما على حصته وتكرر ذلك العجز كفت يداه عن حصته وتحول الى اجير يعمل فى أرض الجفالك وقت البذر والحصاد لقاء أجر يومى وتوزع حصته على غيره من الفلاحين .

والحقيقة أن الفلاحين لاقوا الامرين فى عملهم فى الجفالك فقد أصبح لزاما عليهم أن يجدوا فى عملهم لا ليكسبوا عيشهم فحسب بل ليضمن المشرفون على ادارة الجفالك نصيبهم فى الارباح ومن ثم تعرضوا لمظالم هؤلاء المشرفين ومغالطاتهم فى الحساب السنوى مما جعلهم يخرجون مدينين بمبالغ ينوء بها كاهلهم ويهبطون الى مستوى الاجير الذى لا يضمن قوت يومه .

وبالرغم من أن الباشا حاول زيادة أجورهم اذ قدر لكل فلاح فى اليوم قرشا واحدا لمن يعمل فى جفلك ابنه السر عسكر الا أن بعض المديرين بمساعدة النظار كانوا لا ينصفونهم اذ يعطون لكل منهم عشرة قروش فى الشهر (١٣٩) .

وهكذا أصبحت أحوال الفلاحين وبخاصة جفالك محمد على بالغة السوء لدرجة أن بعض الاجانب المتصلين بمحمد على اقترحوا عليه اقامة

مطاعم جماعية فى كل جفلك يستطيع فيها الفلاحون أن يتناولوا غذاءهم أو نقل جزء منه الى بيوتهم كذلك اقترح استخدام نساجين لانتاج قماش لكساء الفلاحين فى الجفالك وأن تقام المعامل لاستخراج الزيت وتبييض الارز لسد حاجيات استهلاك الفلاحين لكن هذه المقترحات ووجهت بالرفض .

ونظرا لسوء أحوال الفلاحين فقد تفشت ظاهرة التسحب من الجفالك فصدرت الأوامر لمديرى القرى بتسليم الفلاحين الذين لا ينتمون الى قراهم كذلك إرسلت القوات من القاهرة الى المديريات لمساعدة السلطات المدنية وبعد جمع الفلاحين كانوا يساقون جماعات مع زوجاتهم واطفالهم تحت حراسة عسكرية الى القرى التى هاجروا منها وقد اخذ من محافظة البحيرة وحدها ١٢ الف أسرة وقيل انه تم اعدام عدد من الفلاحين لانهم حاولوا الهرب (١٤٠) .

أما عن كيفية توزيع المزارعين فقد كان يتم أعطاء العمال للابعاديات بواقع خمسة عمال لكل مائة فدان من أبعاديات الوجه القبلى وثمانية عمال لكل مائة فدان فى الوجه البحرى لما بها من زراعات صيفية وهؤلاء العمال يعملون فى الزراعة نظير حصة من المحصول أو أجر ولا يذهبون الى العمل فى الترع والجسور أى انهم خصصوا للزراعة فقط فى الابعاديات وقاية لها من العطل (١٤١) .

من ذلك نرى أن الفلاح أصبح مرتبطا بالارض ولا يستطيع أو ليس فى مقدرته مبارحتها رغم سوء معاملته وهكذا أصبح وضعه شبيها بنفس وضعه فى ظل نظام الالتزام فكما أن الملتزم كان بمقدرته اعادته باصبح ايضا الملاك الجدد لهم نفس الحق فى الوقت الذى لم يكونوا مكلفين فيه بضمان حصوله على جزء يعادل كده وجهده بينما يؤول كل ذلك لهم وحدهم ..

والحقيقة ان وضع الفلاح سواء الذى حصل على نصيب من الارض طبقا لتوزيع محمد على من ٣ الى ٥ افدنة او الذين كانوا يعملون فى الابعاديات والوسايا والجفالك « قد وصل الى حالة بالغة فى السوء وربما اسوأ مما كانت عليه حالتهم قبل ذلك فى الوقت الذى زاد فيه أصحاب الجفالك والابعاديات والعهد ومشايخ البلاد من مساحة

اراضيهم (١٤٢) ومن ناحية أخرى ظلت وسائل الانتاج فى اغلبها وسائل تقليدية عتيقة فبالرغم من استخدام السواقى والتوسع فى ذلك فقد ظل الاعتماد على الجهد الحيوانى والبشرى هو السمة المميزة كما ظلت علاقة الفلاحين مع الارستقراطية الزراعية الجديدة تسير على نفس الخط مع زيادة التعنت مستندة الى سلطتها ربما أكثر من الملتزمين القدامى « فالنبالة الزراعية الجديدة تعتبر جديدة فقط من زاوية الاشخاص وحقوق الملكية المطلقة التى أعطيت لهم ولكنها فى نفس الوقت تعد قديمة من زاوية انها ورثت وبشكل كامل كل صفات وملامح الملتزمين فى بعدهم عن العمل الزراعى وغربتهم عن حياة الفلاحين واحتقارهم لمهنة الزراعة واضطهادهم للفلاحين وامتصاص الجزء الأكبر من الانتاج الزراعى نفسه وتحويله الى استهلاك غير منتج فى المدن وفى انواع الترف الأخرى (١٤٣) » .

والحقيقة أن كبار الملاك سواء منهم المنتمين لاسرة محمد على أم كبار الموظفين وحتى العسكريين ورجال الدين الذين كانوا يستولون على ريع الارض سواء باعتبارهم ملاكا أو لارتباطهم بالحاكم وجهازه المركزى عاشوا فى المدينة وحكموا القرى بأجهزة الدولة المركزية الذين هم جزء منها .

اذن كانت الصفة الاولى للارستقراطية الزراعية فى مصر انها « ارستقراطية بيروقراطية » ونظرا لظروف طغيان الشكل المركزى فى الحكم تقليديا اصبحت الوظيفة هى الوسيلة للسيطرة الاقتصادية بامتلاك الارض التى كانت الدعامة الاقتصادية الاولى على عكس ما هو شائع من أن السيطرة الاقتصادية هى التى تؤدى الى السيطرة السياسية (١٤٤) .

وقد ساعد على استمرار ذلك طوال القرن التاسع عشر أن العلاقة بين الفلاح والمالك كان ينظمها العرف حتى ولو صدرت لوائح من حين لآخر لتخفيف الظلم فانها لم تكن توضع موضع التنفيذ .

وهكذا كان هناك تناقض طبقى واضح يمثل هوة سحيقة بين الفريقين فلم يكن هناك أدنى ارتباط بين هؤلاء الملاك وبين المجتمع الريفى بعبارة أخرى لم يكن هناك انتماء طبقى لكبار الملاك بحكم أصولهم القومية الى الريف المصرى اللهم الا اذا استثنينا فئة الاعيان من كبار الملاك الزراعيين .

هوامش الفصل الرابع

(١) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ص ١١ ، ١٢ ، د. رؤوف — ندوة الجبرتي .

(٢) فتحي عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٩١ .

(٣) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٧٥ ، الحتة — تاريخ الزراعة — ص ص ٤١ ، ٤٢ .

(٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٩١ .

(٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٦) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١١٩ .

(٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٣ .

(٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٣ ، محمد كامل مرسى — المصدر السابق — ص ٨٣ .

(٩) د. عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات فى مصر — بيروت سنة ١٩٧٨ — ص ٥٤ .

(١٠) رؤوف عباس المصدر السابق — ص ٢٩ .

(١١) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٥٢ ، عزيز خانكى — المصدر السابق — ص ٦٥٢ .

(١٢) محمد السعيد محمد — الاقتصاد الزراعى — الطبعة الثانية — القاهرة سنة ٥٣ ، ص ٦١ .

(١٣) خليل سرى المصدر السابق — ص ص ٣١ ، ٣٧ .

(١٤) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٥٢ ، عزيز خانكى — ص ٦٥٥ ، محمد فؤاد شكرى — ص ٣٣ .

(١٥) معية تركى — دفتر ٨٠ ورقة ٧١ أمر ٥٨٢ سنة ١٢٥٢ هـ سنة ١٨٣٧ م (زراعة) .

(١٦) رؤوف عباس — ص ٣٠ ، هيلين ريفلين — ص ٩٢ ، محمد فؤاد شكرى — ص ٥٢ ، الحتة — ص ٨٣ .

(١٧) سجل خديوى تركى — ٧٤٨ صحيفة ١٤٦ مكاتبة ٢٤٠ سنة ١٢٤٢ هـ — « ابعادية » .

(١٨) محمد فؤاد شكرى — ص ٥٢ .

(١٩) Gabriel Baer, A history of Land ownership, P. 59.

(٢٠) ديوان المعية السنية عربى أمر ٢٠٦ ص ١١٤ ، ص ١٢٥٣ .

(٢١) ديوان المعية السنية عربى دفتر ٢ أمر ١٣٠ سنة ١٢٥٠ هـ أمر الى غطاس أفندى روزنامجى مصر « ابعاديات » .

(٢٢) د. جلال يحيى — الصدر السابق — ص ٢٠ .

(٢٣) محمد فؤاد شكرى — المصــدر الســابق — تقرير كامبل — صفحة ٧٧٧ .

(٢٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٢ .

(٢٥) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٥ أمر ٣١٨ ص ١١٩ سنة ١٢٥١ هـ « ابعاديات » .

(٢٦) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٢٥٠ أمر كريم لعباس أفندى روزنامجى مصر سنة ١٢٥٠ هـ .

(٢٧) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٣٥ أوامر كرام لروزنامجى مصر سنة ١٢٥٠ هـ .

(٢٨) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ٢ دفتر ٢ أمر ٨ ص ٤٠ سنة ١٢٥٠ هـ .

(٢٩) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ٨٣ ص ٤٠ سنة ١٢٥٠ هـ « ابعاديات » .

(٣٠) سجل معية تركى دفتر ٢٠٠ ورقة ٥٦ سنة ١٢٥٠ هـ .

(٣١) سجل معية تركى — ٤٢ صحيفة ٥٠ مكاتبة ٤٠٨ سنة ١٢٤٦ هجرية سنة ١٨٣٠ ميلادية « ابعاديات » .

(٣٢) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ٢٣ ص ١٩ سنة ١٢٥٠ هـ « زراعة » .

(٣٣) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ١٨٥ ص ٨٢ سنة ١٢٥٠ هـ .

(٣٤) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ١٩٧ ص ٨٥ سنة ١٢٥٠ هـ .

(٣٥) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ٢٠٨ سنة ١٢٥١ أمر الى روزنامجى مصر .

(٣٦) ج. ببالى — اطوار الملكية العقارية فى الديار المصرية سنة ١٩٢٤ — ص ٢٦ .

(٣٧) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٤٣ .

(٣٨) سجل رقم ٥١ معية تركى — وثيقة رقم ٤٦٤ ارادة الى البك الدفتردار آخر ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ .

(٣٩) Gabriel Baer, A history of Land ownership, P. 17.

(٤٠) ذيقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٢١ .

(٤١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٩٣ .

(٤٢) Gabriel Baer, Op Cit, P. 64 .

(٤٣) ببالى — الملكية العقارية ص ٢٦ .

(٤٤) Gabriel Baer, Op Cit., PP. 17 — 18.

(٤٥) رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٣٥ .

(*) انشىء شورى المعاونة فى سنة ١٨٠٥ وكان يتولى الاشراف على ادارة الجفالك والعهد الخاصة بالباشا وأولاده .

(٤٦) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٥ ص ٥ أمر ١١ سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م ، أمر ٢٠٩ سنة ١٢٥٣ هـ سنة ١٨٣٧ م .

(٤٧) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٣ أمر ١١ ص ٤ .

(٤٨) قانون الجفالك — سنة ١٢٥٩ هـ — صص ٣، ٧ .

(٤٩) قانون الجفالك — ص ١٦ ، ص ٢٤ ، ص ٢٩ .

(٥٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ١٠٢ ، ١٠٤ .

(٥١) هيلين ريفلين — المصدر السابق صص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٥٢) Gabriel Baer, Op Cit., P. 13.

(٥٣) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — صص ٤٠ ، ٤١ .

(٥٤) Gabriel Baer, Op Cit., P. 13.

(٥٥) الحتة — تاريخ الزراعة — ص ٥١ .

(٥٦) د. عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات فى مصر — ص ض ٥٥ ، ٥٦ .

(٥٧) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٩٦ ، ٩٧ .

(٥٨) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — صص ٤٥ ، ٤٦ .

(٥٩) التزامات قرى محفظة ابحاث ١١٩ دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا وثيقة رقم ١٢١٤ سنة ١٢٦٣ هـ .

(٦٠) سجل ٨٥ معية تركى — وثيقة ١٧٢ ، ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٢ هـ .

(٦١) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ٥١٩ ص ٢٢١ ، سنة ١٢٥١ «عهدة» .

(٦٢) محفظة ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ .

(٦٣) محفظة رقم ٣ محفوظات ديوان التجارة ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ هـ من الجناب العالى الى أرتين بك .

(٦٤) محفظة رقم ٦ محفوظات ديوان التجارة ٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ هـ ، ٢٣ محرم سنة ١٢٦٤ .

(٦٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٦٥ .

(٦٦) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤١ .

(٦٧) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٧٦ .

(٦٨) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص‌ص ٤١ ، ٤٢ ، الجتة تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٨٢ ، تاريخ الزراعة — ض ٥٠ .

(٦٩) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٨١ ، يعقوب ارتين — صفحة ٧٥ .

(٧٠) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص‌ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٧١) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ١ امر ٣٠٥ ص ١٠٥ سنة ١٢٤٦ هـ .

(٧٢) محمد كامل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٦ .

(٧٣) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .

(٧٤) محمد كامل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٦ .

(٧٥) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤٥ .

(٧٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص‌ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٧٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤٦ .

(٧٨) سجل ٥٠ معية تركى وثيقة ٤٨٠ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ ، سجل ٥١ معية تركى وثيقة ٤٦٤ سنة ١٢٤٨ « ارادة » .

(٧٩) سجل ٧٣٦ خديوى تركى — وثيقة ١٠٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٣ هجرى .

(٨٠) د. محمد عودة — المصدر السابق — ص‌ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٨١) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ امر ٧٩ ، ٨٠ ص ٣٨ اوامر كرام .

(٨٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٧٢ .

(٨٣) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص‌ص ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٨٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ١٨٤ .

(٨٥) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٦ .

(٨٦) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٩ .

(٨٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — صص ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ .

(٨٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق صص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٨٩) د. محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٩ .

(٩٠) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٨١ .

(٩١) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — صص ٤٦ ، ٤٧ .

(٩٢) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — ص ٣٤ .

(٩٣) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٥٧ .

(٩٤) Charles Issowi, Op Cit., P. 225.

(٩٥) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٧ .

(٩٦) Gabriel Baer, Studies in the Social History of modern Egypt, PP. 45, 46.

(٩٧) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٠ .

(٩٨) دورن وورنر — ترجمة حسن السلمان — الارض والفقر فى الشرق الاوسط — القاهرة سنة ١٩٥٠ — ص ٨٦ .

(٩٩) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٥ .

(١٠٠) تعهد باسيليوس ببعض القرى المعسرة ليقوم بسداد الضرائب عنها — انظر التزامات قرى محفظة ابحاث ١١٩ دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا وثيقة رقم ١٢١٤ .

(١٠١) Gabriel Baer, Op Cit., P. 63.

(١٠٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — صص ٩٦ ، ٩٧ .

(١٠٣) Gabriel Bar, Op Cit., P. 63 — 65.

(١٠٤) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ص ٩٠ ، ٩١ .

(١٠٥) Gabriel Baer, Op Cit., PP. 57 — 58.

(١٠٦) عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات فى مصر ص ٧١ ، د. رؤوف عباس — ص ٩٢ .

(١٠٧) Gabriel Baer, Op Cit., P. 58.

(١٠٨) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .

(١٠٩) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٢ .

(١١٠) Gabriel Baier, Op Cit., PP. 58 — 59.

(١١١) Ibid., P. 59.

(١١٢) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ١٨٣ ص ٨١ سنة ١٢٥٠ هـ .

(١١٣) ديوان المعية السنيه عربى مجموعة ١ دفتر ١ نمرة ٣٢٨ ص ١٠٨ سنة ١٢٤٥ .

(١١٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .

(١١٥) ديوان معية سنية عربى — مجموعة ١ دفتر ١ أمر ٢٨٦ ص ٤ سنة ١٢٤٦ هـ .

(١١٦) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ أمر ٢١١ ص ١٢٧ فرمان جليل الشان سنة ١٢٥٣ هـ .

(١١٧) Charles Issawi, Op Cit., P. 214.

(١١٨) Gabriel Baer, Op Cit., PP. 56 — 57.

(١١٩) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٨٦ .

(١٢٠) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٦ .

(١٢١) Charles Issawi — Op Cit., P. 214.

(١٢٢) جبريل بير — المصدر السابق — ص ص ١٩ ، ٢٠ .

(١٢٣) محمد السعيد — المصدر السابق — ص ٦٢ .

(١٢٤) هيلين ريفلين — ص ٩٣ .

(١٢٥) خليل سرى — المصدر السابق — ص ٣٣ .

(١٢٦) جبريل بير — المصدر السابق — ص ١٨٠ .

(١٢٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٠١ .

(١٢٨) Gabriel Baer, Op Cit., P. 65.

(١٢٩) محمود عودة — المصدر السابق — صص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(١٣٠) Gabriel Baer, Op Cit., P. 26.

(١٣١) صلاح عيسى — الصدر السابق — ص ١٤٠ .

(١٣٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٦٢ .

(١٣٣) ٦٣ سجل معية تركى — صحيفة ٦٥ مكاتبة ٢٢٥ رمضان سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م ، من الجناب العالى الى مدير نصف ثان غربية .

(١٣٤) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ ، دفتر ٣ ص ٤٥ أمر ١١١ .

(١٣٥) الحتة — تاريخ الزراعة — ص ٦٠ .

١٣٦ هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٠٢ .

(١٣٧) الحتة — تاريخ الزراعة — صص ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، محمد فؤاد شكرى — ص ٤١٥ .

(١٣٨) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .

(١٣٩) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر رقم ٦٣ معية تركى ص ٩٤ ترجمة أمر تركى ٣٢٦ ، ١٨ شوال سنة ١٢٥١ هـ .

(١٤٠) هيلين ريفلين — صص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ذوقان قرقوط — ص ١٧٦ ، د. رؤوف عباس ص ٣٧ .

(١٤١) الحتة — تاريخ الزراعة — ص ٨٨ .

(١٤٢) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — صص ٥٤ ، ٥٥ .

(١٤٣) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — صص ٥٤ ، ٥٥ .

(١٤٤) نفس الصدر — ص ٦٩ .

الفصل الخامس

الاحتكار وأثره فى قطاعى الصناعة والتجارة

١ ـ تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة .

٢ ـ القضـاء على الطبقـة الوسطى .

٣ ـ الاسـتثمارات الاجنبيـة .

الفصل الخامس

أثر الاحتكار فى المجتمع المصرى

ان الاحتكار قلب طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع رأسا على عقب فقد لاحظنا كيف أن الدولة كانت قليلة التدخل فى حياة الناس فى العهد العثمانى فاذا بالمجتمع المصرى يتحول فى ظل نظام الاحتكار الى حيــاة تشبه حياة الجندية وإذا كان الرأسمال الخاص هو الذى نهض بالانتاج الصناعى فى أوروبا فان الرأسمالية فى مصر كانت محدودة وغير مستنيرة بحيث تستطيع اداء هذا الدور ولكن قضية الاحتكار لا تقتصر على انشاء صناعات مستحدثة بل أن أكثر ما يلفت النظر فى الاحتكار هو الاستيلاء على ما كان قائما من صناعات حرفية من قبل أو القضاء على بعض أنواع الصناعات الحرفية أو التجارية الحرة وقد أثر نظام الاحتكار على قطاعات اجتماعية متعددة تتمثل فى الصناع الذين تحولوا من حرفيين الى عمال فى مصانع محمد على الجديدة لقاء أجر يومى واصبحوا مكلفين أو مجبرين على العمل الذى لا يشترط أن يكون متمشيا مع تخصصاتهم اذ أصبح خاضعا لاشراف الدولة بعد أن كان خاضعا لشيخ الطائفة أو النقابة الحرفية .

كذلك أثر الاحتكار التجارى على طبقة التجار اذ قللت هذه السياسة من فرص ربحهم وحدت من نشاطهم التجارى كما أدت نفس السياسة بعينها الى الاضرار بقطاع من الاجانب الذين كانوا يقيمون فى القــاهرة وتمثل ذلك الاضرار فى التقليل من فرص كسبهم وتعاملهم المباشر مع الفلاحين وان كان هذا الامر لا يعنى أن جميع الاجانب قد تأثروا على هذا النحو فقد كان هناك فريق آخر اتيح له حظ وافر من الكســب والتعامل مع الوالى .

وسنبرز فى هذا الفصل ثلاث نقاط رئيسية هى تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة وأثر سياسة الاحتكار على الطبقة الوسطى وما لحق بهذه الطبقة من اضرار واخيرا تأثير نفس السياسة على الاجانب .

أولا — تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة :

اختلف وضع الحرفيين كثيرا فى عهد محمد على عما كان عليه الحال قبل تولية الحكم بعبارة أخرى كان الحرفيين ينالون قسطا كبيرا من الحرية والكسب قبل أن يشرع محمد على فى سياسته الصناعية التى وضعت الحرفيين بالقوة تحت اشراف الحكومة بعد أن كان هؤلاء يخضعون لاشراف نقاباتهم الحرفية .

وكانت القاهرة تضم ١٦٤ طائفة تتولى حماية مختلف الحرف وتعمل على النهوض بها ولكل منها شيخ أو رئيس يرجع اليه فيما يتصل بطائفته من شئون وقد تعرضنا لمهامه بالتفصيل فى فصل سابق .

ومن مميزات طوائف الحرف انها كانت تترك لكل شخص الحرية فى أن يفارق من يعمل لديه طالما ابدى اسبابا جوهرية كما انها لا تتدخل فى مسائل الاجور ولا فيما يقع من المنازعات بين المشترين والبائعين تاركة هذه المسائل حرة من كل قيد (١) .

وهكذا نجد أن أهم سمة تميز النشاط الحرفى هى الحرية فى العمل والانتاج الصناعى والتعاون مع الزملاء الذين يكونون الطائفة وكان توزيع الانتاج يتم داخل الطائفة بناء على العرف ولم يظهر الاجر الا حينما ازدادت الفروق بين الرئيس ومعاونيه ويلاحظ أن العمل ورأس المال كانا فى هذا النظام ملكا لجموعة واحدة من الناس هى ما تسمى بالطائفة كما يلاحظ أن الحرفى ما كان ينتج الا بناء على طلب سابق أى انه لا ينتج لعملاء معروفين له ومن مميزات الطوائف الحرفية انها كانت تتحمل العامل اذ ما قعد به المرض أو الشيخوخة عن العمل (٢) .

وهنا يوجد فرق شاسع بين الطوائف الحرفية والاشراف الحكومى فالاولى دائما حريصة على مصلحة العمال ورعايتهم وضمان حقوقهم ومساعدتهم فى حالة العجز أو الاصابة بينما فى الثانية كان الاهتمام بالغا بجمع العمال اللازمين وتحقيق الارباح الطائلة من الانتاج الذى لا يجب أن يختل مهما كانت الظروف .

ومن مميزات طوائف الحرف أيضا أنها حفظت بدون شك المستوى الفنى للحرف الصناعية وكذا المستوى الاخلاقى الذى تجلى فى عدم الاحتكار اذ كان ينظر لهذا الامر بأنه مخالف للخلق الكريم وللدين وثانيا فى عدم المنافسة اذ لم يكن هناك أية محاولة لمنافسة الزملاء فهو مجتمع متكافىء وجاء هذا نتيجة لانطوائهم فى تنظيمات خاصة وأن مثل هذا التضامن فى داخل الطائفة لابد أن ينعكس أثره فيما يختص بالعمل والحرفة .

وفى ظل هذا النظام لم يكن هناك بالطبع صلة بين الصناعات المصرية والصناعات الاجنبية ولهذا لم يحدث أى اقتباس أو تأثر كما لم يكن هناك أيضا رؤوس أموال أجنبية واردة من الخارج يمكن أن تعمل على النهوض بالصناعة أو تطبق أساليب حديدة حتى العاملين لم يكن لهم أى اتصال بالعالم الخارجى (٣) .

وعلى العكس من ذلك يذكر بعض الاجانب أن معظم الحرف قد دخلت مصر من الخارج كما ان الاساليب المتبعة فى صناعاتها كانت متبعة فى أوروبا كأسلوب طلى النحاس مثلا كذلك ساهمت المواد الخام الآتية من أوروبا فى التصنيع (٤) .

وعندما ظهر « المحتكر الكبير » الذى يتعامل مع عملاء لا يعرفهم والذى اخذت أعماله فى الاتساع فقد تغير النظام الاقتصادى اذ اخضع هذا الوسيط — الذى يملك المواد الاولية ورأس المال النقدى — الحرفيين لــه (٥) .

وقد انتقد أصحاب نظرية الاقتصاد الحر وهى النظرية الشائعة فى أوروبا حينذاك سياسة الحكومة الاحتكارية لانهم يرون أن التوسع فى اختصاصات الحكومة ليس عملا حميدا لانها خرجت عن حدها المألوف وتصدت لتجارة أو الصناعة فشلت بذلك المجهودات الفردية ولم تستفد من ذلك كثيرا لانها مجردة من قوة الابتكار لانها أداة للتنظيم كما أنها لا تمتاز عن الافراد من جهة الكفاية والنزاهة والمتابعة كذلك كانت محاولة محمد على جعل الفلاح رغم جهله وتأخره صانعا ماهرا قادرا على العمل

وتحـويل مصر بغتة وهى بلا اجهـزة معـدة الى بلاد صـناعية — من المستحيل (٦) .

ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا الى موقفا محمد على فى سـنى حكمه الاولى من الطوائف الحرفية وكيف أنه كان فى البداية يعتمد عليها اعتمادا كليا لتوطيد مركزه اذ كان فى حاجة ماسة لمساعداتها المالية لدفع رواتب جنده المتأخرة ففى سنة ١٨٠٧ ، سنة ١٨٠٨ استعان الباشا بأرباب الحرف والتجار لدفع رواتب الجند وقد حمل التجار نصف المبلغ المقرر لرواتب الجند وهى ٢٠٠٠ كيس على أن يتحمل أرباب الحرف النصـف الآخر (٧) وقد اطلق على هذه الاموال التى كانت الحكومة فى حاجة اليها اسم مال الجهاد (٨) .

كما انه انتهز فرصة تكرار طلبات السلطات لتجهيز حملة لمحاربة الوهابيين فى الحجاز فطلب فى فبراير سنة ١٨٠٨ تدبير ٢٤ الف كيس(٩) .

ويبدو أن محمد على قد سار على نفس النهج الذى اتبعه سابقوه من الباشوات حين كانوا يلجأون الى أرباب الحرف والصنائع لدفع جوامك العسـكر (١٠) .

غير أن هذه الاموال لم تكن تؤخذ بصفة عامة من اجل دفع رواتب الجند بل يبدو أنها أصبحت عادة لاخذ الاموال بالقوة ففى سنة ١٨٠٧ طولبت عدة طوائف بدفع مائة وخمسين كيسا مما اضطرهم الى اغـلاق حوانيتهم ثم هربهم والتجائهم الى الجامع الازهر واستنجادهم بالسيد عمر مكرم الذى تشفع فيهم حتى رفعوا الغرامة عنهم (١١) .

لكن هذا لا يمنع من تكرار المحاولة مرة بعد اخرى ففى اغسطس سنة ١٨٠٨ تم فرض ضريبة قدرها ٤٪ على كافة انواع المأكولات التى تباع فى الاسواق والميادين وجميع أنواع السلع (١٢) .

ثم أصبح الهدف بعد ذلك من تحصيل الضرائب هو الحصول على جزء من الربح الذى يحصله بعض الحرفيين وفى بعض الاحيان الحصول على الربح كله كما فعل الباشا حين احتكر صناعة النشـوق فى سـنة

١٨٠٩ (١٣) لما كان يدره من موارد مالية كبيرة للعاملين فيه فيذكر الجبرتى ان هذه الصناعة كان يعمل بها دقاقون وصناع كثيرون ولهذا أمر كتخدا بك بتجميعهم ومنعهم من الجلوس فى الاسواق وتم تعيين ناظر عليهم يقوم هو بشراء الدخان اللازم لتلك الصناعة من تجاره بثمن محدد لا يزيد عليه ولا يشتريه سواه ويقوم هو ببيعه على صناع النشوق بثمن محدد أيضا ومن وجد من صناع النشوق يقوم بتصنيعه بعد هذه القرارات يقبض عليه ويغرم .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل قاموا بتوزيعة على القرى رغم عدم وجود من يقوم بتصنيعه كما حددوا كراء طريق المعينين وكلفتهم وعليق دوابهم وما حدث بالنسبة للنشوق طبق أيضا على النطرون واجبر الفلاحون على شرائه بحجة أنه من الضرورى استعماله فى الحياكة كما أن غزل الكتان وبياض قماشه فى حاجة له (١٤) .

كذلك تعرض الحرفيون لمراقبة مشددة من المحتسب الذى كان يطوف بالاسواق ليتجسس عليهم ويقبض على كل من اغلق حانوته أو تركه خاويا أو من يبيع بالزيادة ولم يكن الغرض من ذلك هو الرقابة على الاسعار وخدمة المستهلكين بقدر ما كان هذا الاهتمام راجعا فى أساسه الى تحصيل المال والمكاسب وقطع ارزاق العاملين .

وكان على عمال الباشا بمجرد أن ينتبهوا الى أن هناك صناعة معينة تدر الوفير من الارباح لا يلبثوا أن يذكروه بها وينبهوه الى اهميتها وما يتحصل منها من المال والمكاسب التى ينالها أرباب تلك الحرف وبسرعة فائقة يقع الفحص على أصل الشىء وما يتفرع عنه ثم ما يؤول اليه اذا احكم أمره وما يتحصل منه بعد التسعيرة .

فنجد على سبيل المثال أنه عندما تبين ما تدره المذابح والسلخانة من مكاسب طائلة تعود على العاملين فيها تقرر ابطال جميع هذه المذابح التى بجهات مصر والقاهرة وبولاق خلاف السلخانة السلطانية وتولى رئاستها أحد الاشخاص الاتراك وأصبح ثمن شراء اللحم منها أكثر من بيعه بكثير لهذا خسر الجزارون واغلقوا حوانيتهم (١٥) .

كذلك تم الحجز على عمال الشمع حين صدرت الاوامر بعدم صناعته لا من قبل الشماعين ولا من غيرهم وكان المحتسب يطوف الشوارع والاسواق للتنبيه بذلك كما تم اصطحاب عدد من أرباب الصنائع والحرف مع العساكر الاتراك والمغاربة الذين ذهبوا الى الحجاز وارسل عدد آخر من الصناع الى السويس لبناء قصر خاص للباشا .

ولم يكن أخذ الصناع الى الحجاز وتسخيرهم فى أعمال الباشا هو وحده الذى أضر بصناعاتهم وفرص كسبهم فان احتكار الدولة لبعض الصناعات قد أضر بحرفييها ففى مارس سنة ١٨١٧ خصص محل لعمل الشمع لحساب الحكومة الذى يصنع من الشحوم واحتكروا جميع الشحوم التى فى المذبح وغيره فامتنع وجود الشحم من حوانيت الدهانين كذلك منعت صناعته فى المنازل بل وتتبع المحتسب من كان عنده جزء منه فأخذه كما حذروا صناعته خارج المعمل تحذيرا شديدا وحددوا ثمنه (١٦) .

وبالرغم من هذه التشددات والتحذيرات فيبدو أن العاملين بتلك الصناعة وغيرهم من الحرفيين لم يأبهوا بذلك رغم دقة مراقبتهم مما حدا بالباشا الى عزل المحتسب عثمان اغا الوردانى وتعيين آخر من المعروفين بتشددهم كمصطفى كرد الذى اطلق له العنان لمعاقبة المخالفين بعد أن ساءه عدم خضوع الحرفيين له وانصياعهم لاوامره .

يقول الباشا فى هذا الصدد « لقد سرى حكمى فى الاقاليم البعيدة والقريبة وخافنى العربان وقطاع الطرق خلاف سوقة مصر فانهم لا يرتدعون بما يفعله فيهم ولاة الحسبة من الاهانة والايذاء فلابد لهم من شخص يقهرهم ولا يرحمهم » .

وبالفعل اتبع المحتسب الجديد كثيرا من الوسائل الرادعة التى تشمئز منها النفوس لمعاقبة الحرفيين وشيوخ طوائفهم فقد تم شنق حجاج الخضرى شيخ طائفة الخضرية رغم انه كان صاحب كلمة عليا فى نواحى الرميلة (١٧) .

واذا كانت الحكومة قد احتكرت الصناعات التى يمكن أن تسيرها الدولة فيبدو أن هناك بعض الصنائع لم يكن بالوسع انتزاعها من أيدى الاهالى فلجأت الحكومة فى هذه الحالات كما يتضح من وثيقة صادرة فى سنة ١٨٣٠ الى فرض الضرائب على أصحاب الحرفة ومن هذه الحرف الفرانون وصانعوا المخلل ومعجون الحشيش والدقاقون وصانعوا الاوانى والقدور ومبيضوا النحاس والسكرية والحدادون والحانوتية وطائفة البهلوانيين والغجر والطبالون والحمالون وغيرهم حين فرض عليهم قدر معين حسب ربحهم وتجارتهم وقدرتهم على الدفع (١٨) ، وكذا الفراشين والحلاقون والخبازون الذين أصبح من حقهم أن يحتكروا مزاولة مهنتهم فى مقابل دفع مبلغ للحكومة (١٩) .

وقد اعتبرت هذه الفروض بمثابة اتاوات ثقيلة على الحرف بل وضرائب مباشرة بلغت من الظلم منتهاه اذ اخذت هذه الثروات تنصب باجمعها فى خزانة الباشا (٢٠) .

كذلك تدخل محمد على أيضا حين قام بتحديد أسعار السلع وبخاصة المنتجات القطنية بعد أن رأى انتشار الأنوال التى تنسج الاقمشة على اختلاف أنواعها وتبيع انتاجها فى السوق التجارية للمستهلكين وقد تمكن الباشا بهذا التحديد من الحصول على المنسوجات اللازمة لسد حاجة جيشه ، وباحتكاره أيضا المنتجات الزراعية تمكن من الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة تمهيدا للنهضة الصناعية الحديثة (٢١) .

وهذا يتمشى مع ما ذكر من أن برنامج الباشا الصناعى شأنه فى ذلك شأن الكثير من أعماله الاخرى لم يكن نابعا من سياسة رسمت بوضوح وتم تنفيذها بل انها نبعت من فترة كان فيها الباشا يبحث عن طرق لزيادة ايراداته وسارت على خطوط يحددها الزمن والظروف ومنذ بدايتها سار تطورها فى اتجاه مزدوج يتمثل فى استغلال الصناعات القديمة بالشكل الذى يعود على الباشا بالارباح وادخال الصناعات الحديثة .

وفى نفس الفترة التى ادخل فيها محمد على سياسة احتكار الزراعة ليجنى من ورائها الارباح فقد قام باحتكار الصناعة المحلية حين اغلق

الورش الاهلية التى كانت تنتج الاقمشة القطنية والغى الاساليب التى درجت عليها طائفة النساجين وجهز آلات لنسج الاقمشة القطنية فى ورش الحكومة بالقاهرة وأمر أصحاب الاعمال والحرفيين السابقين بدخول تلك الورش باعتبارهم عمالا مأجورين وكانت السلع التى تصنع فى ورش الحكومة اما يستبقيها الباشا لاستعماله الخاص أو تباع للتجار (٢٢) .

ورغم ما عاناه العمال فان حياة المدينة بعد ايجاد فرص العمل لادخال الصناعات الجديدة قد اغرت الفلاحين بالهجرة من الريف والعمل فى الصناعة خاصة وانه كانت هناك صناعات كثيرة لا تحتاج الى خبرات فنية اذ يكفى فيها التدريب السريع وكلما ازداد عدد الاهالى فى المدينة كلها تخلخل البناء الاجتماعى والاقتصادى القديم اذ بدأ نطاق الاسواق والحارات يتفكك كما تخلخلت الطوائف الحرفية وهى أساس البناء الاجتماعى والاقتصادى للمدينة .

كذلك بدأ يظهر الانقسام بين العمل ورأس المال ففى غالب الاحيان كان صاحب العمل هو العامل وابناؤه ومعه عدد من الصناع والصبية ولم يكن هناك حد فاصل بين رأس المال والعمل (٢٣) ، أما فى ظل احتكار محمد على الصناعى فقد اصبح مالكا لرأس المال وفى مقدرته التحكم فى العمال وتوجيههم حسب ما يريد .

ومن هنا ينشأ التساؤل عن هدف محمد على من وراء سياسته الاحتكارية للصناعة ؟

قيل أن الاحتكارات الصناعية تشابهت الى حد كبير مع سياسة محمد على الزراعية فى كونها بدأت من أجل زيادة موارد الخزينة وكما تم ادخال الحاصلات النقدية فى الزراعة فقد تحولت سياسة الباشا الاحتكارية فى الصناعة الى خطة عمرانية جريئة لادخال الصناعة الكبرى فى مصر (٢٤) .

كما كان الغرض منها أيضا هو امداد الجندى المصرى بما يحتاج اليه فى ساحة القتال اذ أن المعارك الحربية والبرامج السياسية يتوقف نجاحها

على تدبير أدوات الانتاج وتنظيم العمل فالفلاح فى الحقل والعامل فى المصنع والجندى فى ساحة القتال كان على الجميع المشاركة فى بناء الدولة ومن هذا المنطلق استطاع محمد على أن يحشد العدد الضخم من العمال فى مصانع الدولة .

ومن أهداف سياسته الصناعية أيضا رغبته فى بسط سلطة الدولة على كل شىء وادارة شئونها بنفسه .

وكان هناك هدف رابع من عملية التصنيع تمثل فى الرغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى وتوفير احتياجات السوق المحلى وتعليم المصريين الصناعة.

ويضاف الى ما سبق تحقيق فكرة الميزان التجارى الذى يجب أن يميل فى صالح الدولة حتى لا تتسرب أموال الدولة الى جيوب الموردين (٢٥) .

ومن ذلك يتضح مدى ارتباط فكرة الاكتفاء الذاتى ارتباطا وثيقا بفكرة الميزان التجارى .

وقد فسر محمد على نفسه فكرة الميزان التجارى فى بعض احاديثه مع البارون « دى بوالكمت » فقال : « لقد ادخلت تغييرا على علاقاتى التجارية مع الدول لأن المصانع التى انشأتها استطاعت ان تخلصنى اليوم من تلك الجزية التى كان على البلاد أن تدفعها للصناعة الاوروبية وهكذا بقيت فى مصر جميع الاموال التى كنت ادفعها ثمنا لاجواخكم وحرائركم » .

أما فكرة الاكتفاء الذاتى فقد فسرها القنصل الروسى دوهاميل عندما قال أن الباشا انما انشأ المصانع الكثيرة لانه اراد أن يجعل من مصر بلدا صناعيا وذلك لانه اعتقد أن الشعب الذى يريد الثراء يجب عليه أن ينتج بنفسه ما هو فى حاجة اليه حتى لا يبتاع الا سلعا قليلة ليس من شرائها مضار على الاطلاق (٢٦) .

واذا امعنا النظر فى وجهة نظر محمد على ازاء الصناعة نرى أنه كان محقا فى بعض الوجوه اذ انه ضمن عدم خروج الاموال المصرية لشراء المنتجات الاوروبية وتمكن بالفعل من أن يجبر العمال على الانتاج الصناعى لكنه لم يرفع مستوى المعيشة وبعباره أدق لم يكن عمال المصانع يحصلون

على المكاســـب التى تتناســـب مع عملهم اذ كان معظمها أما ينفق على المشروعات الاخرى أو تؤل الى خزينة الدولة كما لم يستفد المستهلك .

وقد تضاربت الاقوال حول تاريخ تأسيس المصانع فى مصر فمن قائل بأنه بدىء فى تأسيسها فى سنة ١٨١٦ (٢٧) ، بينما يقال انه اقترح ادخال الصناعة الحديثة فى مصر على محمد على منذ سنة ١٨١٤ فى الوقت الذى كان فيه الباشا فى حاجة ملحة لايجاد طريقة تزيد موارده حتى يستطيع مواصلة الحرب فى شبه الجزيرة العربية وتعويض خسائره الناتجة عن تدهور التجارة (٢٨) .

بينما يرى آخرون أنها بدأت فى سنة ١٨١٧ عقب المحاولة الاولى لتكوين الجيش النظامى اذ اهتمت الحكومة اهتماما كبيرا بالصناعات الحربية التى استأثرت بالنصيب الاكبر من عوامل الانتاج الصناعى والمصنوعات الذائعة الاستعمال كالاقمشة القطنية (٢٩) .

ويرى أيضا أن معالم السياسة الصناعية الجديدة بدأت تظهر معالمها الواضحة فى سنة ١٨١٨ عندما أسس محمد على مصنعا كبيرا فى جهة بين الصورين وجهزه بالعدد والآلات وعين به نحو ٤ آلاف عامل يعملون فيه فكان هذا العمل نواة لتأسيس الصناعة الحديثة اذ حشد العمال ووجه الانتاج الى نطاق جديد وتركزت الصناعة فى يد الدولة وبهذا كله تجمع آلاف العمال يعملون تحت سقف واحد ويخضعون لادارة واحدة وينتجون انتاجا كبيرا (٣٠) .

من ذلك يتضح كيف أن العامل الحرفى بدأ يتحول الى عامل فى المصانع ويخضع لاشراف الدولة بعد أن كان خاضعا للمعلم أو لنقابته الحرفية التى ينتمى اليها كذلك لم يعد صانعا ينتج للاستهلاك المحلى فقط .

ويتمشى ذلك مع ما ذكره البعض من أن الصناعات اليدوية التى كانت موجودة فى بداية حكم محمد على لم تعد تصلح لسد حاجات الجيش لذلك لجأ الى انشاء الصناعات الحديثة الكبرى فى شكل فابريقات ومعـــامل

وكان الطلب الجديد آتيا تارة من جانب الاسطول والجيش وتارة اخرى من جانب الاعيان والمدن المتزايدة والحاجة الى التصدير (٣١) .

وطوال فترة الاحتكار والصانع يورد منتجاته من الصناعات المحتكرة الى الشئون الاميرية بالثمن الذى حددته الحكومة ، وكانت صناعة النسيج من أهم الصناعات التى احتكرتها الحكومة فحينما نجحت زراعة القطن سنة ١٨٢١ أمر بأن يمنع الاهالى عموما من تشغيل أنوال الغزل وعمل الدوبارة (٣٢) ، فأفصح بذلك عن سياسته فى اخضاع الصناعة الدولة وتوجيهها لخدمة أغراضها كما اخضع الزراعة من قبل .

فقد كانت هناك عدة مصانع للمنسوجات التيلية والحريرية فطالب أن تسلم اليه وظل الكتان ينسج فى الارياف لكنه لم يعد ينسج الا ليباع له اذ أنه لم يكن مسموحا للفلاح أن يصنع لاستعماله الخاص تلك المنسوجات التيلية الخشنة التى يلبسها ولا تلك القطع من الحصير التى تقيه رطوبة الارض بل كان عليه أن يسلمها للحكومة أولا وهى صنع يديه ثم يعود الى شرائها من جديد بثمن أغلى اذ أنه لم يكن فى استطاعته ان يلبس غير المنسوجات التى تحمل طابع مصانع الباشا وهكذا لم يبق فى مصر كلها مصنع واحد لا يديره الا من فى خدمة الباشا من الموظفين (٣٣) .

وقد حاول دروفتى عبثا أن يقنع الباشا بالتخلى عن سياسة الاحتكار اذ أن اشراف الدولة يضر بالمصالح الحقيقية للحكومة لانه قضى على طبقة كاملة من العمال المحترفين ذوى التراث كما أن فرض الضرائب على الحرفيين بدلا من اجبارهم على العمل لصالح الحكومة لا يتمشى فقط مع العدالة بل يعود بالربح على الميرى على المدى الطويل لكن الباشا وسع دائرة احتكاره ليشمل ليس فقط صناعة الاقمشة القطنية بل سائر المنسوجات (٣٤) .

فقد جاء فى محافظ ابحاث الصناعة أن القماش والخيط البرانيين منعت صناعتهما منعا باتا وتم معاقبة من تجرأ على مزاولة هذين الصنفين الممنوع صنعهما وكذلك بيعهما أو شرائهما بالضرب الشديد أو ارسالهم الى العمل

فى مصنع الحديد ليعملوا فيه بدلا من قتلهم أو صلبهم على أن تبلغ هذه العقوبات الى كاشفى الاقاليم الصعيدية ومأمورى الانوال للعمل بها(٣٥).

كذلك امتد الاحتكار الصناعى ليشمل كل أعمال الحياكة وكل ما يصنع بالمكوك وما ينتج على نول أو نحوه من جميع الاصناف فى ابريسم أو حرير أو كتان فى سائر الاقليم المصرى وانتظمت لهذا الباب دواوين ببيت محمود بك الخازندار وايابا ببيت السيد محمد المحروقى والمعلم غالى والمعلم يوسف كنعان الشامى والمعلم منصور القبطى .

وليضمن الباشا تحقيق أغراضه وسير العمل على النحو الذى ارتآه كان لابد من تعيين كتاب ومباشرين للاشراف على صناعة النسيج على ان يوزعوا فى النواحى والبلدان والقرى نظير اجر معين ويكلف هؤلاء باحصاء ما يكون موجودا على الانوال بالناحية من القماش والاكسية الصوف ويكتبون عدده على ذمة الصانع ويكون ملزوما به حتى اذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالثمن الذى يحددونه وان ارادها صاحبها اخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها بعلامة الميرى وان وجد شىء عند شخص بدون تلك العلامة اخذت منه وعوقب وغرم تأديبا على اختلاسه وتحذيرا لغيره (٣٦) .

وبالرغم من هذه الاوامر المشددة فيبدو أن كاشفى قليوب والغربية والمنوفية أصبحوا عاجزين عن منع التهريب الذى استمر قائما فى كاشفياتهم مما حدا بالجناب العالى الى دوام التنبيه عليهم بمنع بيع وشراء القماش والصوف والكتان وخيوطهما ومعاقبة كل من يرتكب هذا العمل بعد ان بلغت قيمة المهربات ضعف ما كانت عليه اذ بلغت قيمة المهربات فى الغربية ٤٧١٤ قرشا وفى المنوفية ٦٠٩٠ قرشا (٣٧) .

كذلك أوصى الجناب العالى بضرورة وصول قائمة البرانى فى كل شهر وان ينهى بيعه أمام أعينهم وقطع دابر كل من يفعل ذلك وضرورة الاعتناء بالقطن البرانى (٣٨) .

وكان شيخ القرية يعد وكيلا عنها فهو المسئول عن احصاء الانوال والشغالين عليها بل واجبار غير العاملين بالنسج على الانوال التى ليس لها صناع على أن يتقاضوا اجرا كغيرهم من الدولة ويدفع هذا الوكيل لشخصين أو ثلاثة عدة دراهم ليطوفوا على النساء اللاتى يغزلن الكتان بالنواحى ويجعلنه اذرعا ويشترون ذلك منهم بالثمن المفروض ويأتون به الى النساجين ثم تجمع أصناف الاقمشة فى اماكن للبيع بالثمن الزائد مع تخصيص أماكن لذلك كخان ابو طقية وخان الجلاد ويشرف على ذلك المعلم كنعان (٣٩) .

وكان من واجب وكيل الغزالات أن يصحب النساء الى مخزن الغزل « شون الغزل » لتزويدهن بالكتان كما كان من واجبه الاشراف على العمل الجارى بينهن وحثهن على زيادة الانتاج وأن يبلغ القائمقام — رئيس الناحية — ومشايخ القرية بحالات الاهمال ولكى يثير الوكيل حماسا أكبر بين النساء كان يتأكد أيضا من أن مدير ورشة التبييض — ناظر المبيضة قد دفع للغزالات المبالغ المستحقة لهن وهى قيمة الخيط المغزول مخصوما منها قيمة المادة الخام .

كذلك كان شيخ النساجين مسئولا عن الاشراف الدقيق على النساجين ليتأكد من أن أحدا منهم لا يعمل بغزل مخالف لما اعطى له من مخازن الحكومة أو ينسج قطعة من القماش أطول من الطول المحدد بقصد الاحتفاظ بالزيادة لملابسه الخاصة أو لبيعها فاذا مرض نساج وعجز عن اتمام عمله تكون مسئولية الشيخ أن يوزع العمل الذى لم يتمه على النساجين الآخرين(٤٠).

اذن كان اهتمام الحكومة منصبا على الانتاج وضرورة زيادته وحسن سير العمل وتوزيعه على غير العاجزين لكى لا يختل الانتاج بصرف النظر عن حالة العمال .

ومن هنا رؤى ضرورة تعيين موظفين كثيرين لدفع حركة الانتاج الى الامام فكان على وكيل كل مصنع أن يعمل معدلا حسنا من الانتاج والا حل محله وكيل آخر أو يتعهدون عند تعيينهم بدفع الثمن اذا كان غير مقبول(٤١).

ففى ورشة التبيض على سبيل المثال نجد ناظرا يديرها وتتضمن مسئولياته الاشراف على جميع موظفى المبيضة وفحص القماش الذى يحضره النساجون لامين المخزن ليقرر مدى صلاحيته ويقوم بلفت نظر النساج المخطىء وكذلك الشيخ الذى تحقق العمل الردىء تحت اشرافه مؤكدا عليهما بضرورة المحافظة على المستوى الذى تطلبه الحكومة كما كان يشرف على دفع مستحقات كل من النساء الغزالات والنساجين .

وهكذا يمكن القول بأن مهمة الناظر كانت تتشابه مع مهمة شيخ الطائفة من حيث اشرافه على العاملين فى الصنعة وان كانت مهمة الناظر غير شاملة كشيخ الطائفة لانه كان بالاضافة الى الناظر المشرف كان هناك ناظر آخر يتولى مهمة البيع .

وكان بيع القماش يتم تحت اشراف ناظر آخر يساعده مباشر يقوم بقبض ثمن المبيعات ويسجل حركة العمل . ويخضع ناظر مبيعات القماش لتعليمات تقضى بأن يبيع للتجار الحقيقيين وحدهم وعليه تقع مسئولية ملاحظة أى المنتجات هى المطلوبة وأن يبيع كلا من المنسوجات غير المرغوب فيها والمنسوجات المرغوبة حتى لا تقع أية خسارة على الحكومة (٤٢) .

كذلك تدخلت الحكومة فى الانتاج والتوزيع وفرضت سعرا يعتبر عاليا بالنسبة للاجور .

وهنا نجد فارقا جوهريا بين الحكومة والطائفة الحرفية فالاولى تحرص على البيع والكسب دون أن تهتم بجودة الصنف بينما فى الثانية كان الاهتمام بجودة الصنف يعنيها بالدرجة الاولى نظرا لتخصصها .

ولضمان الربح أيضا رأى مأمور اشغال المحروسة ضرورة توريد خيط غزل الكتان من النساء الفقيرات المقيمات فى مصر وبولاق ومصر العتيقة وفى خمس عشرة قرية القريبة الى المحروسة وبذلك ضمن غزل الفين وستمائة قنطار من قماش الكتان فى السنة (٤٣) .

والحقيقة أن اختيار النسوة الفقيرات له دلالته فهم يرغبون فى الاستفادة من مجهودهن بسعر أقل من غيرهن .

واخيرا فان الاحتكار الصناعى لقماش التيل من قبل الحكومة والذى كان يخضع لاشراف دقيق فى ظل نصوص لائحة زراعة الفلاح قد الغى فى النهاية اذ أن الحكومة صرحت فى سنة ١٨٤٠ ببيع القماش التيل فى السوق الحرة بعد دفع ضريبة محددة عن كل قطعة (٤٤) .

كذلك اصبح من حق كل فرد أن يشتغل بصناعة النسيج على ان يدفع عن كل نول ضريبة شهرية قدرها ستة وثلاثون قرشا وكان المتحصل من هذه الضريبة فى سنة ٣٦ عشرين الف كيس بينما كان عدد الانوال ثلاثة وعشرين الفا (٤٥) .

وكان القصد من ذلك هو تحسين حالة الاهالى العاملين فى تلك الصناعة (٤٦) . فربما كان فرض الضريبة يعتبر أخف وطأة من احتكار الصناعة .

وبعد أن كان الباشا يربح أيضا من احتكار النيلة ما يقرب من ٦٥٣٨ كيسا أى ما يعادل ٣٢٫٦٩٠ جنيها اخذ فى العدول عن ادارة مصانع النيلة لحسابه الخاص وآثر أن يتركها لمشايخ القرى القريبة منها على أن يسلموا الحكومة جميع ما ينتجونه من النيلة مهما كان نوعه بسعر الاقة الواحدة ثلاثين قرشا ، ورأى الباشا أيضا أنه من الافضل التعاقد مع بعض المتعهدين وترك لهم الأشراف على عدد معين من الانوال وهيأت لهم الحكومة المواد الخام على أن يسلموا الحكومة ما ينتجونه تبعا لتعريفة معينة (٤٧) .

لكن يبدو أن الحال لم يستمر طويلا اذ سرعان ما عادت الحكومة من جديد الى نزع معامل النيلة من عهدة المشايخ وتشغيلها لحساب الحكومة مرة أخرى (٤٨) . وهكذا لم يستمر الاحتكار بصورة شاملة بل ادخلت عليه اجراءات تخفيف من حين لآخر حتى قبل سنة ١٨٤٠ .

ومن الصناعات الاخرى التى خضعت لاحتكار محمد على صناعة الخيش والقصب وقد ساعده على احتكارها كثرة مكاسبها التى اصبحت تزيد على الفى كيس فى السنة (٤٩) .

ويبدو ان حاجة محمد على الماسة ايضا الى بعض الصناعات دفعته الى اجبار العاملين فيها على توريد الكميات اللازمة له فنجده يجبر العربان على توريد كميات معينة من الصوف الى الحكومة فى نظير مبالغ معينة تصرف الى مشايخ قبائلهم تقدر بمائتين كيس لكل منهم على أن تؤخذ منهم سندات باختامهم وكلما تم توريد القدر المطلوب صرف لهم مبالغ أخرى(٥٠).

وهكذا كانت الحكومة تبعا لنظام الاحتكار هى الموجهة الاساسية أو الراسمة للخطوط الاساسية للانتاج والقائمة أيضا بتوزيعه حسب السعر الذى تراه من هنا فقد الصناع كل استقلال كانوا يتمتعون به فى ظل النظام الحرفى وأصبحوا اجراء لدى الحكومة ويتوقف قدر اجرهم على قدر انتاجهم .

كذلك ادى احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة فى مصر الى تقييد حرية آلاف الصناع فى انحاء القطر المصرى والتدخل فى شئونهم بل ومراقبة الصناعة المنزلية وإن كانت هذه المهمة صعبة جدا لأن جزءا كبيرا من الانتاج كان يستهلك محليا فى القرية ولذا لم تتمكن الحكومة من تنفيذ ذلك النظام بدقة مما أدى الى شيوع التهرب من قيوده وانتشار الانتاج « البرانى » .

كما تعرض الصناع لظلم المخبرين وبعض رجال الادارة الذى استخدمتهم الحكومة للتجسس عليهم وقد استغل هؤلاء سلطتهم وتعسفوا فى استعمالها ضد الصناع ، ويمكننا القول بأن الاحتكار كان يعد وسيلة لتأمين حصول الحكومة على الضرائب (٥١) .

ومن مساوىء الاحتكار ايضا حرمان الصناع من أرباحهم الكاملة المشروعة ومن التصرف فى ثمرة كدهم مما اضعف من رغبتهم فى الانتاج وحمل بعضهم الى ترك العمل فاضر ذلك بالصناعات الصغيرة وادى الى اضمحلالها . كذلك أدى تلاعب بعض رجال الادارة بالتواطؤ مع الكتبة بالموازين والمكاييل الى اثرائهم على حساب الصناع ، كما كان التسويف فى دفع استحقاقات الصناع فى المواعيد المقررة من الاسباب التى اضرت بأصحاب الحرف .

واخيرا حال احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة دون نمو الاستثمار الفردى كما أدى ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية الى زيادة نفقات المعيشة والاضرار بالمستهلك وفضلا عن الضرر الذى لحق بالصناعات الصغيرة من جراء نظام احتكارها منذ سنة ١٨٠٩ بقصد اجتناء الربح منها (٥٢) ، فان التوسع فى انتاج المصانع الحكومية حرم صغار الصناع من المواد الاولية ومن الاسواق كما أدى أيضا الى نقص الطلب من تلك المصنوعات الحرفية .

وهكذا ربط نظام احتكار الصناعة عددا كبيرا من الاهالى والنساء لاول مرة بأجهزة الدولة وهذه الاجهزة الحكومية الممثلة فى الموظفين والاداريين كانت لا تتوفر فيها النزاهة والعدالة وتلك هى مشكلة ابدية وما تزال ملحوظة وقد ترتب على سيطرة الدولة على الصناعات ان صادف النشاط الفردى صعوبات فضلا عن كونه محدودا من الاصل فشح العاملون فى قطاع البناء والتجارة والخراطة لانهم الزموا بالعمل لحساب الدولة وغيرها أما مقابل أجر يتقاضونه أو بتسخيرهم مما أدى الى اختفاء الكثيرين منهم نتيجة لابطال صناعاتهم وإغلاق حوانيتهم كما كان المشرف على هذه الحرف ملزما باحضار الحرفى عند معمار الباشا اما ليؤدى العمل المطلوب منه أو يفتدى نفسه أو يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عنده .

واذا امعنا النظر في العبارة السابقة نجد تشابها بين كل من المكلف بالاشراف على الحرفيين فى ذلك الوقت وبين الملتزم الزراعى فكما كان الاخير له الحق فى اعادة الفلاح بعد هروبه لزراعة أرض الفلاحة كان المشرفون على الصناع لهم أيضا نفس الحق فى ارجاع صاحب الحرفة للعمل بالاكراه .

لهذا ترك الحرفيين صناعاتهم وتكسبوا بحرفة اخرى فتعطلت بذلك احتياجات الناس فى التعمير والبناء بحيث أن من اراد أن يبنى له كانونا أو مزودا لدابته تحير فى أمره واقام أياما فى تحصيل البناء وما يحتاجه من الطين والجير وغيره لأن الباشا منع الناس من اخذه ومن احتاج اليه اشتراه بأغلى الاثمان وإذا ضاع لانسان مفتاح خشب لا يجد نجارا يصنع

له مفتاحا آخر الا خفية ويطلب ثمنه خمسة عشر نصف فضة وكان ثمنه قبلوا نصف فضة (٥٣) ، ويرجع ذلك الى حشد جميع العمال من بنائين وفعلة ونجارين وانزالهم فى المراكب بالقوة ليعمروا سورا وابراجا ناحية رشيد (٥٤) ، أو للعمل فى المصانع وقد بلغ عدد العاملين فى المصانع ثلاثين الفا وقد اتبع فى احضارهم نفس الوسائل التى اتبعت فى تجنيدهم للخدمة العسكرية اذ كانوا يؤخذون قسرا رجالا ونساءا واطفالا ويرسلون الى المصانع الجديدة ويمكثون بها حتى يجدوا وسيلة للفرار منها وعلى الرغم من أن مرتباتهم كانت بالغة التواضع فلم تكن تدفع بانتظام بل كثيرا ما تبقى لهم من قيمتها متأخرات لعدة أشهر وكثيرا ما اضطروا الى بيع مرتباتهم بعد خصم من ١٥ الى ٢٥٪ من قيمتها تبعا للظروف (٥٥) .

ويقال أن العمال المصريين كانوا يؤخذون عادة من اوساط الفلاحين ويدربون على العمل ويرسلون الى المصانع ويطلب فى نفس الوقت من النظار التعهد بعدم تأخر الزراعة (٥٦) .

وقد خططت الحكومة سياستها الصناعية على أساس امداد المصانع الحربية بفرق من العمال العسكريين للعمل فيها ولم يقتصر الأمر على ذلك لانه كانت هناك رغبة شديدة فى تعليم الشعب الصناعات الجديدة ومن هنا كانت الهمة مبذولة فى جمع المتسولين والشحاذين وتعليمهم العمل فى المصانع الحكومية وتشغيلهم فيها وبالطبع كان الشحاذون يؤخذون هم وغيرهم الى المصانع قهرا عنهم وبذا يتضح أن العمال كانوا فى مجموعهم يجبرون على العمل .

ويقال أن عمال مصانع محمد على لم يكونوا يختلفون كثيرا عن عمال أوروبا فى عهد نظام المذهب التجارى اذ أن كلاهما لم يكن مهتما بالاعتبارات الاقتصادية بقدر اهتمامهم بالدين والمهنة (٥٧) .

ولذلك كان لابد من جمع العمال بالقوة للعمل فى المصانع وكان ذلك يتم عن طريق العمد وكبار المشايخ الذين يجمعونهم ثم يذهبون بصحبتهم الى الباشا ورغم هذا كانوا يتعرضون لاقسى أنواع العقاب اذا هم جمعوا انفارا ثم ثبت انهم غير لائقين للعمل الصناعى (٥٨) .

وفى اكتوبر سنة ١٨١٨ جمع مشايخ الحارات والزموا بجمع ٤٠٠ شاب ليعملوا تحت ايدى الصناع فى مقابل اجر يومى على أن يعودوا الى ذويهم فى المساء وكانت الحكومة تنوى تعبئة ١٠ آلاف آخرين للعمل فى مصانع الحكومة (٥٩) .

واذا كان اهتمام محمد على فى السنوات الاولى من حكمه منصبا على الصناعات العسكرية لامداد جيشه والوفاء باحتياجاته فانه فى السنوات التالية لذلك بدأ يحرص على تعليم الصناعة للاهالى للنهوض بدولته الحديثة فنجده فى سنة ١٨٣٠ يقرر جمع ألف من أولاد أهالى أقسام الدرب الاحمر ودرب الجماميز والخليفة وبولاق ومصر القديمة والازبكية وعابدين والجمالية وباب الشعرية واخذ فى توزيعهم على مصانع الخرنفش والحوض المرصود والسيدة زينب وبولاق وقد استغرقت عملية الجمع والتوزيع عشرة أيام وأوصى الباشا رؤساءهم بحسن معاملتهم (٦٠) .

ولم يكن المشايخ والعمد هم المكلفون وحدهم بجمع العمال اللازمين للمصانع بل كلف النظار أيضا بهذه المهمة على أن يخصص لهم يوميات محددة وذلك بعد أن صدرت الاوامر من محمد على بنهى المشايخ عن أخذ أحد من الاهالى مباشرة بل الرجوع أولا الى الناظر (٦١) الذى حث على « عدم الاهمال فى توريد الانفار اللازمين للفاوريقة » (٦٢) .

واذا كان محمد على حريصا على تحبيب الصناعة الى الاهالى حين أوصى مديريه بهم خيرا الا أن الاهالى كانوا ينظرون الى تلك المصانع كما ينظر الانسان الى كارثة نزلت به اذ اخذوا يوازنون بين ما يلقونه فيها وما يلقونه فى الجيش من قسوة وعنت ولما كانوا ينفرون من البقاء بين جدران المصانع ومن الارتباط بعمل يومى فقد عجز محمد على عن أن يجد العدد المطلوب والكافى من الرجال الذين يعملون فى مصانعه بمحض اختيارهم ومن ثم عمد الى استخدام القوة حتى يجمع العدد الكافى من الايدى العاملة كما صار يحشد فى هذه المصانع صغار السن ممن لا يصلحون للخدمة فى الجيش ، الا أن الوثائق تؤكد أن إهتمام محمد على انصب على ضرورة تحديد اعمال العمال الذين يعملون فى الورش الجديدة

على أن يكونوا من سن اثنى عشرة سنة حتى عشرين سنة وان تسجل اسماؤهم ويوضعون تحت التمرين (٦٣) ولم تكن النساء بمنأى عن الصناعة اذ كانت توزع على القرويات مقادير معينة من الكتان يطلب اليهن الفراغ من غزلها فى زمن محدد ، ولما كان هذا العمل يشق عليهن ويضيق به ذرعهن فقد كن يعمدن الى شتى الحيل للتخلص منه ولو ادى الامر الى احداث عاهات فى أيديهن على أن اشتراك النساء فى الجهد الصناعى لم يقف عند حد العمل فى المنازل فقد كان فريق منهن يشتغل فى المصانع الى جانب الرجال تحت اشراف دقيق (٦٤) ، وبخاصة فى مصانع القطن لكنهن كثيرا ما كن يفضلن اصابة أنفسهن بالعمى — بنفس الطريقة التى كان الرجال يشوهوا بها انفسهم ليهربوا من الخدمة العسكرية — عن أن يستسلمن لهذا الانتهاك لتقاليد البلاد الخاصة بتحجب النساء (٦٥) .

وبالرغم من أن التقاليد الاسلامية كانت لا تجعل لصاحب السلطان سبيلا اليهن الا أن محمد على اجبرهن على العمل وسار فى هذا الطريق الى ما هو ابعد من ذلك حين استخدم منهن نحو مائة وخمسين فى كل من مصانع دمياط والمنصورة وكن يشتغلن محجبات الى جانب الرجال وقد حالت شدة مراقبة رؤساء المصانع لهن دون حدوث أية اضرار من وراء هذا الاختلاط (٦٦) .

كذلك استخدمت النساء والبنات فى صناعة الطرابيش على أن يتقاضوا مقابل ذلك اجرا يوميا وليس راتبا شهريا كغيرهم من العمال التونسيين الذين استخدموا فى هذه الصناعة (٦٧) .

ولم يكن العمل الاجبارى وحده هو الذى جعل العمال وغيرهم ينفرون من الصناعة والعمل فى المصانع بل أدت الاجراءات البيروقراطية العقيمة وتحكم المشرفين على الصناعة فى العمال وتأخير الاجور الى عزوف الحرفيين والاهالى عن العمل فى هذا المجال .

فمنذ تلك اللحظة التى ابطل فيها الباشا دواليب الصناع وجعلهم ينسجون فى المناسج التى احدثها بالاجرة وابطل مكاسبهم وطرقهم التى الفوها واخذ حاجته من صناعاتهم والباقى اعطاه للتجار ليبيعونه على

الناس بأغلى ثمن والحرفيين يأنفون من الصناعة ويعملون فيها وهم مكرهين بل تطور الامر الى هروبهم من تلك الورش كالحوض المرصود — وبدأوا يقيمون فى جهات مديريات المنوفية والقليوبية ونصف أول وسطا لهذا صدرت الاوامر بتعقبهم والقبض عليهم والتوجه بهم الى الورش مرة أخرى ليقوموا بأشغالهم كما نبه على مشايخ النواحى والمديريات بضبط هؤلاء الهاربين وتحذير من يعاود الهرب مرة ثانية بصلبه على باب منزله (٦٨) .

وكان هؤلاء الهاربون من البرادين والنقاشين والحدادين وبلغ عددهم ١٨ شخصا اما من فروا الى القليوبية فبلغ عددهم ٩٢ شخصا سواء داخلها أو فى ضواحيها (٦٩) .

كذلك بلغ عـــدد الهاربين من ورش القلعـــة الى الاســـكندرية ٧٣ شخصا (٧٠) وقد انتشرت هذه الظاهرة ايضا فى الوجه القبلى (٧١) .

ويمكن تفسير تلك الظاهرة أي ظاهرة التهرب بعدم الاعتياد على العمل المنضبط أو لانخفاض الاجور أو لكلا السببين معا ويلاحظ فى جميع الحالات أن مبدأ العمل الاجبارى كان هو السائد ولا يساعد هذا على خلق طبقة عمالية واعية فى ذلك الوقت على انه بمضى الزمن واصرار محمد على على تكوين الصناعة الكبيرة تكونت فى مصر طبقة من العمال البارعين الذين صاروا موضع اعجاب شديد ممن شاهد أعمالهم وبذلك شاركوا فى تقدم مصر الصناعى .

وهكذا حقق محمد على بمضى الحداثة التى كان يرمى اليها كاليقوف على مدى قبول الشعب لنظمه الجديدة وتوجيهاته الحديثة فى الصناعة والتى لم يتعودها الشعب من قبل وفى نفس الوقت حقق الاكتفـــاء الذاتى من الصناعة سواء للجيش أو الشعب .

وبناءا على التنظيم الجديد ونظرا لأن النشـاط الصناعى عم معظم المناطق فقد الحت ظروف العمل بانشاء ديوان خاص سمى باسم ديوان الفابريقات وعلى هذا النظام الحديث سار العمل تحت ادارة منظمة وتوجيه دقيق لا يعرف فيه العامل الا محمد على وادارته بعد أن كان خاضعا لطائفته

الحرفية . وفى ظل هذا النظام الصناعى الجديد لم يزاول العامل مهنته فى ورشة صغيرة ولم يعرف معلما خاصا ولا نقيبا لطائفة يشهد له بحسن العمل فى ختام المطاف ولكنه عرف المصنع الكبير والإدارة الدقيقة واصبح عامل الدولة ، ولم تكن مصانع محمد على مصانع انتاج فحسب وانما كانت الى جانب هذا مدارس صناعية يتعلم فيها العامل أساليب الصناعة الحديثة وكثيرا ما كان محمد على يأمر بجمع آلاف الصبيان ويلحقهم بالمصانع ليعلمهم الصناعة الحديثة على أيدى الخبراء الاجانب وربما كان يريد تكوين طبقة جديدة ينشئها تنشئة حديثة لتحل محل الخبراء الاجانب فى الصناعة وتكون عدته الصناعية أو التمهيد لانقلاب صناعى فتكسب مصر حرفة جديدة بجوار حرفة الزراعة فتصبح الصناعة زاوية من الزوايا الهامة التى يعتمد عليها البناء الاقتصادى (٧٢) .

ولهذا اشتغل نفسه اهتم بالصناعات الحربية الى جانب الصناعات الاستهلاكية فنجده يجند ارباب الصنائع ويحشدهم فى القلعة ويجمع لهم الخشب والحديد ليشرعوا فى صنع آلات الحرب (٧٣) .

ومما ساعد على استمرار عملية الصناعة فى التقدم تحسين أجور العمال وفى الوقت الذى جند فيه محمد على العمال لانجاز بعض المهام فقد توالت الاوامر فى نفس الوقت لحث المسئولين على زيادة أجور العمال لترغيبهم فى العمل وتشجيعهم ومن هؤلاء النجارين والحدادين والنشارين والخراطين الموجودين فى معمل رشيد والمحلة والمنصورة (٧٤) .

كذلك تم نفس الشىء بالنسبة لعمال المعمار وكذا العمال المرتبطين بمصنع الجديد لزيادة عدد هؤلاء العمال العاملين فى هذين الميدانيين (٧٥) .

وقد تراوحت زيادة أجور العمال ما بين ١٥ بارة ، ١٠ بارات للحدادين والعاملين فى فن المعمار فيصبح مرتب الاوائل ٤٠ بارة بدلا من ٢٥ والآخرين ٣٠ بدلا من عشرين أو اربعين بدلا من ثلاثين وهكذا (٧٦) .

كذلك زيد أجر صغار عمال اليومية حسب جهودهم وبهذا اصبحوا لا يحرم القادرون على العمل منهم من الكسب بهذه الطريقة (٧٧) .

ويقال أن محمد على ضاعف أجور العمال فى مختلف الصناعات حتى وصلت الى أربعة أضعاف ما كانت عليه مع أن نفقات المعيشة لم تزد الا قليلا (٧٨) .

وربما أراد محمد على من ذلك تحبيب العمل الصناعى للشعب المصرى الذى ألف معظمهم الزراعة دون غيرها من المهن الاخرى .

كما هدف الى تحسين مستوى المصريين المعيشى لانه ذكر لمفتشى عموم المصانع فى أوامر سنة ٣٧ أنه يجب النظر لما فيه أصول رفاهية الشعب وزيادة يومية أولئك الشغيلة وضرورة صرف أجورهم فيكون ذلك سببا لرفاهيتهم (٧٩) .

وقد ذكر كامبل فى تقرير له سنة ١٨٤٠ أن أجور العمال من ابناء العرب وصلت الى ١٦٫٣٠٠٫٠٠٠ قرش (٨٠) .

كذلك تكلف انشاء المصانع نفقات باهظة بينما لم يكن عائدها كبيرا أو حتى موازيا لنفقاتها فقد قدر باورنج ما انفقه الباشا فى اقامة جميع المصانع وشراء ما لزمها من آلات ومواد أولية بما لا يقل عن اثنى عشر مليونا من الجنيهات الانجليزية وقيل أيضا أن نفقات تشييد المصانع حتى بدء انتاجها بلغ ٢٠٠٠٫٠٠٠ كيس أى خمسة ملايين من الدولارات (٨١) .

ويعلق كلوت بك على ذلك بقوله أنه من البديهى اذا كانت ادارة المعامل قد كلفت الكلف الفادحة ولم تأت من الثمرات بما يعوض بعض ما انفق فى سبيلها من الأموال الباهظة فان السبب فى ذلك يرجع الى اخلاء الحكومة فى وقت غير مناسب سبيل المديرين والمعلمين الاوروبيين الذين عهدت اليهم بادارة تلك المصانع وتعليم صناعها ثم رغبتها فى تعيين الاتراك والمصريين فى وظائفهم أى الحلول محل الأوروبيين قبل أن يحصل هؤلاء على الخبرة والتدريب الضرورى فى عملهم (٨٢) .

بينما يذكر آخرون أن النفقات الباهظة التى تحملها الباشا بسبب هذه المصانع يرجع الى الاجور العالية التى كان يدفعها للاوروبيين والليفانتيين من المالطيين وغيرهم الذين استخدمهم فى مصانع الحديد

وغيرها لمهارتهم الفنية من جهة ولارشـــاد العمـــال المصريين من جهـــة اخرى (٨٣) والذين لم يكن جلهم حريصين على الاموال المصرية ولم يكن غرض بعضهم مصلحة مصر (٨٤) ، وكذلك ما تكلفته البعوث التى أوفدها الى الخارج لاتقان أساليب الصناعة وفنونها .

ومهما كانت الاسباب فمن الطبيعى أن تلقى هذه الصناعة الناشئة المصاعب لأن تكاليف الانشاء لا تغطى الا على المدى البعيد وحتى ذلك لم يتحقق لأن الصناعة لم تعش طويلا الا انها نجحت فى تكوين طبقة من الاداريين المصريين المشرفين على المصانع الذين لم يكتف بهم الباشا اذ اعتمد أيضا على لفيف من الخبراء الاجانب سواء من النمساويين أو الانجليز أو غيرهم . فقد اعتمد على احد المتخصصين فى صناعة الدباغة لتعليمها الى الاهلى وأوصى بالاعتنـاء بهـا وترويجهـا بمـده بالآلات اللازمة (٨٥) .

كذلك استدعى الباشا من بلاد الشام العمال الماهرين فى صـناعة الحرير ومن المغرب مهرة الصناع فى عمل الطرابيش الذين حذق المصريون على أيديهم هذه الصناعة (٨٦) .

وينفرد جبرييل بير بالرأى القائل بأن تجربة محمد على الصناعية على حد قوله قد عاشت لفترة قصيرة للغاية بحيث لم تتمكن من احداث تغييرات على المجتمع الحضرى حيث انها لم تعش أكثر من عشر سنوات كما انه لم يمارس ضغوطا من الناحية الادارية على طوائف الحرف كما لم يمارس الحكام من بعده ضغوطا كهذه عليها وحتى الربع الاخير من القرن التاسع عشر كانت الحكومة غير قادرة على استبدال طوائف الحرف بنظام ادارى جديد ومن ثم اضطرت للابقاء عليها كما هى دون أن تمس .

وهكذا لم تصدر قرارات حكومية بايقاف الطوائف الحرفية كما انها لم تتفكك علاوة على أنها لم تستبدل بنظام آخر بعد ظهور مجتمع صناعى حديث وانما كان اضمحلالها واختفاؤها ناجما اساسا عن التأثيرات التى احدثتها أوروبا المتمثلة فى تدفق البضائع الاوروبية وتدفق الاوروبيين

المقيمين فى مصر وقد حدثت هذه العملية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ويضيف جبرييل بير أن انشاء صناعة كبرى لم يقض على نظام الطوائف القديم اذ ظل عدد اعضاء الطوائف على حد قوله أكبر بكثير من عدد العمال الذين كانوا يعملون فى مصانعه كما أن الصناعة الجديدة كانت تتكون من فروع جديدة فى الانتاج لم توجد فى مصر من قبل ومن ثم فانها لم تدخل فى منافسة مع الحرف التى يمارسها اعضاء الطوائف . كما أن تجنيد العمال الحرفيين فى الصناعة لم يكن كثيرا للدرجة التى تسبب خسائر مميتة للطوائف وحتى الطوائف التى اضيرت من كثرة تعبئتها فى عصر محمد على كعمال البناء عادت الى حالتها الطبيعية واصبحت احدى الطوائف المشهورة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وكان هناك استثناء واحد الا وهو طائفة عمال النسيج التى الغاها محمد على لاحتكاره لهذه الصناعة وفى النهاية يستنتج جبرييل بير أن الاضرار التى لحقت بهذه الطائفة ربما تكون هى التى حدت بمعظم المؤلفين الى التعميم فيما يتعلق بتاثير صناعة محمد على على طوائف الحرف (٨٧) .

وفى النهاية ظل محمد على رغم خسائره فى الصناعة يحمل على كتفيه هذا العبء الضخم حتى كان الاتفاق التجارى الانجليزى التركى فى سنة ٣٨ وتعهد الباب العالى بالغاء نظام الاحتكار فى انحاء الامبراطورية العثمانية والزامها اياه بالعدول عن نظامه هذا واغلاق مصانعه الواحد تلو الآخر (٨٨) .

واذا كان فرمان سنة ١٨٤١ قد أدى هو الآخر الى القضاء على التصنيع فيقال ان بوادر هذا الانحلال كانت قد بدات من قبل اذ تركت الحكومة سنة ٢٦ ، سنة ١٨٢٧ تشغيل معاصر الزيت للاهالى كما احالت فى سنة ١٨٣٥ عددا من المصانع الخاسرة الى متعهدين بشرط أن يسلموا منتجاتها الى الحكومة بثمن اقل من نفقة الانتاج فى المصانع الحكومية ، كما اغلقت الحكومة بعض مصانع الغزل وحولتها الى ثكنات للجند كذلك اغلقت فى سنة ٤٠ اثناء النزاع مع السلطان العثمانى كثيرا من المصانع التى لا تدر ربحا كما اغلقت فى تلك السنة بعض المصانع رغبة فى تقليل المصروفات (٨٩) .

جـديـد وبذا لم يطبق نظام الاحتكار بصورة شاملة واتيحت الفرصة للرأسمال الخاص والنشاط الفردى لكى ينمو فى ظل هـذه التحولات الاجتماعية والاحتكاك بأوروبا .

ثانيا — القضاء على الطبقة الوسطى :

لم يتضح التقسيم الطبقى فى مصر بنفس الصورة التى اتضح بها فى أوروبا فى ذلك الوقت حينما ظهرت الرأسمالية التجارية وتعورف على أن المشتغلين بالتجارة والصناعة يمثلون طبقة وسطى بين الطبقة الكادحة أو الطبقة الفقيرة وبين طبقة الاقطاعيين .

والسؤال الذى يجدر طرحه هو هل وجدت فى مصر قبل عهد محمد على طبقة وسطى ذات شأن ؟

لا شك أن أصحاب الحرف والتجار يمكن مقارنتهم بالطبقة الوسطى الاوروبية مع الفارق وهو انه فى حين حاولت الطبقة الوسطى فى أوروبا أن تحقق مكاسب سياسية وتشارك فى السلطة لم تستطع الطبقة الوسطى فى مصر أن تكتسب هذا النفوذ فى القرن الثامن عشر وفى عهد الحملة الفرنسية فقد حاول نابليون ربما بتأثير من افكار الثورة أن يشرك هذه الطبقة فى الحياة العامة فخصص بعض المقاعد فى الديوان التجارة ولكن الديوان كان جهازا استشاريا .

ومن جهة اخرى فان انغلاق الاقتصاد المصرى والفوضى السياسية التى اعقبت الحملة لم تسمح بنمو هذه الطبقة ثم جاء نظام الاحتكار فحد من نمو التجارة الخاصة كما قضى على أصحاب الحرف ومع ذلك فقد اضيفت عناصر جديدة الى الطبقة الوسطى فى مصر متمثلة فى الموظفين وسنفرد الحديث عن هذه الفئة فى فصل خاص بها باعتبارها طبقة جديدة ونقصر الحديث هنا على التجار المصريين ثم الأجانب .

اضرت سياسة محمد على عموما وسياسته الاحتكارية خصوصا بالطبقة الوسطى وتجلى ذلك فى أشكال شتى منها اخذ السلف من مساتير

الناس والتجار ثم التضييق عليهم باحتكار التجارة الداخلية والخارجية والاشراف على معاملاتهم سواء بالحد منها أو عرقلتها تماما حين منعهم من التعامل مع الفلاحين وغيرهم .

فمنذ اللحظة الاولى ومحمد على يعمل على السيطرة على كل ناحية من نواحي الانتاج والتجارة بعبارة أخرى « كانت تخضع التجارة الداخلية والخارجية لاحكام خاصة ومراقبة دقيقة مما ترتب عليه التقليل الى حد كبير من فرص كسب الافراد فى مقابل منفعة الدولة » (٩٠) .

وترجع سياسة الاحتكار التجارى الى عدة أسباب أولها خشية الباشا من عجز ايراداته فى السنوات التى ينقص فيها بيع المحصولات فيضطر الى الاقتراض من الخارج فى حين أن سيطرته على السوق كانت تمكنه من سير الصفقات تبعا لصالح البلاد .

وثانيهما : انه أدرك بثاقب بصره أنه اذا ترك للفلاحين حرية التصرف فى محصولاتهم ذهبوا ضحية المضاربين والمرابين فقد كان هؤلاء فى ظل حكم المماليك يقرضونهم بعض المبالغ بضمان محصولاتهم ثم لا يلبثوا أن يستولوا على محصولاتهم لاوهى الاسباب .

وثالثها : هى رغبته فى زيادة موارده من اتباع سياسة الاحتكار عن طريق قيامه بعمليات تجارية على نطاق واسع « وشجعه على ذلك ما كان للانجليز من جيوش فى شبه جزيرة ايبيريا ومالطة وصقلية وحاجتها الملحة لتموين تلك الجيوش بالغلال خاصة وأن محمد على كان لا يجبى ضرائب الصعيد الا غلالا وهو وجده الذى يستطيع أن يجمع بالشراء مقادير كبيرة من المنتجين ويبيعها بالثمن الملائم فتمت الصفقات » ووجه الاهمية فى هذا الموضوع هو أنه بعد أن ظهر لمحمد على فوائد توسيع نطاق التجارة الخارجية بعد أن تضاءل شأنها فى الاقتصاد المصرى كل التضاؤل فقرر أن يتخذ من هذا الاسلوب قاعدة أخرى لسياسته الاقتصادية .

والوجه الثانى لاهمية هذا الامر هو تولى ولى الامر بنفسه شئون التجارة الخارجية لان مصر اذ ذاك بما فى ذلك البيوت التجارية الاوروبية

فى مصر لم تكن تملك شيئا من أدوات تمويل وتنظيم تجارة خارجية واسعة النطاق ويعتقد البعض « ان احتكار محمد على للتجارة لا يرجع لميل غريزى أو مكتسب فى نفس الوالى للتجارة بل يرجع لضرورات الموقف التى دامت تقريبا طوال مدته» (٩١) .

وربما كان شفيق غربال محقا فى قوله من حيث انه لم يكن هنـــاك من ينظم التجارة الخارجية أو يرقى بها لكن مما لا شك فيه أن محمد على كان يرمى الى تحقيق مكاسب طائلة تغنيه عن الاقتراض وتحقق له موارد وفيرة يستغلها فى اصلاحاته المختلفة .

ويتجلى ذلك فيما ذكره نفس المؤلف فى مكان آخر حين قال « لقد فهم الباشا التجارة الخارجية على وجهها الصحيح من حيث انها تقوم على تبادل المنافع لكنه كان حريصا على أن يحدد هو وجه انتفـــاعه منها لا أن يحدد له وأن كان حريصا على أن ينفع وينتفع ولا يستغل(٩٢).

وهذا يوضح أهمية التجارة الحكومية اذ ان ٩٥٪ من صـــادرات البلاد اخذت من مخازن الحكومة وأن ٤٠٪ من الواردات وردت لحساب الحكومة فى سنة ١٨٣٦ (٩٣) .

ومن الاسباب التى دفعت محمد على الى الاحتكار أيضا أن الضرائب كانت تدفع عينا بسبب قلة وجود النقد واذا كان قد اليم على ذلك فان احتكاره للتجارة لم يوقف نجاحها بل كان سببا فى تقدمها وانتشارها اذ كانت فى أوائل القرن التاسع عشر تقتصر على مرور المراكب المصرية على شطوط الديار المصرية الى الاستانة غير أن محمد على وسع دائرة عمل هذه السفن فى بادىء الامر الى مالطة وليفورن ثم الى تريســـتا ومرسيليا وليفربول (٩٤) .

وقد برر البعض سياسة محمد على الاحتكارية بقولهم « أن السبيل الذى سلكه محمد على بوضـــع نفســه موضع المحرك المباشر للزراعة والتجارة بطريقة الاحتكار الحكومى خلق نوعا من الدكتاتورية الزراعية والتجارية كانت حاجات البلاد تقتضيه بلا مناص .

واذا كان هناك من اقترح عليه أن يفرض ضرائب ثقيلة على الصادرات وأن يزيل قيود الزراعة ويطلق بيع المحصولات فان الباشا يجد أولا أن الجهد الزراعى فى مصر يستلزم دائما تنظيما وتحديدا وأن الفلاح اذا ترك وشأنه رجع الى ما اعتاده من الاهمال واكتفى بزراعة الفول والذرة .

وثانيا : ان هذه الرسوم مهما زادت قيمتها فلن تتعادل مع الارباح التى يحصلها من بيع المحصولات فضلا عن انها ستكون منبعا لشكاوى متعددة من جانب التجار الذين تتعطل اعمالهم بسببها يضاف الى ما سبق خطر التهريب الذى كان من المتوقع أن يشتغل به الاوروبيون والذى ستصبح مقاومته اشق من مقاومة ما يقع من غش وتلاعب فى بيع المحصولات ولأن الفلاحين لا يعرفون من يطلبون اليه شراء ما لديهم من القطن والنيلة (٩٥) .

فاذا ترك الفلاح وشأنه يتصرف فى حاصلاته تحكم المشترون فيه بفرض الشروط المجحفة واخذ المحصول بثمن بخس فيصبح الفلاح فى حالة لا يستطيع معها سد حاجته اليوميه فى الوقت الذى يحقق فيه التجار بهذا الشراء فوائد مضاعفة (٩٦) .

وقبل تطبيق سياسة الاحتكار ظهر موقف الباشا المتشدد من التجار ولجوئه الى اسلوب السلف مع عدم ردها وقد تكرر هذا الامر منذ سنة ١٨٠٥ حتى سنة ١٨٠٨ وقد تذرع حين فرضها بعدة أسباب منها حاجته الى المال أو دفع علوفات العسكر ورغبته فى رحيلهم او الاستفادة مما كان يحصله الملتزمون والتجار من مكاسب (٩٧) .

وكان أكثر تلك الاتاوات اضرارا تلك التى فرضت فى سنة ١٨٠٨ حين حمل نصف المبلغ المقرر لرواتب الجند وهو ٢٠٠٠ كيس لارباب الحرف كما طلب من التجار نحو الفى كيس على سبيل السلفة (٩٨) ، وامام تدهور احوالهم أمرهم عمر مكرم برفع بضائعهم من الاسواق (٩٩) ، غير أن بعضهم لم يقتنع بذلك الاسلوب وفضل عليه الفرار .

ومن مفارقات القدر انه حينما يذهب المدينون للباشا ليشكوا حالهم يأمر بكتابة أمر وينادى به شرطى فى الاسواق بأنه سيجعل الربا جهارا أى ان المدينين يستطيعون أن يستدينوا من العسكر بالزيادة التى قدرت بخمسين قرشا على كل كيس فى الشهر الواحد .

غير أن المضار لم تلحق بمساتير الناس والتجـــار العاديين فقط بل شملت أيضا شاهبندر التجار حين أمر الباشا بعزلة من نظارة الضربخانة وعين أحد أقاربه بدلا منه (١٠٠) .

وقد تعرض الاقباط الذين ينتمون لنفس هذه الطبقة أيضا لاجراءات مماثلة حين اتهم المعلم غالى باش محاسبجى فى ستة آلاف كيس على أنها متأخرات عليه وصدر الامر بحبسه هو واخيه فرنسيس وخازنداره سمعان واضطروا الى بيع ممتلكاتهم من منقولات وعقارات ثم اطلق سراح المعلم غالى فى مقابل اربعة عشر الف كيس (١٠١) ، وبعد أن تمكنت الحكومة من شل حركة التجار ومنعتهم من التعـــامل مع الاهالى دخلت لاول مرة كوسيط بين الفلاحين والتجار ومنعت تعامل الاخيرين مباشرة مع المنتجين مما قلل من فرص كسبهم .

كذلك منع التجار من بيع أكثر من كيلو جرامين من القمح دفعة واحدة ثم صدر امر آخر بالا يباع اكثر من كيلو جرام واحد بسبب الازمة المترتبة على احتكار الباشا لتجارة الحبوب وكان ذلك فى ربيع سنة ١٦ حين باع للتجار المحليين الف اردب من القمح ثم أمر بتوزيع الف أخرى وبالرغم من ذلك لم تكف هذه الكميات الاستهلاك المحلى مما اثار غضبا مريرا بين الفئات الشعبية (١٠٢) .

كما ترتب على سياسة الاحتكار التجارى أن تكدست الغلال فى الشون الحكومية ومنها مقادير كبيرة من الحنطة التى اقترح الباشا بشأنها على بوغوص بك شحنها الى أوروبا لتباع هناك بالثمن الملائم .

وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للفول الذى جلب ووضع فى شون الاسكندرية لعرضه للبيع (١٠٣) ، وكذا الشعير والذرة الشامية بحيث أصبح لا يباع منها شيء لغيره ، وفى نفس الوقت اجبر التجار والموظفون على شراء تلك الحاصلات من الشون الاميرية بالثمن الذى حدده الوالى(١٠٤).

وقد ترتب بالطبع على شراء الباشا لهذه المحاصيل ان جنى ارباحا وفيرة واصبح يتحكم فى الغلات الرئيسية وبذلك حرم التجار من مورد أساسى لربحهم ثم أمتد احتكاره التجارى الى المحصولات النقدية الاخرى كالقصب حين حدد اسعارها ومنع التجار من شرائها بناءا على الاوامر الصادرة من الديوان الخديوى الى المآمير كذلك منع الاهالى من بيع محاصيلهم الا للحكومة (١٠٥) ، وصدرت أوامر مشددة الى المآمير ومشايخ البلاد بمضاعفة زراعة القصب لما يدره من مكاسب تجارية ومعاقبة من يتهاون فى ذلك (١٠٦) وبالنسبة للقطن صدرت الاوامر الى مدير الامور الافرنجية وتجارة مبيعات الاسكندرية بضرورة شراء الشون الاميرية لمحصول القطن وتحديد سعر الصنف الجيد بـ ١٦٠ قرشا ، ١٤٠ للمتوسط، ١٢٠ للردىء وعدم خلطه ومنع التجار من شرائه بحجة انهم كانوا يعرضون اثمانا زهيدة على الفلاحين (١٠٧) .

كذلك منحت التسهيلات اللازمة لكل من عبد الله اغا عبد العاطى وحسن اغا وهما من ملتزمى بحر الغرب لتعهدهم بشحن القطن من الاسواق الى الاسكندرية فى مدة اقصاها خمسة عشر يوما (١٠٨) .

وقد حققت تجارة القطن للباشا مكاسب طائلة قدرت سنويا من ١٠ : ١٥ مليون من الفرنكات ، وان كانت قد قفزت الى ثلاثين مليونا من الفرنكات فى سنة ٢٣ ثم اعتوره النقصان فى الاعوام التالية .

وقد قدرت ارباح محمد على من جراء اتباع سياسة الاحتكار والاتجار بالغلات المحتكرة والمحاصيل المتنوعة ٦٢٣ر٨٠٠ ج أو ٢٠٪ من الايرادات وذلك خلال سنتى ٣٤ ، ٣٥ وقد ذكر دوهاميل فى تقرير له فى سنة ١٨٣٧ ان ما ربحته الحكومة من احتكار البن وحده بلغ ٢٠٧٢ كيسا اى حوالى ٣٥ر٣٦٠ جنيها (١٠٩) .

فقد كانت الحكومة تبيعه الى التجار المحليين من دار التحميص ويقال انهم كانوا يحصلون عليه بسهولة ويبيعونه فى الاسواق ليستفيدوا من تجارته بدلا من الاجانب الذين منعتهم الحكومة من استيراده من الخارج* .

من ذلك يتضح أن الاحتكار انصب على تجارة الجملة التى كان كبار التجار فى القرن الثامن عشر يحققون منها ارباحا كبيرة فى حين بقيت تجارة القطاعى بيد القائمين بها من صغار التجار .

والارجح أن هنالك علاقة بين انتزاع تجارة الجملة والتجارة الخارجية من يد الافراد وبين تأكيد سلطة الدولة بمعنى أنه فى بداية عصر محمد على تكونت قيادات شعبية من كبار التجار والعلماء ساعدته فى القضاء على المماليك ولذلك رأى أن يتخلص منهم ليؤكد انفراده بالسلطة .

كذلك قدر مانجان دخل الحكومة من احتكار بيع الارز والذرة والنيلة والقصب وغيرها فى سنة ٢١ بما يساوى ٥٧٥ر١٩٠ جنيها وفى سنة ٣١ بـ ٤٥٠ ألفا بينما قدرها دوهاميل سنة ٣٧ بمبلغ ٦٤٠ر٦٨٥ جنيها(١١٠).

واذا نظر إلى هذه الارقام باعتبار مصالح الدولة فانه يمكن القول إن مصر دخلتها أموال اكثر مما لو تركت التجارة الخارجية للنشاط الفردى فى حين انه لو نظر الى هذا الموضوع من ناحية المصالح التجارية فانه يمكن القول ان قسما كبيرا من ثروة كبار التجار قد ذهبت لمصلحة الدولة .

ومن هذا المنطلق كان يلقى اللوم على من فى حاشية الباشا من الارمن وعلى دورفتى قنصل فرنسا السابق فقد كان للمسيو بوغوص اخا يعتبر من كبار التجار فى تريستا أما بالنسبة لدروفتى فكان من انصار الفلسفة الاقتصادية البونابرتية التى تميل الى الاحتكار واتباع سياسة الحماية الجمركية وكان له نفوذ كبير على الباشا وقد وصف قنصل بريطانيا العام هذا النظام التجارى الذى تكامل فى نهاية سنة ١٨ والذى اصبح الباشا بمقتضاه بائعا لكل البضائع الاجنبية بأنه أدى الى قسط كبير من عدم الثقة كما انه أوقف كل التجارة التى كان يقوم بها التجار الوطنيون الذين لم تكد تبقى لديهم اية وسيلة يستطيعون بها أن يتوصلوا الى حياة شريفة (١١١).

والحقيقة أن الامر لم يقتصر على التجار الوطنيين فحسب بل أن الافرنج أيضا كانوا يجدون صعوبات عدة فى تجارة الصادر اذ كان نجاحها يتوقف على اتصالهم بالمنتج المحلى وهذا ما تعذر عليهم أن يفعلوه لانه لم يكن ثمة

من سبيل للحصول على منتجات البلاد بالشراء من عملاء الباشا ومن مخازن الحكومة بالاسعار التى يحددها الباشا نفسه ، وبفضل هذا النظام الذى اتبعه الباشا صار يجمع فى العام الواحد على حد قول دروفتى فى كتاب له الى حكومته فى نوفمبر سنة ١٢ نحو عشرين مليونا من القروش ولهذا اعتبر من اغنى الباشوات فى الامبراطورية العثمانية (١١٢) .

ومهما يكن فان سياسة الاحتكار التجارى مست الى درجة كبيرة التجارة الداخلية قبل التجارة الخارجية فبالنسبة للداخل نجدها تفرض عدة عقبات على التجار الوطنيين اذ كانوا يدفعون على البضائع المستوردة من الخارج ٤٪ بينما يدفع الذميــون الوطنيون المسيحيون ٥٪ هذا عــدا القروض والاتاوات الجديدة التى خضعوا لها وعدا ضريبة النقل وغيرها مما اعفى منه الافرنج تماما .

كذلك ادت سياسة الباشا المتشددة فى الداخل الى جعل الاهــالى يمتنعون عن احضار تجارتهم الى الاسواق خشية من استيلاء الحكومة عليها بالاثمان الضئيلة التى حددتها ونظرا للرسوم التى فرضتها الحكومة على نقل المحصولات من مكان الى آخر مما تعذر على أصحابها نقلها(١١٣).

وعندما علم الباشا بأن التجار الذين يشترون الحبوب من الحكومة بشرط بيعها فى الخارج يعودون الى بيعها فى مصر منتحلين بعض الاعذار لدى ربحوا مقادير كبيرة من المال ارسل الى بوغوص بك مدير ايرادات ومبيعات الاسكندرية يلفت نظره الى الاهتمام بهذا الامر ومنعهم من ذلك وعدم محاباتهم (١١٤) . كما انه منع الاهالى من بيع محصولاتهم بعضهم لبعض قبل موعد الحصاد كذلك طلب من بوغوص بك احضار مائة الف أردب من الغلال من الخارج لتهبط اسعار الغلال وبذلك تقل الاسعار التى يبيع بها التجار (١١٥) .

وقد تقاضى الباشا رسوما على دخول الغلال من أبواب مصر من قبل أصحاب الوسايا والاشخاص البرانيين بعد أن تعذر منع دخولهم مصر وتراوحت هذه الرسوم ما بين ثمانية ريالات عن كل أردب من الحنطة او ســتة ريالات على الحبــوب الاخرى وكذا الذين يدخلون الحنطــة بعد

شرائها (١١٦) ، كذلك تم تطبيق نفس الشيء على الفلال الآتية من الخارج باسم رسم جمرك قدر بـــ ٨٦ بارة عن الفلال المقيدة باسم العلماء واعلم الشيخ حسن العطار بأن هذه العوائد تؤخذ من افراد أسرته ومن جميع ذوى البيوت فى مصر (١١٧) .

ومن هنا فقد العلماء المشتغلون بالتجارة امتيازاتهم السابقة أمام سطوة الدولة وهذا مظهر من مظاهر انكماش احدى الطبقات الوسطى ومما يؤكد قوة التدخل فى التجارة الداخلية أن الحكومة لعبت دوراً فى المعاملات التجارية بين الافراد فحرمت البيع بالنسيئة (بالاجل) اذ كان بعض التجار يعطون الفلاحين مبالغ من النقود مقدما لشراء المحاصيل التى لاتزال بالحقل والتى لم تنضج بعد وبهذا يشترى هؤلاء التجار تلك الحاصلات بالثمن البخس ، ولذا قررت الحكومة فى سنة ٣٨ ابطال ذلك البيع وتأديب البائع واخذ النقود التى دفعها التجار مقدما وخصمها مما على الفلاح مع عدم اعطاء التاجر شيئا من المحصول بعد الحصاد وعلى الرغم من ذلك الاجراء استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل حصدها وذلك بدفع مبالغ من المال مقدما لاصحابها كذلك كان تجار الفاكهة يعطون اصحاب الحدائق نقودا بفائدة تصل الى ٢٥٪ فاذا جاء وقت محصـــول الفاكهة اخذوا مبلغهم وربحهم من المحصول مع بخس الثمن والوزن وان بقى شيء من النقود حرروا به سندا آخر على أصحاب الحدائق بفائدة ٢٠٪ وحسبوه على محصول العام التالى وإذا قررت الحكومة فى سنة ١٨٣٠ تحصيل مقـــدار الربا الذى أخذه تجـــار العنب ورده الى أصحابه والغـــاء هذا النظـــام (١١٨) .

ويقال أن الباشا نجح فى ابطال تعامل المزارعين مع التجار وأصبح كل شيء يباع علىذمته لاهل الاقاليم وغيرهم (١١٩) .

كما أنه استحدث عدة عوائد على الارز والكتان والملح حتى ارتفعت أسعارها وذلك لمنع التجار من شرائها ثم الذهاب بها الى الوجه القبلى لبيعها والاتجار فيها .

ويبدو أن هذه الرسوم كانت سببا فى غلاء أسعار بعض السلع التجارية فازداد سعر الصابون وشح وجوده بعد أن رفع تجاره فى وكالة الصابون ثمنه محتجين بما عليهم « من المغارم والرواتب لاهل الدولة » (١٢٠) .

واذا كان الوالى قد سيطر سيطرة مباشرة وضيق الخناق على التجار المستغلين وغيرهم فانه كان يعطى لبعضهم بمحض اختياره التزام التجارة فى أصناف معينة كامتياز لهم اذ كانت التجارة فى مصر تسير على نمطين اما بنظام الامتياز أو الاحتكار الحكومى وكان النظام الاول عبارة عن منح امتياز شامل لتاجر أو أكثر للتجارة فى سلعة معينة وكان يتم تعاقد بين الحكومة وبين صاحب الامتياز أو الملتزم لمدة سنة أو أكثر يحدد فيه جملة الانتاج الذى تسلمه صاحب الامتياز بسعر يحدد مقدما وكانت الامتيازات تعرض فى المزاد ويستخدم صاحب الامتياز فى بعض الاحيان المميزات التى اعطيت له وحده ليعوض الثمن الذى دفعه (١٢١) .

وكان الباشا يتنازل عن احتكاره للاتجار فى بعض السلع لمن يريدون الالتزام بها لقاء قدر معين من المال حتى يبيعونها للمتسببين كالملح مثلا والفواكه والنبيذ والسوائل كذلك حدث نفس الشىء بالنسبة لبعض المأكولات والغلال عند دخولها القاهرة وكذا المواشى الآتية الى القاهرة والمرسلة الى الاسكندرية اذ كانت تفرض عليها عوائد الجملة التى تحصلها الحكومة بطريقة الالتزام فيلزم شخص ما بتحصيلها لنفسه على حسب الفئات المقررة نظير دفع مبلغ معين للحكومة فى السنة ويعرف ذلك الشخص باسم الحملى واذا أخذ عوائد أكثر من المقرر الزم بردها الى أصحابها .

كذلك منح امتياز تجارة البذور التى تأتى من الصعيد كالشمر والينسون والكراوية والكمون الى احد النصارى الارمن وأصبح ملتزما بها وذلك مقابل قدر كبير من الاكياس على أن يتولى هو شراءها دون غيره وبيعها بالثمن الذى يفرضه وقد قدر ما التزم بدفعه من الاكياس للخزينة خمسمائة كيس وكانت فى عهد الامراء المصريين عشرة أكياس فقط (١٢٢) .

كذلك احيلت تجارة السنامكى الى عهدة الخواجة روشتى — ربما دروفتى — لمدة سنتين واصبح ملتزما بها (١٢٣) .

ولم يقتصر الالتزام على التجارة بل كان من الممكن ايضا احالة التزام الجمارك الى عهدة البعض ممن يرغبون فى ذلك فقد احيل التزام جمرك مصر القديمة الى عهدة المعلم يعقوب القطاوى وشركاه الحاج عثمان اغا والمعلم حبشى ميخائيل لمدة سنة ببدل قدره ٣١١٠ كيس (١٢٤) .

كما ظل ديوان المكس ببولاق يتزايد فيه المتزايدون حتى اوصلوه الى الف وخمسمائة كيس فى السنة وكان فى عهد الامراء المصريين لا يتجاوز ثلاثين كيسا واذا كان المشرفون عليه فى العهد السابق لمحمد على يتسامحون فى كثير من البضائع الواردة اليه الا انهم اصبحوا فى عهد الباشا متشددين ولا يسامحون أحدا حتى ولو كان من العلماء أو غيرهم (١٢٥) .

واذا كان الباشا كما سبق أن ذكرنا يعتمد فى سير تجارته على نمطين احدهما منح الامتياز لبعض التجار فقد كان هناك ايضا نمط آخر تمثل فى الاعتماد على بعض الوكلاء لضمان سير التجارة ثم سرعان ما علمته التجربة انه لضمان الحصول على ربح أوفر عليه أن يبيع منتجاته الى تجار يقيمون فى مصر ممن يستعدون لدفع الثمن المحدد ويكون باستطاعتهم تقديم الضمانات الكفيلة لوصول التجارة الى المكان المطلوب ، كذلك عمد محمد على الى تعيين موظفين للاشراف على الاحتكار التجارى والهيمنة على حركة النقل ووضعهم فى موضع المسئولية التامة عن اى تأخير أو تلف يحدث للسلع اثناء نقلها وقد بلغ عدد هؤلاء ٢١٣٠ موظفا (١٢٦) .

ومن مهامهم أيضا الاشراف على الاسواق العامة فوظيفتهم كوظيفة المحتسب سواء بسواء وقد اشتهر بعضهم بارتكاب ابشع انواع الظلم والقسوة وكان احدهم يسمى على بك وكان ناظرا للقماش وقد إباد الكثيرين ممن خالفوا اوامره (١٢٧) .

ولا شك أن كثرة التعامل التى نشأت عن تغيرات المجتمع واقتباس عادات جديدة وكثرة الاستهلاك قد اتاحت حتى فى ظل الاحتكار وجود طبقة رأسمالية — ان صح التعبير — موجهة من الدولة .

ويرجع اهتمام محمد علي بالتجارة الى السنوات الاولى من حكمه حين انشأ قلما يسمى قلم التجارة ليشرف على الحركة التجارية ابتداء من سنة ٩ وما بعدها وكان هذا القلم في أول الامر صغيرا ويخضع لديوان الخزينة المصرية ومقره القاهرة (*) .

ويبدو انه كان غير ديوان التجار الذى انشأه محمد علي للنظر في الاحوال الناجمة عن المعاملات التجارية والذى كان يتكون من تجار من مختلف الديانات والاوطن تحت رئاسة شهبندر التجار .

وعندما نمت التجارة واتسعت دائرتها وازدادت معاملات محمد علي مع البلاد المختلفة وكشف عن سياسته التجارية التي رسمها وهي سياسة الاحتكار انشأ ديوان للتجارة مستقلا في سنة ٢٥ ومقره بالاسكندرية وعين الخواجة بوغوص بك يوسف ناظرا عليه يديره وينظم أموره ويتصل بالتجار الاجانب والمصريين من كبار المصدرين والمستوردين .

أما عن اختصاص ديوان التجارة فكان همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة أو هو الادارة الحكومية التي يستطيع التجار أن يتعاقدوا معها لشراء الصفقات خاصة محصول القطن والقمح وغيرهما من الغلات المصرية التي تصدر الى الاسواق الاجنبية ولهذا عد هذا الديوان الادارة المهيمنة على حركة الصادرات المصرية .

وقد حدد هذا الديوان التسعيرة المقررة ، ومن مهامه أيضا اتمام صفقات البيع سواء بالتسعيرة أو بالمزاد في الخارج كما كان يتولى كتابة العقود التجارية مع التجار سواء كان البيع نقدا أو بأجل (١٢٨) .

وعندما اعيد تنظيم الحكومة في سنة ٣٧ تكونت نظارة للتجارة والشئون الخارجية « ديوان التجارة المصرية والامور الافرنجية » وعين بوغوص بك رئيسا له وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته في سنة ١٨٤٤، وخلفه ارتين بك الذى عمل ناظرا للتجارة والشئون الخارجية حتى نهاية عهد محمد علي (١٢٩) .

وتوطيدا للاعمال التجارية انشأ محمد على ديوانا آخر فى القاهرة فى سنة ٢٦ — محكمة تجارية — منحها حق الفصل بين الذميين — المسيحيين الوطنيين والاوروبيين وتبحث هذه المحكمة جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها حتى حسابات المدينين للحكومة أما أعضاء المحكمة فيختارون من بين الاشخاص الذين استقر بهم المقام فى مصر فهناك تاجران من الاتراك وثلاثة من المصريين واثنان من المغاربة واثنان من الليفانتيين اليونانيين واثنان من اليونانيين الذين لا يتبعون الكنيسة اليونانية من الارمن واثنان من اليهود ويرأس الجميع تاجر تركى يدعى عمر شريف أغا ويلقب « بباش تجار مصر » (١٣٠) .

وفى سنة ١٨٤٥ أنشأ محمد على مجلسا لتجار الاسكندرية يتألف من ١٢ عضوا ورئيس ومعاون وباش كاتب وكاتب ، ٨ من التجار خمسة منهم من الوطنيين ، ٣ من الاوروبيين وكان ينظر فى القضايا التجارية بين الاهالى والاوروبيين وبين الاهالى وبعضهم (١٣١) .

ويرأس مجلس تجار الاسكندرية السيد أحمد العزبى واعضاؤه الشيخ مصطفى الصحن ومحمد شرارة والسيد ابراهيم من التجار المسلمين والخواجات توسيجه وانطون عيد من الاروام ، أما مجلس تجار دمياط فكلف محمد على بانشائه على خليل بك محافظ دمياط على نظام مجلس تجار المحروسة ويرأسه أحد التجار ذوى المكانة للفصل فى المنازعات التى تقع بينهم (١٣٢) .

وكانت قرارات مجالس التجار سواء فى القاهرة أو الاسكندرية تقدم الى ديوان الخديوى لاعتمادها وهذا يبين مدى سلطة الوالى على المجالس واحكامها .

وعموما فقد احدثت سياسة محمد على التجارية تغيرا اساسيا فيما كان قائما من قبل حيث الدور الذى تقوم به الحكومة فى شئون التجارة ففى القرن الثامن عشر كان التجار الوطنيون ينتظمون فى طوائف يرأسها الشاهبندر وهو فى العادة اغنى التجار بينما كانت التجارة الاوروبية فى ايدى المشارقة

المسيحيين واليهود الذين كانوا وكلاء للمصدرين الاجانب وكانت الحكومة تباشر رقابة على تلك التجارة من خلال موظف يعرف باسم المحتسب بينما كانت التجارة الاجنبية تنظمها نصوص معاهدات الامتيازات الاجنبية .

ولا يجب أن نغفل هنا أيضا ما مارسه الباشا من قيود مشددة على التجار بواسطة المحتسب الجديد الذى عينه فى سنة ١٧ والذى كان يطوف على الباعة والاسواق ويفتش على المخزون ويدفع الاثمان لاصحابها بالسعر المقرر ثم يقوم بتوزيعه على أرباب الحوانيت ليبيعونه للناس بزيادة بسيطة وكان يصادب البضائع الى أماكن البيع ويباشر بيعها بنفسه أو بواسطة نوابه كما طلب من تجار الاقمشة الهندية قوائم مشترواتهم وعاقب من ينقص فى الميزان بالضرب بالسوط (١٣٣) .

واذا كانت سلطات المحتسب قد خبت فى أواخر عهد محمد على فهذا لا يمنع من انها قد تركت بصماتها هى وسياسة الاحتكار على التجار الوطنيين « الذين كانوا يجهرون بالشكوى من سوء الحال اذ قل الدخل بينما ازدادت نفقات المعيشة » كما اضمحل شأنهم نتيجة لتقييد التجارة الداخلية بسبب الاحتكار وحتى بعد أن الغى محمد على ذلك النظام لم تعد للتجارة الداخلية حريتها الكاملة الا فى عهد سعيد عندما تقرر تحصيل الضرائب نقدا .

كذلك تناقص عدد المحلات التجارية فى القاهرة وكذا عدد التجار المصريين اذ كان فى الاحياء التجارية والصناعية فى القاهرة نحو الف وثلاثمائة وكالة (١٣٤) .

فقد كان الكتخدا ينتحل شتى الحيل ليحصل على أكبر قدر ممكن من الاموال فكان يرسل الى أهل حرفة من الحرف ويأمرهم ببيع بضاعتهم بنصف ثمنها ويظهر انه يريد الشفقة والرأفة بالناس مبينا أن أرباب الحرف تعدوا الحدود فى غلاء الاسعار فيأتى اليه أهل الحرف بدفاترهم وببيان راسمالهم وما استحدث عليها من الجمارك والمكوس وارتفاع ثمن النقل فى البحر والبر فلا يستمع لقولهم ولا يقبل لهم عذرا ويأمر بحبسهم فلا يجدون مفرا من المصالحة على انفسهم بقدر من المال يدفعونه ويوزعونه فيما بينهم وبالاستمرار فى اتباع هذا الاسلوب تم جمع قدر كبير من المال وهى فى الحقيقة سلب لاموال الناس من الاغنياء والفقراء (١٣٥) .

ويرى الرافعى ايضا ان طبقة التجار تراجعت الى الوراء واضمحل شأنها لاحتكار الحكومة للتجارة الداخلية والخارجيـة فبالرغم من ازدياد متاجر مصر فى ذلك العصر فان مكاسب التجار كانت تعود على الحكومة وعلى الوسطاء من الافرنج الذين يتبادلون واياها حركة التجارة الخارجية ولذلك اقترنت زيادة حاصلات مصر وتجارتها الخارجية بظاهرة غريبة وهى تضاؤل الثروات الشخصية فحينما كانت حاصلات مصر اقل مما وصلت اليه كان الاهالى ايسر حالا ولما زادت الحاصلات حل الفقر محل اليسر عند الاهلين كما تناقص عدد التجار المصريين فى القاهرة ومما يؤكد ذلك انه لم يظهر فى ذلك العصر من التجار الوطنيين من شغل مركزا كبيرا فى عصر محمد على مثل السيد احمد المحروقى كبير تجار مصر فى أوائل القرن التاسع عشر وابنه السيد محمد المحروقى وهذا كله راجع الى مسـاوىء الاحتكار (١٣٦) .

ويؤكد آخرون أن محمد على حطم طبقة التجار المحليين كما حطم الحرفيين فعرقل بذلك نمو طبقة وسطى مصرية فعوق بذلك النمو التجارى والصناعى وعمل أيضا على تقليص دور طبقتى التجار والحرفيين عن طريق نظامه الاحتكارى الذى انشأه حيث اعتبر نفسه التاجر الوحيد والصانع الوحيـد (١٣٧) .

ويضيف يعقوب ارتين انه اذا كان الباشا باحتكاره للتجارة لم يوقف نجاحها بل ساهم فى تقدمها وانتشارها لانها عادت بالارباح الطائلة عليه فانه بدون شك قد اضر بالتجارة ضررا جسيما ومن كانوا يرتزقون بالعمل فى التجارة (١٣٨) .

غير أن فئة التجار كفئة اجتماعية لم تضار فقط من الوجهة الاقتصادية بل اضيرت أيضا من الناحية السياسية فالقوى الاجتماعية النشطة كقوة التجار كانت قد صفيت سياسيا بتصفية قيادة عمر مكرم وحوصرت اجتماعيا بسياسة الاحتكار التى فرضها محمد على .

والخلاصة أن سياسة محمد على العامة وسياسته الاحتكارية على وجه الخصوص قد اضرت بالتجار على اختلاف فئاتهم سواء مياسير الناس منهم أو متوسطى الحال وحتى صغار التجار .

ثالثا — الاستثمارات الاجنبيـــة :

يبدو ان رؤوس الاموال الاجنبية وجدت لها مجالا واسعا لتنميتها فى مصر فى ظل حكم محمد على اذ لم يقتصر عملها فى تلك الفترة على حقل واحد بل امتدت لتشمل فروعا متعددة سواء فى الحقل التجارى أو الصناعى وحتى الزراعى ، واذا كانت هناك بعض التنظيمات من قبل محمد على أو المضايقات الا انها كانت قليلة وتلاشت بأثرها فى نهاية عهده مما أدى الى فتح أبواب مصر على مصراعيها لرؤوس الاموال الاجنبية وشجعها على ذلك عدم نمو الطبقة البورجوازية الوطنية التى كان من الممكن أن تأخــذ مكانها بدلا من هؤلاء الاجانب ، ثم ميل الشـــعب الى تفضيل البضـــائع الاوروبية والطابع الاوروبى (١٣٩) .

يقال انه من الصعب رسم صورة واضحة لنظام التجارة الذى طبق فى مصر اذ كان اكثر من تسعة اعشار التجار من المغامرين الذين لم يكن لديهم فى البداية اى راسمال وما ان وصلوا الى مصر حتى عقدوا الصلات مع رجال البلاط ليقنعوا الباشا بصدور فرمان يمنحهم كميـــة معينة من الحبوب تستحق الدفع بعد الاستلام بعدة أشهر وبهذا يدخلون السوق فاذا نجحوا عن طريق السمسرة — التى تباشر فى مصر بالفرمانات مثلما تباشر فى انجلترا بالعمولات — فى أن يحققوا ربحا فى هذه الفرصة الاولى سار كل شىء على ما يرام .

غير انه لم يرتفع شأن هؤلاء التجار فى بداية عصر محمد على ولم يحصلوا على قدر من الارباح الا فى سنة ١٧ اذ أصبحوا دائنين للحكومة بما يصل الى ثلاثمائة واربعمائة الف قرش .

وعندما يكون الباشا فى حاجة شديدة الى النقود فانه يفرض على دائنيه مبلغا يتفق مع ما يفترضه بخصوص امكانياتهم ويرسل شاويشا الى الاطراف المعنية ينتظر حتى يدفع المبلغ المطلوب بالريالات ، وتعتبر اقامة حساب جار مع الباشا ضرورة ملحة الى درجة أن بعض الاوروبيين ليسوا فقط راضين بتحمل هذه الفجوة فى امتيـــازاتهم بل انهم كثيرا ما يضطرون الى تصريف بعض البضائع بخسارة تتراوح بين ٢٥٪ ، ٣٠٪

لمواجهة الحاح الطلب غير أن الباشا مراعاة لمصالحه الخاصة لا يبدو مستعدا للضغط عليهم إلى ما يتجاوز حدا معينا الا اذا أصبح عجزهم عن الدفع شديد الوضوح أو حين يفقدون رضا البلاط وعندئذ يأمر بتقديم دفاترهم الى اشخاص يعينهم لاتخاذ قرار بشأنهم (١٤٠) .

وبالرغم من جودة محاصيل سنة ١٩ الا أن الاسعار كانت منخفضة والتجارة راكدة وقد وضع اسعار القطن والطعام التجار المدينين للباشا فى وضع بالغ الحرج بل أن وسائل الباشا فى تدبير أعماله قد هددت التجار الذين ظلوا غير مدينين وبدلا من أن يخفض محمد على أسعاره قرر فى البداية أن يخزن محاصيله ثم اضطر فى النهاية الى تخفيض اسعارها لينشط الطلب لكنه مع ذلك احتكر كل التجارة القائمة .

ولم يكن باستطاعة أى تاجر أن يقف موقفا مستقلا ضد استبداد الباشا فالجميع كانوا يخشون أن يثيروا غضب وكلائه الذين يعتمدون عليهم وبينما اقصى التجار الوطنيون تماما عن مجال الاعمال التجارية نجد التجار الاجانب الذين غضبوا لعدم حصولهم على حصتهم المقررة يستحثون حكوماتهم فى نهاية الامر على الضغط على الباب العالى لكى يكبح جماح والى مصر وكانت شكاوى التجار تنصب فى معظمها على سياسة الاحتكار، وتصدير الباشا لكل السلع التى لها مزايا خاصة فى الاسواق الاجنبية ولحسابه الخاص كالعصفر الذى احتفظ به لنفسه وجزءا كبيرا من بذر الكتان الذى لم يكن يبيعه الا بسندات على الاستانة وهناك سوء تصرف آخر هو خلط السلعة الرديئة بالجيدة كما حدث فى كثير من الاحيان بالنسبة للقطن والكتان .

ولذلك كانت السلعة المباعة للتاجر تحقق سعرا يقل عن سعر السلعة المصدرة لحساب محمد على الى أسواق أوروبا ، والشكوى الثالثة للتجار تتمثل فى اقتصار البيع على الموظفين العاملين فى الادارة فى الموانى والذين يصبحون عندئذ بطبيعة الحال ذوى مصلحة فى عرقلة مصالح التجار وكثيرا ما يتسبب هذا فى تأخير الشحن والى تحصيل رسوم غير مقررة تسبب التأخير باستمرار وتمكن موظفيه من الحصول على أولى مزايا الاسواق.

كذلك يعد الاسلوب التعسفى فى تحديد الاسعار من الاسباب التى كانت مبعث لشكوى التجار الاجانب اذ كان نادرا ما يعرف حالة السوق الحقيقيــة او لا يعرفهـــا على الاطـــلاق بحـــكم احاطتـــه برجـــال غير متخصصين (١٤١) .

وعلى العكس من ذلك نرى انه كان على علم دقيق بحالة السوق ولهذا كان يفرض السعر الذى يريده ويشجعه وكلاؤه على ذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح .

ويضاف الى المظالم السابقة التى تعرض لها التجار الاجانب عدم ثبات قيمة النقود والهبوط المخيف فى قيمتها اذ أصبح الدولار يساوى ١١ قرشا ونصف قرش من العملة المصرية .

وقد ارتكب التجار ازاء هذه المضايقات بعض التصرفات غير اللائقة مما جعل محمد على يقرر فى سنة ١٩ تسوية حساباته مع عصابات هؤلاء التجار التى تغلغلت فى مصر بقصد الاثراء دون أن يكون لها رأس مال وبعد جهود محمومة قام بها هؤلاء التجار لتعديل قرار الباشا أعلن محمد على فى أكتوبر سنة ٢٠ انه سيوافق على تسوية المسألة مع مدينيه ووعد بمنح مهلة لمن سيدفعون كل المبلغ الذى يدينون به بل انه فى بعض الحالات خفض الديون بنسبة ٩٠٪ واعلن استعداده لقبول الباقى فى خلال خمس سنوات أما من عجزوا عن الدفع أو دفعوا قدرا ضئيلا جدا فقد ابلغوا أن كمبيالاتهم سترد اليهم بشرط أن يدفعوا ما يستطيعون دفعه ثم يغادروا البلاد ، ومنحت تلك الشروط لكل الاجانب بغض النظر عن انتمـــاءاتهم القومية وكانت القاعدة المتبعة أما الدفع أو الرحيل .

وحاول الاجانب التأثير على محمد على ليتخذ موقفا أقل تشـــددا واشاروا الى أن المدينين فى بعض الحالات لا يملكون حتى النقود الكافية لرحيلهم عن مصر ووافق بوغوص بك على دفع هذه النفقات لكنه أوضح انه لا يمكن تقديم أية تنازلات ، ورغم أن محمد على لم يكن يستطيع فى ظل الامتيازات الاجنبية أن يجبر الاجانب على الرحيل فقد كان لزاما على ممثلى الدول الاجنبية أن يسلموا بأن الاجراءات التى اتخذها كانت أكثر من كريمة من المدينين له بكل هذا القدر من النقود (١٤٢) .

وعلى العكس من ذلك يرى أن الباشا سلك فى تحصيل الديون من التجار المتمنعين طريقة خاصة وهى اصدار أوامره بالقبض عليهم فى حالة امتناعهم عن دفع ديونهم وقرر توقيع الجزاء عليهم أما بالحبس أو الجلد والتعذيب وذلك فوق الزام التاجر بدفع المبلغ الذى عليه ثم أن العقوبة ما كانت توقع على التاجر الا بعد عرض أمرها عليه وتخييره لأن الوالى كان يقضى أحيانا ببيع ممتلكات التاجر وملابسه ليوفى من ثمنها ما على التاجر من ديون لا فرق فى ذلك بين رعاياه والرعايا المتمتعين بالامتيازات الاجنبية (١٤٣) .

وربما فعل ذلك لكى لا يعتقد المخطئون من التجار انه بامكان قنصلياتهم حمايتهم بل ليجبر قنصلياتهم على تقدير موقفه حينما أبعدهم عن مصر ، وربما كان السبب أيضا فى اصداره لهذا القرار هو اشتغال بعض الاجانب بأعمال التهريب المختلفة . ورغم اتخاذه لهذا القرار الحازم فقد ظل عدد البيوت التجارية يتزايد بسبب ادخال القطن طويل التيلة اذ وصل عددها فى سنة ٢١ ، سنة ٢٢ الى ٣٥ بيتا فى الاسكندرية ، ١٥ بيتا فى القاهرة(١٤٤) ثم وصلت فى سنة ٤٠ الى حوالى مائة حانوت للتجار الاوروبيين فى الاسكندرية هذا فضلا عن محلات كبار التجار من الافرنج المعروفين باسم تجار الجملة .

أما القاهرة فكان بها سنة ٤٠ محل انجليزى واحد ، ٩ للنمساويين ، ٤ محلات لتسكانية واثنان لسردينيا واثنان لليونان وعشرة للرعايا العثمانيين فى بلاد الشرق ، ٦٣ لتجار صغار من الاتراك والمغاربة ثم اخذ عدد التجار الاجانب يزداد فى مصر وكذا عدد المحلات التجارية الاوروبية تبعا لنمو تجارة مصر الخارجية اثناء القرن التاسع عشر .

فقد تفوقت انجلترا على فرنسا فى علاقات مصر التجارية فى سنة ٣٢ بسبب شرائها لمعظم القطن المصرى لاستهلاكه فى مصانعها .

لكن هل كان تعامل هؤلاء التجار مقصورا على الحكومة أم انه شمل التعامل مع الافراد ؟

لم يكن مسموحا للتجار الاجانب بالشراء من داخل البلاد بل من الشون الحكومية الرئيسية فى الاسكندرية والقاهرة ورشيد .

وربما كان الباشا على حق فى اتباع ذلك الاسلوب ليمنع به استغلال هؤلاء التجار للفلاحين الذين كانت حاجتهم للمال تدفعهم لبيع محاصيلهم بابخس الاثمان فيستفيد الاجانب من ذلك ويجنون ارباحا طائلة تعود عليهم وحدهم دون أن تستفيد البلاد منها شيئا .

كذلك حرص الوالى على بيع منتجات الحكومة فى الخارج لحسابه وبخاصة القطن حين باعه بواسطة صمويل برجز Samuel Briggs التاجر الانجليزى بالاسكندرية (١٤٥) والذى كان له بيت تجارى مستقر فى مصر وانجلترا (١٤٦) .

وفى سنة ٢٨ حاولت الحكومة انشاء وكالات تجارية فى الخارج لبيع الحاصلات للمستهلكين الاجانب مباشرة ولكن المحاولة فشلت لعدم كفاءة الوكلاء كما اتبع الباشا أسلوب البيع بالاجل عند حاجته الشديدة للمال ففى سنوات ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٩ كانت الحكومة تأخذ من التجار الاجانب مبالغ من المال مقدما مقابل اعطائهم الحاصلات عند حصادها (١٤٧) .

وقد ادى الحصول على النقود بهذا الاسلوب السهل بالوالى الى التورط فى اتفاقات مع التجار لا يستطيع الوفاء بها فكثيرا ما كان يبرم عقودا متناقضة تماما يبيع بمقتضاها المحاصيل مقدما لمجموعة من التجار ثم عندما يجىء المحصول لا يقوم بالتسليم بل يبيع المحصول لمجموعة أخرى بحيث يجد من اشتروا المحاصيل مقدما أن مركزهم التجارى قد أصابه ضرر بليغ اذ لم يكن باستطاعتهم الحصول على نقودهم أو على المحاصيل التى وعدوا بها فكانوا يعمدون الى قناصلهم للضغط على محمد على لكنهم كانوا فى الغالب يضطرون الى الانتظار أكثر من سنة قبل أن تستطيع الحكومة الوفاء بالتزاماتها وتقوم بالتسليم ، وحاولت المؤسسات الاكثر ثراء تجنب هذه المصاعب بالموافقة على أن تقدم للباشا نقوداً عن نصف مشترياتها على أن يدفع الباقى عند تسليم النصف الاول لكنها سرعان ما اكتشفت أن الحكومة تقوم بتسليم نصف الشحنة بسرعة لتحصل على

باقى النقود ثم تتأخر فى شحن النصف الثانى ، وفى سنة ٣٣ تخلى الباشا عن اسلوب البيع سلفا وانتقل الى بيع منتجاته فى بيوت عامة اما بأسعار محددة واما بالمزاد الذى دخله المضاربون وبالغوا فى رفع اسعار المنتجات المصرية مما ادى الى انسحاب المؤسسات الكبيرة التى لم تكن مستعدة لتحمل مخاطر لا لزوم لها (١٤٨) .

واخيرا اتبع الوالى أسلوب البيع بالمزاد كما حدث فى سنة ٣٥ وكانت هذه الوسيلة من احسن الطرق بسبب المنافسة بين التجار الاجانب الذين ازداد عددهم اذ ذاك عما كان عليه من قبل (١٤٩) .

كذلك كان الباشا يعقد اتفاقات مع بعض الشركات الاجنبية لنقل التجارة عبر مصر عن طريق البحر الاحمر وقد اثنى الانجليز على الباشا لعنايته بتشجيع النقل بين انجلترا والهند عن طريق مصر (١٥٠) .

وقد قدرت التجارة العابرة التى ينتظر مرورها فى مصر فى سنة ٤٠ بـ ١٠ مليون جنيه سنويا اذ كانت الحكومة المصرية تجنى رسوما على مرورها وقد استمرت هذه التجارة فى الزيادة (١٥١) وان كانت هذه الدخول تحصل لحساب الدولة فان بعض آثارها قد انعكست على المجتمع فلا شك ان نظام الحكومات السابقة لم يكن يسمح بتوظيف ذلك العدد الكبير من الاهالى او القيام بأية خدمات مما كان له ابعد الاثر فى تطور المجتمع المصرى .

ومن اهم التجار الاجانب الذين حظوا بسمعة حسنة التاجر توسيجه لانه كان مسئولا عن سداد قيمة بعض الصفقات لاجانب آخرين كما كان الخواجة بوغوص مكلفا بتنفيذ اوامر الباشا فيما يتعلق بالمعاملات مع التجار الاجانب (١٥٢) .

ويبدو ان الاتصال بالمجتمعات الغربية قد خلق لدى الطبقات العليا حاجات استهلاكية جديدة مما زاد من الاستيراد ولو بدرجة اقل من التصدير من امثلة ذلك ما جاء فى احدى الوثائق من ان محمد على اشترى كمية من الفرو من الخواجه فوده التاجر على ان يعطيه بثمنها حنطة مما يشير الى انه تعامل بأسلوب المقايضة (١٥٣) .

ولم يكن الاجانب العاملون فى الحقل التجارى مجرد مشترين عاديين أو وكلاء تجاريين انما كان منهم أيضا بعض الملتزمين فقد تمكن الخواجة اندراوس باعتباره ملتزما للساحة بثغر الاسكندرية من شراء الفى اردب من الحنطة والفين من الفول من مأمور منوف واشمون بناء على الاسعار المحددة (١٥٤) .

مما سبق يتضح أن الباشا كان مهتما بالتجارة المصرية ويشترك بنفسه فى تصريف محصولات الاطيان ويحتكر الغلال ويتولى بيعها للتجار الاجانب مع تحديد السعر الذى يراه مناسبا والذى يحقق له الربح المطلوب .

وقد ساعده فى المضى فى سياسته انه كان على خزائن حبوبه وكلاء لا يسلمون منها شيئا الا بأمره وربما كانوا اكثر تشددا منه .

وعموما فقد شكلت الاساليب الاحتكارية التى مارسها محمد على منذ بداية حكمه نمط السياسة التجارية التى سار عليها طوال الجزء الاكبر من حكمه فكل المنتجات المصرية بلا استثناء الى جانب كل المنتجات التى ترد من سنار وكردفان واليمن كانت تخضع هى الاخرى للاحتكارات اذا بيعت للتصدير « فقد تم ارسال محصول سنة كاملة من الصمغ الوارد من السودان الى الخواجة بترو يوسف فى تريسته لبيعه على ذمة الحكومة »(١٥٥) .

كما استولى على اهم السلع التى ترسلها بلاد العرب وداخل افريقية الى أوروبا مارة بطريق مصر واصبح لا يمكن لسواه أن يبيع واردات بلاد العرب من بن وبخور وعطور ولا ما يرد من قلب افريقية من ريش نعام وصمغ (١٥٦) .

وكل هذه انماط من التجارة التى كانت موجودة من قبل عصر محمد على ويشتغل بها عدد من التجار المصريين ويحققون منها اربلحا طائلة .

كذلك قام بتحصيل رسم جمرك قدره ٥٪ من البضائع الواردة من عدن الى وكيل قنصل فرنسا فى السويس (١٥٧) ، وان كانت النسبة التى حصلها من البضائع الواردة من الهند الى السويس والتى كانت تأتى بمعرفة التجار الانجليز لتصديرها الى أوروبا رأسا اقل من التى حصلت من سابقتها اذ قدرت بـ ½ ٪ (١٥٨) .

ولم يكن تقليل رسوم الجمارك هو الاسلوب الوحيد الذى قصد به تشجيع التجارة الاجنبية المارة عن طريق مصر أو الموجودة فى مصر ذاتها بل كان هناك عدة تسهيلات أخرى تمثلت فى أن تجارة الوارد من الخارج لم تخضع لاتاوات غير ضريبة ٣٪ وهى الضريبة المعمول بها فى الدولة العثمانية وفى ممتلكاتها ومن بينها مصر بمقتضى الامتيازات الاجنبية لأن الباشا كان يحترم جميع المعاهدات القائمة مع الدول الاجنبية والبـــاب العالى كذلك لا تدفع السفن ضريبة على حمولتها فى الموانى المصرية .

كذلك اعفى الاجانب من الاتاوات الجبرية وعوائد المرور التى كان يدفعها التجار المسلمون والذميين ، ويعزى سبب هذه المحاباة التى يحظى بها الاجانب الى عوامل مختلفة منها اكرام الغرباء وقلة اكتراث الاتراك والاهالى بالتجارة ونفورهم من الملاحة وربما كان هناك تفسير آخر اكثر اقناعا وهى ما اشتهر به الاتراك من تشبث بكل ما جرى به العرف وحرصهم على تنفيذ المعاهدة التى عقدتها الامبراطورية العثمانية مع فرنسوا الاول فى القرن السادس عشر ومن ثم غدا ذلك عرفا واجب الاتباع (١٥٩) .

ولو لم يعط محمد على التسهيلات العديدة للاوروبيين من التجـار لما اقتنوا الجياد الاصيلة والمنازل الانيقة ولما عاشوا عيشة الترف والنعيم التى كانوا عليها ولما غصت بهم الاسكندرية التى كانت تبدو وكأنها مدينة اوروبيـــة .

ويعد ضمان حقوق التجـــار الاجانب فى مصر من التســـهيلات التى حازوها والمكاسب التى حققوها اذ أن محمد على حرص على تحصـــيل المبالغ المطلوبة من بعض الاشخاص فى مصر للتاجر المدعو دولن لدولف التابع لحكومة فرنسا (١٦٠) ، والتحقيق ايضا فى الالتماس الذى قدمه قنصل عام حكومة النمسا بشأن مسألة الحنطة التى سلمها التاجر النمساوى جوزديه موريورغو الى شيخ الخبازين بالمحروسة ولم يتمكن من تحصيل ثمنها وافادته بنتيجة التحقيق (١٦١) .

كذلك كان لموافقته على التماس قنصـــل انجلترا بخصوص عـــدم تحصيل رسم جمرك فى جمارك السويس من النيلة المستوردة الى مصر بمعرفة التجار الانجليز من التسهيلات التى حازها الاجانب (١٦٢) ، كما انه كان يبيعهم الارز بنفس الاسعار التى يبيع بها للتجار المصريين .

وبالاضافة الى كل ذلك كان يعين التجار الاجانب لانقاذهم من الافلاس اذ تم اقراض المدعو مور بورفو مائة ألف قرش اعانة له ووقاية له من الافلاس ريثما تأتيه رسالة الخشب التى ينتظرها بالاسكندرية (١٦٣) ، كما سامح بعضهم فيما كان عليه من أموال بسبب افلاسهم حتى اضطروا الى التسول كالخواجة فرنسيسكو دميانى (١٦٤) .

كذلك ذللت معاهدة التجارة المشهورة التى عقدها اللورد بونسومبى Ponsomby مع رشيد باشا فى اغسطس سنة ٣٨ العقبة القائمة فى وجه تجارة أوروبا التى كانت جميعها ملكا لمحمد على تلك المعاهدة التى تعهد فيها الباب العالى بالغاء الاحتكارات مقابل زيادة رسوم الجمارك من ٣ الى ١٢٪ (١٦٥) ، كذلك منحت المعاهدة رعايا بريطانيا حق التمتع بامتياز الدولة الاولى بالرعاية بحيث تسرى عليهم فى الحال وبدون مقابل أية امتيازات تجارية أو جمركية تمنح لرعايا أية دولة أخرى (١٦٦) .

ويقال أنه رغم توقيع هذه الاتفاقية الا أن محمد على حاول أن يحتفظ بسياسته التجارية وأخذ يتعلل باعذار مختلفة لعدم تنفيذها أو حتى التدرج فى الغاء الاحتكار كى لا تتأثر حالة البلاد الاقتصادية اذا تم تنفيذ المعاهدة دفعة واحدة ولم تتم حرية التصدير الا بعد ذلك حينما إعلن الغاء الاحتكار فى ٢٦ مايو سنة ٤٢ ، ورغم اعلان القناصل بذلك فقد اتبع سياسة التدرج التى صمم عليها من قبل (١٦٧) .

وعلى العكس من ذلك يرى انه بتوقيع هذه المعاهدة بطلت حاجة محمد على الى الاحتكار وبدأت مصر تفتح ابوابها للتجارة الاوربية .

غير أن ذلك لم يكن أمرا حقيقيا فبالرغم من اعلان محمد على للقناصل فى مارس سنة ١٨٤٢ بأن تجارة جميع المنتجات أصبحت حرة عدا القطن مؤكدا على ضرورة الانتقال التدريجى وأن وزيره بوغوص بك أعلن فى مايو سنة ٤٢ بأن محصول القطن لعام ١٨٤٣ سيكون حرا الا أن الباشا واسرته باعتبارهم ملاك الاراضى ظلوا يعرضون على الفلاحين أسعار بيع القطن مما يدل على أن الاحتكار استمر عمليا (١٦٨) .

ويؤكد ذلك أيضا أنه بالرغم من أن التجار أصبحوا فى الفترة من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٨ لهم الحق فى التجول فى القرى والاتصال بالفلاحين وشراء محصولاتهم دون اعتراض عليهم من جانب الحكومة فان الباشا كان يعاقب الذين يقومون بهذا العمل (١٦٩) .

ولهذا لم يأل القناصل التجاريون جهدا الا بذلوه حتى يقضوا على نظام الاحتكار الذى قامت عليه سياسة الباشا الاقتصادية .

غير أن — الحتة — يرى انه طبقا لمعاهدة سنة ٤٢ تلك المعاهدة التجارية بين انجلترا وتركيا وتنفيذ بنودها أصبح للتجار الاجانب الحق فى شراء الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية لبيعها فى داخل القطر او تصديرها للخارج وبذلك أصبحت تجارة الصادر حرة وصار التجار الاجانب يجولون داخل البلاد المصرية لشراء الحاصلات من المنتجين ونقلها الى الموانى لتصديرها (١٧٠) .

ومن دواعى الاسف ان انهاء سياسة الاحتكار واحلال السياسة الاقتصادية الحرة مكانها فى الزراعة والصناعة والتجارة لم يحسن حال المصريين لأن الذى استفاد من هذه الحرية حقيقة هى الرأسمالية الاجنبية التى دخلت البلاد فى وقت كانت فيه خالية أو تكاد تكون خالية من الرأسمالية الوطنية .

وهكذا أخذ الاوروبيون يستثمرون أموالهم فى مصر حتى سيطروا على معظم تجارتها وكافة أنواع النشاط المالى ويساعدهم على ذلك أن محمد على كان قد قضى على البورجوازية الوليدة — الطبقة الوسطى — الممثلة فى المشايخ والتجار والحرفيين ولهذا كانت عملية الغزو الرأسمالى الاجنبى منذ أواخر عصر محمد على سهلة ولم تواجه بمقاومة الا فى أواخر القرن التاسع عشر (١٧١) .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن معظم الاستثمارات الاجنبية اتجهت الى شركات الاراضى الزراعية وبنوك الرهن العقارى — بعد العصر الذى ندرسه بالاضافة الى بعض مشروعات النقل والخدمات وبذلك استولت

الاحتكارات الاجنبية على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الارباح الى الخارج وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافىء مما أدى الى انكماش السوق المصرية واضعاف القدرة الشرائية للمواطن المصرى (١٧٢) .

ولم تكن التجارة هى المجال الاوحد الذى استثمر فيه الاجانب أموالهم انما تعدوا هذا المجال الى قطاع آخر له اهميته الا وهو القطاع الصناعى، فقد انشأ أحد الاجانب مدبغة للجلود فى مصر وكان يشترى الجلد النىء من الحكومة ويدبغه ويبيعه للحكومة بثمن محدد (١٧٣) .

كما أوصى الخواجة فرلانديس باحضار صانع دباغة نمساوى وستة من المساعدين وتم استدعاء يوسف كنعان والخواجة جوانى للاتفاق معه لممارسة العمل أما بمرتب شهرى أو اتخاذه شريكا أن رغب فى ذلك ولما كانت هذه الصناعة تفيد الدباغين فقد اوصوا بترويجها والاتفاق على تحديد أسعار الجلود المدبوغة وغير المدبوغة فى عقد المقاولة وان يتم تسليم الآلات الخاصة بالصناعة مع أخذ سند بها (١٧٤) .

كذلك تم الاعتماد على أحد الانجليز المدعو « فلايرة » لاستيراد الآلات اللازمة لمصانع الحكومة (١٧٥) .

ولم يقتصر الامر على الاعتماد على الخبرات فحسب بل أن الباشا قد وافق بالفعل على مشاركة رأس المال الاجنبى فى الصناعة حين سمح للخواجة هارس باحضار اربعين رجلا صالحا من المصانع الاوروبية ليكونوا شركاء له فى صناعة القطن الذى يجرى تشغيله فى المصانع المصرية (١٧٦) .

ولم يكن الاجانب مجرد شركاء فى رأس المال فحسب بل أصبح بعضهم أيضا أصحاب مصانع قائمة بذاتها واعطوا رخصا لفتح مصانع خاصة بهم فقد تمكن احدهم من فتح مصنع لصنع شمع العسل الاوروبى على الا يضر بشمع عسل مصر وتمهد هذا الاجنبى أن يبيع بسعر رخيص فضلا عن تعليم هذه الصناعة لاثنين من الوطنيين وازاء هذا التعهد قرر الباشا

عدم تمكين غيره من فتح مصنع آخر لشمع العسل وذلك لكى لا يسمح بمزاحمة الآخرين له على أن يستمر ذلك لمدة ست سنوات حسب التماس الاوربى فى مقابل الا يعدل هو الآخر عن الشروط المتفق عليها (١٧٧) .

كذلك قدم الخواجة روس والخواجة رفائيل تقريرا اقترحا فيه انشاء مدبغ صغير فى بولاق أو رشيد أو دمياط على أن يوسع وفقا لما تقتضيه ظروف العمل وتدبغ فيه أصناف الجلود على الطراز الاوربى على أن يؤل الانتاج لحسابهما مدة خمس سنين من أول شروعهما فى العمل على أن تشاركهما الحكومة فى أخذ نصف الجلود التى تدبغ لمدة ثلاثة سنين ثم الثلث فى السنة الرابعة والخامسة ويترك لهما الثلث الباقى على أن تباع لهما قبل غيرهما الجلود اللازمة للتشغيل بالسعر الجارى ويتوليا ادارة المدبغ الى انقضاء المدة المتفق عليها ولا يتدخل أحد فى شئونهما نظرا لمنفعة هذا المشروع لارباب الحرف وسكان المنطقة (١٧٨) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل يقال أن الباشا نشر اعلانا فى مالطة ابدى فيه رغبته بأنه سيقدم شروطا طيبة للصناع والحرفيين الذين يقبلون الاقامة فى مصر ويمارسون مهنهم وحرفهم وانشأ ورشة تبييض فى بولاق عرفت باسم مالطة لاستخدام المالطيين فيها وكانت ترسل اليها المنتجات القطنية من المصانع الاخرى لتبييضها ، كذلك ارسل محمد على وكلاء الى أوربا لاستقدام طبقة من العمال ذوى الخبرة على أن الحكومة البريطانية رفضت مساعدته فى محاولة جلب عمال بريطانيين وحظرت الهجرة ، كما حاولت الحكومة الفرنسية منع هجرة عمالها لكن الوكلاء المصريين نجحوا فى اقناع عمال فرنسيين ذوى خبرة بالهجرة دون موافقة حكومتهم (١٧٩) .

واذا كان هدف الحكومة الانجليزية من منع سفر عمالها للعمل فى الصناعة المصرية هو عرقلة انتشار الصناعة المصرية لتجد فى مصر سوقا رائجة لبضائعها فان بيت بريجز قد نجح فى تصدير كميات كبيرة من خيط غزل القطن المصرية الى مغازل الهند وانجلترا (١٨٠) .

ويعلق بوالكمت قائلا « وليس من المستطاع أن نعرف المدى الذى ذهب اليه الانجليز فى استغلال حاجة الباشا الى الآلات الصناعية حتى انهم باعوها اليه بافدح الاثمان وكذا الكثير من الآلات التى لم تكتمل اجزاؤها

فضلا عن ردائتها يسبق أستخدامها بل وعدم صلاحيتها للعمل ولولا أن الطمع الشخصى والرغبة فى الكسب يكفيان لتفسير ذلك كله لظن أن المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة (١٨١) .

وعندنا أن الغرض الاساسى من اتباع ذلك الاسلوب كان يهدف الى القضاء على النظام الاقتصادى الذى انتهجه محمد على والقائم فى اساسه على سياسة الاحتكار ، وبالفعل اضطر محمد على الى اقفال معظم مصانعه وورشه وكان هذا بالتالى فرصة أخرى للاجانب « من يونانيين وانجليز ومالطيين وايطاليين وفرنسيين لشراء معظم تلك الآلات وبأبخس الاثمان » .

كذلك سمح انهاء الاحتكار للاجانب باغراق الاسواق بمنتجاتهم التى تفوق فى اتقانها الصناعات المحلية فأصبحت مصر سوقا للمنسوجات الاوربية مما أدى الى زيادة توسع رؤوس الاموال الاوروبية فى مصر ونشأة طبقة تعمل كوكلاء لتوزيع المصنوعات لحساب الاوربيين واصبح فى وسع هذه الطبقة أن تربح أموالا طائلة من العمولات التى كانت تتقاضاها خاصة وانها كانت تعمل لحساب الاجانب وبرؤوس أموالهم (١٨٢) .

وبالطبع لم يكن هذا الاسلوب متبعا اثناء سياسة محمد على الاحتكارية التى كانت تحول على حد قول كامبل « دون دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر كما كانت تحول أيضا دون انشاء مؤسسات دائمة فيها » (١٨٣) .

وان كان قد سمح فى بعض الحالات القليلة لارباب الاعمال الاجانب بانشاء مصانع فى مصر (١٨٤) .

هكذا اتاح الغاء الاحتكار والقضاء على الطبقة الوسطى الممثلة فى الحرفيين والتجار الفرصة للاستثمارات الاجنبية أن تغزو السوق المصرى دون أن تجد لها منافسا فى المجالات المختلفة وحرصوا على توثيق صلاتهم بالدولة اكثر من توثيق صلاتهم بالمجتمع .

ولم تختلف نوعية الاوروبيين الوافدين الى مصر بحثا عن الثروة فى التجارة والزراعة فى العهود التالية عنها فى عهد محمد على الا من حيث العدد واتساع المصالح والاستغلال .

وبذلك أخذت هجرة الاجانب تفد وتنزل بالريف المصرى وتسرب راس المال الاجنبى اليهـا بطرق مختلفة واشـكال متعددة كان أهمها القروض الاجنبية .

ويعد الغزو الراسمالى الاجنبى لمصر منـذ أواخر عصر محمد على عملية سهلة ولم يواجه بأدنى مقاومة الا فى أواخر القرن التاسع عشر .

هوامش الفصل الخامس

(١) محمد فؤاد شكرى ــ المصدر السابق ــ صرص ٦١٧ ، ٦١٨ .

(٢) رفعت المحجوب ــ النظم الاقتصادية ــ القاهرة سنة ١٩٥٦ ــ صرص ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) د. أحمد عزت عبد الكريم ــ حركة التجديد فى العالم الاسلامى صفحة ١٢٩ .

(٤) Girard Op Cit., pp. 253 — 255.

(٥) رفعت المحجوب ــ المصدر السابق ــ ص ٢٦ .

(٦) يوسف نحاس ــ المصدر السابق ــ صرص ٢٦ : ٢٨ .

(٧) ادوار جوان ــ المصدر السابق ــ ص ٣٩٦ .

(٨) الجبرتى ــ ج ٤ ــ نوفمبر سنة ١٨٠٧ ــ ص ٧١ .

(٩) ذوقان قرقوط ــ المصدر السابق ــ ص ٧٨ .

(١٠) الجبرتى ــ ج ٤ ــ مايو سنة ١٨٠٤ ــ ص ٢٩٧ .

(١١) نفس المصدر ــ سنة ١٨٠٧ ــ ص ٦٢ .

(١٢) ذوقان قرقوط ــ المصدر السابق ــ ص ٧٨ .

(١٣) الحتة ــ تاريخ مصر الاقتصادى ــ ص ١٥٥ .

(١٤) الجبرتى ــ ج ٤ ــ يناير سنة ١٨١٠ ــ ص ١٠٣ .

(١٥) نفس المصدر ــ ج ٤ ــ سنة ١٨١٦ ــ ص ٢٧٠ .

(١٦) نفس المصدر ــ ج ٤ ــ مارس سنة ١٨١٧ ــ ص ٢٧٢ .

(١٧) الجبرتى ــ ج ٤ ــ المصدر السابق ــ يوليو سنة ١٨١٧ ــ صرص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(١٨) ديوان خديوى تركى ــ دفتر ٧٧٧ صحيفة ٢٤ مكاتبة ١٩ سنة ١٢٤٦ هـ ــ سنة ١٨٣٠ م ــ صرص ٢ : ٧ .

(١٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٧٦ ، ٧٧ .

(٢٠) نفس المصدر — ص ٢٧٩ .

(٢١) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ٨٩ ، ٩٠ .

(٢٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٧٩ .

(٢٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ١٣١ .

(٢٤) شفيق غربال — محمد على الكبير — صص ١٠٥ ، ٥٤ .

(٢٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٩ ، الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٥٩ .

(٢٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٨٠ .

(٢٧) نفس المصدر — ص ٧١٠٥ .

(٢٨) هيلين ريفلين — ص ٢٨٢ .

(٢٩) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٦٠ .

(٣٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٠ .

(٣١) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٤١ .

(٣٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٠ .

(٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٨ .

(٣٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٧٩ .

(٣٥) محافظ ابحاث الصناعة محفظة ١٠١ دفتر رقم ١٠ معية تركى — وثيقة ٥٠٣ جمادى الاولى سنة ١٢٣٨ هـ « أوامر » .

(٣٦) الجبرتى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨١٧ — صص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣٧) محافظ ابحاث الصناعة دفتر ٦ معية تركى — مكاتبة ٧٧٧ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .

(٣٨) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ٦ معية تركى — ترجمة المكاتبة رقم ٦٩٩ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .

(٣٩) الجبرتى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨١٧ — ص ٢٨٣ .

(٤٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص‌ص ٢٨٠ ، ٢٨١ ، حليم عبد الملك ص ٤٣ .

(٤١) محفظة ابحاث الصناعة — ١٠١ امر معية تركى ٨٠٦ سنة ١٢٥٢ هجرى .

(٤٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص‌ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٤٣) محفظة ابحاث الصناعة — دفتر ٧٤٤ ديوان خديوى — ترجمة أمر عالى رقم ١٥ رمضان سنة ١٢٤٣ هـ .

(٤٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٢ .

(٤٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٢٥ « تقرير دوهاميل سنة ١٨٣٧ » ، الحتة — ص ١٥٨ .

(٤٦) محفظة ٧ ديوان خديوى تركى — وثيقة ٩٠ محرم سنة ١٢٥٨هـ.

(٤٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل سنة ١٨٣٧ ص‌ص ٧٨ ، ٨٤ ، ٣٢٩ .

(٤٨) محافظ ابحاث الصناعة محفظة ١٠١ دفتر رقم ٦٣ معية تركى ص ٧٦ — ترجمة افادة تركية رقم ٢٦٣ سنة ١٢٥١ هـ .

(٤٩) الجبرتى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨٢٠ — ص ٣١٤ .

(٥٠) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٢ ص ١١٠ سنة ١٢٥١ هـ أمر الى مدير نصف أول وسطا .

(٥١) على الجريتلى — تاريخ الصناعة فى مصر سنة ١٩٥٨ — صفحة ٦٦ .

(٥٢) د. على الجريتلى — المصدر السابق — ص ٦٦ .

(٥٣) الجبرتى — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٢ — ص ١٥٩ .

(٥٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٠٦ .

(٥٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٠٦ .

(٥٦) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ أمر ٢٥١ — صفحة ١٤٠ .

(٥٧) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — صص ٤٤ : ٤٧ .

(٥٨) محافظ ابحاث الصناعة دفتر ٥١٠ معية تركية أمر عالى رقم ٣٨ صفر سنة ١٢٣٤ هـ .

(٥٩) الجبرتى ج ٤ اكتوبر سنة ١٨١٨ ص ٢٩١ — هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٤ .

(٦٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٨٢ .

(٦١) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ١٨٨ — ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ .

(٦٢) ديوان معية سنية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٥ أمر ٢٥ ص ٩ — سنة ١٢٥٢ هـ — سنة ١٨٣٦ م ، دفتر ٤ أمر ١٢٤ — ص ٨٢.

(٦٣) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ٧٨٧ ديوان خديوى قرار ١٨٠ ذى الحجة ١٢٤٨ هـ .

(٦٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٨٤ .

(٦٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٩ .

(٦٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٢٨ ، ٢٢٩.

(٦٧) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ١٨٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ ، وثيقة ٣١٥ جمادى أول سنة ١٢٤١ هـ .

(٦٨) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ٤ أمر ٢٢ ص ١٦ سنة ١٢٥٢ هجرية .

(٦٩) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ٤ أمر ٢٣ ص ١٨ سنة ١٢٥٢ هجرية .

(٧٠) ديوان معية سنية عربى — دفتر ٤ أمر ٢٧ ص ٢٠ سنة ١٢٥٢ هجرية .

(٧١) سجل ٨١ معية تركى — وثيقة ٢٩٨ ارادة الى باقى بك ذى الحجة سنة ١٢٥٢ هـ — سنة ١٨٣٧ م .

(٧٢) امين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ٩٢ : ٩٣ .

(٧٣) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٥٢ .

(٧٤) دفتر معية تركى ١٥ — ترجمة أمر رقم ٩٢ صفر سنة ١٢٣٩ هجرية من الجناب العالى الى ناظر رشيد .

(٧٥) دفتر ٣ معية تركى — ترجمة أمر ٣٦٠ شوال سنة ١٢٣٤ هـ من الجناب العالى الى كتخدا بك .

(٧٦) دفتر ٥ معية تركى — ترجمة وثيقة رقم ١٨٣ شعبان سنة ١٢٣٥ هجرية .

(٧٧) دفتر ١٩ معية تركى — وثيقة ١٨٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ.

(٧٨) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١١٤ .

(٧٩) امين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩١ .

(٨٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٨٥ .

(٨١) نفس المصدر — ص ٧٠٦ ، هيلين ريفلين — ص ٢٨٥ .

(٨٢) كلوت بك الجزء الثانى — ص ٤٥٨ ، الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٧٥ .

(٨٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٨٣ ، ٧٠٥ .

(٨٤) كريم ثابت — محمد على — ص ٢٥٦ .

(٨٥) دفتر ١٠ معية تركى — ترجمة الوثيقة ٨٤٨ ذى الحجة سنة ١٢٣٨ هجرية .

(٨٦) أمين مصطفى عفيفى — صص ٩٤ ، ٩٥ ، محفظة ديوان التجارة والمبيعات محفظة ١ مكاتبة ٢٥ ربيع آخر سنة ١٢٣٨ هـ .

(٨٧) جبرييل بير — التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة — صص ٣٠٢ : ٣٠٤ .

(٨٨) صبحى وحيده — المصدر السابق — ص ٥٠ .

(٨٩) الحته — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٨١ .

(٩٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧١ .

(٩١) شفيق غربال — المصدر السابق — صص ٥٤ ، ٥٥ ، د. احمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٤ .

(٩٢) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ١٠٨ .

(٩٣) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٧٦ .

(٩٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — صص ١٥٠ ، ١٥٩ .

(٩٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير كامبل — سنة ١٨٤٠ — ص ٧٩٢ .

(٩٦) كلوت بك — المصدر السابق — الجزء الثانى — ص ٢٩٩ .

(٩٧) الرافعى — عصر محمد على — ص ١٨ ، الجبرتى — ج ٣ — صص ٣٣٨ ، ٣٤٦ .

(٩٨) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٣٩٦ .

(٩٩) الجبرتى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٠ .

(١٠٠) نفس المصدر — نوفمبر سنة ١٨٠٨ — ص ٨٣ .

(١٠١) محمد بك فريد — المصدر السابق — ص ٣٦ .

(١٠٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٦٢ .

(١٠٣) محفظة ١ ديوان التجارة والمبيعات ٦ جمادى أول سنة ١٢٣٨ هـ ، ١٥ جماد أول سنة ١٢٣٨ هـ .

(١٠٤) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — صص ٢٦٦ ، ٢٦٩ .

(١٠٥) محافظ ابحاث الصناعة — وثيقة ٣١٩ — ص ١٣٢ دفتر ٧٦٩ خديوى تركى صفر سنة ١٢٤٦ هـ .

(١٠٦) دفتر ٥١ — معية تركى — ص ١١٣ — ترجمة أمر ٤٨٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ .

(١٠٧) ديوان التجارة والمبيعات محفظة ١ وثيقة ٣٦ آخر شوال سنة ١٢٦٠ هـ .

(١٠٨) ديوان معية سنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٢ أوامر كريمة رقم ٣١٨ ص ١٣٤ .

(١٠٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص‌ص ٥٣ ، ص ٧٨ ، ٢٢١ .

(*) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ رمضان سنة ١٢٥١ هـ .

(١١٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٨ .

(١١١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٥٥ .

(١١٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص‌ص ٥٣ ، ٥٤ .

(١١٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص‌ص ٥٣ ، ٥٥ .

(١١٤) محفظة ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ .

(١١٥) محفظة ٥ ديوان خديوى تركى — وثيقة تركية رقم ٧١ رجب سنة ١٢٥٣ هـ — سنة ١٨٣٦ م .

(١١٦) دفتر ٥٠ معية تركى أمر ٣٦٣ صحيفة ١٨ سنة ١٢٤٩ هـ .

(١١٧) دفتر ٥٠ معية تركى وثيقة ٦٧٩ ورقة ٦٢ ضرائب سنة ١٢٥٦ هجرية .

(١١٨) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٢٧١ .

(١١٩) الجبرتى — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٢ — ص ١٥٤ .

(١٢٠) نفس المصدر — سبتمبر سنة ١٨١٦ — ص ٢٥١ .

(١٢١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٦٢ .

(١٢٢) الجبرتى — ج ٤ — سبتمبر سنة ١٦ — ص ٢٥٢ .

(١٢٣) محفظة ٦ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات من الجناب العالى الى الباش معاون سنة ١٢٥٩ هـ .

(١٢٤) محفظة ٦ محفوظات ديوان التجـارة والمبيعات ، رمضـان سـنة ١٢٥٩ هـ .

(١٢٥) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٥٣ .

(١٢٦) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٤١ .

(١٢٧) ادوارد لين — المصريون المحدثون — ص ٧١ .

(*) تقول هيلين ريفلين فى ص ٢٩٢ انه انشأ ديوان خاص بالشئون التجارية فى سنة ١٩ وهو العام الذى طبق فيه سياسته الاحتكارية وضغط على التجار الوطنيين والاوروبيين .

(١٢٨) امين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٩ .

(١٢٩) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٦١٦ .

(١٣٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦١٦ .

(١٣١) عزيز خانكى — المصدر السابق — صص ١٠ ، ١١ ، الحتة — المصدر السابق — ص ٢٧٣ .

(١٣٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٨ .

(١٣٣) الجبرتى — ج ٤ — يوليو سنة ١٨١٧ — ص ٢٧٩ .

(١٣٤) الحتة — المصدر السابق — صص ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ .

(١٣٥) الجبرتى — ج ٤ — ابريل سنة ١٨١١ — ص ١٣٣ .

(١٣٦) الرافعى — عصر محمد على — ص ٤٩٨ .

(١٣٧) د. عاطف أحمد عبد اللطيف — السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر — رسالة دكتوراه سنة ١٩٧٥ — صص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(١٣٨) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ١٣٦ .

(١٣٩) Charles Issawi, Op cit., p. 24.

(١٤٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(١٤١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(١٤٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(١٤٣) امين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٧ .

(١٤٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٥٩ .

(١٤٥) الحتة — المصدر السابق — صص ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(١٤٦) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ١٠٨ .

(١٤٧) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٢٨٦ .

(١٤٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٦٥ ، امين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(١٤٩) الحتة — المصدر السابق — ص ٢٨٦ .

(١٥٠) امين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٤٢ .

(١٥١) الحتة — المصدر السابق — ص ٣١٧ .

(١٥٢) محفظة ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ١ — ٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٣٨ هـ .

(١٥٣) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ١ — ٢٣ جمادى الآخر — سنة ١٢٣٨ هـ .

(١٥٤) دفتر معية سنية عربى — مجموعة ١ دفتر ١ امر ٦١ — ص ١٢ — ٢٣ صفر سنة ١٢٤٥ هـ .

(١٥٥) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — ٢٦ جمادى الثانى سنة ١٢٦٢ هـ من الجناب العالى الى ارتين بك .

(١٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٣٢ .

(١٥٧) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٤ — ٣ ربيع ثانى سنة ١٢٥٩ هـ من الجناب العالى الى الباش معاون .

(١٥٨) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ من الجناب العالى الى الباش معاون .

(١٥٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٦٠) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — من الجناب العالى — الى مدير الديوان الملكى سنة ١٢٥٤ هـ .

(١٦١) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — من الجناب العالى — الى الكتخدا باشا جماد أول سنة ١٢٥٤ هـ .

(١٦٢) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — محرم سنة ١٢٦٠ هـ — من الجناب العالى الى الباش معاون .

(١٦٣) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٠ هـ .

(١٦٤) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — ٢١ شعبان سنة ١٢٦١ هـ من الجناب العالى الى أرتين بك .

(١٦٥) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٢٩ .

(١٦٦) الحتة — المصدر السابق — ص ٢٦٨ .

(١٦٧) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٨٠ .

(١٦٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٣٠ .

(١٦٩) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٨١ .

(١٧٠) الحتة — المصدر السابق — ص ٢٨٧ .

(١٧١) د. محمد انيس — دراسة فى المجتمع المصرى — ص ١١٧ .

(١٧٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٢٥١ .

(١٧٣) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٤١ .

(١٧٤) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر رقم ١٠ معية تركى — ترجمة وثيقة ٨٤٨ — ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٣٨ هـ .

(١٧٥) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — من الجناب العالى الى بوغوص ناظر التجارة وثيقة رقم ٩٤ — آخر ذى الحجة سنة ١٢٤٢ هـ

(١٧٦) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ أوامر ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٤٩ هـ .

(١٧٧) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ٧٤٥ ديوان خديوى ترجمة أمر عالى رقم ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٤٣ هـ .

(١٧٨) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر رقم ٢٤ معية تركى ترجمة امر تركى رقم ٣٨١ ذى الحجة سنة ١٢٤١ هـ .

(١٧٩) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٣ .

(١٨٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٦ .

(١٨١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٩ .

(١٨٢) د. جلال يحيى — مصر الحديثة — ص‌ص ١٧ ، ١٩ .

(١٨٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير كامبل يوليو سنة ٤٠ — ص ٧٨١ .

(١٨٤) الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٧٣ .

الفصل السادس

التعليم واثره فى نشوء طبقة الافندية

١ ــ الموظفــون المصريون ٠

٢ ــ الموظفــون الاتراك ٠

الفصل السادس

التعليم وأثره فى نشوء طبقة الافندية

لا شك أن نظام التعليم الحديث الذى أدخله محمد على كان له أبعد الاثر فى حياة المجتمع المصرى ورغم أن هدفه لم يكن فى الاصل هو نشر الثقافة الا أنه حقق هذا الغرض بطريق غير مباشر ، والذى يعنينا هنا هو أنه نجح فى أن يربط التعليم ببناء الدولة الحديثة وخلق طبقة قادرة على تحمل مسئولياتها اذ أصبح المصريون يشغلون بعض الوظائف الهامة ويؤدون خدمات للدولة بعد أن كانوا مبعدين ابعادا تاما عن ممارسة تلك المهـام سواء فى عهد العثمانيين أو فى عهد المماليك .

وسنعنى هنا بابراز عدة نقاط لتوضيح ذلك التطور الذى طرأ على المصريين فى هذا المجال كدراسة المثقفين المصريين المتمثلين فى علمـاء الازهر وكذا الموظفين قبل بناء الدولة الحديثة سواء أكانوا من الاتراك أو الاقباط ثم أثر التعليم الحديث فى ظهور طبقة الافندية المصريين والاتراك وان كانت النظرة العنصرية تظهر بوضوح فى التعليم اذ كان هناك اعداد خاص لكل من المماليك والاتراك ليتولوا الوظائف الكبرى لانه لم يوجد فى ذلك الوقت أصلح منهم لها ، ثم لم يلبث أن خصص الباشا للمصريين قسما كبيرا من الوظائف الهامة .

خضع المجتمع المصرى لتأثيرات شبه عنصرية لوجود بقايا أجنـاس غريبة غير مرتبطة ببنيته الاجتماعية من ناحية انتمائها لقومية غير قوميته ولحصولها على امتيازات طبقية واسعة عمقت الهوة بين هذه الفئات وبين الكيان الاجتماعى المصرى ككل وقد تمثلت تلك الفئات فى بقايا دولة المماليك وما انضم اليها من عناصر تركية والبانية .

بدأ محمد على بتغييرات اجتماعية قامت على انقاض النظام المملوكى وتمثلت فى ايجاد طبقة من الموظفين الوطنيين لتعبر عن نفسها كجزء من هيكل المجتمع الجديد (1) .

ولا نعتقد أنه كان بامكانها تحقيق ذلك منذ بداية تكوينها لان الوالى كان يمثل الوصاية الابوية المنشودة على هذه الطبقة رغم أن التعليم الحديث الذى أوجده هو الذى ساعد على خلق هذه الطبقة فالازهر والكتاتيب كانت تمثل مراكز التعليم الاساسية فى البلاد هذا بالاضافة الى المدارس الاهلية فالازهر بفروعه فى المدن والقرى اعتبر المعهد العلمى الوحيد الذى كانت تستقى منه مصر ما تمد به ابناءها واستمرت هذه التربيـة حتى عصر محمد على .

وهكذا استمر التعليم جامدا لم يمسه المماليك أو الفرنسيون بتغيرات جوهرية ، فليس للازهر قانون يقيد الدراسة فيه بنظام معين بل كانت رغبة الطالب هى الاساس فهى الذى يختار دروسه واستاذه ويبقى فى الازهر حتى يأنس فى نفسه الكفاءة فيتقدم بأذن من شيخه الى حلقة الدرس التى يحضرها بعض الطلاب فيناقشهم ويناقشوه فان فهموا وأفادوا اقبلوا عليه وصار من العلماء (٢) .

وقد بلغ عدد طلبة الازهر الذين من بينهم عدد من غير المصريين(٣)، وعموما كان التفضيل بين المتقدمين يقوم فى أساسه على المعرفة العلمية وليس التمييز الطبقى أو الشخصى (٤) .

وقد بلغ من تقدير واحترام العلم فى الازهر أن كان المنتسبون اليه يمنحون بعض المميزات مثل الاعفاء من التجنيد والعمل فى الحقل الزراعى كذلك أصبح ملاذا يحتمى به المظلمون ويودعون فيه ما يخافون عليه من الضـياع .

وهكذا أصبح ملتقى عربيا واسلاميا وتشكلت فى رحابه أروقة خاصة بكل قطر وكان معقل مصر الوطنى وملجأ الشعب الوحيد لرفع المظالم .

واذا كان الازهر موطنا للدراسة العالية فيمكن اعتبار الكتاتيب موطنا للدراسة الاولية ، وكما ظل التعليم فى الازهر حرا لا يخضع لنظم أو قوانين فقد ظل التعليم فى الكتاتيب حرا وكان الغرض من انشائها تحفيظ القـرآن .

وبذلك كان الكتاب صورة مصغرة من الازهر وهو على اى حال المدرسة الوحيدة التى تعد تلاميذها للالتحاق بالازهر غير أن هذه الكتاتيب لم تلبث أن أصابتها روح الجمود لانها لم تتابع الزمن فى تطوره ولم تعلم مبادىء العلوم الحديثة وبذلك لم تحقق الاغراض العاجلة التى توخاها محمد على من التعليم الحديث ولهذا لم يهتم بتحويلها الى مدارس تسير فى تعليمها على النظام الحديث بل أهملها وانشأ بجانبها المدارس التى يريدها غير انها لم تأبه اذ ذاك بهذه النزعة الحديثة فى التعليم وآثرت كما فعل الازهر أن تسير فى طريقها الذى درجت عليه وجمدت أمام التطور .

واذا كان الكتاب هو أداة التعليم الوحيدة فى الريف فنجد أن كثيرا من الاغنياء والموسرين فى المدن يؤسسون بعض المدارس فى المساجد على مثال الازهر ويجلبون لها أساتذة من خريجى الازهر يدرسون لمن لم تمكنهم ظروف الحياة من النزوح الى القاهرة طلبا للعلم كما كان الاغنياء اذا ما برموا بأرسال أولادهم الى هذه المدارس أو الكتاتيب التى يخالطون فيها أبناء العامة فانهم كانوا يحضرون لهم الفقهاء من اهل الازهر أو غيره من المساجد ليقوموا على تربية أبنائهم ومن ملكت أيمانهم .

وهكذا كان التعليم فى البلاد مستمدا من الازهر وعلمائه وظل هو الينبوع الذى تنهل منه الثقافة فى مصر ورغم هذا فقد كان المترددين على الازهر قليلى العدد بالنسبة لمجموع الامة بل قل منهم من كان يواصل الدرس فيه حتى نهايته اذ كانت مناهج الدراسة فى الازهر خالية من العلوم التى تفيد صاحبها فى أمور الحياة العامة كالزراعة والصناعة أو التجارة وكانت رسالة الازهر فى نواحى العلم والبحث قاصرة على تخريج فئة منفصلة عن المجتمع وسواء اكانت هذه الفئة ممتازة بعقليتها أم لم تكن فالثابت انه لم يكن لها كبير حظ فى تثقيف هذا المجتمع لأن الاتصال لم يكن وثيقا بين العلم الذى يلقى فى الازهر وبين سواد الناس بل كانت هناك هوة تباعد بين الفريقين .

ولم يكن حظ الكتاتيب بأجدى من حظ الازهر فى نشر الثقافة اذ أن هذا النوع من التعليم لم يكن يساعد الاخرين على ايجادة التفكير أو يبعث

فيهم شوقا الى مواصلة العلم أو استخدام ما تعلموه فى تحسين حالهم من الوجهة العقلية أو الاجتماعية أو المادية بل أن كثيرا منهم كانوا ينسون القراءة والكتابة بمجرد اهمال المران عليها .

وبالرغم من أن هذا النوع من التعليم كان له جوانب سلبية فقد كان له أيضا نواحى ايجابية ومؤثرة سواء فى القرى أو المدن .

فالتعليم الدينى فى مصر مى مستهل القرن التاسع عشر عجز عن أن يكون مصدرا فعالا من مصادر التثقيف غير أنه لا يجب أن نغفل ناحية أخرى من نواحى التثقيف الشعبى فى مصر كان لها أثرها فقد أخذ علماء الدين يفقهون العامة فى فرائض الدين وتفسير القرآن ويقصون عليهم القصص الدينى ، فاهتم الناس بهذا الضرب من التعليم الدينى اهتماما يختلف شدة وضعفا باختلاف ظروفهم المادية والاجتماعية وهكذا أثر التعليم الدينى فى تثقيف الناس (٥) .

والحقيقة أن أمر التعليم كان متروكا لجهود أفراد أو هيئات غير حكومية قاموا بانشاء الكتاتيب فى بيوتهم أو فى قسم من المسجد وبعض المدارس الدينية الملحقة بالمساجد وكان أمر الصرف عليها متروكا للجهات الخيرية من الاوقاف المرصدة عليها .

اذن كان هذا النوع من التعليم أو هذه المؤسسات التعليمية بمثابة مؤسسة أهلية حرة (٦) ، ومن هنا كانت لها قوة ازاء الدولة بل قوة فعالة ومؤثرة لانها ليست خاضعة لسلطة الدولة وبغير حاجة اليها ولا لمساعداتها .

وقد أطلق على هذا النوع من التعليم بعد أن ادخل محمد على التعليم الحديث اسم التعليم القديم مميزا له عن النوع الجديد من التعليم الذى دخل مصر لاول مرة فى النصف الاول من القرن التاسع عشر وظل بها الى الوقت الحاضر غير أن ذلك لم يمنع من استمرار التعليم القديم من الحياة فى عصر محمد على فلم يكن يرجى منه الحصول على الوظائف ورغم هذا فان الاهالى لم يبخلوا بدفع مبلغ ولو بسيط لتعليم أولادهم يتراوح ما بين

٣ ــ ٣٠ مدينى فى الاسبوع وكانت المدارس العمومية كثيرة جدا فى القاهرة وفى المدن الرئيسية ولكن من النادر أن نرى مدرسة واحدة فى الريف وعلى الآباء الذين يريدون تعليم أبنائهم أن يرسلوهم الى أمام المسجد (٧) .

وهنا يجدر بنا أن نتساءل هل ظل الوضع على ما هو عليه ؟

لقد تغير كل شىء بالنسبة للتعليم فى عصر محمد على فلم يعد التعليم قاصرا على الازهر والكتاتيب والمدارس الاهلية بل أنشئت المدارس الحديثة وأصبح لها مناهجها الخاصة وعلومها الحديثة كما ارسلت البعثات الى الخارج لحاجة الدولة الماسة الى تخريج موظفين للدولة للمساهمة فى بنائها والاهتمام بشتى نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تغير نظام ادارة المدارس ولم تعد خاضعة للاهالى أو القاضى أو الاوقاف الخيرية للاشراف عليها بل تعهدت الدولة بمهمة الاشراف أو الانفاق وأنشأت ديوانا خاصا للاشراف على المهام الادارية احتوى على العديد من الموظفين والاداريين .

ويبدو أن هذه الخطوة كانت على جانب كبير من الاهمية لانها تعد من ركائز بناء الدولة الحديثة يقول محمد فؤاد شكرى « ليس بين منشآت محمد على ما هو أكثر تشريفا له من المدارس واذا شئنا أن نقدر جميع ما قام به فى هذه الناحية تقديرا عادلا فمن الواجب ألا نغفل قط النقطة التى بدأ منها ، فالطلبة الذين يدرسون العلوم الرياضية ويدربون على فنون الرسم هم أبناء الفلاحين الذين يجهل أغلبهم القراءة والكتابة وقد ذكر الوالى نفسه أنه عندما تولى الحكم لم يكن بمصر مائتان من الاشخاص يعرفون كتابة الحسابات اللهم الا اذا استثنينا الكتبة الاقباط (٨) .

ومن أهم العقبات التى صادفها محمد على عند التفكير فى انشاء المدارس تعذر الحصول على مدرسين يعرفون لغة البلاد فقد كان جميع الاساتذة الذين قدموا من فرنسا يعجزون عن القاء دروسهم الا اذا استعانوا بالمترجمين كما أن اعداد فريق من الطلبة يمكن الاطمئنان اليهم فى النهوض بوظائف التدريس لم يتم الا فى تدرج بطىء .

غير أن هذا لم يثنه عن عزمه فنجده يستمر فى اعداد العدة لانشاء المدارس الجديدة لكنه فى نفس الوقت يتخير تلاميذها ومعلميها من المعهد القديم — الازهر — بعد أن رأى من بعض أساتذته كالشيخ حسن العطار استعدادا لتجديد المعارف وفقد الثقة بالعلوم القديمة والانبهار بعلوم الفرنسيين بل وقراءتها لتلاميذه .

وقد روى عن الشيخ حسن العطار أنه كان يقول أن بلادنا لابد أن تتجدد فيها العلوم والمعارف وقد بدأ بنفسه حين تعلم على يد نفر من الفرنسيين لغتهم أو حتى على الاقل مبادئها (٩) .

كذلك احتاج الباشا الى بعض مشايخ الازهر للتدريس فى مدارسه الجديدة أو لتصحيح الكتب المترجمة وكان تلاميذ العطار أمثال التونسى والدسوقى والطنطاوى خير من قام بالواجب ومن أقرب تلاميذ العطار أيضا رفاعة الطهطاوى لهذا رشحه اماما لاحدى فرق الجيش الجديد حينما طلب محمد على ذلك من العطار ثم أصبح اماما للبعثة .

وكان رفاعة هو بداية التجسيد الفعلى لتيار التجديد والداعية الاساسى له ، ويقال أن أنبغ من ظهر من تلاميذ المدارس والبعثات هم من أخذوا من تلاميذ الازهر وشيوخه وكانت طائفة المحررين والمصححين لكتب الترجمة كلها من شيوخ الازهر ولم يكن انحراف المشايخ عن المدارس الحديثة تاما بل لقد ابتعد بعض الشيوخ بأولادهم عن الازهر وادخلوهم المدارس فأدخل الشيخ عوض القنياتى ابنه سالم — الدكتور سالم باشا سالم فيما بعد — مدرسة الطب وصحب الشيخ نصر الهورينى ابنه سعيدا — الدكتور سعيد فيما بعد — معه فى بعثة الى فرنسا (١٠) .

ومن المعروف أن هذه حالات فردية وحينما أراد محمد على حشد الطلبة للمدارس الحديثة استخدم القوة لتحقيق هذا الغرض كذلك عارض كثير من الازهريين سياسة الباشا التعليمية .

فقد أقبلت فئة قليلة من الشيوخ على قراءة بعض هذه الكتب وتفهمها وأعرضت الفئة الاخرى — وهى الاكثرية — عنها اما حذرا واما كرها شأن الانسان فى كل مجتمع ونظرته الى كل جديد واعتداده بكل قديم وخاصة لما يتسم به عموما رجال الدين من الطابع المحافظ ، ويمكن تلمس العذر

لهؤلاء المعرضين اذ أن معظم الكتب الحديثة والمترجمة كانت كتبا علمية بحتة تبحث فى فن التشريح أو الامراض والهندسة والكيمياء وهذه العلوم تحتاج الى اسس من المبادىء الاولية لم تتح الفرصة لشيوخ الازهر لتلقيها.

لكن هل كان محمد على محقا عندما ترك معاهد العلم القديمة كما هى وانشأ الى جانبها المدارس الحديثة ؟

واذا كان محقا فى تصرفه هذا فهل كان محقا ايضا عندما ترك التعليم القديم على قدمه أم كان من الافضل أن يحاول تطعيمه بشىء من البرامج والدراسات الجديدة حتى تستطيع هذه المعاهد القديمة أن تقترب مع مضى الزمن شيئا فشيئا من المعاهد الجديدة .

وأخيرا هل نجح محمد على فى محاولاته ؟

ان غاية ما نستطيع أن نقرره أن هذا الجمود من شيوخ الازهر وقف بهم وبمعهدهم عن السير مع القافلة فتركزت العناية بالعلوم الحديثة وبالكتب المترجمة فى المدارس الجديدة وتلاميذها ومدرسيها وخريجيها وبدأوا بهذا يحتلون مقام الزعامة الفكرية فى مصر ، وهكذا مهدت المدارس الجديدة وحركة الترجمة بوجه خاص السبيل للافندية ان يخلفوا المشايخ فى الزعامة الفكرية فى مصر (١١) ، وان كان هذا لا يعنى اندثار مكانة الازهر » فقد ترك التعليم الدينى وشأنه وأقيمت بجانبه مدارس للتعليم على النظام الغربى وصار النوعان من التعليم جنبا الى جنب (١٢) حتى اذا بدأ الوالى يضع دعائم جديدة لنهضة اقتصادية وحربية جديدة احتاج الى طوائف من أهل البلاد تعينه على القيام على ما تتطلبه هذه النهضة من أطباء وضباط ومهندسين وصناع ولكن الازهر لم يكن يعلم الطب أو الفنون الحربية أو الرياضة أو الصناعة وأدرك محمد على انه من العبث أن يتفقد أعوانه هؤلاء فى أروقة الازهر وحول أعمدته فقد كانت الهوة سحيقة بين ما يلقى فى الازهر وبين ما يتطلبه المجتمع المصرى فى حاجاته الجديدة فلم يصبح أمام الباشا الا أحد أمرين اما أن يضع من النظم ما يحول الازهر والكتاتيب الى نحو يحقق أغراضه فى اعداد أهل البلاد لولاية شئونهم فى الادارة والجيش والمصانع والمدارس والمستشفيات واما أن

يهمل التعليم القديم وينشيء بجانبه مدارس للتعليم الحديث تمد التلاميذ ليكونوا أعوانه فى حركة الاصلاح وكان المثال الغربى للتعليم واضحا أمام عينيه وكان أداة الحكومة فى اعداد من تحتاج اليه من الموظفين ولم يكن التعليم غرضا فى ذاته تقوم به الحكومة لترقية الشعب والنهوض به بقدر ما كان وسيلة اتبعتها الحكومة لتكوين فئة من الموظفين يولى شئون الادارة والاقتصاد والحرب .

ولما كان الازهر لا يمكن أن يحقق اغراض الحاكم فى تخريج من سيساهمون فى هذه النهضة كان طبيعيا أن يحول وجهه عن الازهر والكتاتيب وينشيء نظاما تعليميا قائما بذاته يسير فى خط متواز مع التعليم القديم دون أن يلتقى معه وحين بدأ ينشيء التعليم الحديث خشى من اثارة حفيظة العلماء وما يتبع ذلك من تهييج للشعور الدينى بين العامة ولهذا ابقى التعليم القديم (١٣) .

ولم يعن ذلك أن الحكومة قد احتكرت التعليم فى يدها أو حتى تولت الاشراف على معاهده جميعا فظل الازهر محتفظا بشخصيته وبتقاليده وأساليبه فى التفكير والدرس ونجح فى ذلك لانه لم يتمكن من المقاومة طويلا فقد كان تيار التعليم الحديث جارفا فما لبث ان تأثر الازهر به وان لم يفته أن يؤثر فيه كذلك ، ولو لم يكن للحكومة سلطان قوى فى شئون التعليم لعجزت عن ان تدفع التلاميذ الى مدارسها وعن أن تحسن الاشراف على منشآتها العلمية ، ورغم هذا بقى التعليم القديم يجتذب اليه عددا كبيرا من التلاميذ اكبر مما تجتذبه مدارس الحكومة فقد بلغ عدد تلاميذ المكاتب والمساجد ٢٠,٠٠٠ تلميذ .

غير أن استمرار الازهر فى عنايته بالفرد من حيث تربيته الدينية فقط وعدم تمكنه من توفير اسباب الرزق له فى المجتمع الذى يعيش فيه وابتعاده عن مجال التوظيف قد باعد بينه وبين كثيرين من خاصة الناس فقد كانت المناصب التى يشغلها خريجو المدارس والثراء والاحترام الذى يحظون به فى أنحاء البلاد خلب الباب الناس وجذبهم الى المدارس التى

تقدم كل ذلك وبدأ كثير من تلاميذ الازهر يتركونه الى المدارس اما بدافع من انفسهم أو بدافع من سلطان الحكومة .

ولما كانت حاجة الحاكم ماسة للازهر فقد استعان بمدرسين منه فكون بذلك فريقا هاما من موظفى المدارس ورؤساء المدرسين — البلشخوجات — كما كان نظار مكاتب المبتديان من علماء الازهر وهم خير من عرفتهم المكاتب الابتدائية فى طورها الجديد المنظم فهم القائمون بالتدريس فى مكاتب المبتديان وكتبهم هى التى تدرس كما حملوا معهم ايضا طريقتهم فى التدريس ولهذا كان الحفظ من اهم المظاهر التى اقترنت بالتعليم فى عصر محمد على واخيرا استعين بهم كمترجمين ومصححين ، ومن الازهر اختارت الحكومة ثلاثة اوفدتهم فى بعثة سنة ٢٦ الى فرنسا .

وكان هؤلاء التلاميذ يمثلون مدرسة جديدة قائمة على الاخذ بحظ من كلتا الثقافتين ثقافة الازهر الدينية وثقافة الغرب القائمة على التفكير الحر والنظرة الجديدة الى الحياة (١٤) .

واذا كان الازهر له تأثير عميق على المدارس الحديثة فى بداية نشأتها اذ اعتمدت على رجاله وكتبه وطريقته فى التدريس الا انها لم تلبث أن تحررت من نفوذه بتنظيم المدرسة التجهيزية التى بدأت تأخذ منهسا كفايتها اذ أدركت الحكومة ان طلاب الازهر لا يمكنهم متابعة دراسة العلوم الحديثة .

كما اقتصرت البعوث المصرية الى اوروبا على خريجى المدارس الخصوصية كذلك بدىء بالتحرر من كتب الازهر فى مكاتب المبتديان لكنها كانت بداية ضعيفة وظلت الغلبة لكتب الازهر فى المكاتب والمدارس على السواء كما لم يمكن الاستغناء عن مدرسى اللغة العربية والمصححين من الازهر لحاجة الحكومة اليهم وأن كان قد استبدل بأساتذة الازهر الذين كانوا نظارا على مكاتب المبتديان الاطباء المتخرجين فى مدرسة الطب لادارة تلك المكاتب ومعالجة تلاميذها .

وعندما رات الحكومة نبوغ بعض خريجى مدرسة الالسن فى اللغة العربية شجعها ذلك على تعيينهم مدرسين لهذه اللغة ليحلوا محل رجال الازهر وهكذا اخذ خريجو المدارس يزاحمون رجال الازهر فى الميدان الذى احتكروه طويلا غير أن هذه المزاحمة لم تستمر طويلا اذ سرعان ما ادرك عدد من الازهريين اهمية العلوم الحديثة والاخذ بها بل وادخال أولادهم الى مدرسة المبتديان ومن هنا عادت الصلة من جديد بين الازهر والمدارس وان كانت هذه الصلة أقوى فى عصر محمد على من العصور التى تلته (١٥) .

وعلى كل حال ظل التعليم التقليدى وهيئة مشايخ الازهر وطلابه فى غالبيتهم العظمى معادين للكتب الاجنبية والترجمة التى لم تجد فى البلاد قراء ولا منتفعين بتلك الكتب والفنون (١٦) . وعلى العكس يرى أن النظام الجديد للتعليم الذى كان يقوم على النمط الاوروبى لم يتعرض للازهر لكنه خلق الى جانب الازهر نظاما تعليميا علمانيا كاملا يقوم على المدارس التجهيزية والعالية ونظام البعثات الى اوروبا وعلى حركة واسعة النطاق من النقل والترجمة من علوم الغرب ولقد ترتب على ذلك النظام التعليمى الجديد ظهور طبقة جديدة من المثقفين المتاثرين بالثقافة الغربية ولا سيما الفرنسية ويمثلهم تمثيلا دقيقا فى عهد محمد على رفاعة الطهطاوى (١٧) .

كان هذا هو ما تعلق بالمثقفين المصريين ودورهم بالنسبة للتعليم الحديث وموقفهم منه واعنى بهم علماء الازهر — فمما لا شك فيه انهم قد ساهموا الى حد بعيد فى التأثير على التعليم الحديث والتأثر به وان كان التاثير يحمل بين طياته طابع المحافظة والتشكك فى كل جديد .

على انه قبل ان نتناول هذه الفئة الجديدة من الموظفين المصريين لابد وان نلقى نظرة على فئة الموظفين قبل عهد التعليم العصرى ويلاحظ هنا تغيير جذرى فى هذه الفئة فبعد أن كانت معظم الوظائف فى يد الاقلية القبطية أو فى يد العناصر التركية الوافدة فتح الباب أمام عامة المصريين لكي يلتحقوا بالسلك الوظيفى .

من المعروف أن الاقباط كانوا يشكلون طبقة مدربة على اعمال الحسابات ولهذا كان يعهد اليها بجمع الضرائب حتى من قبل عصر محمد على « كما كانوا يحتكرون الكتابة الادارية منذ قرون فكانوا كتبة الدواوين وجباة الاموال وصيارفة الاقاليم وملتزمى الجمارك وعموما فقد كان معظم موظفى الحكومة الاقباط اما كتابا أو محاسبين وحتى الذين عملوا فى الجيش فيما بعد من الكتبة كانوا من الاقباط وحصلوا على درجة ملازم اول وتقاضوا المرتب المخصص لهذه الرتبة وهو ٣٠٠ قرش فى الشهر (١٨) .

كذلك كان الجزء الاكبر من الاقباط الذين يعيشون فى المدن يوظفون بصفة رئيسية فى استلام الضرائب وفى ادارة المزارع الخاصة برؤساء البلد والاشخاص الذين لهم علم بهذا اللون من الوظيفة قد جعلوا من انفسهم اشخاصا لهم بعض الاهمية (١٩) . كما عهد اليهم عدد من اغنياء الترك والمماليك وأبناء العرب بادارة اموالهم الخاصة .

وهكذا كان الاقباط يعيشون على هامش المجتمع بل نوعا من الحياة الخاصة ليس فيها الاضطهاد ولا التمييز الطائفى وليس فيها كل التسامح فهناك بعض اشياء فرضتها التقاليد أو العرف قد جعلت هناك شيئا من القيود على حياة الطوائف غير الاسلامية وخصوصا فى المدن ولا يعتقد أن الاقباط فى الريف أحسوا بهذه القيود (٢٠) .

وبالرغم من أن بونابرت حاول ايجاد فرقة اجتماعية باعطاء بعض المناصب الادارية لاهل الذمة وتنصيبهم كجباة ضرائب الا أن ذلك لم يؤد الى فتنة طائفية وكان هؤلاء يعيشون فى بحبوحة من العيش وذوى دخول مرتفعة ولكنهم كثيرا ما تعرضوا للمصادرة ولنهب اموالهم ليس من باب الاضطهاد الطائفى وانما شأنهم فى ذلك شأن بقية التجار المصريين ومنهم من حاز شهرة عالية وكون ثروة ضخمة جعلتهم ضمن كبار الاثرياء ومن هؤلاء المعلم غالى الذى كان كاتبا لدى الالفى بك والذى حاز ثروة ضخمة وكثير من الاتباع والجوارى والتابعين الذين قاموا بتصريف أعماله (٢١) .

وكما عمل المعلم غالى مع الالفى بك فقد عمل أيضا مع الباشا الذى جعله كاتب سره وأسند اليه حسابات جمع الدفاتر واقلام المبتدعات وحكام الاقاليم (٢٢) .

وقد كان كثير من الاقباط يملكون اكثر من كبار اليسار المصريين ومن هؤلاء الاثرياء المعلم واصف كبير المباشرين الذى كان خبيرا بشئون ايرادات البلاد ومتصرفا وبيده نسخ من سجلات الروزنامة (٢٣) .

وهكذا ظلت حسابات الدولة فى ايدى الموظفين الاقباط الذين جعلوا منها نموذجا تاما من التعقيد بحيث لا يمكن الاستغناء عنهم كما انها اخفت سرقاتهم (٢٤) .

وقد اشتهر بعض الاقباط وبخاصة الصيارفة منهم بالشدة والعنف فى معاملة المسلمين ومن هؤلاء يعقوب القبطى (٢٥) ، وحنا الشامى وملطى القبطى وعندما تبين عدم نزاهتهم تم اعدام الاخيرين وصودرت محلاتهم ومنـــازلهم (٢٦) .

واتبع محمد على هذا الاسلوب فى بداية حكمـــه ثم ما لبث ان غير سياسته لحاجته لخدماتهم فقد اعطى يوسف الذمى الذى كان يعمل فى الجبخانة تذكرة صادرة من الديوان العالى حتى لا يتعرض لاية ملحوظة بسبب زيه (٢٧) .

على ان الباشا ما لبث ان رفع عنهم موضوع الزى المعين وانتقى منهم الاكفاء لمساعدته فى تطوير البلاد ما ادى الى ظهورهم كفئة هامة فى الادارة (٢٨) .

ويعد محمد على اول من اعطى الاقباط المراتب المدنية (٢٩) ، كما انه اول من وضع القوانين المنصفة لطبقة الاقلية وبخاصة الاقباط ولم يقف الحال به عند هذا الحد بل رفع البعض منهم الى مرتبة البكوات(٣٠).

ويعد الاقباط ونصارى السوريين والارمن من رجال الصفوة فى عصر محمد على وهم جميعا يتفقون فى انه بالنسبة لهم كان ولى النعم فقـــد تعهدهم بالتعليم وانعم عليهم بالارزاق السخية من مال وارض ورفع من قدرهم بين الناس (٣١) . كذلك اختار الوالى بعض المآمير من نصارى البلاد ومن المعروف انه لم يسبق لمن حكموا مصر من المسلمين ان قلدوا احد المسيحيين مثل هذه الوظائف ، ومن ابرز الشخصيات التى حازت ثقة الباشا عبود النصرانى الذى كان كاتبا للخزينة ويتقاضى مرتبا كبيرا ووصلت ثقة الباشا فيه لدرجة انه رغب فى توليه الدفتردارية (٣٢) .

وفى الوقت الذى أشفق فيه محمد على على بعض الاقباط وخصهم برعايته نجده يقبض بيد من حديد على نواصى الجباة والمقيمين على الاموال الذين جعلوا همهم الاستفادة من المصائب التى تحيق بالجمهور فنجده يغرم جرجس الجوهرى ٤٨٠٠ كيس كان قد استولى عليها بغير حق (٣٣)، كما أنزلوا قوائم البلاد والحصص التى كانت تحت التزام جرجس الجوهرى الى المزاد فاشتراها القادرون والراغبون (٣٤) ، وما حدث مع المعلم جرجس الجوهرى لم ينج منه باقى متولى الحسبة فى الاقاليم ثم أعاد العمل معهم مرة اخرى فاستخلص منهم أموالا كثيرة فاضطر المعلم جرجس الجوهرى الى الفرار والالتجاء الى المماليك خشية تجدد ذلك الارهاق(٣٥).

وفى سنة ١٨١٠ بدأ محمد على يشــتبه فى أن موظفى الروزنامة يختلسون مبالغ كبيرة من أموال الدولة ويستولون عليها ولذا عين خليل افندى ليعمل مراقبا للروزنامة وأصدر تعليماته بأن كل الاوامر الصادرة من الروزنامة يجب أن تمر أولا على هذا المسئول بالذات وأن تمهر بتوقيعه ، ولم تحقق هذه الاجراءات الاثر المطلوب لأن موظفى الروزنامة واصلوا خداع الحكومة وقد اعتقل كبار الاقباط أكثر من مرة فى سنة ١٨١٠ بتهمة الاختلاس وعلى رأسهم المعلم غالى ، ولا شك أن هذه الاتهامات كانت تقوم على أساس قوى وان يكن اعتقال هؤلاء الموظفين الاقباط ــ الافندية ــ البارزين قد زود محمد على بوسيلة لانتزاع غرامات كبيرة منهم وما أن تؤدى تلك الغرامات حتى كان يعينهم من جديد فى مراكزهم السابقة (٣٦) .

ومن هؤلاء كما جاء فى رواية الجبرتى المعلم غالى والمعلم جرجس الطويل وأخيه وفلتيوس وفرانسسكو وقد اغلقت دورهم واخذوا دفاترهم لمحاسبتهم بموجبها وقرر عليهم بواسطة حسين افندى الروزنامجى سبعة آلاف كيس بعد أن كان قد طلب منهم ثلاثين الف كيس .

كذلك اتبع نفس الاسلوب مع ثلاثة من كتبة الاقباط الذين كانوا يعملون فى قياس الاراضى بالمنوفية لانهم « أخذوا البراطيل والرشاوى ؛ وبعد أن تدخل البعض لدى الباشا أفرج عن هؤلاء الاقباط بعد أن صالحوا على انفسهم بأربعة وعشرين الف كيس وبعدها نزل فرمان الرضا عن

المعلم غالى ورفاته وخلع الباشا عليه خلعا ونزل له عن أربعة آلاف كيس من الاربعة والعشرين الف كيس المطلوبة فى المصالحة (٣٧) .

وقد تعرض كبار المسئولين المسلمين لنفس المعاملة فقد اتهم حسين افندى الروزنامجى من جانب عدد من مرءوسيه بتهمة الاختلاس فى سنة ١٨١٣ وحين عجز عن رد المبلغ فصل من وظيفته نهائيا وذلك رغم أن حسين افندى ربما كان ضحية حسد وتآمر مرءوسيه وجشع الباشا .

ولهذا دمغت رقابة الباشا بأنها لم تكن عادلة باستمرار وان كانت احيانا مجرد حيلة هدفها الابتزاز كما أن اجراءاته كانت مسكنات مؤقتة وعندما انشغل بأمور اخرى استشرى الفساد واصبح جزءا لا يتجزأ من الادارة المالية برمتها ، مما جعله يصدر أوامره الى مديرى بعض الاقاليم بضرورة تحصيل الاموال المتأخرة فى ذمم بعض النصارى الكتاب فى جهات مديرياتهم (٣٨) .

وان كان هذا لا ينفى وجود أكثرية فى عهده من الموظفين الاقبـاط المستقيمين الذين لم يكن يخشى منهم ضرر .

كما أنه كافأ الذين اعتنقوا الاسلام حين منحهم منحا نقدية وعينهم فى الوظائف الحكومية (٣٩) .

وعموما فقد كان محمد على يشجع الكفاءة حيثما وجدت وتتضـح سياسته الحرة فى أنه أنعم بلقب البكوية على كثير من المسيحين وهو أمر ظلت ممتلكات الدولة العثمانية لا عهد لها به حتى استحدثه محمد على ، فقد تولى باسيليوس بك وهو من الوطنيين الاقباط منصب مدير الحسابات .

وفى ظل التسامح كان من الطبيعى أن يقبل الاقباط جميعا الا القليل منهم ليتعلموا الكتابة لأن جلهم يعدون لشغل وظائف الكتبة وقد بلغ عدد الاطفال الاقباط فى المدارس حوالى الفين وما يكاد الفتى يتعلم القراءة والكتابة حتى يقبل على البحث عن وظيفة فهو يؤثر أن يكون كاتبا ضئيل الايراد على أن يكون صانعا يكسب المال الوفير ذلك بأن الحصول على

لقب أفندى هى مطمح اسمى من السعى وراء الغنى فى ذلك العهد وكان هذا الشعور متغلغلا فى المجتمع الشرقى كله وعقبه كأداء تحول دون انتشار الرخاء (٤٠) .

ولهذا نجد الاقباط يقاومون التعليم الدينى الذى احتضنته بعض الارساليات وبخاصة الارسالية الانجليزية لأن غرضها كان انشاء كلية تدريبية للشبان الاقباط لتخريج القسس للكنيسة القبطية غير أن هذه الفكرة لم تنجح بينما نجحت الجمعية فى انشاء عدة مدارس درست فيها العلوم واللغة واقبل الاقباط عليها لأن محمد على كان يوظف خريجى هذه المدارس فى أغلب الاحيان (٤١) .

كما اقبلوا ايضا على مدارس الارساليات الالمانية التى يقال انه كان لها دور نشط فى تعليم الاقباط (٤٢)، وفى الوقت الذى اقبل فيه الاقباط على مدارس محمد على من أجل الحصول على لقب افندى وتولى المهام الادارية نجدهم يرغبون عن التعليم الدينى لانه لم يكن يستهوى نفوسهم او بعبارة اخرى لم يكن يعد مطمحا لهم .

والدليل على ذلك هو فشل جهود الالمان الذين جاءوا فى سنة ١٨٢١ من أجل تعليم اقباط مصر تعليما دينيا وتم اغلاق المدرسة التى انشئت فى سنة ١٨٤٠ بعد أن لقيت اعراضا من اقباط مصر (٤٣) .

وهكذا ظل الاقباط متمسكين بالتعليم المدنى الذى يؤهلهم للمناصب الهامة فى الدولة سواء أكان ذلك قبل عهد محمد على أم فى ظل حكمه الذى رفع من شأن الكثيرين منهم بدرجة لم يألفوها من قبل ، « وقد بلغت مرتبات الكتبة الاقباط وغيرهم من المستخدمين ٢٠ الف كيس » وهذا يدلنا على كثرة اعداد الموظفين الاقباط وغيرهم فى الدولة .

اما الموظفون الاتراك فكانت لهم مكانة خاصة فى المجتمع ونفوذ واسع على بقية المواطنين المصريين سواء أكانوا من المسلمين أو الاقباط اذ كانوا يشغلون الوظائف الهامة التى لا يرقى اليها الاقباط ورغم قلة عددهم فقد تشكلت منهم الارستقراطية الحاكمة كما استمتع « العثمانلى » استمتاعا

كاملا بما فى أيديهم من سلطة حتى بدا أنها أصبحت وقفا على هذه الاقلية أما الخضوع فكان من نصيب الاكثرية من أهل البلاد الاصليين ويعمل معظم الاتراك القاطنين فى العاصمة فى خدمة البلاط والحكومة وهناك عدد آخر من الموظفين الموزعين فى ارجاء البلاد (٤٤) .

واذا عدنا قليلا الى الوراء نجد أن بعض الاتراك قد شغلوا وظيفة المحتسب كحسن اغا محرم الذى فصل من وظيفته فى سنة ١٨٠١ وطولب بمائتى كيس مقدار الحسبة فى الثلاث سنوات التى تولاها أيام الفرنسيين (٤٥) . ومنهم أيضا مصطفى أغا كرد الذى اشتهر بتشدده فى ممارسة وظيفته اذ كان يطوف ليلا ونهارا بالاسواق ويقبض على التجمعات بأدنى سبب ويضرب من يصادفه راجعا من سهره أو يقطع من أذنه أو أنفه (٤٦) .

ولما كان الموظفون الاتراك يحظون بمكانة خاصة فى المجتمع وظل هذا الوضع قائما أصبح من المتعذر تغييره فجأة ، لهذا كان من غير الانصاف القاء مسئولية بقاء هذه المكانة واستمرارها على عواهن محمد على لأن الوالى قد بذل كل ما فى وسعه لتغيير تلك الحالة أو تعديلها طبقا لمقتضيات الظروف بمحاولة ضرب الاتراك المتسلطين المعروفين بعزة النفس ومحاولة احلال المصريين محلهم (٤٧) .

ولما كانت الحكومات فى بلاد الشرق هى المصدر الاكبر لاى قوة اجتماعية منظمة فلا تستطيع أى طبقة أن تمارس سلطة ذات شأن خارجها لانه لم يكن هناك الا افراد قلائل لهم من الاستقلال الاقتصادى ما يمكنهم من المخاطرة بالتعرض لمعارضتها وعداوتها وبسبب هذا الترابط القوى بين القوة الاقتصادية والسياسية وبسبب الفقر وسوء الحال الذى تعانيه الاغلبية العظمى للسكان كانت وظائف الحكومة من مخصصات الطبقة العليا وقد كانت مكانة الموظف الحكومى عالية لسببين أن الحكومة ومن ينطقون بلسانها يتمتعون باحترام شديد وخشية أكبر والثانى أن الموظف الحكومى يحتمل أن يكون منتميا الى طبقة اجتماعية عالية ، واذا كان الاتراك قد استأثروا بالوظائف العليا فيعزى ذلك الى تكاتفهم الشديد فى محاولتهم الحيلولة دون اقتحام الوظائف الحكومية وشغلها بغيرهم أو الى الاضمحلال والخمول الذى خيم على المجتمع المصرى قرونا طويلة (٤٨) .

وهكذا كون هؤلاء الاتراك هيئة احتكرت اسرار الادارة واساليبها المعقدة ومن ثم احاطوا انفسهم بهالة من التمجيد بالاضافة الى تمتعهم برواتب ترتفع من وقت لآخر ولا تخضع لتقلبات الربح والخسارة وقيامهم بعمل نظيف حتى أطلق عليهم اسم أصحاب الياقات البيضاء وأصبحت هذه الطبقة — الموظفون أو الافنـدية — طبقة جـديدة فى المجتمع لها احترامها وحرصت على كيانها الذاتى وخاصة من قبل المحكومين (٤٩) .

وقد شكل هؤلاء اعدادا لا بأس بها ويتضح ذلك من المرتبات التى خصصت لكبار الموظفين والتى بلغت ٣٩٫٨٠٠ كيس (٥٠) .

ولما كان محمد على يؤمن بضرورة خلق الصفوة الفعالة فقد حرص على ربطها بالحكومة بأقوى الروابط واذا كانت هذه الصفوة تتكون فى بداية عهده من المماليك والعتقاء فانه لجأ فيما بعد الى طريقة الاختيار أو الفرز بمصطلح العصر من بين تلاميذ معاهده الدراسية ، ولم يكن هؤلاء من رجال الحرب بل هى ارستقراطية الفنيين الذين أعدوا اعدادا خاصا لمواجهة التطورات الجديدة وتعقيداتها (٥١) ، وفى نفس الوقت الخضوع التام لمحمد على ويتضح ذلك مما ذكره الباشا بنفسه حين قال « وحيث انى قد ربيتكم وعلمتكم القراءة والكتابة فى المكاتب وأوصلتكم الى ما أنتم فيه من الدرجات وجعلتكم أولادا لى وصرت لكم أبا بحق وجب انكم لا تمتنعون عن قبولى أبا لكم ويشتم من هذه العبارة أنه فرض عليهم نوعا من الوصاية الابوية التى تذرع بها لفرض تعليماته وأوامره ورغم هذا فان معظم الخطر الذى كان يتهدد اصلاحات الحاكم ناجم عن أسلوب الاتراك فى التعامل اذ كانوا اشد مراسا فى معارضة الباشا من أية جماعة أخرى وطنية أو اجنبية ولم يكن كبار الموظفين يجرءون على المعارضة العلنية فهم يظهرون خضوعهم وطاعتهم العمياء ولكنهم من جهة اخرى يعطلون جميع الاوامر والتعليمات التى يصدرها محمد على وجميع الاصلاحات التى يريد ادخالها اما بجمودهم واما بتنفيذهم اياها تنفيذا خاطئا ينطوى على سوء القصد والنية مما يؤدى الى وقوع كارثة .

لذلك كانت كل مجهوداته من أجل الاصلاح مصيرها الفشل مادام العثمنلى يتملقون بما تسبغه عليهم حكومته من نفوذ وسلطان لهذا يقال

ان اسوا كارثة حلت بحكومة محمد على هى الحاجة الماسة الى استخدام موظفين اتراك لشغل الوظائف العامة (٥٢) . اذ أن هؤلاء الاتراك وبخاصة المقيمين فى مصر كانوا من حثالة القوم اذ أتوا من أجل الحصـــول على وظائف يثرون عن طريقها ومن الممكن ان يقـــال عنهم أن فيهم كل ما فى جنسهم من نقائص فهم جميعا عدا القليل منهم أقرب الى أن يكونوا افرادا لا يعتنقون أى مبدأ نبيل ولهذا اعتبر هؤلاء الموظفين مسئولين عن ابشع ضروب الاسراف والطغيان (٥٣) .

وحتى الذين اختارهم محمد على وأرسلهم فى بعثاته الى أوروبا عادوا الى مصر دون أن يحرزوا أى تقدم ملموس لانفصالهم عن الاختلاط بالمجتمع الذى عاشوا فية فعادوا وهم أشد تعصبا وأكثر عداوة ، ورغم هذا القصور من الاتراك فقد كان لابناء الروزنامة والايتام الاسبقية فى الالتحاق بمدرسة المبتديان اذ كان ديوان المدارس يعتبر هؤلاء الايتام غلمانا « لولى النعم » كما كان بالمدرسة ايضا طائفة من مماليك الباشا يتعلمون اللغة التركية على أيدى معلمين احضروا خصيصا لهذا الغرض (٥٤) .

كذلك تقدم بعض الاتراك بقيد أولادهم فى المكاتب وتم قبولهم على أن تؤخذ الضمانات على آبائهم (٥٥) ، غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا الا وهو سيطرة الموظفين الاتراك التامة على مقاليد البلاد فسرعان ما بدأ محمد على ينهض بتعليم الاهالى المصريين ليحملوا جزءا من هذا العبء الادارى الذى كان يقع على كاهل الاتراك غير الاكفاء وبالفعل أوجد هذا الاتجاه واعتنى به التعليم الحديث ظهور طبقة من الافندية الجدد سواء من المصريين أو الاتراك الذين لعبوا دورا كبيرا فى بناء الدولة الحديثة سواء كانوا من كبار الافندية أو صغارهم « ويلاحظ أن نظام التعليم فى عصر محمد على كان اجباريا من أوله الى آخره لأن طريقة التجنيد امتدت حتى شملت التعليم نفسه اذ كان يطلب الى الجهات المختلفة أن تقدم عددا معينا من الاطفال الصغار يرسلون الى المدارس العامة حتى تتكفل الحكومة بطعامهم وكسائهم ومسكنهم وتعليمهم على نفقتها (٥٦) .

وقد كانت هذه المحاولات تقابل بصدود عنيفة من قبل الشعب وفى بعض الاحيان الاخرى بقبول بمحض ارادتهم ، وهكذا كان يتنازع الاهالى عاملان عامل التخلص من نفقات المعيشة بالنسبة لابنائهم لأن الحكومة كانت تتكفل بمصاريف التعليم ولانهم يصبحون فى حالة أحسن بكثير من حالتهم بين ذويهم والعامل الثانى ينطوى فى اساسه على خوفهم من احتجاز ابنائهم والحاقهم بالجيش ودفعهم الى أتون الحرب .

والواقع أن التعليم الحديث لم ينشأ نشأة طبيعية أى يبدأ بالمرحلة الابتدائية ثم الثانوية ثم العالية فنجده يبدأ بالاخيرة لشدة الحاجة الى المتخصصين (٥٧) . كما انه كان تعليما عنصريا ينتمى فيه الطلاب الى منبعين جنسيين مختلفين فعلى حين يقتصر دخول ابناء المماليك والشراكسة على المدارس الحربية كانت قلة من اهالى البلاد الاصليين تمد المدارس الطبية والبيطرية والخدمات الادارية وهكذا كانت القيادة من نصيب المماليك والاتراك بينما اقتصرت الوظائف التى تولاها ابناء الشعب على العمل فى دواوين الحكومة (٥٨) .

وربما كانت نظرة محمد على للتعليم فى البداية عنصرية حين اهتم بارسال أبناء المماليك والاتراك الى البعثات ثم اردفهم بأبناء المصريين . أو ربما اضطرته الظروف الى ذلك مما يجعلنا نلتمس له العذر « اذ كانت البلاد تعانى من تأخر شديد وكان الفلاح المصرى لازال يخشى المدرسة ويبغضها بغضه للخدمة العسكرية رغم التسهيلات والفوائد التى كانت تعود علية من جراء التعليم (٥٩) .

أما الازهريون فقد احتاجوا الى وقت أطول حتى يدركوا مزايا التعليم العصرى ومن هذا المنطلق نفى البعض عن محمد على تعمده واختصاصه بالاعتماد على الاتراك والمماليك دون المصريين معززين وجهة نظرهم بأن المصريين هم الذين كانوا يكرهون التعليم الحديث (٦٠) .

وليتغلب محمد على على هذا الاتجاه كلف شيوخ البلاد باستعجال ارسال التلاميذ الذين يخصون كل مديرية الى مكتب ابى زعبل ومع كل منهم وثيقة ضمان بختم شيخ بلده ولم يقتصر الامر على ذلك بل أن الحكومة

كان من سلطتها معاقبة التلاميذ المهملين والتدخل فى حياتهم الخاصة فقد عوقب تلميذ لانه تزوج بدون ترخيص وجوزى آخر لتزوجه وتغيبه بدون اجازة فتم ضربه ٣٠٠ زخمة أمام الطابور بعد طلاق زوجته وحرمانه من الاجازة التى تمنح يوم الجمعة لمنع التلاميذ من ذلك (٦١) .

وفى الوقت الذى كان فيه محمد على متشددا مع المصريين نجده على العكس من ذلك يولى اهتماما كبيرا لابناء الشراكسة والاكراد والارنؤد ويعطيهم امتيازات كبيرة ليشجعهم على التعليم فقد الحق بالمدرسة التجهيزية التى أنشئت فى سنة ١٨٢٥ خمسمائة من أبنائهم ليتعلموا فنون الحرب وعين لهم المعلمين والنظار والضباط وقام بصرف مرتبات شهرية وكساء ومأكل يكفيهم بل يزيد عما يحتاجونه وكانت هذه المدرسة تعد لمدارس الطب والمشاه والفرسان والبحرية والمهندسخانة واركان الحرب ولوظائف الدواوين الصغرى فهى تجمع بين التعليم المدنى والتعليم الحربى وان كانت الصفة الحربية تغلب عليها وقد أخذ عدد تلاميذ هذه المدرسة فى الزيادة حتى بلغوا فى سنة ٢٣ ١٢٠٠ تلميذ منهم مائتان من المصريين ومائة وخمسون من الترك ومائتان وخمسون من غلمان المماليك اى أن العنصر الغالب فى هذه المدارس كان من غير المصريين (٦٢) .

وكان الغرض من انشاء المكتب العالى بالخانقاه سنة ٣٦ تعليم مماليك الباشا واليتامى من أبناء المماليك والاطفال الآخرين الذين يحظون بعطفه مع أنجال الاسرة الحاكمة وقد تلقى العلم به من ابناء محمد على الاميران عبد الحليم ومحمد على بك ولهذا كان تلاميذ المكتب العالى يميزون عن زملائهم فى المدارس الاخرى فى الطعام والمرتبات فبينما كان تلاميذ المبتديان لا يتناولون من الحكومة فى كل شهر الا ستة قروش تزاد الى سبعة ثم الى ثمانية حتى اذا التحقوا بالتجهيزية أخذوا عشرة قروش ثم بالخصوصية خمسة عشر قرشا كان التلميذ الملتحق بالفرقة الخامسة وهى أدنى الفرق بالمكتب العالى يتناول فى كل شهر عشرين قرشا وتلميذ الفرقة الاولى وهى أعلى الفرق ستين قرشا وقد حدد عدد التلاميذ فى المكتب سنة ١٨٤٢ بمائتى تلميذ ، ولكن الامتيازات التى كان يتمتع بها تلاميذ المكتب كانت كفيلة بأن ترغب كل الناس فى تقييد أولادهم فيه حتى

وصل عدد تلاميذه بعد ثلاث سنوات الى ٣٩٣ تلميذا ثم اضطردت حتى وصلت الى ٥٦٣ تلميذا وكان معظمهم من ابناء موظفى القصور وغلمان الخديوى واولاد الاعيان وكبار الموظفين وبعض الاجانب ثم اخذ عددهم فى الزيادة حتى وصل فى سنة ٤٧ الى ٦٤٠ تلميذا ، ونظرا لهذا الاقبال كان لابد من الشروع فى تنظيم بناء المكتب على أن يتسع لالف تلميذ .

وحتى البعثات التى ارسلت الى اوروبا كبعثة سنة ٢٦ نلاحظ أن تلاميذها كانوا من أصل أرمنى أو عثمانى واقتصرت دراستهم فى هذه البعثات على الادارة الحربية والمدنية والبحرية وفن السياسة أما المصريون الذين دخل آباؤهم فى خدمة الباشا فقد خصصت لهم المواد الاخرى كالطب والعلوم الميكانيكية والزراعية .

وعندما عاد اعضاء هذه البعثة كانوا عون الحكومة فيما انشأت من مدارس ومؤسسات علمية وحربية واقتصادية ومن هؤلاء مختار بك أول مدير لديوان المدارس وأرتين بك الذى عين بعد عودته عضوا بشورى المدارس ثم سكرتيرا للوالى ثم مديرا للشئون الخارجية وحسن باشا الاسكندرانى الذى أصبح فيما بعد ناظرا للبحرية المصرية واسطفان بك الذى اشترك مع ارتين بك فى عضوية شورى المدارس ثم عين ناظرا للخارجية ومحمد بيومى أستاذ الرياضيات ورفاعة ومظهر باشا المهندس المصرى الذى تقلد بعد ذلك نظارة الاشغال (٦٣) .

والحقيقة أن محمد على كان يرمى من ارسال البعثات الى تكوين فئة من المصريين المثقفين لا يقلون عن أرقى طبقة مهذبة فى أوروبا وأراد من جهة أخرى أن تجد مصر من خريجى هذه البعثات كفايتها من المعلمين فى مدارسها العالية والقواد والضباط لجيشها وبحريتها وادارة حكومتها .

كما كان الغرض من البعثات ايضا هو تعلم اللغات الاوربية ودراستها للتخصص فى مختلف المهن كما أعدت مدرسة المحاسبة الكتبة والمحاسبين للادارات والمصالح المختلفة (٦٤) ، وقد أنشئت فى سنة ٢٩ لتدريب الموظفين على طرق المحاسبة الحديثة (٦٥) وكان الغرض من انشائها فى

بداية الامر محدودا وهو تخريج كتبة للجيش ثم اصبحت حاجة الحكومة ماسة اليهم فى الدواوين وبذلك ارتفع عددهم من ٣٠ تلميذا عند انشاء المدرسة سنة ٣٧ الى ٣١٦ تلميذا بعد عدة أشهر (٦٦) . وقد تم تعيين الخريجين فى الدواوين ونشر بيان بالافندية المحاسبين الذين تعلموا فن المحاسبة بالوقائع المصرية كذلك وضح مجال عملهم (٦٧) .

أما من كانوا يدربون تدريبا عمليا على المحاسبة ويعدون فى عداد التلاميذ فقد قسموا الى رتب ومنحوا مرتبات تبعا لها فأصحاب الرتبة الاولى يتقاضون ستين قرشا ماهية شهرية وبدل كسوة ٥١ قرشا والثانية أربعين قرشا وبدل تعيين وكسوة مثل الاولى والدرجة الثالثة ثلاثين قرشا وبدل تعيين وكسوة مماثل لسابقيهم (٦٨) .

أما عن نظام توظيف خريجى المدارس فقد أرسل الى خزينة المدارس افادة يفهم منها أن تلامذة الفرقة الاولى الذين يوظفون فى اشغال خاصة يمنحون وظيفة الاسبران ، ١٠٠ قرشا شهرى والباقون يظلون حتى تظهر لهم اشغال فيخرجون اليها (٦٩) كما القت افادة أخرى ضوءا على الترتيب الذى صدر بشأن توظيف خريجى المدارس الذين يعينون برتبة اسبران ثان بماهية ١٠٠ قرش وبدل تعيين وكسوة وثانى سنة يأخذ رتبة اسبران أول بماهية ١٥٠ قرش وبدل تعيين وكسوة وثالث سنة ان ثبت اجتهاده يمنح رتبة الملازم الثانى (٧٠) غير أن هذا الترتيب بشأن مرتبات ورتب الخريجين صار منوطا بالامر والامتحان العام (٧١) .

وقد بلغت النفقات اللازمة لصيانة معاهد التعليم ودفع مرتبات الاساتذة والموظفين المعينين فيها ثلاثين الف كيس أى خمسة عشر مليونا من القروش فى السنة وبذلك يتكلف الواحد فى المتوسط ١٦٠٠ قرش سنويا أما مرتبات الموظفين المدنيين فقد بلغت وحدها ٣٨٫٥٠٧ كيس بينما بلغت اعانات زوجات المتوفين وابنائهم ١٧٫٨٠٠ كيس .

ومن المدارس التى اهتمت باعداد الموظفين للدولة أيضا مدرسة الفنون والادارة الملكية والزراعة والهندسة والطب :*

فمدرسة الفنون كانت تعد الموظفين لجميع المناصب التى تتطلب الماما بالعلوم الطبيعية والرياضة ولما كان محمد على فى حاجة الى عدد كبير من الموظفين المثقفين ثقافة جديدة لمساعدته فى ادارة ما أنشأته حكومته من دواوين ومصالح وأقلام فقد بادر بأنشاء مدرسة الادارة الملكية فى سنة ٣٤ واختار لها ثلاثين تلميذا من تلاميذ الدرسخانة الملكية وعين للتدريس بها ارتين شكرى افندى واسطفان رسمى افندى عضوا البعثة الى فرنسا اللذان تخصصا فى دراسة الادارة الملكية (٧٢) .

وكانا يقومان بترجمة دروس الادارة المدنية واعدادها ولما كان من اغراض المدرسة تخريج مترجمين وموظفين لفروع الادارة المصرية اشارت اللائحة الى أن تقدم لهم كتب فى التاريخ باللغة الفرنسية وتترجم لهم ومن أجل حصول ائتلاف التلاميذ بالمصالح المصرية تقدم للمدرسة نسختان من الوقائع المصرية وتترجم لتلاميذها واذا ما انتهوا من دراستهم النظرية ونجحوا فيها كان عليهم أن يمرنوا عمليا على الادارة المصرية غير أن هذه المدرسة لم تدم طويلا اذ سرعان ما الغيت بعد عام وبضعة أشهر من انشائها ونقل تلاميذها الى مدرسة الالسن (٧٣) .

اذن كان الحصول على لقب افندى ليس من الامور السهلة بل كانت هذه الوظيفة تتطلب جهدا كبيرا وبخاصة فى الدراسة النظرية والعملية .

اما مدارس الزراعة فكان الغرض عند انشاء أول مدرسة فى سنة ٣٠ هو تحصيل فن الفلاحة وعلم الزراعة ، وعين لها ناظرا هو محمد افندى الادرنلى وسوعد بمجلس من المدرسين وبلغ عدد طلبتها ١٢٠ تلميذا خصص للممتازين منهم ١٥٠ قرش والمتوسطين ١٠٠ قرش والمتاخرين ٨٠ قرش بالاضافة الى بدل كسوة هو ٣٣٠ قرش ثم تحولت من غرضها الاول الى تعليم الطلبة ليكونوا موظفين فى دواوين الحكومة ومصالحها ثم رؤى عدم ضرورتها بعد تنظيم التعليم الى ابتدائى وتجهيزى وخصوصى .

كما تم انشاء مدرسة أخرى فى سنة ٣٣ فى شبرا الخيمة مما مكن التلاميذ على المران العملى لانها كانت تقع فى وسط زراعى كما مكنت الاساتذة من تطبيق نظرياتهم العملية وخصصت الحكومة مائة فدان بجوار

حديقة شبرا ليقوم على الزراعة بها اعضاء البعثة الزراعية الذين عادوا من اوروبا على ان يعلموا ثلاثين شخصا من ابناء كبار مشايخ البلاد والاغنياء المقتدرين وقد وعد محمد على بالانعام على كل منهم بعد عودته الى بلده بمائة فدان رزقة بلا مال على ان يعلموا أولاد الفلاحين وبينما اقتصرت هذه المدارس الزراعية على العنصر المصرى نجد عزوفا من الاتراك عن الانضمام اليها او حتى تعليم أولادهم فيها (٧٤) .

ومن هنا يتضح لنا ان الاتراك ظلوا لفترة طويلة يتولون المناصب الادارية الكبرى بينما ظل المصريون تحت رئاستهم رغم محاولات محمد على احلالهم محل الاتراك .

اما مدرسة الهندسة فقد بلغ عدد تلاميذها ١٢٠ تلميذا (٧٥) وكان الغرض منها تخريج مدرسين للرياضة بالمدارس الاخرى ومعيدين بالمهندسخانة وعين محمد بيومى افندى بعد عودته من فرنسا بمدرسة المهندسخانة وتقرر الاستغناء عن المدرسين الاجانب وتعيين مدرسين من التلاميذ الذين ارسلوا الى فرنسا ورجعوا قبل اتمام دراستهم كما عين لفيف من المدرسين لتدريس العديد من المواد الاخرى منهم احمد فايد افندى وابراهيم رمضان افندى واحمد دوقلى افندى وعبد الرحمن افندى وتلميذان متخصصان فى هذه المواد لاعادتها .

وكان ذلك بدء استخدام المدرسين المصريين بمدرسة المهندسخانة ، وفى السنوات الاخيرة من حكم محمد على كان هؤلاء قد استقلوا بالتدريس فيها دون الاجانب وبعد سنة ٣٧ قوى العنصر المصرى فى هيئة التدريس غير ان قابلية التلاميذ لم تكن قوية بالدرجة التى تؤهلهم للمستوى اللائق بالعلوم الهندسية فتم فصل اثنين وستين تلميذا والحقوا بالجيش ، بعد ذلك راى لامبير ان تدبير الوظائف لخريجى المدرسة يشجع تلامذتها وينشطهم فطلب تعيين بعضهم مدرسين بالمدرسة التجهيزية وبعضهم الآخر بقلم الهندسة بديوان المدارس او معيدين بالمدرسة التى تعلموا بها وقد ساعد هذا على تقدم المدرسة ونجاحها فى تخريج عدد كبير من المهندسين والمدرسين المصريين وقد قسمت المدرسة الى ثلاثة اقسام قسم يعنى

بتخريج مدرسين للرياضة والثانى لتخريج مهندسين للمصانع والثالث لتخريج مهندسين للاشغال العامة (٧٦) . كما كانوا يمنحون رتبة الاسبران الاول (٧٧) . لكن ادارة المدرسة ظلت بأيدى الاتراك فكان يديرها ارتين بك ثم خلفه بعد ستة اشهر حكاكيان أفندى بالاشتراك مع لامبير (٧٨) .

ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا الى أن بيومى أفندى كان استاذا لجيل من المهندسين بأكمله اذ تتلمذ على يديه من كان يصغره سنا ولم يأنف أن يتتلمذ على يديه من كان يكبره سنا أيضا أمثال سلامة باشا ومحمود باشا الفلكى واسماعيل باشا محمد وعامر بك وكلهم من نوابغ المصريين فى القرن التاسع عشر (٧٩) .

أما مدرسة الطب فكان قوامها ١٥٠ طالبا وقد اقترح على الوالى ارسال الطلبة الى فرنسا كل أربع سنوات لامداد المدرسة بأساتذة وطنيين على أن يكون هؤلاء من اكفأ خريجى المدرسة وقد ثار جدل طويل حول المناصب التى يقلدونها والوظائف التى يطلب منهم اداءها وقد وضع مجلس ادارة المدرسة الوظائف التى يعهد اليهم القيام بها كترجمة الدروس وشرحها للطلبة مع التمرين عمليا على العلوم التى درسوها وقد أدرك مجلس المدرسة أن المستقبل لهؤلاء المعاونين المصريين وأن اليوم الذى سيعهد اليهم بالتدريس فيه للطلبة مستقلين لن يكون بعيدا لهذا رأى أن يبدأ بأن يعهد اليهم تدريجيا بتدريس مبادىء علوم الطب حتى يتمكنوا من التدريس فى المستقبل مستقلين دون مساعدة الاساتذة الاجانب وأن يرافقوا الاساتذة فى عياداتهم وحفظ الملاحظات وتطبيقها عمليا ، كما تم منحهم رتبة اليوزباشى ، ٦٥٠ قرشا كل شهر أما الذين عادوا بعد عامين فقد منحوا رتبة الصاغ أسوة بالاطباء الاوروبيين وخصص لكل منهم مرتب شهرى قدره الف قرش .

وقد ظلت الحكومة على سياستها فى تشجيع أوائل الخريجين وتمصير الدراسة فكانت تعين النابهين من المتخرجين فى وظائف خوجات ثوان أو معيدين أو تبعث بعضهم الى فرنسا من وقت لآخر وفى سنة ٤٥ تولى وكالة المدرسة أحد خريجيها الاوائل محمد أفندى الشافعى وبذلك غلب العنصر المصرى فى مدرسة الطب وكان ذلك من اعظم العوامل شأنا فى

توطيد المدرسة اذ برهنت على قدرتها فى الاكتفاء بنفسها فى التدريس والادارة ، غير أن عدد تلاميذ المدرسة اخذ فى النقصان عقب لوائح سنة ٣٦ ثم سنة ٤١ حتى اصبح ملائما للظروف اذ اخذ مجال العمل امام الاطباء يضيق كما أن المجال الرئيسى وهو الجيش ضاق كثيرا بعد انقاص عدده(٨٠) هذا بالاضافة الى ان الديوان كان يبقى التلاميذ الوسط والدون للاعادة أى يستغنى عنهم ويلحقهم بمدرسة السوارى (٨١) ، أو ارجاع غير الاكفاء منهم الى المدرسة وقيدهم بها مع التلاميذ (٨٢) .

ومن المصريين الذين اشتهروا فى الطب على هيبة الذى عين مدرسا بمدرسة الطب وابراهيم النبراوى الذى كان عضوا فى بعثة سنة ٣٢ وعند عودته عين مدرسا والدكتور احمد حسن الرشيدى الذى عين مصححا ومحررا بها ، حسين غانم الرشيدى مصححا ايضا وعيسوى النحراوى وكان مترجما ومحمد الشباسى وعين مدرسا لعلم التشريح ومحمد الشافعى مدرسا للامراض الباطنية ثم تولى ادارة مدرسة الولادة ثم عين وكيلا لمدرسة الطب ثم مديرا بها (٨٣) . كما تم تعيين ستة من أعضاء البعثات من أولاد العرب فى وظيفة اساتذة مساعدين بمدرسة ابى زعبل (٨٤) .

وآخر المدارس التى عنت بتخريج الموظفين للدولة هى مدرسة الالسن وقد بلغ عدد تلاميذ هذه المدرسة أول انشائها خمسين تلميذا انتقاهم رفاعة من مكاتب الاقاليم ثم زادوا الى مائة وخمسين وفى سنة ٤١ قررت لجنة تنظيم المدارس ان يكون العدد ستين وظلت مدرسة الالسن محتفظة بنحو هذا العدد حتى نهاية عصر محمد على ومما يذكر بالفخر لمدرسة الالسن أن نفرا من تلاميذها شغلوا بعد تخرجهم فيها مناصب التدريس بها ففى سنة ٣٩ تخرج أول فريق من تلاميذ المدرسة فعين بعضهم مدرسين للغة الفرنسية والبعض الآخر مدرسين للغة العربية فحلوا محل اساتذتهم ولما انشىء قلم الترجمة سنة ٤١ الحق به كل خريجى المدرسة كلهم وكانوا لا يمنحون الرتبة حتى يترجم كل منهم كتابا يحوز الرضا السامى وكانوا يظلون حينا بالمدرسة بعد تخرجهم تحت الطلب حتى اذا احتاجت مدرسة أو مصلحة الى احدهم استدعته ومنحته الرتبة ومرتبها (٨٥) .

أما عن الغرض الاساسى من تأسيس مدرسة الالسن فكان تخريج مترجمين لخدمة المصالح والمدارس الحكومية ولما وضعت قوانين التعليم ولوائحه سنة ١٨٣٦ أصبح الغرض منها تخريج المترجمين وامداد المدارس الخصوصية الاخرى بتلاميذ يعرفون اللغة الفرنسية (٨٦) .

وقد عهد بادارة المدرسة لرفاعة الطهطاوى وكان يشرف على المدرسة من الناحيتين الفنية والادارية كما كان يرأس لجنة الامتحان ويمتحن التلاميذ كما عين فى المدرسة نخبة من مشايخ الازهر الممتازين لتدريس اللغة العربية وفى سنة ٤٥ الحق بالمدرسة قسم لدراسة الادارة الملكية العمومية لتخريج الموظفين الاداريين فى المديريات والمصالح وعاشت مدرسة الالسن نحو خمسة عشر عاما بدأت تسيطر على شئون الثقافة العامة فى مصر(٨٧) .

كما تمكنت مدرسة الالسن بفضل رفاعة الطهطاوى أن تخرج اكثر من مائة مترجم خلال عشر سنوات . وقد عين الفوج الاول من خريجى هذه المدرسة فى مختلف الوظائف بدواوين الحكومة (٨٨) .

من ذلك يتضح أن هدف الدولة من التعليم سواء فى المدارس أو بايفاد البعثات هو تخريج الموظفين للحكومة وتعيينهم فى الدواوين والمصالح المختلفة وبذلك أوجد التعليم طبقة من الاداريين أو الافندية الذين قاموا بمهامهم على خير وجه سواء فى الوظائف العامة أو فى التدريس ، ولا نعنى هنا بطبقة الافندية من عملوا بالتدريس فقط بل كل الذين شغلوا الوظائف الحكومية عموما واطلق عليهم لقب افندى .

وكانت سياسة قصر التعليم الدنيوى والفنى على اعداد موظفى الحكومة ومستشاريها ذات أثر فعال فى جعل الاجيال الناشئة من المصريين تنظر الى التعليم الدنيوى كوسيلة للدخول فى سلك الخدمة المدنية فحسب وقد كانت الخطوة التالية فى هذا الاتجاه هى النظر الى التعليم مهما كان قاصرا على انه يؤدى الى الوظيفة الحكومية (٨٩) .

فبالنسبة للمدارس فقد أنشأ محمد على مجالس لادارتها وعين فيها العديد من الموظفين غير أنها أبطلت فى أواخر عهده بعد أن غلب العنصر المصرى فى التدريس وفى تولى مناصب النظارة ، واذا كانت هذه الوظيفة فى البداية قاصرة على المهام الادارية الا انها لم تلبث أن رأت الحكومة أن يكون الناظر ذا مهارة فى جميع الدروس وهكذا دخل الناظر السلك الفنى بالمدرسة وأصبح أستاذا يحزق الدروس التى تدرس للتلاميذ (٩٠) .

كما كان الباشخوجة أى رئيس المدرسين يجمع هو الآخر بين مهامه الادارية والفنية (٩١) . وكان هؤلاء الموظفون أما يعاقبون فى حالة اهمالهم فى عملهم أو يمنحون زيادة فى مرتباتهم تشجيعا لهم لممارسة عملهم باجتهاد (٩٢) وكان صاحب هذه الفكرة رفاعة الطهطاوى ، كذلك كان المدرسون يخضعون لاشراف دقيق من قبل ديوان المدارس .

واذا كان مديرو ومدرسو المدارس الخصوصية فى بداية عهدها من الاجانب الا أن الحكومة أخذت فى الاستغناء عنهم واحلال المصريين محلهم الذين عادوا من بعثاتهم وان بقيت بعض العناصر الاجنبية القليلة كمدرس اللغات ، غير انه فى السنين الاخيرة من عصر محمد على كان مدرسو المدارس الخصوصية جميعا من المصريين الذين تلقوا علومهم فى بلادهم ومنهم من أتم دراسته بأوروبا كما كانت المدارس تنتقى المتفوقين من تلامذتها وتعينهم معيدين ثم ترقى بهم فى سلك التدريس وهو نظام طيب قصد به امداد المدارس بنخبة من المدرسين المصريين المتفوقين ولم تكن وظائف المعيدين مقصورة على المدارس الخصوصية بل كان من تلاميذ المبتديان المتفوقين فى مادة من يعين معيدا لدروسها وكان يمنح نصف المرتب الذى يمنحه المعيد بالمدارس الاخرى كما كان يتم تعيين المعيدين فى المدرسة التجهيزية (٩٣) .

والمعيدون فى المدارس الخصوصية والمعيدات فى مدرسة الولادة طبقتان معيدون ثوانى ومعيدون أول والمعيدون لم يخرجوا من زمرة التلاميذ وكانوا يمنحون لذلك ستين قرشا فى الشهر وجراية تلميذ (٩٤) .

كما نجحت مدرسة المهندسخانة فى تخريج أجيال من المدرسين بهـا وبالمدرسة التجهيزية وقد قام هؤلاء المدرسون والخريجون بترجمة الكثير من الكتب كما استلزم قيام المدرسة تعيين مصريين بها من خريجى مدرسة الالسن لتدريس الفرنسية وترجمة دروسها ومن أبرز مدرسيها صـالح مجدى وعبد الله أبو السعود وهما من أنبغ تلاميذ رفاعة ومن أنبغ خريجى الالسـن .

ومن النظار المصريين الذين تم تعيينهم فى المدارس يوسف كاشف الذى تولى النظارة فى مدرسة المعادن التى أنشئت سنة ٣٤ وكان أول ناظر مصرى يعين فيها (٩٥) .

وهكذا نال الشعب المصرى من التعليم ما لم يكن يؤمله فى السنين الماضية وترقى أبناؤه درج الوظائف بعد أن كانت محصورة فى المماليك والبكوات وقد امتاز فى هذا الوقت من نبغاء المصريين من كان فخرا لمصر . وكان على رأس هؤلاء مصطفى مختار بك أول مدير للمدارس بمصر فى سنة ١٨٣٦ (٩٦) .

واذا كان التعليم قد فشل فى أن يتغلغل فى طبقات المجتمع كلهـا الا انه نجح فى تكوين طبقة ذات عقلية خاصة فى المجتمع تميزت على بقية مجموع الشعب الجاهل ليس بعقليتها فقط ولكن بثرائها أيضـا بالنسبة للاغلبية الفقيرة وهذه الطبقة هى طبقة الافندية أو الارستقراطية المتعلمة وعلى الرغم من أن التعليم قد انتهى بتكوين طبقة ارستقراطية متعلمة فى شعب مازالت الامية تسيطر عليه فانه ضم التلاميذ الذين أخذوا من كل الاوساط فمنهم أبناء الذوات من الموظفين والعلماء ومنهم أبناء الفلاحين ذوى الجلاليب الزرقاء ومنهم الاغنياء والفقراء .

وقد أدت هذه السياسـة الى ادماج بعض قطـاعات فى المجتمع المصرى تساووا جميعا أمام الحكومة وفى ميدان العلم لكن من ناحية أخرى أدت هذه السياسة الى خلق طبقة جديدة لم يعرفها المجتمع من قبل وهى طبقة الافندية من أهل البلاد الذين شغلوا مناصب الدولة وأصابوا منهـا

المال والاحترام والتقدير ومن هنا ظهرت طبقتان متميزتان طبقة الافندية وطبقة الفلاحين وقد زاد من هذا التميز ان افراد الطبقة المتعلمة لم يعودوا الى بيئاتهم التى نشأوا فيها ليرفعوا من مستواها بل تحولوا الى بيئات أخرى جديدة فاكتظت بهم المدن التى اقاموا فيها طلبا للشهرة والغنى واحتكروا التعليم (٩٧) .

كذلك خلق التعليم الاجنبى نوعا معينا من الطلبة وطبقة معينة من الناس أطلق عليها اسم الطبقة الغنية الارستقراطية التى تسير أمور البلاد مما زاد من نفوذ هذا النوع من التعليم وبالتالى من نفوذ هذه الطبقة حتى اصبحوا ينظرون الى غيرهم من طبقات المتعلمين فى المدارس الحكومية الوطنية نظرة متعالية وهم فى برجهم العاجى لا يختلطون بالشعب (٩٨) .

والحقيقة أن وظائف الدولة الكبرى ظلت فى عصر محمد على يغلب عليها الاتراك لا سيما وإن لغة الادارة ظلت التركية ولكن هذه الطبقة لم تكن كلها تركية الجنس بل لقد كانت ارستقراطية لغوية قبل أن تكون جنسية اذ كان فيها اخلاطا من أمم الشرق كما كانت هـذه الطبقة تتسع كذلك للمصريين الذين يؤهلهم تعليمهم ووظائفهم لخدمة اللغة التركية والاندماج فى افراد هذه الطبقة (٩٩) .

وقد نسب الى محمد على قوله « ان ما ذاع عن حرمانهم من مناصب القيادة لمصريتهم وهم يحتاج الى تبديد » (١٠٠) .

أى ان الباشا أزال بالتعليم الفوارق بين الطبقات فقد تقلد الحكومة ابن الريفى الفقير من المناصب ما قد يصل اليه ابن المدينة الغنى وكان هذا تحولا خطيرا فى المجتمع المصرى ووضعا لاسس جديدة فى تقسيم الناس الى طبقات قوامها العلم فمن أصاب العلم اصاب الجاه والمال ومن حرمه لم يصب من هذين شىء (١٠١) . فالحكومة تتعهد الخريجين بالرتب والمرتبات والوظائف ثم تسبغ عليهم من هيبتها سطوة ومقاما فالتعليم يرفعهم من حضيض الجهل والفاقة الى مصاف الافندية ابناء الباشا .

صعود فردى أكثره كان شاقا ، لكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقا كاملا وإن لم يحقق مطامحهم الفكرية اذ أصبحوا فى النهاية جزءا من جهاز محمد على واتخذ منهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها ارادة فيما تصنع (١٠٦).

ويلاحظ أن صلاح عيسى تمادى فى الباس هذا العصر تصورات سياسية عصرية لم تكن تنطبق عليه .

وعلى العكس من ذلك يعتقد أن الموظفين المصريين سواء الذين احتلوا المناصب الصغيرة فى الجيش أو الدولة وأقطعهم محمد على بعض الاراضى الزراعية هم الذين انتهى بهم الأمر فى أواخر القرن التاسع عشر الى أن أصبحوا يمثلون البورجوازية المصرية التى قادت الكفاح الوطنى ضد الاتراك والتدخل الاوروبى (١٠٧) .

ورغم هذا فقد كانت هذه الطبقة الوسطى التى تقف بين طبقة أعلى وأخرى اقل منها اقرب الى الطبقة العليا فى تعليمها ومصالحها الاقتصادية وأهدافها واتجاهاتها (١٠٨) .

كان هذا هو الفكر الجديد للطبقة الوليدة التى تأثرت بالتعليم الحديث بشقيه سواء المحلى المتمثل فى مدارس محمد على أو التعليم الخارجى الذى لقنته لهم البعثات بينما كان بعض من المتعلمين فى المدارس المحلية والاجنبية يتعالون على أهل البلاد ويأبون الاختلاط بهم نجد الفريق الآخر على العكس منهم يسعى الى اعادة عراقة أسرهم القديمة ومكانتهم الاجتماعية .

وربما كان هذا من الاسباب التى جعلت محمد على يتخوف من التوسع فى التعليم وفى تعيين كل الخريجين فى وظائف الحكومة فأخذ يعيد نظره من جديد فى هذه السياسة ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذكر من أن محمد على « أصبح يخشى المصريين بقدر ما كان يخشى الاتراك والمماليك لهذا دأب حتى بعد أن استتب له الامر على اقصائهم عن مراكز القوى الحقيقية»(١٠٩).

لأن تعليم المصريين واسناد الوظائف لهم كان سببا فى وجود قومية مصرية لم تعرف فى البلاد أو فى خارجها قبل ذلك وشرع المصرى يعتبر نفسه مصريا بعد أن كان عثمانيا (١١٠) ٭

الذى كان يتزعمها بوغوص بك وتضم الشباب الذين تعلموا ﻓ
وبريطانيا وكان أقرب الرجال الى الباشا سامى بك وأحمد باﺷ
وشريف باشا ومصطفى باشا ومختار بك ويوسف بوغوص بك
هذا الاخير لم يكن احد من الحاشية مخلصا لمحمد على اذ لم تك
به سوى مصالحهم الذاتية لهذا لم يجرؤ احد على معارضته خوفا
أي الطرد وحذا حذوهم المصريون الذين احتلوا الوظائف الحكوم

لهذا نجد أن الفكر الجديد لهذه الطبقة من المثقفين المصري
حول حسم قضية السلطة فى المجتمع التى كانت أمنية من أمنيات
المصريين الذين عاشوا حالة حصر ذهنى مميت عقب عودتهم م
الى أوروبا فالمجتمع الذى احتكوا به هناك والذى اقتنعوا بص
وملاءمتها كان مرفوضا بشدة فى مصر حيث سيطر الفرد المتسل
الفكرى والاجتماعى ومن هنا فمجموعة الافكار الاساسية التى
وشاهدوا مؤسسات تطبيقها قد وضعتهم فى تناقض حقيقى مع
محمد على الاوتوقراطية ولعل أفكارا مثل الحرية الفردية وحري
وضمانات الفرد ازاء السلطة كانت من أكثر الافكار الحاحا علي
وأن بعضهم كان يتعرض لاضطهاد قاسى لاسباب بعضها نزوات أو
وربما كان العامل الحاسم فى هذا الصدد أن التطور الاجتماعى ك
عن فكرهم وأن القوى الاجتماعية النشطة التى كانت تستطيع
مثل هذا التيار وهى قوة التجارة كانت قد صفيت سياسيا بتص
عمر مكرم وحوصرت اقتصاديا بسياسة الاحتكار التى فرضها مح
كما أن الحلفاء القدامى لهذه القوة — مثقفى الازهر — انتقلوا الى
الوالى ، والتناقض بين افكار من لم ينتقل منهم الى ذلك المعسكر
به الليبراليون لا يسمح بادماج سريع يقود الى حركة موحدة .

وثمة عامل ذاتى اثر فى حركة مثقفى التيار الليبرالى تاثيرا ﺳ
أن أكثرهم كان ينتمى الى أسر فقيرة وإن كانت ذات أصول عرية
تفكك المجتمع المملوكى وعمليات الاستنزاف التى كان يقوم بها وقد
رغبتهم فى اعادة مجد هذه الاسر مع القيمة الجديدة التى أرسى ﻣ
قواعدها فى المجتمع المصرى وهى التعليم ومن هنا كانت كل

صعود فردى أكثره كان شاقا ، لكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقا كاملا وإن لم يحقق مطامحهم الفكرية اذ أصبحوا فى النهاية جزءا من جهاز محمد على واتخذ منهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها ارادة فيما تصنع (١٠٦).

ويلاحظ أن صلاح عيسى تمادى فى الباس هذا العصر تصورات سياسية عصرية لم تكن تنطبق عليه .

وعلى العكس من ذلك يعتقد أن الموظفين المصريين سواء الذين احتلوا المناصب الصغيرة فى الجيش أو الدولة واقطعهم محمد على بعض الاراضى الزراعية هم الذين انتهى بهم الامر فى أواخر القرن التاسع عشر الى أن أصبحوا يمثلون البورجوازية المصرية التى قادت الكفاح الوطنى ضد الاتراك والتدخل الاوروبى (١٠٧) .

ورغم هذا فقد كانت هذه الطبقة الوسطى التى تقف بين طبقة أعلى وأخرى اقل منها اقرب الى الطبقة العليا فى تعليمها ومصالحها الاقتصادية وأهدافها واتجاهاتها (١٠٨) .

كان هذا هو الفكر الجديد للطبقة الوليدة التى تأثرت بالتعليم الحديث بشقيه سواء المحلى المتمثل فى مدارس محمد على أو التعليم الخارجى الذى لقنته لهم البعثات بينما كان بعض من المتعلمين فى المدارس المحلية والاجنبية يتعالون على أهل البلاد ويأبون الاختلاط بهم نجد الفريق الآخر على العكس منهم يسعى الى اعادة عراقة أسرهم القديمة ومكانتهم الاجتماعية .

وربما كان هذا من الاسباب التى جعلت محمد على يتخوف من التوسع فى التعليم وفى تعيين كل الخريجين فى وظائف الحكومة فأخذ يعيد نظره من جديد فى هذه السياسة ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذكر من أن محمد على « أصبح يخشى المصريين بقدر ما كان يخشى الاتراك والمماليك لهذا دأب حتى بعد أن استتب له الامر على اقصائهم عن مراكز القوى الحقيقية»(١٠٩).

لأن تعليم المصريين واسناد الوظائف لهم كان سببا فى وجود قومية مصرية لم تعرف فى البلاد أو فى خارجها قبل ذلك وشرع المصرى يعتبر نفسه مصريا بعد أن كان عثمانيا (١١٠) .

كما بث التعليم فى نفوس الاهالى روحا معنوية جديدة ساعدت على تكوين طبقة متوسطة متنورة من المصرى القح صارت ركنا فى تاريخ النهضة الحديثة (١١١) ، وان كانت تعيش فى مجتمع تضيع فيه كل ابعاد الحرية اذ تحكمه سلطة مستبدة وتكثر فيه الانتماءات الجماعية المحافظة وأفكار تستوجب الطاعة (١١٢) .

لكن الوظائف عموما قد فتحت أمام العديد من الافراد الفرصة للاثراء كما أن عددا ليس بقليل من الفقراء والمتواضعين أصبحوا من الاغنياء أو من كبار الموظفين (١١٣) .

لكن لا ينبغى ان نغفل نقطة هامة الا وهى أن الوظيفة الحكومية كانت فى ذلك العهد بمثابة القيد الثقيل الذى يعوق انطلاقات فكره ذلك أنه وهو يرسف فى هذا القيد فهو موظف امكانياته الخلاقة فى خدمة السلطة وتبرير افعالها وان كان ذلك لا ينطبق على بعض المفكرين كرفاعة الطهطاوى مثلا ، لانه أكثر تجديدا من كثيرين غيره كما أنه استغل وظيفته الحكومية لصنع التغيير كما استعانت به الحكومة فى نفس الصدد(١١٤) وان كانت بعد ذلك قد لجأت الى نظام الاستيداع وتأجيل دفع المرتبات أو تخفيضها للنصف (١١٥) كما أصبح محمد على متخوفا من تعميم التعليم بين العامة خوفا من نقل الشعب الى حال من النضج السياسى والقومى لا ترتاح اليه الحكومة وقد يبغضهم فى بيئاتهم التى نشأوا فيها فينزحون الى بيئات أخرى فيها ما يتوهمون من رخاء ومدنية وقد يجبرهم على الثورة على المهن التى نشأوا عليها ويطلبون من الحكومة أن تفسح لهم مكانا فى مجال العمل الاميرى النظيف .

كما كان يخشى أن يستمر فى تعليم الناس ثم لا يجد لهم مجالا للعمل اذ كان يخشى ما أصبح مع الزمن فى مصر داءا اجتماعيا خطيرا(١١٦) .

لهذا سعى الى انقاص عدد المدارس الخصوصية وتقليل تلاميذها كما انقص تلاميذ المدرسة التجهيزية ورأى أنه لابد من اعادة النظر فى نظامه التعليمى ليلائم بينه وبين حاجة البلاد وليخفف من الاجهاد المالى الذى لازم حكمه .

فبالنسبة للموظفين قام بحجز مرتباتهم وفرض طلبات غير معقولة على من كونوا ثروات ضخمة أثناء قيامهم بخدمته ، فكانت المرتبات تتأخر شهورا وأحيانا سنوات وعند دفعها فى نهاية الامر كان الموظفون يحصلون على سندات حكومية لا يمكن صرفها الا بالخصم وفى مثل هذه الظروف كان لابد من انتشار الفساد والتراخى والاهمال فى أداء الوظائف كذلك عانى كبار الموظفين الاتراك فى الحكومة من سياسة محمد على فكثير منهم اندفعوا الى خدمة الباشا بعد أن بذلت لهم الوعود بمرتبات ضخمة تصل الى ٢٠ الف فرنك أو ٤٠ الف فرنك فى السنة على الاقل على الورق غير أن الوالى كان يطالبهم بمساعدته ماديا بصفة دورية ففى سنة ٢٦ فرض على كبار الموظفين مساهمات اختيارية فكان على كل منهم أن يقدم مبالغ كبيرة كما استبدل بالمئونة المخصصة لهم مبلغا صغيرا وحتى هذا المبلغ أجل دفعه لهم وعندما أصبح فى حاجة ماسة الى النقود أرغم كبار الموظفين والضباط الذين أثروا فى خدمته على أن يتقبلوا مسئولية دفع الضرائب عن القرى المتأخرة فى ذلك ولم يترك لهم فرصة للرفض .

وبالاضافة الى ذلك كان يفرض عليهم غرامات باهظة فى حالة فشلهم فى اداء واجباتهم واخيرا كان يلحق بهم الاهانات والمذلة ويلجأ الى أساليب غير عادية ليضمن طاعتهم المطلقة .

يقول الجبرتى فى هذه المناسبة « وقد وقع لكثير ممن تقدم فى منصب أو خدمة الدولة أنه حوسب وأهين والزم بما رافعوه فيه وقد استهلكه فى نفقات نفسه (١١٧) .

ويقال أنه فعل ذلك معهم بعد أن اكتشف مفاسدهم الخطيرة التى زحفت الى الادارة أثناء انشغاله بالحرب كما أدان كثيرا من الموظفين الاتراك بتهمة تبديد أموال الحكومة ، ولجأ الى احلال المصريين محلهم غير ان هذا لم يؤد الى اثارة عداء الاتراك فحسب بل الى تحقيق التحسن المالى فقد اثبت المأمير المصريون الجدد ومن دونهم من الموظفين انهم أقل تعاطفا مع المصريين من الاتراك بل فاقوا اسلافهم فى الارهاب اذ كانوا على حد قول هيلين ريفلين يفوقون الاتراك فى خوفهم وكانوا أكثر اهتماما باظهار

كفاءتهم فقاموا بمهامهم بضمير وحمية واذا كان محمد على قد قصد برفع اقدارهم أن ينزع من الفلاح آخر درهم فقد وجد منهم رجالا قادرين على تحقيق هذا الهدف رغم أن مرتباتهم كانت تقل كثيرا عما يتقاضاه أسلافهم الاتراك اذ كانوا يتقاضون ٣٠٠ فرنك فى الشهر يضاف اليها وسام من الماس . وبذلك خفض محمد على نفقات ادارته لكنه زاد من عبء الفلاح لأن الموظفين الجدد أسرعوا فى مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين . غير أن سياسة محمد على الخاصة باستخدام المصريين لم تجد قبولا لدى الاتراك أو لدى الاوروبيين كما أنها لم تؤد الى تحسين نوع البيروقراطية الحكومية القائمة بل كان لها دلالة كبيرة اذ أدت الى قيام الطبقة البيروقراطية المصرية وفرضت اللغة العربية بالتدريج على الادارة الحكومية وان ظل الجهاز الادارى قائما فى معظمه على الطبقة التركية الحاكمة (١١٨) .

والخلاصة فان حاجة الدولة للموظفين والخريجين سواء أكانوا من المصريين أو الاتراك كانت تعد نقمة ونعمة فى وقت واحد فهى نعمة بالنسبة للطرفين اذ استفادت الحكومة فى أول الامر من خبراتهم حين ساهموا فى بناء الدولة الحديثة بمجهوداتهم كما بلغوا هم أيضا شأوا من المجد والرفعة والمكاسب من خلال تواجدهم فى وظائفهم ومن الناحية الاخرى نجد أن حاجة الدولة للموظفين كانت نقمة أيضا اذ سرعان ما بدأت تستغنى عن خدماتهم بل وترهقهم بدفع الاموال لمساعدة الدولة بالاجبار استيفاء لما حققوه من ثروة لانفسهم من خلال عملهم بالحكومة .

هوامش الفصل السادس

(١) صلاح عيسى — المصدر السابق ـ ص ١٢٠ .

(٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — القاهرة سنة ١٩٣٨ — صص ٣ ، ١٢ .

(٣) Charles Issawi; op cit, p. 27.

(٤) زهير الشايب — وصف مصر — ص ٦٦ .

(٥) د. أحمد عزت عبد الكريم — نفس المصدر — صص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

(٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى العالم الاسلامى صفحة ٨٩ .

(٧) زهير الشايب — وصف مصر — ص ٦٠ .

(٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٣٧ .

(٩) د. يونان لبيب — رفاعة الطهطاوى وقضايا عصره — ندوة رفاعة الطهطاوى — كلية الالسن — ١٨ — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ — صفحة ١٠ .

(١٠) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ١٢١ ، ٢٢٦ .

(١١) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(١٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على صفحة ٢٠ .

(١٣) المصدر السابق — صص ٥٥٧ — ٥٥٩ ، الرافعى عصر محمد على — ص ٤٩٧ .

(١٤) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٥٦٢ — ٥٨٠ .

(١٥) د. عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٥٨١ ، ٥٨٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ .

(١٦) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٥٧ .

(١٧) د. محمد أنيس — مجلة الكاتب — دراسة فى المجتمع المصرى صفحة ١١٦

Charles Issawi; Op cit, p. 28.

(١٨) د. احمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٣٢٥ ، ٤٧٧ .

(١٩) Reynier, Egypt after the battle of Hiliopolis, London 1802 — p. 73.

(٢٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — صص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢١) د. محمود متولى — المصدر السابق — ص ١٥ .

(٢٢) الجبرتى — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٧ — ص ٢٧١ .

(٢٣) د. متولى — المصدر السابق — ص ١٥ .

(٢٤) Henry Dodwell, Op cit, p. 208.

(٢٥) الجبرتى — ج ٣ — سبتمبر سنة ١٨٠١ — ص ١٩٥ .

(٢٦) مذكرات نقولا الترك — ص ١٣٠ .

(٢٧) جاك تاجر — اقباط ومسلمون — ص ٢٣١ .

(٢٨) Charles Issawi, Op cit, p. 25.

(٢٩) د. شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٦٥ .

(٣٠) A.A. Paton, Ahistory of the Egyptian revolution. V. II. p. 281.

(٣١) د. شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٧٩ .

(٣٢) الجبرتى — ج — ٤ — ابريل سنة ١٨١٩ — ص ٣٠٣ ، رمزى تادرس — الاقباط فى القرن العشرين ج ١ — ص ١ .

(٣٣) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٣٣٣ ، الجبرتى — ج ٣ — يونيو سنة ١٨٠٥ — ص ٣٤٣ .

(٣٤) الجبرتى — ج ٣ — سنة ١٨٠٥ — ص ٣٤٥ .

(٣٥) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٠١ .

(٣٦) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١١٧ .

(٣٧) الجبرتى — ج ٤ — فبراير ومارس سنة ١٨١٠ — ص ١٠٩ ، أكتوبر سنة ١٠ صص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٣٨) ديوان معية سنية عربى دفتر ٢ مجموعة ١ نمرة ٣٦ — ص ١٥ — سنة ١٢٥٠ هـ .

(٣٩) جاك تلجر — المصدر السابق — ص ٢٣٤ .

(٤٠) محمد فؤاد شكرى — تقرير دوهاميل سنة ٣٧ — صص ٣٨٩ ، ٦٦٥ .

(٤١) جرجس سلامة — تاريخ التعليم الاجنبى فى مصر — ص ٤٥ .

(٤٢) A.A. Paton, Op Cit, V. II. p. 281.

(٤٣) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٨٨ .

(٤٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل سنة ١٨٣٣ — ص ٣٨٩ .

(٤٥) الجبرتى — ج ٣ — ص ١٩٤ .

(٤٦) نفس المصدر ج ٤ سنة ١٨٢٠ ص ٣٠٨ .

(٤٧) كلوت بك المصدر السابق — صص ٥١٥ ، ٥١٦ .

(٤٨) موروبرجر — البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة — القاهرة سنة ١٩٥٩ — صص ٢٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(٤٩) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ٩٢ .

(٥٠) محمد فؤاد شكرى — تقرير دوهاميل سنة ١٨٣٣ .

(٥١) شفيق غربال — المصدر السابق — صص ٨٤ ، ٨٥ .

(٥٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٥١ .

(٥٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل — ٦ يوليو سنة ١٨٣٧ .

(٥٤) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٩ جزء ٤ عرضحالات ص ١٥٣٥ — ١٥ جمادى الاول سنة ١٢٦٢ هـ .

(٥٥) ديوان المدارس عربى دفتر ٢٧ جـ ٢ مكاتبة ٥٨ — ص ٦٦٧ — ٢٥ محرم سنة ١٢٦٢ هـ ، أولاد ترك بالمكاتب إلى مكتب بوش .

(٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦٦٠ .

(٥٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى العالم الاسلامى — ص ص ٩٥ ، ٩٦ .

(٥٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٥٩) انطون يعقوب — مصر الحديثة فى ثلاث سنين — سنة ١٩١٧ ص ص ٩ ، ١٠ .

(٦٠) ابراهيم زكى — التطور المالى — ص ١٨٣ .

(٦١) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٥٥ جزء ثانى — ٧٥٦ مكاتبة ١٩٨٤ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ .

(٦٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عهد محمد على — ص ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٦٣) د. عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ص ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ص ص ٤٣٥ : ٤٣٨ .

(٦٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٣٨ .

(٦٥) موروبرجر — المصدر السابق — ص ٣٠٧ .

(٦٦) أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٣٢٦ .

(٦٧) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٦٠ مدارس عربى ص ٥٣٤ مكاتبة رقم ٢ ، ٢ ربيع ثانى سنة ١٢٦٦ هـ من أعقاب كرام الى الديوان قسم المحاسبة ، دفتر ١٤٧ صحيفة ١٤١٧ وثيقة عربية رقم ٨٤٤ — ٢٩ ربيع سنة ١٢٦٦ هـ .

(٦٨) ديوان المدارس عربى ٥٠ من الديوان الى الحسابات تلاميذ قسم المحاسبة — دفتر ١٥١ ص ٢٢٢٧ — مكاتبة رقم ٨٩٤ — ١٨ جمادى الثانى سنة ١٢٦٦ هـ .

(٦٩) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٧ جزء ثانى مكاتبة رقم ٢٩٧ ص ٦٩١ غرة محرم سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٠) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٤٨ جزء ٧ مكاتبة ١١٧ ص ٢٤١٧ ربيع آخر سنة ١٢٦٣ هـ .

(٧١) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٤٣ ص ٦٥٩ وثيقة رقم ٣٧ — ١٨ محرم سنة ١٢٦٦ هـ .

(٧٢) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٣٨ .

(٧٣) د. احمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٣٢٧ ، ٣٢٩ .

(٧٤) د. احمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٣٤٥ ، ٣٥٦ ، البهجة التوفيقية — ص ١٨٤ .

(٧٥) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٨ جزء ثالث مكاتبة ١٧٥ ص ١١٠٣٧ — ١٧ صفر سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ .

(٧٧) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٥ جزء ثان ص ٦١٤ مكاتبة ٦٨ — ٢٧ شوال سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٨) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٢٨ .

(٧٩) نفس المصدر — ص ١١٢ .

(٨٠) د. احمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ص ٢٨٠ .

(٨١) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٥٦ مدارس عربى ص ٩٣٣ — ١٣ محرم سنة ١٢٦٥ هـ ، دفتر ١٢٧ ص ١٢٧٢ نمرة ٢٦٣ . صفر سنة ١٢٦٥ هـ .

(٨٢) ديوان المدارس عربى دفتر ٣ جزء ٣ ص ٨٧٦ مكاتبة ٢٩ — ٤ صفر سنة ١٢٦١ هـ .

(٨٣) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص‌ص ١٠٢ — ١٠٨

(٨٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦٧١ .

(٨٥) جاك تاجر — حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر — ص ٣٢ ، جمال الدين الشيال — المصدر السابق ص ٣٩ .

(٨٦) جاك تاجر — المصدر السابق — ص ٣٠ .

(٨٧) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص‌ص ٤٠ ، ٤٣ .

(٨٨) د. لويس عوض — المصدر السابق — ج ٢ — ص‌ص ٩٣ ، ٩٦.

(٨٩) موروبرجر — المصدر السابق — ص ٣٨ .

(٩٠) د. احمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص‌ص ٣٥٦ — ص ٥٣٨ .

(٩١) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٨ جزء ثالث مكاتبة ٩٣ ص ١١٠٤ ٤ ربيع اول سنة ١٢٦٢ هـ

(٩٢) ديوان المدارس عربى دفتر ٩٣ جـ ١ وثيقة ٧ ص ٢٢ ، ص ٢٣ سنة ١٢٦٤ هـ .

(٩٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص‌ص ٥٤٨ — ٥٥١ .

(٩٤) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ١١ جـ ٤ ص ٤٠٧٤ — ربيع الثانى سنة ١٢٦١ هـ عرضحالات .

(٩٥) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص‌ص ٢٧ ، ٢٨.

(٩٦) صبالح جودت — مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة ، سنة ١٩٠٤ — ص ١٨ .

(٩٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص‌ص ٦٥٠ — ٦٥٢ .

(٩٨) د. جرجس سلامة — المصدر السابق — ص‌ص ١٩ ، ٢٠ .

(٩٩) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٦٦٠ .

(١٠٠) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٨٧ .

(١٠١) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٦٦٠ ، ٦٦١ .

(١٠٢) كلوت بك — المصدر السابق — ص ٥١٧ .

(١٠٣) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٤٧ ، محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٥٨ .

(١٠٤) د. محمد أنيس — مجلة الكاتب — ص ١١٦ .

(١٠٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(١٠٦) صلاح عيسى — المصدر السابق — صص ١٤٨ — ١٥٠ .

(١٠٧) د. محمد أنيس — المصدر السابق — ص ١١٦ .

(١٠٨) موروبرجر — المصدر السابق — ص ٢٧ .

(١٠٩) د. لويس عوض — المصدر السابق ج ١ — ص ٨٨ .

(١١٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — صص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(١١١) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٥٧ .

(١١٢) د. يونان لبيب — المصدر السابق — ص ١٨ .

(١١٣) Charles Issawi, Op cit, P. 228 — 229.

(١١٤) د. يونان لبيب — المصدر السابق — صص ٥ ، ٦ .

(١١٥) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٥٢٧ ، ٥٢٨ .

(١١٦) نفس المصدر صص ٤٠ ، ٤١ .

(١١٧) الجبرتى — ج ٤ — نوفمبر سنة ١٨١٥ — ص ٢٣١ .

(١١٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ١٥٦ : ١٥٩ .

الفصل السابع

الاجـــــانب .

التاثيرات الاجنبية فى المجتمع المصرى .

الفصل السابع

الاجـــانب

يختلف الارمن واليونانيون عن الجاليات الاوروبية الاخرى فى أن معظمهم كانوا من رعايا الدولة العثمانية وقد وجدوا فى دولة محمد على مكانا للحرية والتسامح اذا ما قورن بالولايات العثمانية الاخرى وفرصا أكبر للعمل والترقى .

شاهد عصر محمد على وفود العديد من الجاليات الاجنبية وكان هؤلاء بالطبع ينتمون الى قوميات مختلفة فمنهم الايطاليون والفرنسيون والانجليز واليونانيون وغيرهم ولم يكن هؤلاء ينتمون بالضرورة الى طبقة اجتماعية واحدة بل تفاوتت أصولهم الاجتماعية فقد وفد على البلاد أصحاب رؤوس الاموال كما وفد عليها العاملون والمغامرون والفنيون .

وقد ساهم بعض هؤلاء الاجانب بحق بدور لا يمكن تجاهله فى بناء الدولة الحديثة ويمكننا أن نقسم هؤلاء تقسيما فئويا حسب النشاطات التى مارسوها ودرجة أهميتها فمنهم من عملوا فى النشاط التجارى ومنهم أيضا الرحالة الاوربيون .

والى جانب هؤلاء كان هناك فريق آخر لم يدخل ضمن هذه التقسيمات الفئوية كموظفى الحكومة الاجانب الذين استعان بهم محمد على .

وسنحاول هنا أن نبرز دور كل من هؤلاء فى اطار كل جنسية على حدة وسنتناول بالحديث التأثيرات الاوروبية على المجتمع المصرى والمدى الذى وصلت اليه واستجابة المصريين لها وموقفهم ازاءها .

لم يكن دخول الاجانب الى مصر حادثا طارئا اقتصر على عصر محمد على وبدأ ببدايته انما كان هناك وجود لهؤلاء الاجانب عقب خروج الفرنسيين ففى شهر ربيع الثانى من سنة ١٢١٨ « تم تعليق أعلام الملوك الافرنجية

فى مدينة مصر وكان هذا أمرا حديثا فى هذه الملكة وضاق المسلمون من ذلك وتبلبلت أفكارهم فأول من رفع البنديرة قنصل الانجليز ثم قنصل الموسكوف والنمسا ثم قنصل فرنسا كما أقيم احتفال كبير للقنصل الفرنسى عند وصوله الى مصر لمقابلة ابراهيم بك » .

وسرعان ما لجأ كثير من النصارى والشوام الى الافرنج للدخول فى حمايتهم وسعى القادرون منهم الى شراء فرمانات سلطانية للاحتماء تحت لواء هؤلاء الاجانب مما أثار سخط الاهالى والمشايخ والعلماء فاضطر القنصل الفرنسى أمام هذا السخط العام الى رفع أسمائهم من سجلاته على الا يدرج فيها الا أصحاب الفرمانات (١) .

والسؤال الذى يجب أن يطرح هنا هو هل ظل شعور الاهالى ازاء الاجانب على هذا النحو بعد تولى محمد على الحكم ؟ .

لقد اضطر الشعب الى تغيير شعوره ازاء الاجانب أمام قوة محمد على واصراره على الاستعانة بهم ، فالباشا لم يدخر وسعا فى أن يحبب الى الاجانب القدوم الى بلاده كما طلب الى شعبه أن يهىء نفسه لذلك ، ولم يسع الشعب الا أن يصدع بما أمر (٢) .

تحير محمد على فى اختيار القاعدة التى يقيم عليها مجتمعه فهل يتخير القواعد القديمة التقليدية أم القواعد التى يشير تقدم المجتمع الغربى وقوته باتخاذها ؟ .

أراد محمد على الاستفادة من الخبرات الاجنبية وفى نفس الوقت عدم البعد كثيرا عن التفكير الاسلامى الجديد والقديم (٣) .

اولا ــ الجاليـة الايطـالية :

بدانا بالحديث عن الجالية الايطالية دون غيرها من الجاليات الاخرى لكثرة أعدادهم ومجيئهم المبكر الى مصر وازدياد نفوذهم ومدى تأثيرهم حتى من قبل مجىء محمد على .

ففى سنة ١٧٣١ أمر البابا الرهبان الفرنسيسكان فى مصر بأخذ اطفال الاقباط وارسالهم الى روما لكى يتعلموا وفق تعاليم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ورغم ان هذه الطريقة لم تنجح الا أن عددا من الذين ارسلوا للتعليم عادوا الى مصر يتقنون الايطالية واللاتنية وحتى ذلك الوقت كانت كل مجهودات الفرنسيسكان فى مصر موجهة الى الناحية الدينية .

ومع وفود العديد من السوريين والموارنة اللبنانيين الكاثوليك وبعض التجار الكاثوليك الاوربيين فقد ازداد نشاط الفرنسيسكان فى مصر خاصة بعد أن أصبح أولاد هؤلاء الكاثوليك فى حاجة ماسة الى التعليم فانتقل نشاط الفرنسيسكان فى مصر من الناحية الدينية التبشيرية الى الناحية التعليمية والحق بالكنيسة مدرسة صغيرة تجمع كل الاطفال الكاثوليك على أن يدرس لهم الرهبان الفرنسيسكان اللغتين العربية والايطالية وذلك فى سنة ١٧٣٢ فى حى الموسكى وكانت هذه هى أول مدرسة فى مصر تدرس بها لغة أجنبية أوربية ، وقد ظلت اللغة الايطالية هى اللغة الاوربية ذات النفوذ منذ ذلك الحين وحتى أوائل القرن التاسع عشر كما كانت أولى اللغات الاجنبية التى درست بالمدارس المصرية فيما بعد وهذا راجع الى الجهود المتواصلة التى بذلها الفرنسيسكان فى مصر والى كثرة التجار الايطالين ولا سيما الذين وفدوا الى مصر من البندقية منذ القرن السادس عشر (٤) .

وهكذا كان للايطاليين سواء المنتمين الى رجال الدين أم المنتمين الى فئة التجار تأثير على بعض فئات المجتمع المصرى .

لكن لماذا اتجه محمد على الى الدويلات الايطالية بينما كان كل من فرنسا وانجلترا أقوى من الناحية السياسية ؟

الحقيقة أن عدد الجالية الانجليزية فى مصر كان صغيرا بالاضافة الى أطماع الاجليز فى مصر عقب خروج الفرنسيين أما بالنسبة لفرنسا فقد اشترك محمد على فى اخراج الفرنسيين من مصر وبعد انسحابهم كان يشعر بما تركوه من آثار ولكنه كان لا يزال

متخوفا منهم خاصة اثناء وجود نابليون فى السلطة لأن تفكيره فى بنـــاء امبراطورية شرقية لم يتوقف ثم أن عدد الجالية الفرنسية قد نقص نقصانا كبيرا بعد خروج الحملة فلم يكن من الطبيعى أن يتجه محمد على أول ما يتجه الى فرنسا وان كان سيتجه اليها بعد قليل لعوامل اخرى .

كانت هذه هى الاسباب التى جعلت محمد على يتحول عن الاتجاه الى هاتين الدولتين والاستعانة برجالهما أول الامر رغم ما كان لهما من زعامة واتجه الى الايطاليين فقد ظلت العلاقات التجارية بين مصر والدول الايطالية متينة ووثيقة وكان للايطاليين حتى اوائل عهد محمد على جاليات كثيرة فى ثغور مصر والشام وموانيهما وأصبحت لغتهم اكثر شيوعا وتداولا فى المخاطبات الرسمية وحتى بين القنصليات غير الايطالية وعندما انتهت مذبحة القلعة وأصبح أولاد المماليك وغلمانهم اتباعا لمحمد على بدأ الخطوة الاولى لتكوين جيشه الحديث فأنشأ لهؤلاء الغلمان مدرسة فى القلعة على نمط مدارس المماليك القديمة وكان يدرس فيها اللغة الايطالية كما درست نفس اللغة فى مدارس محمد على كمدرسة بولاق والقصر العينى ثم فى مدرســـة المهندسخانة ببولاق وفى بعض المدارس الحربية فى ســـنيها الاولى (٥) .

كذلك قام الخواجة أويس السمعانى الرومانى وهو من طائفة الافرنج بفتح مدرسة فى حارة الموسكى وأخذ يعلم فيها اللغة العربية والفرنسية والايطالية كما كان يذهب الى بعض المنازل ليلا ونهار ليعلم تلك اللغات لمن يريد ولم يكن أوربى الجنسية بل كان سوريا وعاش حقبة فى ايطاليا وفرنسا ثم جاء الى مصر بقصد التكسب .

وفى الوقت الذى لم تظهر فيه اهتمامات الحكومة بهذه المدرسة أو حتى موقفها منها كان محمد على يستعين بعدد من المدرسين والضـــباط الايطاليين وكانت اولى بعثاته فى سنة ١٨٠٩ ، سنة ١٨١٣ الى مدن ايطاليا واختارت الحكومة المؤلفات الايطالية وترجمتها الى العربية والتركية ومن اعضاء البعثة الاولى الى ايطاليا نقولا مسابكى (٦) الذى تخصص فى فن السبك والطباعة .

وقد ذكر كلوت بك فى تقريره عن الطب فى مصر الذى قدمه فى ديسمبر سنة ٣٧ للدكتور بورنج مبعوث الحكومة الانجليزية فى مصر انه بدأ عمله فى مصر والادارة الصحية يشرف عليها فى معظمها الايطاليون ثم ذكر أن مائة وخمسة من الاطباء والصيادلة فى الجيش والمستشفيات العسكرية كانوا من الايطاليين فى مقابل اثنين وثلاثين من الفرنسيين وستة من الانجليز وخمسة من الالمان وأربعة من البولنديين واثنين من الاسبان .

كما كتب رئيس البعثة الحربية الفرنسية التى جاءت لتنظيم جيش محمد على الى المسيو جومار Jomard عضو المجمع العلمى الفرنسى والمشرف على بعثات محمد على إلى فرنسا فيما بعد يقول « وجدت أن ادارة الشئون كلها فى مصر فى أيدى الايطاليين واللغة الفرنسية فى المحل الثانى فهم لا يعلمون الا الايطالية ولا يترجمون سوى الكتب التى وضعها مؤلفون من هذا الشعب ومدرسو الرياضيات واللغات والعلوم والفنون وغيرها كلهم ايطاليون » (٧) .

وتم الاعتماد على بعض المدربين الايطاليين لاعداد الجيش فقد عهد الى مهندس قديم من نابولى يدعى شياند Shiandi ويعرف بقاسم أغا بتدريب المجندين الذين تم حشدهم فى بنى عدى .

وكان الرجل يطمع فى أن ينال من الحظوة لدى الباشا ما ناله سليمان الفرنساوى ويرى بوابيه رئيس البعثة العسكرية الفرنسية التى جاءت من أجل تدريب الجند ايضا أن هذا الرجل أعد اثنى عشر الفا من المجندين غير أنهم كانوا لا يصلحون الا لمقاومة عدو داخلى ، وأضاف أن معظم المدربين كانوا من البيدمونتيين واهل مملكة نابولى وكلهم من ارازل القوم وكذلك قاسم أغا وكان لفصله صدى بعيد ودوى شديد بين زملائه من قدامى المدربين غير أن فصله قد أعاد بلا شك الى الباقين صوابهم فزاد اهتمامهم بعملهم (٨) .

كما أن معاقبة المخطئين ممن كانوا يستغلون نفوذهم قد أدت الى عدم انتشار الفساد والمحافظة على كرامة المصريين وعدم استغلالهم من جانب هؤلاء الذين ضرب محمد على على أيديهم بحزم لمنعهم من الغطرسة والحد

من كبريائهم ، فعندما اعتدى قنصل سردينيا على ارسلان اغا امين جمرك بولاق بالضرب ولم يقابل بالمثل اوجب ذلك اضطراب ضمير محمد على فأمر بابعاد القنصل عن مصر مع نقل امين الجمرك لعدم محافظته على شرف وناموس الحكومة لقبوله الضرب وعدم مقابلة القنصل المذكور بالمثل (٩) .

غير أن الامر لم يقتصر على الايطاليين اذ كانت الحملة الفرنسية قد شدت انتباه الدول للاهتمام بمصر فأخذت تتسابق ليكون لها مركزها ومن هنا وفد الاجانب الى مصر عنى هيئة تجار أو بعثات دينية وبدأ النفوذ الاجنبى والثقافى والدينى يتجمع ليكون لهذه الدول نفوذ سياسى بمصر وساعد على ذلك نشاط الارساليات الاجنبية ففتح الباب على مصراعيه للوفود الى مصر .

ثانيا — الجالية الفرنسية :

كان لقصر المدة التى أقامها الفرنسيون فى مصر وعدم ثقة المصريين بهم أثر فى اقامة الحواجز بين المصريين والفرنسيين وما أن تولى محمد على زمام الامور حتى بدأت مصر توفد بعثاتها التعليمية الى الخارج وفى نفس الوقت ترحب بالاجانب الذين نزحوا اليها ويحملون معهم كثيرا من عناصر النشاط الاقتصادى وبصحبتهم عدد من الارساليات الدينية الذين أرادوا نشر نشاطهم الدينى فى بلد كان الاجانب يعتبرونه حقلا بكرا وعندما خرج التعليم فيما بين سنة ١٨٠١ ، سنة ١٨٠٥ فى فرنسا من أيدى رجال الدين وانتقل الى الحكومة والجامعات فقد بدأ رجال الدين والهيئسات الارسالية الدينية يبحثون عن نشاط وميادين لهم خارج فرنسا ذاتها .

وقد ساعد على وفود هذه الهيئات الكاثوليكية الى مصر الى جانب وفود غيرها من الارساليات البروتستانتية فى النصف الاول من القرن التاسع عشر عدة عوامل اهمها :

١ — ان حكام مصر لم يمانعوا فى ذلك على الاطلاق بل على العكس شجعوا على احترام هذه الهيئات بانشاء المدارس ومنحهم اموالا وهبات وأراضى كثيرة .

٢ — استمرار الرغبة القديمة عند هذه الهيئات لتحويل اقباط مصر الى الكاثوليكية او البروتستانتية حسبما تتبع هذه الهيئات من مذاهب .

٣ — أن المدارس المصرية لم تكن تقبل التلاميذ الاجانب فى مدارسها فقد ظلوا يقبلون فرادى بالمدارس وبعد استئذان ديوان المدارس(١٠).

ولم يكن الديوان يشجع قبولهم بالمدارس الخصوصية وان كان يسمح فى بعض الاحيان بقبول الطالب الاجنبى بصفة خارجية بالمدرسة التى يريد دخولها (١١) ، لانه يرى فى النظام الداخلى مزايا لا يجب أن يتمتع بها سوى أبناء البلاد أو يرفض محتجا بوجوب الاذن من الوالى . كذلك كانت الحكومة تختار أحيانا بعض أبناء الاجانب الذين فى خدمتها وتلحقهم ببعثاتها وتجرى عليهم ما تجريه على أبناء البلاد من لباس ومرتبات وعلى العموم لم يوضع نظام ثابت للطلبة الاجانب بالمدارس الخصوصية (١٢) . اذ كان اهتمام الحكومة مقصورا على تعليم فئة اجتماعية معينة من ابناء الاجانب الذين يعملون فى خدمتها بينما كانت تضع المراقيل فى وجه البعض الآخر ولما كان الامر كذلك سعت الارساليات الى انشاء الكنائس أولا ثم ما لبثوا أن الحقوا بها مدرسة أو اكثر ليقوم رجال الارسالية بالتدريس فيها .

وكان لابد أن يقوم الفرنسيون بمجهود ضخم لاحلال نفوذهم محل النفوذ الايطالى وساعدهم على ذلك مركزهم السياسى فى البحر المتوسط خاصة وفى السياسة الدولية عامة وكذلك نشاطهم فى مصر كتجار وموظفين وبذلك أخذت اللغة والنفوذ الايطالى ينكمش وحل محله الفرنسيون المشتغلون بالتعليم وبغيره فى مصر .

فقد تم تعيين كلوت بك ناظرا لمدرسة الطب وصار معظم المدرسين فيها من الفرنسيين (١٣) . وفى عام ١٨٣٦ تألفت لجنة فى مصر اسند اليها النظر فى تنظيم المدارس المصرية كانت تتكون من أعضاء فرنسيين ، كما تم افتتاح أول مدرسة اجنبية كاثوليكية للبنات نتيجة لجهود قنصل فرنسا والراعى الصالح du Bon Pasteur بالقاهرة فى يناير ١٨٤٦ هذا وقد ساعدت العوامل السياسية الداخلية والخارجية على قيام هذه الهيئات

الدينية ذلك انه فى سنة ١٨٤٠ بدأ الرئيس العام لارسالية الفداريين فى مساعدة محمد على اذ ذهب الى سورية للدعاية لمحمد على بين المارون بقصد دعم حكمه فى بلاد الشام .

وفى ظروف هذا التفاهم بين محمد على والكاثوليك الفرنسيين كان من الطبيعى أن تنشط الارساليات الكاثوليكية الفرنسية ولذلك قررت الارساليات ارسال قسيس وسبع من الراهبات وصلوا الى الاسكندرية فى يناير سنة ١٨٤٤ لانشاء مدارس بمصر لنشر الثقافة الفرنسية استجابة للرغبة الكاثوليكية ولم يكن فى وسع الباشا الا أن يساعد هؤلاء القسس والراهبات وأن يمنحهم حصنا قديما تحول بعد هدمه الى كنيسة ومدرسة .

وهكذا بدأ التسرب السلمى للارساليات الدينية الى مصر والكاثوليكية على وجه الخصوص فى سنة ١٨٤٤ ، وبذلك تنوعت وتعددت المدارس الكاثوليكية بتعدد الارساليات الكاثوليكية الوافدة الى مصر اذ تسابقت هذه الارساليات الى انشاء مدارس ملحقة بكنائسها ويدرس بها رجال الدين من الكاثوليك ويغلب عليها جميعا الطابع الدينى (١٤) .

على أن هذه الجهود اقتصرت على فئات محدودة جدا من المجتمع خاصة الاقباط بل أن الكنيسة الارثوذكسية قاومت ويلاحظ ان معظم هذه المدارس قد انشئت فى أواخر عصر محمد على بعد أن ضعفت الدولة المصرية فاصبح بامكانها أن تتخطى الحدود التى رسمت لها اثناء وجود الدولة ، فانها من الناحية التبشيرية لم يجدوا اى صدى وانما اقتصر دورهم على نشر الثقافة الفرنسية أو الايطالية وأن القليل من المصريين الذين اقبلوا عليها كانوا يسعون لتعليم اللغات وليس لتقبل التبشير .

كذلك ساهم الفرنسيون بخدماتهم فى قطاع التعليم وعلى رأس هؤلاء هامون الذى كان مديرا لمدرسة الطب البيطرى وطبيبة فرنسية اسمها جوليبيت عينت فى مدرسة الولادة وكلهم تحت رئاسة كلوت بك الذى خلفه دفينو وبرون كما استعين بأحدى الفرنسيين فى مدرسة الطوبجية وكان يدعى Brunhout حتى عهد الى المصريين بادارة مدرسة الطب فيما بعد (١٥).

كذلك عهد الى المسيو جومار بالاشراف على أول بعثة مصرية الى فرنسا كان نواتها اربعين شابا من الاتراك والمصريين فى سنة ٢٦ (١٦)، غير أن جهود الفرنسيين لم تقتصر على المجالات التبشيرية والتعليمية بل امتدت لتشمل ميادين أخرى فهم الذين اشرفوا على تدريب جيش مصر الحديث .

وقد قدر عدد الذين عملوا فى خدمة الباشا من الفرنسين بسبعين فردا استمتعوا بمكانة ملحوظة فى الدولة علاوة على عدد آخر من المواطنين الفرنسيين الذين قدر عددهم بـ ٣٠٠ فرنسى (١٧) .

ورغم اعجاب محمد على بالفرنسيين الا أن دودويل يذكر أن محمد على لم يعهد اليهم بالعمل الادارى العام حقيقة أنهم كانوا يعملون فى الترسانات البحرية والجيش انما قل أن كان يعطى لهم عمل ادارى والاشارة الوحيدة لعملهم المدنى هى تلك التى أخبر بها محمد على ابنه ابراهيم بأن يعين فرنسيا فى الجيزة مكان أحد الجباة الاقباط الذين اعدموا بسبب سوء سلوكهم وكان ذلك فى سنة ١٨٢٢ (١٨) .

كما استعان محمد على بفئة من الفرنسيين الذين عملوا فى فابريقاته وتدرب على أيديهم عدد من الشبان المصريين ، وكان معظم الذين استقدمهم محمد على من الفرنسيين ذوى شهرة وخبرة عظيمة اذ كانوا يمدونه بكل تعضيد ومشورة وان كان هذا لا يمنع من أنهم احيانا كانوا يطبعون ذلك التعضيد وتلك المشورة بالطابع الفرنسى غير أن محمد على كان حريصا على تنفيذ ما يتفق مع مصلحة البلاد .

ومن هذا المنطلق نجده يستعين بالبعثة الفرنسية برياسة البارو Boyer لتنظيم الجيش المصرى على النمط الفرنسى ومعظم رجال هذ البعثة كانوا ممن خدموا تحت قيادة نابليون كما أسس له الضابط الفرنسى Planat مدرسة أركان الحرب فى سنة ١٨٢٥ (١٩) .

وكان من حسن طالع محمد على أن وافقت حكومة شارل العاشر ملك فرنسا على حضور سيريزى الى مصر والتحاقه بخدمة الباشا الذى اعتمد عليه فى بناء بحريته كما عهدت الى دروفتى قنصلها فى مصر أن يبلغ

الباشا بانه سيلقى كل مساعدة من اجل زيادة منشآته البحرية والتدريب على وسائل الحرب الاوروبية ، اما المعلمون والمدربون فكانوا جماعة من الضباط الفرنسيين الذين التحقوا بخدمة الباشا واهمهم Besson الذى قدم الى مصر فى سنة ٢٠ وما لبث أن حصل على أعلى الرتب .

ويضاف الى هؤلاء Goudin رئيس مهندسى الوالى واليه يرجع الفضل فى اعادة انشاء معمل البارود الذى سبق أن أسسه الكيميائيون من علماء الحملة الفرنسية قبل ذلك بحوالى ربع قرن فى مصر القديمة كما تم تأسيس معمل آخر للاسلحة والبنادق على يد فرنسى آخر يدعى Guillemain سنة ٢٣ ، كما كان معمل صب المدافع تحت اشراف فرنسى يدعى جونون وان كان يعوزه الخبرة ولهذا لم يحز رضاء الباشا .

ولما كان الباشا لا يريد الاقتصار على هؤلاء فقد عهد الى تورنو أحد تجار الاسكندرية بمهمة البحث فى فرنسا عن مدربين لجيشه من بين ضباط الجيش الامبراطوى السابق على أن يفضل عند الاختيار أولئك الذين خدموا فى مصر ابان الحملة الفرنسية بحيث تتألف البعثة المطلوبة من ضابط واحد برتبة جنرال اما سائر أفرادها فيكفى أن يكونوا من الضباط العاديين وبناء على هذا التكليف رحل تورنو الى فرنسا فى صيف سنة ٢٤ واتصل فى باريس بالجماعة التى ظلت تعرف فى فرنسا باسم المصريين لسابق خدمتهم فى مصر تحت امرة نابليون وكان من بينهم بليار الذى وقع معاهدة تسليم القاهرة سنة ١٨٠١ وقد لقى تورنو من هؤلاء تشجيعا وترحيبا واخذ على عاتقه مهمة تاليف البعثة المطلوبة وفق رغبات محمد على وقد ادرك الوالى منذ البداية انه من الضرورى أن يعامل أعضاء البعثة معاملة تميز بينهم وبين المدربين والمعلمين السابقين فخص رئيس البعثة بمرتب قدره الفا من الفرنكات فى السنة يضاف الى ذلك بدل الغذاء وعلف الخيل ونفقات السفر واثمان الملابس (٢٠) .

وعموما كان الاجانب يتقاضون مرتبات عالية وبخاصة الذين يحتلون المناصب العليا اذ قدرت مرتباتهم بواحد وعشرين كيسا فى الشهر أى ١٢٦٠ جنيها فى السنة بينما كان يتقاضى الاخرون من ستة أكياس الى

اثنى عشر كيسا كل شهر اى مبلغا يتراوح ما بين ٣٩٠ ، ٧٨٠ جنيهـا فى السنة (٢١) .

ومع انه اشترط فى عقود عملهم أن يخلعوا على انفسهم اسـماء اسلامية دون حاجة الى تغيير دينهم فان أعضاء البعثة لم ينفذوا هذا الشرط ورغم ذلك لقى بوابيه رئيس البعثة واخوانه من الباشا كل عطف وتشجيع.

وفى اعتقادنا انه ربما أثار الاعتماد على الاجانب بعض السخط من المشايخ أو الرعية لما حازوه من مكانة خاصة لدى الباشا وتحصيلهم لمثل هذه المرتبات الضخمة فى الدولة الاسلامية فأراد بهذا الاجراء — اى حملهم اسماء اسلامية — أن يهدىء بعض الشيء من هذا السخط .

ثم ما لبث أن دب الانقسام بين أعضاء بعثة بوابيه انفسهم منذ أن وضع رئيس البعثة على رأس المشاة أحد أولئك الاعضاء وهو الكولونيل جـــــدان Goudin تاركا له حرية التصرف واظهر جودان من اللين والمرونة ما حببه الى المصريين وجعلهم يؤثرون الاتصال به فيما يعد من الشئون فكان يفصل فيها دون استشارة رئيسه ثم عظم نفوذه حتى بلت يعتقد انه الرئيس الحقيقى للبعثة ولم يكن غريبا والحالة كذلك أن يتعكر صفو العلاقات بين الرجلين وما لبثت هوة الخلاف أن ازدادت عمقا واتساعا اذ امتد ليشمل جماعة بوابيه وجماعة جودان واخيرا تمكن جودان من ان يثبت أقدامه ويصبح مقربا الى الباشا نفسه وذلك خلافا لما حدث لرئيسه بوابيه اذ فقد ثقة الباشا به وعطفه عليه لاهتمامه بانماء ثروته مما جعله يترك تصريف الشئون بيد الكولونيل جودان واخيرا استقال بوابيه فلم يتردد محمد على فى قبول هذه الاستقالة وبالرغم من الظروف التى أحاطت بهذه البعثة فقد أمكنها اعداد ستة آلايات جديدة من المشاة تتالف من خمسة وعشرين الف رجل وفرق اخرى من المهندسين العسكريين والعاملين بسلاح المدفعية .

ومن ضباط المدفعية الذين حازوا سمعة حسنة Rey الذى قام بتدريب رجـــال المدفعية وعمل على تحسين المواد التى تصنع منها المدفعيـة والاسلحة (٢٢) ، كما تم الاستعانة أيضا بأحد الفرسـان القدامى فى الجيش الفرنسى لتنظيم قوة الفرسان المصرية .

واسند الامر الى بولان دى تارايه فقد طلب الباشا منه اعداد سبعة آلاف دفعة واحدة فى سنة ٢٩ واعتبر تارليه ذلك مجازفة لا داعى لها غير انه لم يسعه مخالفة الباشا .

كما تولى ادارة مدرسة الفرسان فاران واشرف على تعليم ابناء المماليك وكان حظه من النجاح موفورا غير أن مهمتـه كانت قاصرة على النواحى الفنية بينما قام بالاعمال الادارية مدير مصرى (٢٣) .

وهكذا تكونت فئة من الموظفين الفرنسيين الذين كانوا بمثابة خبراء أو مستشارين فى بعض القطاعات كقطاع التعليم والصناعة والجيش .

والحقيقة ان الباشا كان يؤثر الفرنسيين على اى جنسية اخرى مما جعله يجيب بطريقة مرضية على مذكرة دورفتى المرفوعة له بخصوص سوء معاملة الرعايا الفرنسيين حين كلفت مندوب الممثل العـام الفرنسى بالقاهرة L'agent du Commissaire generale ان يبلغ دورفتى بحسن نيته تجاه الفرنسيين خاصة بعد أن تعرض المتمتعون بالحماية الفرنسية لبعض الاجراءات الخاصة التى تعرض لها غيرهم من المسيحيين والاقباط واليونانيين واليهود باجبارهم على المساهمة فى دفع بعض الاموال لمحمد على سواء فى القاهرة أو دمياط أو رشيد (٢٤) .

ومهما قيل فان محمد على بقى للنهاية ينتفع بخدمات رجال نابليـون الذين اضطهدتهم الحكومة الفرنسية عقب عودة الملكية فولوا وجوههم شطر مصر ، كما كان لدى محمد على نحو ثمانين فرنسيا من العساكر والطوبجية وكان هؤلاء قد هربوا من الفرنسيين يخدموا عند السناجق وبعد رحيل الفرنسيين من مصر اجتمع بعضهم وحضروا الى مصر وخدموا عند محمد على اما بقيتهم فاستمروا عند الغزفى الصعيد « لابسين كسم المماليك وكانوا يعلمون العبيد والمماليك البيض الذين كانوا عند محمد باشا علوم حرب الافرنج » (٢٥) .

ويبدو ان نجاح الفرنسيين الى هذا الحد يرجع الى احسـاسهم بالمرارة من تفوق الايطاليين وسعيهم الدائب الى ضرورة الحلول محلهم

والقضاء على نفوذهم وقد ساعدهم على ذلك أن الطوائف الاولى من الايطاليين لم تكن من العنصر الممتاز بل كان معظمهم يشبهون ذلك اللفيف من الاطباء الذين وصفوا بأنهم كانوا من أفاقى الطليان فى الوقت الذى ترك فيه الفرنسيون القلائل الذين التحقوا بخدمة الباشا وخاصة سيف وكلوت بك أطيب الاثر واجمله .

هناك عامل شخصى قد يكون له بعض الفضل فى غلبة الفرنسيين على الايطاليين ذلك ان محمد على كان قد اتصل فى شبابه بتاجر فرنسى يدعى المسيو ليون وقد اخلص له هذا الرجل وافاده كثيرا فى شئون التجارة كذلك يرجع بعض الفضل الى ان فرنسا كانت تسعى برجالها وعلمائها وضباطها الى مصر والى محمد على الذى كانت تعتبره منقذا ومتمما لما بداه علماء الحملة من ابحاث ولما بداته الحملة نفسها من اصلاحات (٢٦) .

وهكذا كانت خدمة الفرنسيين فى الحكومة المصرية ابعد اثرا فى حياة البلاد وكان دور الموظفين اصلاحيا لا ينطوى على السعى الى السيطرة السياسية على خلاف ما سيحدث بعد عصر محمد على ، غير أن محمد على لم يكن أسيرا لفرنسا وللثقافة الفرنسية وحدها بل كان يجب دائما أن يستعين برجال كل دولة نالت شأوا كبيرا فى ناحية من نواحى العلم أو الخبرة ، لذلك نجده يعتمد على الانجليز واليونانيين ثم الامريكيين والارمن والبولانديين .

ثالثا — الجالية البريطانية :

لما كان اعجاب الباشا شديدا بالفرنسيين فقد كان اعجابه بالانجليز لا يقل عنه وخير مثال لذلك ما ذكره حين قال « ان الحاكم ينبغى أن يحذو حذو ما جعله الفرنسيون مثالا يحتذى فى مصر وان يقلد سلوك الانجليز بعدهم (٢٧) .

وهنا يجب التساؤل عن تكوين الجالية البريطانية وأوجه نشاطهم ؟
تكونت الجالية البريطانية من الارساليات الانجليزية والتجار والقناصل الذين كانوا يتعهدون بحماية رعاياهم والفصل فى قضاياهم .

ومن أهم الارساليات الانجليزية التى حضرت الى مصر جمعية ارسالية الكنيسة الانجليكانية التى وفدت فى سنة ١٨١٥ غير أن عمل الارسالية لم يبدأ الا فى سنة ١٨٢٦ وكان هدفها هو تعليم اقباط مصر غير أن هذه الفكرة لم تنجح نظرا لمقاومة الاقباط لها واقفلت المدرسة فى سنة ٤٨ غير أن الجمعية كان لها فى سنة ١٨٤٠ بالقاهرة ثلاث مدارس ، المدرسة الاولى كان عدد تلاميذها ٢٥ مسيحيا وتدرس لهم العلوم واللغة فقط وكان لخريجوا هذه المدارس يوظفهم محمد على فى أغلب الاحيان والمدرسة الثانية كانت للبنين وعدد تلاميذها سبعون تلميذا والثالثة للبنات وبها سبعون تلميذة غير أن هذه المدارس كانت تقاوم مقاومة شديدة من أقباط مصر وكهنتها ، وكانت هناك مدرسة أخرى بالاسكندرية أشرف عليها أحد رجال الارسالية الانجليزية سنة ١٨٣٤ لتعليم الاقباط واليهود والمسلمين ومختلف الاجناس غير أن محمد على لم يسمح بذلك واشترط أن تكون المدرسة للمصريين على الا يتدخل أحد فى عقيدة التلاميذ .

وكانت هذه المدرسة تسير على قواعد المدارس الاوروبية فى ذلك الوقت المسماة Lancasterian نسبة الى منشئها فى نهاية القرن الثامن عشر فى انجلترا (٢٨) .

والواقع أن الارساليات البريطانية كان هدفها نشر التعليم الاجنبى والدينى بين أبناء البلاد وربما ايضا تحويل بعض الاقباط الى المذهب البروتستانتى .

وقد حاولت الارسالية البروتستانتية الانجليزية ايضا فى سنة ١٨٤٠ افتتاح كلية تدريبية ليتخرج فيها شبان الاقباط كقسس الكنيسة القبطية وهى ما لم يكن من الممكن أن تقبله الكنيسة القبطية على الاطلاق ، اذ أنه من غير المعقول أن تقوم ارسالية بروتستانتية أجنبية بتدريب القسس للكنيسة الارثوذكسية القبطية وبذلك أخفقت هذه الكلية واقفلت فى سنة ١٨٤٨ غير ان هذا لم يمنع من تحول عدد لا بأس به من الاقباط الى المذهب البروتستانتى وخصوصا أن رجال الدين الاقباط فى ذلك الوقت كان ينقصهم التعليم الكافى بينما كان البروتستانت يدربون قسسهم فى مدارس اللاهوت

ويعلمونهم ويصقلونهم من الناحية الدينية فكانوا عندما يعظون بالكنائس البروتستانتية يجذبون الناس بحسن عظاتهم مما يساعد على نشر المذهب البروتستانتى غير أن شعور الكنيسة القبطية الارثوذكسية بخطر هـذه الارساليات أدى الى نهضة كنسية حين أنشأ الاقباط مدارس اللاهوت على المذهب الارثوذكسى وعلموا القسس والوعاظ لكى يستطيعوا المحافظة على كيانهم وأنشأوا المدارس القبطية (٢٩) .

من هذا يتضح أن فئة رجال الدين من الجالية الاجنبية البريطانية قد نجحت فى التأثير على فئة الاقباط المصريين الذين تأثروا بهم وسعوا الى اصلاح شئونهم ومدارسهم « ومن الجمعيات الدينية الانجليزية أيضا جمعية التوارة البروتستانتية التى وفدت فى سنة ١٨٤٠ وكان لها غرض دينى وهو نشر المذهب البروتستانتى بين أقباط مصر على يد جمعية التوراة أو نشر الدين المسيحى بين يهود الاسكندرية على يد نفس الجمعية » .

وإذا كان الانجليز بدأوا نشاطهم ببداية دينية فى ذلك الوقت « الا أنهم سيتحولون بعد الاحتلال البريطانى الى نشر الثقافة الانجليزية والمحافظة على عادات ولغة الجالية الانجليزية فى مصر » (٣٠) .

غير أن تأثير فئة رجال الدين من الانجليز لم يقتصر على الاقباط انما امتد ليشمل المسلمين أيضا فبعد ان اطمأن المسلمون الى أن هذه الارساليات تعمل فقط فى الحقل القبطى التحقوا بمدارسهم خاصة وان الملتحقين بها كانوا يتمتعون ببعض الميزات كعدم الاشتغال باقامة السـكك الحديدية والطرق أو الالتحاق بالجيش كما أنها كانت تعلم اللغات الاجنبية وهو أمر لم يكن متيسرا فى المدارس المصرية ، ومن أجل ذلك بدأ المسلمون يلحقون ابنائهم بهذه المدارس بالتدريج خاصة الطبقات الجديدة المستنيرة التى ظهرت فى عصر محمد على ، وربما تبلورت هذه الظاهرة فى أواخر عهده اذ أخذوا يرسلون أبناءهم للتعليم فى مدارس غير المدارس الحكومية التى يتعلم بها عامة الشعب ووجدوا فى المدارس الاجنبية المجال الذى يمكنهم من تحقيق ذلك .

واذا كانت هذه الفئة قد نجحت الى حد ما فى نشر التعليم بين أبناء الطبقة العليا وكونت منهم ارستقراطية منفصلة الا أن هذا الجناح كان محدودا وقاصرا على فئة معينة من المجتمع اذ لم يكن هؤلاء الاجانب من القوة بحيث يمكن أن يؤثروا على التعليم فى مصر أو على الاتجاه التعليمى العام للدولة بل على العكس تأثروا هم باللغة العربية (٣١) .

وهكذا بعد أن كان غرض الارساليات هو التبشير بالدين أو نشر التعليم الدينى عموما بدأوا يهتمون بنشر لغتهم وثقافتهم بمحاولة اجتذاب بعض فئات المجتمع المصرى اليهم .

وأخيرا فان كل هذه المجهودات البروتستانتية السابقة كانت موجهة نحو نشر البرتستانتية بين اقباط مصر وكانت الجالية البريطانية فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر قليلة العدد بحيث لا يمكن مقارنتها بالجاليات الكاثوليكية وفيما عدا نشاط الارسالية الاسكتلندية بالاسكندرية فان جميع الارساليات الانجيلكانية البروتستانتية الاخرى قد أوقفت نشاطها منذ سنة ٤٨ وأصبحت الارسالية بدون رجال عاملين (٣٢) .

ولا شك أن اتخاذ التبشير كمدخل للعلاقات الثقافية البريطانية أو الفرنسية بمصر قد نفر المصريين من التأثير بهذا النوع الثقافى ولو أن الاوربيين اتخذوا مدخلا آخر فربما كان تأثيره أعظم شأنا .

وبالاضافة الى فئات رجال الدين الذين كانوا ينتمون الى الجاليــة البريطانية كان هناك فئات أخرى تنتمى اليها كالقناصل العموميين ووكلائهم فقد كانوا وبخاصة الذين يشتغلون بالتجارة لا يبرحون الاسكندرية ، وقد قدر عدد الرعايا البريطانيين فى الاسكندرية بنحو الفين بما فى ذلك اهل جزر الايونيان والمالطيين واهل البلاد الاخرى الذين تشــملهم القنصلية بحمايتها ومن شأن هذه الجالية الكبيرة أن تهيىء لمأمور القنصلية من العمل ما يكفى لشغل وقته لانه من مهامه حفظ وتسجيل كافة الوصايا والعقود والمستندات القانونية الخاصة بالرعايا البريطانيين .

وقبل أن يتم لمحمد على تدعيم دولته الحديثة كان يتلقى قناصل عدد من الدول الاجنبية أمر تعيينهم فى مصر من سفرائهم لدى الباب العالى

وكان يسمح لهم وقتذاك بجباية رسوم قدرها ٢٪ عن جميع ما تحمله سفن بلادهم من صادرات وواردات وكان نصف هذه الرسوم يدفع للسفير لكن بعد أن تولت الحكومة تعيين قناصلها فى مصر انتهى العمل بهذا النظام(٣٣).

وقد حظى القناصل العموميين فى الاسكندرية بمكانة خاصة مما كان عليه زملائهم فى بلاد الشرق الادنى واصبحوا ارفع شأنا فهم يؤدون وظيفة السفراء بما تستدعيه من وسائل الحماية والدعاية كما يتصلون بالوالى اتصالا مستمرا ليرفعوا اليه بلاغات حكوماتهم ويعالجوا معه المسائل السياسية .

لهذا نادى كلوت بك بضرورة ان تحذوا فرنسا حذو انجلترا وروسيا بأن يكون لها وكيل خاص يعهد اليه بالشئون السياسية خاصة بعد أن أصبحت فرنسا تهتم بشئون مصر وتؤيد محمد على ، كذلك طالب فرنسا بالاقتداء بانجلترا للفصل بين الاختصاصات السياسية والتجارية فى منصب القنصل العام .

وغير خاف ما للشئون التجارية من الاهمية العظمى فان القنصل العام الذى يكلف بالنظر فيها سيكون العمل لديه كثيرا والمشاغل عظيمة بالنسبة لاضطراره للنظر فى شئون القنصليات التابعة له بالقطرين المصرى والسورى بالاضافة الى توليه شئون ابناء وطنه المقيمين بدائرة سلطته فهو يديرها بمقتضى القوانين المعمول بها فى الشرق مع حرصه على أن يكون أهلا للثقة التى وضعتها فيه حكومته ، وابعاد الدساسين والمنافقين الذين يحاولون ابتزاز اموال الشعب المصرى وانتحالهم ما ليس لهم من الاتعاب والصفات للتغرير بهم (٣٤) .

وقد سبقت بريطانيا الى انشاء قنصليات عديدة بجانب المقر الرئيسى للقنصلية فى الاسكندرية فى رشيد ومخا والقصير وقناة السويس .

ويأتى كبار التجار فى المرتبة الثانية بعد القناصل وهم يقيمون غالبا فى الاسكندرية وينبغى أن يضاف اليهم الوكلاء التجاريون فبينما لم يكن بالاسكندرية سنة ١٨٢١ سوى انجليزى واحد لتجارة القطن بلغ عدد

البيوتات التجارية تسع بيوت تجارية كبرى فى سنة ٣٧ وصل عدد الرعايا الى اكثر من مائة انجليزى يقيمون فيها بصفة دائمة فى سنة ١٨٤٣ .

وفى سنة ٣٩ كانت التجارة الانجليزية تحتل المركز الاول فى مصر ، وقد لمس القناصل منذ وقت مبكر فى حكم محمد على المحاباة التى كان يخص بها الاجانب واطروا ذلك كثيرا الى حكوماتهم بل لاحظ بعضهم تسلطهم على أهالى البلاد فكتب يصفهم عندما رأوا أنفسهم تحت حماية صاحب السلطان فى البلاد بأنهم نفضوا عن انفسهم على الفور رداء الذلة والخنوع واخذوا يسيرون فى كل مكان كما لو كانوا سادة الامة والقائمين على تربيتها وهم يستغلون حالتهم الجديدة بشتى الطرق مطمئنين الى أن السلطات المحلية ستنحاز الى جانبهم (٣٥) .

ويبدو أن العمل بالتجارة لم يقتصر على الوكلاء التجاريين فان ما حققه هؤلاء من مكاسب أغرى القناصل بالعمل فى هذا الميدان ايضا وأصبحت لهم تجارة واسعة أداروها لحسابهم مع الباشا نفسه « غير أن هذا لم ينطبق على القناصل المنتمين الى الجنسية الانجليزية أو الفرنسية وكذا النمساوية والروسية والاسبانية والبلجيكية » بل يبدو أن من عمل فى الميدان كان من قناصل الدول الصغرى ورغم ما حققوه من ثروات طائلة من وراء تعاملهم مع الحكومة غير أنهم لم يأتوا عملا يدل على استقلالهم كما كانوا يمنحون حمايتهم لمن لا حق لهم فى الحماية بقصد الارباح التى تعود من وراء ذلك (٣٦) ، لتحقيق أغراضهم الخاصة لا لتحقيق أغراض عامة ، واذا كان القناصل العموميون لم يشتغلوا بالتجارة فان وكلاءهم وخاصة من الاهالى اقبلوا على المعاملات التجارية فنجد فى احدى الوثائق التى تعود الى سنة ٣٧ ما يشير الى أن ميخائيل حنا سرور قنصل الانجليز كان يتعامل مع أحد الاهالى فى الحقل التجارى فى ثغر دمياط وأن هذا الاخير فر وعليه دراهم للقنصل فصدرت الاوامر بالبحث عنه للايفاء بدينه اذا ظهر الحق بيد القنصل (٣٧) .

وعلى العكس من هؤلاء نجد التجار البريطانيين يمارسون تجارتهم المشروعة أو يأتون الى الباشا بتوصيات من انجلترا عن أعمال يريد

انجازها هناك بينما كان ذوو المشارب من الاوروبيين يخدعون الباشـــا ويكلفونه نفقات باهظة لتحقيق اغراضهم الخاصة وهكذا أثرى التـــاجر الاوربى ويعثر الباشـا أموالا كان يمكن الانتفاع بها فى تحسين أحوال البلاد (٣٨) .

وهكذا استمدت هذه الفئة مكانتها فى المجتمع عن طريق ممارستها لعملها سواء أكان سياسيا أم تجاريا وبالاضافة الى الفئتين السابقتين نجد طبقة ثالثة تتألف من تجار التجزئة فقد كان بالاسكندرية نحو مائة حانوت للتجار الاوربيين للاقمشة والجواهر والزجاج ويندرج تحت هذه الطبقـــة ايضا اصحاب المطاعم والقهاوى وأرباب الصنائع والحرف (٣٩) .

كذلك بلغ عدد الوكالات الاوربية فى القاهرة ١٣٠٠ وكالة وألف ومائتين قهوة وقد شجع الباشا اقامة القهاى حين صرح فى احدى رسائله بأنه لا يرى مانعا من اجابة صديقه قنصل انجلترا الى اقامة قهاوى فى قسم بولاق بشرط أن تكون فى جهات غير ماهولة بالسكان .

ومن المؤكد أن هؤلاء الاجانب المشتغلين بالحرف أو أصحاب المقاهى كانوا اقوى تأثيرا من غيرهم على حياة المجتمع المصرى فقد أصبح ارتياد المقاهى من العادات التى اكتسبها المصريون من الاوربيين ومارس هذه العادات بعض طوائف الحرف والصناع .

أما فئة موظفى الحكومة فلم يكن عددهم كبيرا وبالذات الانجليز الذين اقتصر عملهم على المصانع والفابريقات وكانوا يزاولون أعمالهم بمثابة مديرين لحركتها أو كصناع فيها فقد جيء بمعلمين من الانجليز لبعض المصانع لتعليم الصناع المصريين ذوى الاستعداد للفهم كل يوم ساعتين (٤٠) .

وعموما فقد كان هؤلاء جميعا سواء القناصل منهم أو التجار أم الموظفين يسكنون أحياء خاصة بهم ولا يجوز لافراد كل طبقة أن تتعدى فى علاقاتها وروابطها بقية الطبقات بمقتضى وظائفهم أى حرفهم أو ثروتهم ويمتاز أهل الطبقة العليا بالتوسع فى الانفاق على ما هو مألوف فى الهيئات الاجتماعية الاستعمارية كما كانوا يتعهدون الفقراء من بنى جنسيتهم بالرعاية وأخيرا

هناك الرحالة الاوربيون الذين يريدون الاستمتاع بأوقات فراغهم أو حل رموز العلم وفريق ثالث منهم يأتى بقصد طلب المال ومعظم هؤلاء من العسكريين والتجار والاطباء والمهندسين وذوى المشروعات أما من كانوا يحضرون للنزهة فيقابلهم الباشا بحفاوة ويخصص لهم بعض القصور لاقامتهم وكان عدد كبير منهم من ذوى المقامات العالية والمراتب الخطيرة انما تم فى نطاق العمل التبشيرى فالارساليات الامريكية التى توافدت القطر المصرى بواسطة قناصل الدول التابعين لهم (٤١) .

كما عمل بعض الانجليز فى الخدمات العامة فعندما أنشأ الضابط الانجليزى واجهرن بريدا سريعا بين الهند وأوروبا عن طريق السويس فمصر فالاسكندرية نظم له مصلحة سميت مصلحة الترانزيت كان كل عمالها من الانجليز وقد اشتراها منه محمد على ثم زاد فى تنظيمها وأخذ فى تعيين موظفين من المصريين ليحلوا محل الاوروبيين (٤٢) .

والخلاصة أن هذا التقسيم الفئوى لم يكن ينطبق على الجالية البريطانية وحدها بل شمل الجاليات الاوربية التى عاشت فى مصر والتى تكون منها هى الاخرى فئات تجارية وصناعية وموظفين حكوميين ورحالة وبالاضافة الى هذه الفئات كان هناك فئات أخرى أصبحت تندرج ضمن فئة الملاك الزراعيين وأصحاب العقارات وقد تنازل محمد على منذ بداية سنة ٣٨ للاوربيين وبخاصة الانجليز عن عدد من القرى والاراضى الملحقة بها لتكون فى حوزتهم .

وقد تناولنا ذلك بالتفصيل فى فصل سابق حين تعرضنا للاجانب باعتبارهم من كبار الملاك الزراعيين .

وكان هدف محمد على من منح هذه الاراضى الى هذه الفئة هو الاستفادة من رأس المال الاجنبى فى قطاع الزراعة لافادة الدولة ومحاولة تحسين حالة الفلاح خاصة بعد أن عدل عن نظامه الاحتكارى وقد اضير من جراء اتباعه لفترة طويلة .

والحقيقة أن اباحة تملك الاطيان والعقارات للاجانب فى مصر ظل سارى المفعول خلال سنة ٤٢ كما كان يسمح لهم بدخول البلاد والاقامة فيها دون قيد أو شرط (٤٣) .

لكن هل كان يسمح لهم بشراء العقارات مع انه ليس فى الامتيازات ما يمنع الاجنبى من أن يشترى أو يمتلك البيوت او الاراضى ؟ . ان المادة التى تعفى الاجنبى من دفع الضرائب تمنعه بالضرورة من شراء العقار الثابت واقتنائه لان جميع العقارات الثابتة خاضعة للضرائب اذ انها أهم مورد للدخل وبناءا على ذلك عمدت الحكومات الاوربيــة الحاصلة على الامتيازات الى اصدار تعليمات تمنع رعاياها من امتلاك الارض بل لقد وصل الامر الى أن أمرت القناصل أن يبيعوا بيعا جبريا الاراضى التى قد يجدونها فى حوزة رعايا الدول التى يمثلونها وكان من اثر ازدياد علاقات الصداقة والتسامح التى توطدت اركانها بين المسلمين والاجانب بمضى الزمن ان نشأت حالة جيدة اذ ان مساحات واسعة من الارض وعددا عظيما من المنازل والمخازن أصبح فى حوزة الاوروبيين « المســتوطنين » أى كان التسجيل فى معظم الاحيان باسماء السيدات اذ اتضح أن هذه الطريقة انسب واسهل وكانت سجلات المحكمة تحتوى على عدد من الاسماء بوصفهم ملاك معترف لهم بما فى حوزتهم من الارض وكانوا يلقون كل تشـــجيع وضمان لما يشترون ويقتنون من أملاك (٤٤) .

الخلاصة ان الجالية البريطانية قد تكونت من فئات عديدة منهـــا الدينية والسياسية والتجارية وارباب الصناعات والحرف وموظفو الحكومة وأخيرا فئة الملاك سواء أكانوا ملاكا للاراضى أم للعقارات .

رابعـــا : جاليات أخرى « اليونانيـــون والارمن — الامريكيون والافرنج المحليـــون » :

اختصت فئات اليونانيين والارمن بالذات دون الجاليات الاخرى بشغل وظائف الادارة كما حظيت بعطف محمد على فيقال أن الارمن واليونانيين قد تولوا وظائف الادارة أسوة بالاقباط وقد ارتفع شـــأن الارمن فى مصر بفضل ما استمتع به بوغوص فى كنف محمد على من نفوذ واسع وجـــاه عريض وقد شعر الباشا بأنه لا يستطيع القيام بعمل من الاعمال دون مساعدة هؤلاء .

وكان تضلع الارمن فى اللغات يؤهلهم بنوع خاص لوظائف السكرتارية والترجمة وقد اختص الباشا بوغوص بك بوظيفة الناظر لتعدد جوانب

معرفته(٤٥) اذ عهد اليه بمباشرة امور التجارة والبحرية واصبح يحمل لقب مدير عام التجارة (٤٦) .

ويمكن القول بأنه من أهم فئات البيروقراطية المصرية الارمن اللذين لعبوا دورا هاما فى الجهاز الادارى المصرى على عهد محمد على وكان اختيارهم يتم بناءا لاعتبارات فنية أو تاريخية (٤٧) .

بعبارة أخرى ظلت قيادات هذا الجهاز الادارى من الارمن الموالية أو الجراكسة والارناؤوط وقد أدى تشجيع محمد على للاجانب الى العمل فى جهازه الحكومى والى تزايد اعدادهم وجالياتهم فى مصر .

الى جانب هذه الفئة الادارية كانت هناك فئة أخرى زراعية وقد تم استدعاء بعض الارمن من ازمير ليقوموا بزراعة الافيون فى مصر .

كما ظهرت هناك فئة أخرى عملت فى حقل التعليم فقد بدأ النشـــاط التعليمى الحقيقى للارمن فى مصر فى النصف الاول من القرن التاســع عشر عندما ازداد نفوذهم فى عهد محمد على وقد ساعدت هذه المكانة الارمن على أن ينشئوا لهم أول مدرسة فى سنة ١٨٢٨ وعندما ازداد عدد الجالية الارمنية لم تعد المدرسة كافية لسد حاجات الجالية فقام أرمنى آخر كان يمثل مركزا هاما فى الحكومة ببناء مدرسة جديدة بالاشتراك مع الاسقف الارمنى (٤٨) .

كذلك تم الحاق الارمن بمدارس المبتديان بعد الغاء المكتب العــالى ومن هؤلاء التلامذة ابراهيم سركيس (٤٩) .

كما عين يوسف افندى وهو ارمنى الاصل ناظرا أول لمدرسة الزراعة بنبروه التى انشئت فى أواخر سنة ٣٦ (٥٠) ، كما تم ادخال أبناء الارمن الذين يعملون فى خدمة محمد على فى المدرســة التجهيزية الحربية التى انشئت فى سنة ٢٥ .

ومن اعضاء الجالية الارمنية أيضا بعض الفئات التى تنتمى الى أرباب الصناعات والحرف فقد عمل عدد كبير منهم فى صناعة الذهب والفضة كما

اشتغل آخرون بمختلف الصناعات اليدوية بالرغم من أن جملتهم كانوا على شيء من التعليم ، وقد بلغ عدد الجالية الارمنية فى مصر ١٥٠٠ فرد وكانوا يعيشون فى المدن ويمارسون مهنا مختلفة كما راينا ومنهم من كان يعمل بالتجارة (٥١) .

كان تشجيع قدوم الاوربيين بقصد السياحة والتجارة هو مبدا تكوين الجاليات الاجنبية التى لعبت دورا مهما فى الشئون التجارية والمالية فى مصر . أما اليونانيون فقد وفدوا الى مصر منذ زمن بعيد غير انه قد زاد عدد المهاجرين منهم الى مصر الى الحد الاقصى بعد الثورة اليونانية سنة ١٨٢١ . ومنذ ذلك التاريخ أصبح من الضرورى ايجاد تنظيم للجاليات اليونانية فى مصر من ناحية والمحافظة على ثقافتهم ولغتهم من جهة أخرى وكان من جراء ذلك أن بدأ يونانيو الاسكندرية يفكرون فى انشاء اول تنظيم لهم خاصة وان الباشا كان يعطف عليهم وبذلك انشىء أول تنظيم يونانى بالاسكندرية فى مايو سنة ٤٣ وبالرغم من ان أول جالية لم تنشأ الا فى هذا التاريخ الا انه كانت هناك فئة من اليونانيين التى اهتمت بتعليمهم فقد كان لهم مدارس بدأت منذ سنة ١٦٤٥ واستمر الحال على ذلك حتى سنة ١٨٠٠ حين شرع البطريرك فى تنظيم المدارس اليونانية ومحاولة رفع مستواها غير أن هذه الفئة التى عنيت باصلاح التعليم قد لقيت معارضة من فئة رجال الدين انفسهم « رجال الكنيسة » ذلك أن الاعتقاد السائد بينهم كان انه كلما زاد تعلم المرء قل اعتقاده فى الله لكن الظروف التى واتت اليونانين فى عصر محمد على وعطفه عليهم بانشاء جاليتهم بالاسكندرية كل ذلك مهد لنهضة تعليمية ذلك انهم افتتحوا مدرسة لهم فى سنة ١٨٤٣ كانت تسمى مدرسة اليونان (٥٢) .

كما تم ادخال عدد من أبناء اليونانيين الذين كانوا يعملون فى خدمة محمد على فى المدرسة التى تم انشاؤها سنة ٢٥ تحت اسم المدرسة التجهيزية الحربية لتعليمهم الحركات العسكرية وركوب الخيل كما ضمت المدرسة لفيفا آخر من أبناء الترك والاكراد (٥٣) .

والى جانب هاتين الفئتين الدينية والتعليمية كان هناك عدد من التجار اليونانيين الرأسماليين وقد بلغ عددهم اثنا عشر تاجرا وكان بعضهم مشمولا

بحمايات دول أجنبية أخرى كانجلترا والنمسا بينما كان يتمتع بعضهم بالحماية اليونانية ، وقد بلغ عدد البيوت التجارية اليونانية ١٦ بيتا منهم عشرة من اليونانيين الكاثوليك وستة من اليونانيين الذين لا يتبعون الكنيسة .

ومن هذه البيوت التجارية بيت D'Anastasy, tossizza التى كان ممثلوها من القناصل المشتغلين بالتجارة والذين أخذوا فى بناء سفن للنقل وبخاصة فى بحر الارخبيل (٥٤) .

ولم يقتصر عمل اليونانيين على التجارة فقط — حقيقة أن الجزء الاكبر منهم يمارس التجارة مع بلاده الا انهم فى نفس الوقت يمارسون مهنا عديدة وعموما كان التجار الاوربيون المستقرون فى مصر يخضعون جميعا تحت اسم الفرنجة وكانت لهم جهاتهم الخاصة فى القاهرة كما كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات وان كانت تضايقهم بعض عمليات اغتصاب أموالهم(٥٥) التى كانوا يتعرضون لها فقد اتخذت عدة اجراءات فى القاهرة ودمياط ورشيد لاجبار المسيحيين الاقباط واليونانيين واليهود على دفع بعض الاموال وقد قام أحمد أفندى أمين عام الخزانة بتوزيع منشور دورى على جميع القناصل المقيمين وفحوى هذا المنشور ان الباشا يريد وضع حد للاضطرابات التى تجتاح مصر وبالتالى تسبب مشاكل للتجارة تمس مصالح كثير من الاوربيين وأنه لذلك يرغب فى تخفيض عدد قواته المسلحة وتسريحها وهذا لا يأتى الا بصرف مستحقاتهم ومتأخراتهم من رواتب ولهذا فهو مضطر الى طلب القروض واقترح ان يقوم كل قنصل بنفسه بتوزيع المبالغ المطلوب تحصيلها على الافراد التابعين لحمايته ويقوم بتحصيلها منهم بدقة أحمد أفندى كما خصص دخل الجمارك لضمان وسداد هذه القروض وطلب من القناصل تعيين شخص لكى يحصل هذا الدخل أولا بأول عند وروده(٥٦) .

ويبدو أن الوالى كان فى بدايه حكمه فى حاجة ماسة الى الاموال لدفع مرتبات الجند لضمان عدم ثورتهم وما يتبع ذلك من مضار تلحق بالبلاد لهذا اضطر الى فرض فرض جديدة على الرعية اليونانية فى فبراير سنة ١٨٠٦ (٥٧) .

وبالرغم من ذلك فقد شهد عصر محمد على نزوح الاجانب بكثرة وبكر اليونانيون بوجه خاص فى المجىء الى مصر منذ سنة ١٨١١ وانخراط عدد منهم فى جيش الباشا بعد أن قضى على المماليك فى مذبحة القلعة (٥٨) .

غير أن رجال الجالية اليونانية لم يكن كل فئاتها ممن يعملون فى مناصب ذات شأن فقد ضمت هذه الجالية عددا من الخدم والحراس الذين كانوا يعملون مع الاسر التركية وقد بلغ عدد هؤلاء ثلاثمائة من اليونانيين الذين أسلموا كما كان هناك عدد من الجوارى اليونانيات الاصل وصل الى ستمائة جارية (٥٩) ، بينما بلغ عدد الجالية اليونانية بما فيهم القادمين من سورية ثمانية آلاف (٦٠) .

كان نشاط الامريكيين فى العالم الخارجى ما يزال محدودا جدا فى عصر محمد على ولذلك فان أول اتصال يجرى بين الامريكيين وبين مصر انما تم فى نطاق العمل التبشيرى فالارساليات الامريكية التى توافدت على منطقة البحر المتوسط منذ سنة ١٨٢٠ لم يكن من الممكن أن تتجنب مصر مع وجود مبدأ التسامح الدينى الذى طبقه محمد على .

وعندما أتت الارسالية البروتستانتية الامريكيـــة الى مصر لم يكن الغرض من وجودها على الاطلاق رعاية أبناء الجالية الامريكية فى مصر ولم يكن الغرض من انشاء الارسالية لمدارسها أن تهيىء لابناء الجالية تعليما خاصا بهم وانما هدفها كان ايجاد كنيسة ومدرسة تكون المكان الذى يلتقى فيه أبناء فى سن معينة يمكن تشكيلهم تربويا وتوجيههم التوجيـــه الخاص المطلوب وتكون المدرسة اذن هى المركز الذى يمكن ان يتصل عن طريق هؤلاء الناس بالجمهور وينشرون فيه المذهب البروتستانتى (٦١).

وهكذا لجأت الارسالية الامريكية الى أســـلوب غير مباشر لنشر مذهبها فعمدت الى أن تكون المدرسة المنشأة هى التى تقوم بهذه المهمة بدلا من الارسالية ربما لما وجدته من اعراض ومقاومة من جانب أقبـــاط مصر ازاء نشر المذهب البروتستانتى الذى كان واضحا وموجها ضـــد الارسالية البريطانية من قبل فأرادت أن تتحاشى مثل هذه المعارضـــة

وبالطبع تطلب وجود بعض الامريكيين فى مصر ضرورة تعيين قنصل عام حتى يضمن مواطنوا الولايات المتحدة فى مصر وسورية سلامة ارواحهم واملاكهم فاذا حدث أن اسيئت معاملة احد هؤلاء يقوم قنصلهم برفع الظلم عنهم ، وقد أظهر الباشا موافقته على تعيين قنصل عام للولايات المتحدة وقد أبلغ بوغوص بك وزير الخارجية بل وأكد لوايم هودجون من أعضاء السفارة الامريكية بالقسطنطينية أن الباشا يقدر الولايات المتحدة تقديرا عظيما وانه يتمنى ان تزداد العلاقات معها توثقا لما يتوسمه من الخير لصالح البلدين .

وقد اشار الى أن هناك تشابها بين الولايات المتحدة وبين مصر فكلا البلدين مدين بثروته للزراعة والتجارة .

وقد تم بالفعل تعيين مستر جليدون قنصلا ولم تمنع صفته الوظيفية من اعتبارها فاتحة لعلاقات تجارية يتمنى الباشا مخلصا أن تزداد توثقا (٦٢).

وهكذا اقتصر الوجود الامريكى على فئة من رجال الدين وفئة اخرى من التجاريين وان كان نشاطها غير متضح المعالم .

وهناك فئة من الاجانب الذين طالت اقامتهم فى مصر أو ولدوا فيهــا فصاروا يعرفون بالاجانب المحليين وهؤلاء لا يرتبطون بجنسية معينة وقد مارسوا أعمالا مختلفة فى الحقل الزراعى والتجارى .

وكان من بين هؤلاء رجال الاعمال الاوروبيين الذين تولوا الأشراف على شون الجملة الخاصة بالسلع الواردة من أوروبا (٦٣) .

واذا كان عدد الاجانب عموما قد ازداد زيادة كبيرة بسبب تشجيع محمد على لهم للاستفادة من خبراتهم المتعددة فى المجالات المختلفة فهذا لم يستتبع بالضرورة ان يكون كل هؤلاء جديرون بالاحترام . « فقد كان من بين الاجانب جماعة من المغامرين الذين اتوا جريا وراء المال لضيق ذات ايديهم (٦٤) ، اى ممن كانوا يحلمون بالثراء العاجل من أيسر السبل ومن الفارين من وجه العدالة فى بلادهم وكان الاوربيون الذين وفــدوا فى بداية الامر من عنصر طيب ثم لم يلبث أن هبط مصر جماعة ممن يجرون وراء المغــانم (٦٥) .

بعبارة اخرى يمكن عدهم من الافاقين الذين جاءوا من اجل الكسب وجمع المال وجمهرة هذا الفريق الاخير كانوا من رعاع البحر المتوسط .

فالموانى المزدحمة وقرى مالطة وصقلية قد ارسلت الفائضين من اطفالها الفقراء والعاطلين والساقطين الى ارض المال الوفير وكل هؤلاء اندفعوا الى الاسكندرية حيث كانوا يشرفون على اعمال الخدم المحليين ويلبون احتياجات وملذات الرواد ، ويديرون المحلات والحانات فى الحوارى والمطاعم والملاهى وكازينوهات القمار والفنادق وكثيرون منهم كانوا عمالا بالمعنى الحقيقى ينشأون كالمتطفلين على الرخاء المحيط بهم ويتدافعون على العظام التى تسقط على الارض او يسرقون فتات الموائد ، وقد انقلب قناصل الدول سماسرة لهؤلاء الناس المغامرون ينالون الامتيازات لاصدقائهم أو شركائهم وتحولوا أدوات لهذا الغزو المالى الخلخلف الذى كان يغزو الاقتصاد المصرى الزراعى (٦٦) .

كما ضمت هذه الفئة ايضا خدم المنازل وأبناء السبيل ممن يقومون بأعمال وضيعة قليلة الجدوى ويتراوح أمثال هؤلاء الغرباء فى الاسكندرية وحدها من ثمانية الى عشرة آلاف (٦٧) .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو: ما هى اشكال التأثيرات الاوربية وما المدى الذى وصلت اليه فى المجتمع المصرى ؟ .

لقد تعددت اشكال التأثير الاوربى فمنه من كان فكريا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو مظهريا .

فمحمد على والمجتمع المصرى ككل تأثر ببعض الاوربيين واتبـــاع الفيلسوف الفرنسى سان سيمون الذين رحلوا الى مصر فى أواخر عهده وأعطاهم سلطة واسعة فى الاشراف على المشروعات الانشائية والعمرانية والتنظيمية وعلى الرغم من أن الشكل التنظيمى العام لدولة محمد على يتضمن تأثرا باتجاهات سان سيمون الا انه لم يوافق على جوهر فكرهم وهو ما دعاهم الى العودة الى بلادهم الا أنهم بالتأكيد تركوا إثرا ما فى فكر المجتمع وتركوا تلاميذ ومريدين ثم تعرضت اكثر عناصر المجتمع المصرى

تأثيرا ونشاطا لعملية التفاعل مع الفكر الاوروبى عندما اتبع الوالى سياسة ارسال البعثات (٦٨) . وذلك حينما اعتمد فى بادىء الامر على الاجانب لتثقيف الشعب وأمر رعاياه باحترامهم والاذعان لنصائحهم فأوجد ذلك نوعا من الاختلاط بين الاوربيين والاهالى لا بالاتجار الواسع فحسب بل بالاحتكاك اليومى فى العادات والاخلاق العقلية (٦٩) . من ذلك على سبيل المثال ان اخذ كثير من الاغنياء فى استعمال السكين والشوكة وسرعان ما تعودوا شرب النبيذ جهارا فشاعت هذه العادة بين الكثير من كبار موظفى الحكومة (٧٠) .

ومن مظاهر التأثير الاوربى ايضا تغيير الملابس وبناء المنازل على الطراز الغربى وافتتاح النوادى والحانات . بل والامتزاج بأهل البلاد المسلمين امتزاجا يكاد يكون اندماجا .

ويضيف ابراهيم زكى « وبدأ تيار العادات الاوربية ينتشر فى البلاد المصرية ماذ تولى محمد على الحكم وكذلك اخذت الاحياء الاوربية فى مصر تزداد انتشارا وعمرانا اما هندسة البناء فكان محمد على أول من ادخل المبانى الرومية فحذا حذوه بنوه وبعض الامراء فى انشاء العمائر على هذا النمط واقتدى الاهالى بالامراء فكثرت المبانى داخل القاهرة وضواحيها كما تم ادخال التقويم الافرنجى بالتدريج نتيجة للنفوذ الاجنبى وكان التقويم هجريا فى عصر محمد على وقد كان دائما يقارن بين التقويم الهجرى والتقويم الافرنجى فى المعاهات التى كانت تعقد بينه وبينهم (٧١) .

واخيرا ادى توجيه التجارة المصرية صوب الغرب الى اعتماد البلاد على الاسواق الاوربية وتعرضها للتأثر بتقلبات الاقتصاد الاوروبى كما ادى تدفق التجار الاوربيين الى جعل مصر اكثر تعرضا للتدخل الاوربى فى شئون البلاد الداخلية بحجة حماية تجارها ومصالحها التجارية .

وهكذا اخذ الاوربيون يستثمرون أموالهم فى مصر حتى سيطروا على معظم تجارتها وكافة انواع النشاط المالى خاصة بعد انهيار نظام محمد على الاحتكارى ففتحت السوق المصرية واسعة أمام الراسمالية الاجنبية

بعد ان قضى محمد على على الطبقة الوسطى — البورجوازية المصرية الوليدة — .

كذلك تأثر محمد على نفسه بالاوروبيين اذ كان يمر فى ساعات فراغه مع طائفة منهم ويحاول ان يتعلم كل ما يستطيع أن يتعلمه غير أنه لم يهتم بالتأثير المظهرى كما فعل حكام الاستانة حينما تزيوا بزى الافرنج وحلقوا لحاهم ولوا السنتهم ببعض اللغات الاجنبية (٧٢) .

واخيرا ظل محمد على على الرغم من تشجيع وفود الاجانب الى البلاد واقامتهم بها يحرص كل الحرص على صون نفوذه الكامل فى ادارة شئونها ولم يستطع القناصل التدخل فى هذه الشئون أو حمل الباشا على شىء يرى أنه يتنافى مع مصلحة البلاد (٧٣) .

كما ان محمد على لم يتوانى فى أن يلحق العقوبات بالاجانب المخطئين فقد كان يحبسهم فى سجون الحكومة كما أن بعضهم تعرض للنفى أو العمل الاجبارى تأديبا لهم عما يقترفون من أعمال تخل بالامن كالمشاجرات التى كثيرا ما كانت تنشأ بينهم (٧٤) . ثم لم يلبث هؤلاء أن اشاعوا فى المدن الوانا من الفوضى والاضطراب اذ كثر اعتداؤهم على الاهليين بل وعلى رجال الحكومة من المحافظين على الامن والنظام لذلك حاول الباشا أن يضع حدا لنشاطهم المرذول بمساعدة قناصل دولهم وقد خيرهم بين أمرين اما أن يقوموا هم بأنفسهم بتنظيم رقابة فعالة على رعاياهم فى الاسكندرية حتى لا يعكروا صفو الامن واما أن يتركوا للباشا نفسه اتخاذ ما يراه من الاجراءات ثم استقر رأيهم على مشروع انشاء هيئة بوليسية خاصة بمدينة الاسكندرية فى يناير سنة ١٨٣١ تتألف من ستين رجلا يعرفون الفرنسية او الايطالية وعليهم أن يقوموا بأعمال العسس ويحافظوا على الهدوء فى حى الافرنج وفى الاسواق ومنطقة الجمرك وعند ابواب المدينة على ان يستعينوا بالجيش عند الضرورة لانهم كانوا غير مسلحين غير ان الباشا لم يكن يشعر بالارتياح الى وجود هيئة بوليسية شبه مستقلة مما ادى الى اغفال هذا المشروع وبقيت الحالة على ما كانت عليه حتى اذا عجز القناصل عن كبح جماح رعاياهم وكثرت الحوادث من سرقة وتهريب واهين رجال الحكومة على ايدى اشرار الاجانب لم يجد الباشا بدا

من اتخاذ بعض الاجراءات والقرارات وطلب الى القناصل فى ٦ نوفمبر سنة ٣٥ أن يعاونوه فى تنفيذها محافظة على الامن والنظام .

اما هذه الاجراءات والقرارات فيمكن تلخيصها فى ثلاثة أمور أولها ان يطلب الى كل شخص يريد التقدم الى البلاد للاقامة بها ابتداء من ١٥ يناير سنة ٣٦ ان يبين عقب وصوله اليها الموارد التى يعتمد عليها فى كسب رزقة وان يقدم للسلطات المحلية رجلا من خيار القوم يضمنه ويكون مسئولا عن مسلكه مدة اقامتة .

ثانيا : ان يطبق ذلك على جميع الاجانب المقيمين بالبلاد وقتذاك .

ثالثا : ان يتعهد ربان كل سفينة تحمل الى مصر اشخاصا لا تتوفر فيهم هذه الشروط بأن يعيد أولئك الاشخاص الى الجهات التى جاءوا منها على نفقته وتحت مسئوليتة .

ومع ذلك ظل الاجانب وبخاصة فى القاهرة والاسكندرية مصدر متاعب كثيرة فلم تنقطع شكوى الحكومة من الجرائم التى كان يرتكبها بعضهم دون أن تصل اليهم يد العدالة بسبب نظام الحمايات القنصلية ومما زاد الامر اضطرابا أن الاجانب كانوا يعمدون فى فض المنازعات الى طريقة المبارزة كما كانوا يطلقون الرصاص وسط المساكن والاحياء المأهولة بالسكان فضلا عن انهم كانوا يستبيحون لانفسهم الصيد فى حقول الفلاحين الى غير ذلك من الامور التى تعالت بسببها الشكوى منهم .

وفى النهاية راى الباشا ضرورة اجتماع القناصل ووضع حد لمثل هذه الاعمال وبالفعل تقرر ابعاد كل أجنبى ليس له عمل يرتزق منه وتحريم الصيد بالحقول ومنع اطلاق الرصاص وسط المساكن أو داخل حدود المدينة وكذا الاقتراب من المبانى العامة كالمخازن ومعامل البارود عند الصيد (٧٥).

من ذلك نرى أن عصر محمد على شهد نقيض الاضداد مع الاجانب فهو فى بداية حكمه كان متسامحا معهم الى أبعد الحدود مما شجع الكثيرين على المجىء الى مصر للعمل فيها سواء اكانوا من أصحاب الخبرة أو العاطلين انما بعد أن ظهرت مفاسدهم لم يتوان فى الضرب على أيدى المفسدين بيد من حديد بابعادهم عن البلاد اتقاءا لشرهم وحماية للمصريين من عبثهم أو حتى وضع حد لعدم التمادى فى غيهم لضمان أمن بلاده .

هوامش الفصل السابع

(١) مذكرات نقولا الترك — صص ١٤٤ — ١٤٦ .

(٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٤٥ .

(٣) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٦١ .

(٤) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٣٣ ، ٣٥ .

(٥) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ١١ ، ١٢ .

(٦) جاك تاجر — المصدر السابق — صص ٢٠ ، ٢٤ .

(٧) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ١٣ .

(٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٥٥ ، ١٦١ .

(٩) شفيق غربال — المصدر السابق — صص ٧٧ ، ٧٨ .

(١٠) جرجس سلامة ، المصدر السابق — صص ٣٦ ، ٣٧ .

(١١) ديوان المدارس عربى « ٤٩ » دفتر ٥٧ جزء ٤ — ص ١٣٨٧ — مكاتبة ٢٢٩ آخر ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ .

(١٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — ص ٨٩ .

(١٣) جاك تاجر — المصدر السابق — ص ٢٠ .

(١٤) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .

(١٥) محمد بك فريد — المصدر السابق — ص ١٨٩ .

(١٦) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٥٤ .

(١٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(١٨) Henry Dodwell, the founder of modern Egypt, pp.201—202.

(١٩) د. السروجى — المصدر السابق — ص ١٨ ، محمد فؤاد شكرى — ص ١٦٤ .

(٢٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص‌ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، ص‌ص ١٥٤ ، ١٦٠ .

(٢١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٧٢ .

(٢٢) نفس المصدر — ص‌ص ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٣ .

(٢٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص‌ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢٤) Georges Dowins, Mohamed Aly du Caire, 1805 — 1807. Correspondance des consuls de france en Egypte, pp. 78 — 79.

(٢٥) مذكرات نقولا الترك — ص ١٢٣ .

(٢٦) د . جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص‌ص ١٣ ، ١٤ .

(٢٧) Henry Dodwell, op cit, P. 199.

(٢٨) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص‌ص ٤٤ ، ٤٦ .

(٢٩) نفس المصدر — ص ٦٦ .

(٣٠) جرجس سلامة — نفس المصدر — ص ٩٣ .

(٣١) نفس المصدر — ص‌ص ١٨ ، ١٩ ، ٣٢ .

(٣٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٤٧ .

(٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص‌ص ٢٧١ — ٢٧٥ .

(٣٤) كلوت بك — المصدر السابق جـ ٢ — ص‌ص ٢٢٤ ، ٢٢٧ .

(٣٥) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ٩٤ .

(٣٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص‌ص ٦١٨ ، ٦٢٠ .

(٣٧) دفتر معية سنية عربى ص ٤٤ — أمر ٨٨ — دفتر ٥ — ١٦ شعبان سنة ١٢٥٢ هـ .

(٣٨) محمد فؤاد شكرى المصدر السابق — تقرير كامبل — ديسمبر سنة ١٨٣٨ — ص ٧١٥ .

(٣٩) كلوت بك — جـ ٢ — ص‌ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — صص ١٢٢ ، ١٣٤ .

(٤١) كلوت بك — المصدر السابق — صص ٢٣١ — ٢٣٥ .

(٤٢) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٣٦ .

(٤٣) عزيز خانكى — المصدر السابق — ص ٣٦ .

(٤٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٦٣٤ ، ٦٣٥ .

(٤٥) نفس المصدر صص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، صص ٣٩٢ ، ٤٧٢ .

(٤٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣١٨ .

(٤٧) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — ص ٤٠ .

(٤٨) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٨٣ .

(٤٩) دفتر رقم ١٢٩ مدارس عربى رقم ٢٩٠ ص ٢١٠٣ — رجب سنة ١٢٦٥ هـ .

(٥٠) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٢٤ .

(٥١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٣٠٤ ، ٣٠٦ .

(٥٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٧٢ ، ٧٣ .

(٥٣) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٨١ .

(٥٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٣٣ ، ٥٤٢ ، ٥٤٧ .

(٥٥) Reynier, Egypt after the battale of Heliopolis, London 1802, p. 73.

(٥٦) Georges Douins, op cit, pp. 79 — 80.

(٥٧) Ibid, p. 92.

(٥٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٣ .

(٥٩) نفس المصدر — ص ٣٨٩ — تقرير دوهاميل سنة ٣٧ .

(٦٠) نفس المصدر — ص ٣٠٦ .

(٦١) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٦٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٦٣) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ١٤١ ، ١٤٢ .

(٦٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٠٥ .

(٦٥) نفس المصدر — ص ٢٤ .

(٦٦) ذيڤان قرقوط — المصدر السابق — ص ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٦٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٩٣ .

(٦٨) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٨٦ .

(٦٩) اليانس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٢٣ .

(٧٠) عدلى نور — المصريون المحدثون عاداتهم وتقاليدهم — ص ٤٢٤

(٧١) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ص ١٩٠ — ١٩١ .

(٧٢) صبحى وحيدة — المصدر السابق — ص ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٧٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٧٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .

(٧٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ١٩٩ — ٢٠١ .

قائمة المصادر

أولا — وثائق غير منشورة :

١ — التعليم : عدد المكاتبات ٩٥٤ مكاتبة دار الوثائق بالقلعة .
(أ) ديوان مدارس عربى « ٤٩ » .
(ب) ديوان مدارس عربى « ٥٠ » .

٢ — التزامات قرى — محفظة ابحاث ١١٩ دار الوثائق .

٣ — سجلات ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ عدد الدفاتر ٦ دار الوثائق .

٤ — ديوان التجارة والمبيعات — محفظة — ١ — ٢ — ٣ — ٤ — ٥ — ٦ دار الوثائق .

٥ — محافظ ابحاث الصناعة فى عصر محمد على محفظة ١٠١ ثورة محمد على باشا الصناعية وآثارها الاجتماعية دار الوثائق .

٦ — محافظ ابحاث الفلاح المصرى منذ عهد محمد على الى اسماعيل باشا تشتمل على العديد من دفاتر المعية التركى ودفاتر الخديوى التركى ومجلس ملكية ديوان خديوى تركى .

ثانيا — المراجع العربية :

١ — ابراهيم زكى — الحالة المالية والتطور الحكومى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على — المطبعة المصرية بمصر .

٢ — ابراهيم عامر — الارض والفلاح — القاهرة سنة ١٩٥٨ .

٣ — احمد احمد الحتة — تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير — القاهرة سنة ١٩٥٠ .

٤ — أحمد أحمد الحتة — تاريخ مصر الاقتصادى — القاهرة سنة ١٩٥٧ .

٥ — د. احمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — القاهرة سنة ١٩٣٨ .

٦ — د. احمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى المجتمع العربى فى القرن التاسع عشر — محاضرات القيت فى معهد البحوث والدراسات العربية .

٧ — د. احمد عزت عبد الكريم — حركة التحول فى بناء المجتمع القاهرى فى النصف الاول من القرن التاسع عشر بحث مقدم الى الندوة الدولية لتاريخ القاهرة مارس — ابريل سنة ١٩٦٩ مطبعة دار الكتب سنة ١٩٧٠ .

٨ — ادوار جوان — مصر فى القرن التاسع عشر سيرة جامعة لحوادث ساكنى الجنان محمد على باشا وابراهيم باشا تعريب محمد مسعود القاهرة سنة ١٩٣١ .

٩ — ادوارد لين — ترجمة عدلى نور — المصريون المحدثون عاداتهم وتقاليدهم فى القرن التاسع القاهرة سنة ١٩٥٠ .

١٠ — الجبرتى — عجائب الآثار فى التراجم والاخبار — ج ١ ، ج ٣ ، جزء ٤ .

١١ — اليأس الايوبى — محمد على سيرته واعماله وآثاره — ادارة الهلال بمصر — سنة ١٩٢٣ .

١٢ — أمين مصطفى عفيفى — تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث الطبعة الاولى القاهرة سنة ١٩٥١ .

١٣ — اندريه ريمون — ترجمة زهير الشايب — فصول من التاريخ الاجتماعى القاهرة العثمانية القاهرة سنة ١٩٧٤ .

١٤ — انطون يعقوب — مصر الحديثة او مصر فى ثلاث سنين — القاهرة سنة ١٩١٧ .

١٥ — انور الرفاعى — بونابرت فى مصر والشام — دمشق سنة ١٩٤٧ .

١٦ — جاك تاجر — الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر — دار المعارف — د . ت .

١٧ — جاك تاجر — اقباط ومسلمين منذ الفتح العربى الى سنة ١٩٢٢ — القاهرة سنة ١٩٥١ .

١٨ — ج — بيالى — موجز تاريخى عن اطوار الملكية العقارية فى الديار المصرية سنة ١٩٢٤ .

١٩ — ج — دى شابرول — ترجمة زهير الشايب — دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين — ط ١ سنة ١٩٧٦ .

٢٠ — جرجس سلامة — تاريخ التعليم الاجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين سنة ١٩٦٠ .

٢١ — جبرييل بير — ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهمى دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة — مكتبة الحرية الحديثة سنة ١٩٧٦ .

٢٢ — جلال يحيى — مصر الحديثة — الاسكندرية سنة ١٩٦٩ .

٢٣ — جمال الدين الشيال — تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على القاهرة سنة ١٩٥١ .

٢٤ — جمال الدين الشيال — التاريخ والمؤرخين فى مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة سنة ١٩٥٨ .

٢٥ — جمال حمدان — شخصية مصر . د . ت .

٢٦ — د. حليم عبد الملك — السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير — مكتبة الانجلو القاهرة سنة ١٩٤٦ .

٢٧ — خليل سرى — الملكية الريفية الصغرى كأساس لاعادة بناء الكيان الريفى فى مصر القاهرة سنة ١٩٣٨ .

٢٨ — دورين وورنر — ترجمة حسن أحمد السلمان — الارض والفقر فى الشرق الاوسط القاهرة سنة ١٩٥٠ .

٢٩ — ذوقان قرقوط — تطور الفكرة العربية فى مصر سنة ١٨٠٥ — سنة ١٩٣٦ — بيروت سنة ١٩٧٢ .

٣٠ — د. رؤوف عباس حامد — النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة — دار الفكر الحديث للطباعة والنشر — سنة ١٩٧٣

٣١ — رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية — القاهرة سنة ١٩٥٦ .

٣٢ — رمزى تادرس — الاقباط فى القرن العشرين — الجزء الاول — القاهرة سنة ١٩١٠ .

٣٣ — رينية قطاوى بك — جورج قطاوى نقله عن الفرنسية الفريد بلوز محمد على وأوروبا — القاهرة سنة ١٩٥٢ .

٣٤ — سليم البستانى — نابليون بونابرت فى مصر وسورية — الاسكندرية سنة ١٩١٣ .

٣٥ — شفيق غربال — اعلام الاسلام — محمد على الكبير — دائرة المعارف الاسلامية — القاهرة . د . ت .

٣٦ — شفيق غربال — الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر سنة ١٨٠١ — المعارف سنة ١٩٣٢ .

٣٧ — صالح جودت — مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة سنة ١٩٠٤ .

٣٨ — صبحى وحيده — فى أصول المسالة المصرية القاهرة سنة ١٩٥٠ .

٣٩ — صلاح عيسى — الثورة العرابية — بيروت سنة ١٩٧٢ .

٤٠ — عاطف أحمد عبد اللطيف — السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر — رسالة دكتوراه غير منشورة سنة ١٩٧٥ .

٤١ — عباس فضلى — الفلاح والتشريع المصرى — القاهرة سنة ١٩٢٢ .

٤٢ — عبد الرحمن الرافعى — تاريخ الحركة القومية — عصر محمد على جـ ٣ — القاهرة سنة ١٩٣٠ .

٤٣ — عبد الرحمن زكى — الجيش المصرى فى عهد محمد على باشا الكبير — القاهرة سنة ١٩٣٩ .

٤٤ — عبد الرحمن زكى — محمد على وعصره — القاهرة د . ت .

٤٥ — عبد الغنى غنام — الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع القاهرة سنة ١٩٤٤ .

٤٦ — عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات فى مصر — بيروت سنة ١٩٧٨

٤٧ ــ عبد الكريم رافق ــ بلاد الشام ومصر ــ دمشق سنة ١٩٦٧ .
٤٨ ــ عبد الله عزباوى ــ الحركة الفكرية فى مصر فى القرن الثامن عشر ــ رسالة دكتوراه غير منشورة سنة ١٩٧٦ .
٤٩ ــ عزيز خانكى ــ التشريع والقضاء ــ القاهرة سنة ١٩٤٠ .
٥٠ ــ عزيز خانكى بك ــ فرض ضريبة على التركات والأوقاف ــ القاهرة سنة ١٩٣٧ .
٥١ ــ عزيز خانكى ــ الملكية العقارية فى مصر سنة ١٩٣٦ .
٥٢ ــ عزيز خانكى ــ محمد على ونابليون ــ القاهرة سنة ١٩٤٦ .
٥٣ ــ د. على الجريتلى ــ تاريخ الصناعة فى مصر سنة ١٩٥٨ .
٥٤ ــ فتحى عبد الفتاح ــ القرية المصرية ــ دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج سنة ٧٣ .
٥٥ ــ قانون الجفالك ــ سنة ١٢٥٩ هـ .
٥٦ ــ كريستوفر هيرولد ــ ترجمة فؤاد اندراوس ــ مراجعة د. احمد انيس ــ بونابرت فى مصر ــ القاهرة سنة ١٩٦٧ .
٥٧ ــ كريم ثابت ــ محمد على ــ القاهرة د. ت .
٥٨ ــ كلوت بك ــ تعريب محمد مسعود ــ لمحة عامة الى مصر ــ الجزء الاول ــ د . ت .
٥٩ ــ كلوت بك ــ لمحة عامة الى مصر ــ الجزء الثانى .
٦٠ ــ د. لويس عوض ــ تاريخ الفكر المصرى الحديث الخلفية التاريخية جـ ١ فبراير سنة ١٩٦٩ .
٦١ ــ د. لويس عوض ــ الفكر السياسى والاجتماعى ــ ابريل سنة ١٩٦٩
٦٢ ــ د. ليلى عبد اللطيف أحمد ــ الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ــ جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨ .
٦٣ ــ محمد السعيد محمد ــ الاقتصاد الزراعى ــ القاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣ .

٦٤ — د. محمد انيس — الدولة العثمانية والشرق العربى — القاهرة سنة ١٩٦٤ .

٦٦ — محمد رفعت — تاريخ مصر السياسى فى الازمنة الحديثة — القاهرة سنة ١٩٢٠ .

٦٧ — محمد رفعت رمضان — على بك الكبير — القاهرة سنة ١٩٥٠ .

٦٨ — محمد شفيق غربال — تكوين مصر — القاهرة سنة ١٩٥٧ .

٦٩ — محمد صبرى — تاريخ مصر الحديث — مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٢٦ .

٧٠ — مقدم محمد فرج — النضال الشعبى ضد الحملة الفرنسية — مطابع الدار القومية د . ت .

٧١ — محمد بك فريد — البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة الخديوية المطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٣٠٨ هـ ، م . أ . ج — تاريخ الدولة العلية العثمانية وتاريخ العائلة الخديوية بدون تاريخ .

٧٢ — محمد فريد أبو حديد — سيرة عمر مكرم — القاهرة سنة ١٩٣٧ .

٧٣ — محمد فؤاد شكرى — مصر فى مطلع القرن التاسع عشر — ج ١ — القاهرة سنة ١٩٥٨ .

٧٤ — محمد فؤاد شكرى — بناء دولة مصر فى عهد محمد على — د . ت .

٧٥ — محمد كامل مرسى — الالتزامات — ج ١ — القاهرة سنة ١٩٥٤ .

٧٦ — محمد كامل مرسى — الملكية العقارية فى مصر — القاهرة سنة ١٩٣٦ .

٧٧ — محمد محمود السروجى — الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر — القاهرة سنة ١٩٦٧ .

٧٨ — محمود الشرقاوى — مصر فى القرن الثامن عشر — ٣ اجزاء — القاهرة ط ٢ سنة ١٩٥٣ .

٧٩ — محمود عودة — القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع — جامعة عين شمس — سنة ١٩٧٢ .

٨٠ - موري بيرجر - ترجمة محمد توفيق - البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة - القاهرة سنة ١٩٥٩ .

٨١ - نقولا الترك - ذكر تملك جمهور الفرنساوية الاقطار المصرية والبلاد الشامية - باريس سنة ١٩٤٦ .

٨٢ - نقولا الترك - مذكرات نقولا الترك - القاهرة سنة ١٩٥٠ .

٨٣ - هاملتون جب - ترجمة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى - المجتمع الاسلامى والغرب - ج٢ - القاهرة سنة ١٩٣١ .

٨٤ - هنرى عيروط - ترجمة محى الدين اللبان - الفلاحون - الطبعة الثانية - القاهرة سنة ١٩٦٨ .

٨٥ - هيلين ريفلين - الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر - القاهرة سنة ١٩٦٨ .

٨٦ - يعقوب ارتين - الاحكام المرعية فى شأن الاراضى المصرية - القاهرة سنة ١٨٩٠ .

٨٧ - يوسف نحاس - الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية - سنة ١٩٢٦ .

٨٨ - يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام سنة ١٩٧٥ .

ثالثا - الدوريات :

١ - مجلة الثقافة - السنة الثانية العدد ٢٠ مايو سنة ١٩٧٥ .

٢ - مجلة الثقافة - السنة الثانية العدد ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٥ .

٣ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

٤ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٨ يناير سنة ١٩٧٦ .

٥ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٩ فبراير سنة ١٩٧٦ .

٦ - مجلة الكاتب - السنة الرابعة - يوليو العدد ٥٢ سنة ١٩٦٥ دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع الى الرأسمالية .

٧ — الوقائع المصرية عدد ٢٠٩ جماد الاول سنة ١٢٤٦ هـ .

٨ — الوقائع المصرية عدد ٢٠٠ — ٢ جمادى أول سنة ١٢٤٦ هـ .

رابعا — نـــدوات :

١ — ندوة الشيخ رفاعة الطهطاوى — ١٨ — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ — رفاعة الطهطاوى وقضايا عصره — د. يونان لبيب رزق .

٢ — ندوة عبد الرحمن الجبرتى وعصره بمناسبة انقضاء ١٥٠ عاما على وفاته ١٦ ابريل — ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٤ ، ج ١ ، ج ٣ .

مصـــادر اجنبيـة

اولا ـ وثائق غير منشورة :

1 — Documents privée — Archive Français L'expedition française, 15 fructidor, août 1977.

2 — Documents privée — Archive Français L'expedition française, du 31/8/1799 — 24 9 1799.

3 — Documents privée — Archive Français L'expedition française, « Armée d'orient » 5 sept. 1799 — 9 sept. 1799, 14 sept.

4 — Documents privée — Archive Français L'expedition française, du 28 août 1799 au août 1800.

5 — Memoires historiques, du 3/11/1799 — 17/4/1800.

ثانيا ـ وثائق منشـــورة :

1 — Dogureaux, Pierre, Jean General, Journal de l'expedition d'Egypt, paris, 1904.

2 — Douins, Georges, l'Egypte de 1802 — 1804, le Caire, 1926.

3 — Douins, Georges, Mohamed Aly Pacha du Caire, 1805—1807 Correspondance des consuls de France en Egypte.

4 — Figeac, M. Champollion, Fourier et Napoléon, l'Egypte et les cents jours memoires et documents inedites, Paris 1844.

5 — Hamy E.T., lettres ecrites d'Egypte, Paris 1901.

6 — Rousseau, M.F. Kleber et Menou en Egypte, documents Publiés pour la société d'histoire Contemporaine, Paris.1900.

7 — Simon. E.T. Simon Correspondance de l'Armmée française en Egypte. Paris, 1903.

8 — Thibaudeau, A.G., memoires, 1799 — 1815 — Paris, 1913.

ثالثا — المصــادر الاجنبية :

1 — Dodwell, Henry, the founder of modern Egypt, Cambridge, 1931.

2 — Gabriel Baer, A history of Landownership in modern Egypt, 1800 — 1950, London, 1962.

3 — Gabriel Baer, Egyptian Guilds in modern times, Jerusalem 1964.

4 — Gabriel Baer, Studies in the social History of modern Egypt, the university of Chica Go Press, 1969.

5 — Girard, M.P.S. description de l'Egypte, 2eme edition tome 17 — Paris, M.d. CCC. XXIV.

6 — Issawi, Charles, Egypt at mid-Century an economic survey, Oxford University Press, 1954.

7 — Legrain Georges, Metz — Jean, aux pays de Napoléon, l'Egypte Grenoble, 1913.

8 — Marcel, M.J.J. Egypte sous la domination français, Paris, 1848.

9 — Paton, A.A., A history of the Egyptian revolution from the Period of the mamelukes to the death of Mohammed Ali V.I. London, 1863.

10— Paton, A history of the Egyptian revolution. V.II London 1863.

11— Raymonde, André, Artisan et Commerçants au Caire Au XVIII eme siecle, tome 1 Damas, 1973.

12— Raymonde, André, Artisan et Commerçants au Caire Au XVIII eme siécle, tome 2, Damas, 1974.

13— Reynier, Egypt, After the battle of Hiliopolis, London,1802.

14— Savant, Jean, Les Mameloukes de Nopoléon, Paris, 1949.

رقم الايداع ١٩٨٩/٢٠٩٩
الترقيم الدولى ٣ — ٠٤٥٤ — ٠٤ — ٩٧٧

مطبعة دار التأليف ٨ شارع يعقوب بمصر ت: ٣٥٤١٨٢٥

مطبعة دار التأليف ٨ شارع يعقوب بمصر ت: ٣٥٤١٨٢٥